الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص مالية دولية

عنوان الأطروحة

أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية

إعداد الطالبة :
موري سمية

تحت إشراف :
أ.د.بن بوزيان محمد

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د.بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيسا
أ.د.بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	مقررا
أ.د.بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	ممتحنا
د.صوار يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.بالعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.جديدن لحسن	أستاذ محاضر	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أمي و أبي عرفانا ، حبا و تقديرا.
- جميع إخوتي.
- إلى جميع الأصدقاء و الأحباب.

سمية

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بشكري الخالص إلى:

- الله عز و جل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- أستاذي المشرف البروفيسور بن بوزيان محمد،الذي رافقني طيلة مشواري الدراسي ، كما أشكره كثيرا على تشجيعاته و تفهمه.
- أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه الأطروحة.
- كل زملاء الدراسة و طاقم التدريس بجامعة بشار.

	الفهرس	الصفحة
	إهداء	
	كلمة شكر و تقدير	
	فهرس المحتويات	I.
	فهرس الجداول و الأشكال	VII.
	فهرس الملاحق	XI.
	المقدمة العامة	أ–ذ
	الباب الأول: السوق البترولية العالمية و إرتباطها بالاقتصاد الجزائري	
I.	**الفصل الأول: التحليل الاقتصادي لأسعار و أسواق النفط العالمية .**	
	مقدمة الفصل الأول	01
I. 1-	**تطورات أسعار النفط و آثارها على الاقتصاد العالمي**	02
I. 1-1-	تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973	02
I. 1-1-1-	النفط:المفهوم،النشأة و الأهمية	02
I. 1-1-2-	تطور أسعار النفط قبل نشأة الأوبك	05
I. 1-1-3-	نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط Opec	11
I. 1-2-	تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985)	14
I. 1-2-1-	الأزمة النفطية الأولى سنة 1973	14
I. 1-2-2-	الأزمة النفطية الثانية سنة 1979	16
I. 1-3-	تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1986- 2012)	18
I. 1-3-1-	الأزمة النفطية العكسية سنة 1986	18
I. 1-3-2-	الأزمة النفطية سنة 1998	20
I. 1-3-3-	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2012)	21
I. 1-4-	آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	25
I. 1-4-1-	الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.	25
I. 1-4-2-	الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط	26
I. 2-	**محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط**	28
I. 2-1-	ماهية الأسواق العالمية للنفط	28
I. 2-1-1-	مفهوم الأسواق العالمية للنفط و أنواعها	28

I. 2-1-2-	مميزات الأسواق العالمية البترولية	30
I. 2-2-	الطلب البترولي و محدداته	31
I. 2-2-1-	مفهوم الطلب البترولي في السوق النفطية	31
I. 2-2-2-	محددات الطلب البترولي	33
I. 2-3-	العرض البترولي و محدداته	33
I. 2-3-1-	مفهوم العرض البترولي	33
I. 2-3-2-	محددات العرض البترولي في السوق النفطية	33
I. 3	**المنتجون و المستهلكون: الواقع و آفاق المستقبل**	35
I. 3-1-	جهة المنتجين و دورها في تحديد الأسعار	35
I. 3-1-1-	الإحتياطات و الإنتاج العالمي من المحروقات	35
I. 3-1-2-	المنتجون و دورهم في التأثير على أسعار البترول	40
I. 3-2-	جهة المستهلكين و دورها في تحديد الأسعار	45
I. 3-2-1-	توزع الاستهلاك العالمي من المحروقات	45
I. 3-2-2-	المستهلكون و دورهم في التأثير على أسعار البترول	47
I. 3-3-	ترقية الحوار بين المنتجين و المستهلكين	48
I. 3-4-	تجارة النفط العالمية: الرهانات و الآفاق المستقبلية	50
I. 3-4-1-	إستهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة تلوث البيئة	50
I. 3-4-2-	آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية	51
	خاتمة الفصل الأول	55
II.	**الفصل الثاني:قطاع المحروقات في الجزائر و آفاقه المستقبلية**	
	مقدمة الفصل الثاني	56
II. 1-	**السياق التاريخي لاستغلال الثروة البترولية في الجزائر**	57
II. 1-1-	التأصيل النظري للنفط في الجزائر	57
II. 1-2-	الإمكانيات النفطية في الجزائر	57
II. 1-2-1-	ميزة البترول الجزائري	57
II. 1-2-2-	الثروة النفطية في الجزائر	63
II. 2-	**التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر**	68
II. 2-1-	قطاع المحروقات في ظل نظام الإمتيازات	68
II. 2-2-	تأميم المحروقات و سيطرة سوناطراك	70

II. 2-3-	قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية	72
II. 2-4-	الأهمية المالية و الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر	79
II. 2-4-1-	قطاع المحروقات و القيمة المضافة	79
II. 2-4-2-	قطاع المحروقات و الناتج الداخلي الخام	81
II. 2-4-3-	قطاع المحروقات و الموازنة العامة للدولة	82
II. 2-4-4-	قطاع المحروقات و الميزان التجاري	85
II. -3-	**التحولات الاقتصادية و العالمية و إنعكاساتها على قطاع المحروقات**	86
II. 3-1-	إستهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة تلوث البيئة	86
II. 3-2-	تنمية مصادر الطاقة النظيفة	89
II. 3-2-1-	الغاز الطبيعي	90
II. 3-2-2-	الفحم الحجري	91
II. 3-2-3-	مصادر الطاقة المتجددة	92
II. 3-3-	خطر الإستثمار الأجنبي و إستنزاف الثروة النفطية	98
II. 3-3-1-	الإستثمار الأجنبي و دوره في ترقية قطاع المحروقات	98
II. 3-3-2-	خطر إستنزاف الثروة البترولية	102
	خاتمة الفصل الثاني	104
الباب الثاني:إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة قياسية		
III.	**الفصل الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**	
	مقدمة الفصل الثالث	105
III. 1	**التطور المفاهيمي للتنمية الاقتصادية**	106
III. 1-1-	النمو و التنمية الاقتصادية: مفاهيم عامة	106
III. 1-1-1-	مفهوم النمو الاقتصادي	106
III. 1-1-2-	ماهية التنمية الاقتصادية	108
III. 1-2-	التفسير النظري للنمو و التنمية الاقتصادية	113
III. 1-2-1-	النظريات الكلاسيكية للنمو و التنمية الاقتصادية	113
III. 1-2-2-	النظريات النيوكلاسيكية للنمو و التنمية الاقتصادية	116
III. 1-2-3-	النظريات الحديثة للنمو و التنمية الاقتصادية	117

III. 1-3-	المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية	121
III. 2-	**توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط**	122
III. 2-1-	السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط المركزي	122
III. 2-1-1-	المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)	122
III. 2-1-2-	المخطط الرباعي الأول(1970-1973)	125
III. 2-1-3-	المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) و المرحلة التكميلية(1978-1979)	127
III. 2-1-4-	تقييم و حصيلة مرحلة التخطيط المركزي	129
III. 2-2-	السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط اللامركزي	131
III. 2-2-1-	المخطط الخماسي الأول(1980-1984)	131
III. 2-2-2-	المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)	133
III. 2-2-3-	تقييم و حصيلة مرحلة التخطيط اللامركزي	137
III. 3-	**توجهات السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**	142
III. 3-1-	الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية	142
III. 3-1-1-	الإتفاق الاستعداد الإئتماني 31-05-1989 إلى 30-05-1990	143
III. 3-1-2-	الإتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03-06-1991 إلى 30-03-1992	145
III. 3-1-3-	برامج التصحيح الهيكلي(1994-1998)	147
III. 3-2-	سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	154
III. 3-2-1-	برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	158
III. 3-2-2-	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	163
III. 3-2-3-	برنامج توطيد النمو(2010-2014)	167
III. 3-2-4-	تقييم و حصيلة مرحلة الانعاش الاقتصادي	167
	خاتمة الفصل الثالث	171
IV.	**الفصل الرابع: التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول**	
	مقدمة الفصل الرابع	172
IV. 1-	**مكانة قطاع المحروقات ضمن إستراتيجيات التنمية في الجزائر**	173

IV. 1-1-	مكانة قطاع المحروقات في ظل التخطيط الاقتصادي	173
IV. 1-2-	مكانة قطاع المحروقات في ظل الاصلاحات الاقتصادية	183
IV. 1-3-	دور قطاع المحروقات في تحقيق التراكم الرأسمالي	190
IV. 2-	**تحليل تطور الإيرادات البترولية في الجزائر**	192
IV. 2-1-	تطور الإيرادات البترولية في الجزائر قبل الاصلاحات	192
IV. 2-2-	تطور الإيرادات البترولية في الجزائر بعد الاصلاحات	194
IV. 3-	**أثر التغير في أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**	197
IV. 3-1-	أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي	197
IV. 3-1-1-	أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي	197
IV. 3-1-2-	أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة	199
IV. 3-1-3-	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة	202
IV. 3-1-4-	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم	203
IV. 3-2-	أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي	205
IV. 3-2-1-	أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الاستثمار	205
IV. 3-2-2-	أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري	208
IV. 3-2-3-	أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية	212
V. 3-2-4-	أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات أخرى للتنمية الاقتصادية	216
IV. 4-	**الفوائض البترولية و أشكال إستثمارها في الجزائر**	218
IV. 4-1-	تطور الفوائض البترولية في الجزائر	219
IV. 4-2-	أشكال إستثمار الفوائض البترولية في الجزائر	211
IV. 4-3-	عوامل و أسباب إخفاق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر	225
	خاتمة الفصل الرابع	228
V.	**لفصل الخامس:دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**	
	مقدمة الفصل الخامس	229
V. 1-	**الدراسات السابقة للموضوع**	230
V. 2-	**خلفية و متغيرات الدراسة**	235
V. 2-1-	خلفية الدراسة	235
V. 2-2-	متغيرات الدراسة	235

V. 3-	**النموذج المستخدم في الدراسة**	237
V. 3-1-	خطوات تحليل نموذج الدراسة	237
V. 3-1-1-	الشروط و المعايير الإحصائية	237
V. 3-1-2-	الشروط القياسية	239
V. 4-	**تحليل نتائج الدراسة**	254
V. 4-1-	التحليل الإحصائي لنموذج الدراسة	254
V. 4-2-	التحليل القياسي لنموذج الدراسة	264
V. 4-3-	تحليل نتائج الدراسة التطبيقية	272
	خاتمة الفصل الخامس	273
	الخاتمة العامة	274
	الملاحق	280
	قائمة المراجع	296

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة(1972-1975)	16
(2-1)	أزمات إنقطاع الإمدادات البترولية و الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك	42
(1-2)	تطور هيكل الإستثمارات في الجزائر(1959-1962)	58
(2-2)	ديناميكية سيطرة سونا طراك على القطاع النفطي و تطوره	59
(3-2)	مقارنة بين البترول الجزائري و بعض نفوط دول أوبك	62
(4-2)	الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة(2004-2012)	65
(5-2)	تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات(2001-2012)	80
(6-2)	أهمية قطاع المحروقات في هيكل الناتج الداخلي الخام	81
(7-2)	تطور الإيرادات و الميزانية العامة للدولة(2001-2011)	83
(8-2)	تطور الميزان التجاري و سعر البترول في الجزائر	85
(9-2)	توزيع العقود الخاصة بعمليات التنقيب عن البترول نهاية سنة 2005	98
(10-2)	الشراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج	100
(11-2)	الشراكة الأجنبية في ميدان الإستكشاف	101
(1-3)	توزيع الإستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة (1980-1984)	133
(2-3)	المخصصات الإستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	135
(3-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	160
(4-3)	عدد المشاريع المنفذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مختلف القطاعات(2001-2004)	162
(5-3)	مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	165
(6-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	168
(1-4)	هيكل الإستثمارات المقررة في القطاع الصناعي(1967-1969)	176
(2-4)	هيكل الإستثمارات المقررة في القطاع الصناعي (1970-1973)	177
(3-4)	هيكل الإستثمارات المقررة لقطاع الصناعة(1974-1977)	179
(4-4)	هيكل الإستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة (1980-1984)	181
(5-4)	الإعتمادات المالية لقطاع الصناعة خلال الفترة(1985-1989)	182

(6-4)	عدد العقود المبرمة خلال الفترة(2001-2010)	186
(7-4)	تطور نشاط البحث و التنقيب في الجزائر(1992-1994)	186
(8-4)	عدد الآبار المنجزة خلال الفترة(2000-2010)	187
(9-4)	هيكل الصادرات الجزائرية(1990-2000)	188
(10-4)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية (2000-2012)	189
(11-4)	تطور معدل التراكم الرأسمالي في الجزائر(1967-2011)	191
(12-4)	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985)	193
(13-4)	تطور سعر النفط خلال الفترة(1970-1985)	193
(14-4)	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)	195
(15-4)	تطور أسعار النفط خلال الفترة(1986-1995)	196
(16-4)	تطور الصادرات الجزائرية (2000-2012)	196
(17-4)	هيكل الإيرادات في الميزانية العامة للدولة	199
(18-4)	تطور الموازنة العامة للدولة(2000-2012)	201
(19-4)	تطور معدل الإستثمار في الجزائر(1967-1990)	205
(20-4)	تطور معدل الإستثمار في الجزائر(1992-1998)	206
(21-4)	تطور معدل الإستثمار في الجزائر(2000-2012)	207
(22-4)	تطور وضعية الميزان التجاري(1973-1990)	209
(23-4)	تطور رصيد الميزان التجاري(1992-1998)	210
(24-4)	تطور رصيد الميزان التجاري(2000-2012)	211
(25-4)	تطور هيكل الديون في الجزائر(1970-1990)	212
(26-4)	تطور المديونية في الجزائر(1992-1997)	214
(27-4)	تطور نسبة خدمة الدين في الجزائر	214
(28-4)	حجم المديونية الجزائرية(2000-2012)	215
(29-4)	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر(2000-2012)	217
(30-4)	تطور الفوائض البترولية في الجزائر(2000-2012)	219
(31-4)	تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة(2000-2011)	222
(32-4)	التسديد المسبق لبعض ديون الجزائر	224
(1-5)	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية	263

(2-5)	نتائج إختبار إستقرارية سلاسل البواقي	265
(3-5)	إختبار رتبة التكامل المتزامنJohansen	266
(4-5)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	267
(5-5)	إختبارات السببية	269

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة(1970-1985)	18
(2-1)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)	19
(3-1)	الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000	21
(4-1)	تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية	29
(5-1)	توزع الإحتياطات النفطية حسب مختلف مناطق العالم نهاية 2012	36
(6-1)	توزع الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم نهاية 2012	37
(7-1)	توزع الإنتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم نهاية 2012	38
(8-1)	توزع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم نهاية 2012	39
(9-1)	خريطة الإستهلاك العالمي من النفط نهاية 2012	46
(10-1)	خريطة الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي نهاية 2012	47
(11-1)	حركة أسعار سلة الأوبك و قرارات خفض الحصص سنة 2008	52
(1-2)	تطور الإحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)	63
(2-2)	تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1988-2012)	64
(3-2)	تطور إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1988-2012)	66
(4-2)	تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر(1988-2012)	67
(1-4)	تطور الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر(1970-2010)	198
(2-4)	تطور معدل البطالة في الجزائر(1970-2012)	202
(3-4)	تطور معدل التضخم في الجزائر(1970-2012)	204
(1-5)	التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الحقيقي	255
(2-5)	التمثيل البياني لسلسة متوسط الدخل الفردي الحقيقي	256
(3-5)	التمثيل البياني لسلسة معدل البطالة	257
(4-5)	التمثيل البياني لسلسة معدل التضخم	258
(5-5)	التمثيل البياني لسلسلة تدفقات الإستثمار الصافي	259
(6-5)	التمثيل البياني لسلسة أسعار البترول	260
(7-5)	دوال الإستجابة الدفعية	270

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (1)	تطور و توزع المحروقات في السوق العالمية	280
الملحق (2)	قيم متغيرات الدراسة التطبيقية	283
الملحق(3)	تقدير نماذج الدراسة	286

المقدمة العامة

إستندت عملية التنمية في الجزائر عقب الاستقلال على الإطار الفكري للنظرية الإشتراكية، و التي تسعى الدولة من خلالها إلى تلبية الحاجات المادية و تحقيق المنفعة لمواطنيها، و في هذا الإطار وجهت الدولة كل جهودها لإقامة نظام اقتصادي متماسك يتمحور أساسا حول القطاع الصناعي بغية الخروج من حالة الركود الاقتصادي و ذلك بالإعتماد على إستراتيجية الصناعات المصنعة متخذة من أفكار الاقتصادي فرنسوا بيرو إطارا نظريا لسياقة توجهاتها، إذ يركز بيرو على قطب النمو أو ما يعرف بالقطاع المحّرك و الذي تلتف الدولة حوله محاولة خلق تكامل بين القطاعات و الفروع الاقتصادية المختلفة نظرا لما يوفره القطاع المحرك من إيرادات مالية و من مدخلات الإنتاج للقطاعات الأخرى، مما يترتب عليه تحقيق تنمية مستقلة و التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية.

لقد تميز مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التغيرات و التحولات و التي كانت إستجابة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المحيطة بها، فقد تعددت المخططات التنموية منذ إعتماد مبدأ التخطيط المركزي سنة 1966، فجاءت المخططات المركزية خلال سنوات السبعينات لتعبّر عن توجه الدولة نحو إدارة نشاطها الاقتصادي من خلال إمتلاكها لوسائل الإنتاج و إنشاء المؤسسات العمومية و تأميمها لمختلف الميادين و إدارة تجارتها الخارجية و فرض نظام الرقابة على سعر صرفها ناهيك عن مركزية إتخاذ القرار مما ساهم في ضعف مستوى النتائج المحققة و تعطل آلة الإنتاج و تنفيذ المشاريع بسبب البطء و التأخر الذي أصبح صفة ملازمة للوضع الاقتصادي في الجزائر، و أمام هذا الوضع غيّرت الجزائر من أسلوب التسيير بإعتماد اللامركزية في إتخاذ القرار لتلافي سلسلة المشاكل التي ميّزت الفترة السابقة.

و مع مطلع سنوات الثمانينات عانى الاقتصاد الجزائري من محيط دولي متوتر و محيط داخلي متسم بالفوضى في التسيير نتيجة اللهث نحو تحقيق التنمية و تجسيدها بأي ثمن، فدُق ناقوس الخطر و أفاق صناع القرار بالجزائر أنه لابد من الإصلاح و مواكبة الاقتصاد العالمي، فشرعت الجزائر نهاية الثمانينات بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية مست المؤسسة العمومية و مختلف الأنظمة الاقتصادية،كما أن إنحصار موارد التمويل خنق الوضع الاجتماعي فتفشت البطالة و إرتفعت معدلات الفقر و الجوع و إنتشرت الأوبئة مما ساهم في إنتفاضة شعبية سنة 1988 .

إن سلسلة الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية في الجزائر سنوات الثمانينات دفعت الجزائر إلى الإستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية نتيجة صعوبة قيادة الاقتصاد الوطني بالإمكانيات المتوفرة

فكان الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي و سياساته و إجراءاته التصحيحية للعجز المستمر في ميزان المدفوعات و الموازنة العامة، إضافة إلى توجهاته الاقتصادية أمرا لا غنى عنه لتلميم شظايا ما خلفته أزمة 1986 فتم تبني اقتصاد السوق و تطبيق إتفاقيات و برامج تصحيحية لتنويع مصادر الدخل بإشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي،إضافة إلى تصحيح النظام الضريبي،النقدي،المالي و نظام الأسعار، فإنتعش الاقتصاد الوطني و بدأ في التخلص التدريجي من لعنة النفط بتحقيق معدل نمو خارج المحروقات بـ4% سنة 1997، إلا أنه و مع مطلع سنة 2000 تهافت صناع القرار في الجزائر إلى الإيرادات الضخمة المحققة بسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية فتم تبني سياسة إنفاقية توسعية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي مستندة لأفكار الاقتصادي كينز حول ما يلعبه الإنفاق العام من دور في تحريك الطلب الكلي و بالتالي الجهاز الإنتاجي الداخلي، و بذلك تكون الجزائر قد أكدت من جديد ضعف قدرتها على التخلي عن تبعيتها النفطية.

و لقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد إحتل النفط مكانة عالية كمورد إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في إستعمالاتها و حياتها اليومية ، كما برزت أهميته في المجالات السياسية و العسكرية و أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له في بسط قراراتها و نفوذها،كما أصبح سببا لغزو دول و قيام صراعات في مختلف مناطق العالم للسيطرة على مكامنه و إحتياطاته و الإستفادة من طاقات إنتاجه.

و منذ الاستقلال تفطنت الجزائر لأهمية ثرواتها النفطية التي كانت مستغلة من فرنسا فكان قرار التأميم سنة 1971 أول خطوة في طريق السيطرة و بسط النفوذ على الثروات الوطنية،و بذلك إلتفت الجزائر حول قطاع المحروقات بإعتباره قطاعا محركا أو قطاعا قائدا للنمو من خلال ما يوفره من إيرادات مالية خاصة أثناء إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة و من جهة أخرى بإعتباره قطاعا حيويا يوفر مدخلات الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة تفاعل مجموعة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على المستوى الوطني و الدولي،فكيف لدولة خرجت محطمة من الإستعمار و لا تملك أي موارد مالية لإقامة اقتصادها أن تتخلى عن تلك الإيرادات المالية و التي إتّسمت بالإرتفاع المستمر منذ سنة 1973 و التي تمكنها من تنفيذ مخططاتها

التنموية،و من أجل ذلك حظي قطاع المحروقات بهذا الحظ الوفير من الإهتمام و المكانة على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لقد تميز قطاع المحروقات ببيئة تشريعية متغيرة فمن إحتكار شركة سوناطراك لجميع عمليات الصناعة النفطية إلى فتح القطاع للمستثمر الأجنبي في الثمانينات كثاني محطة للإصلاح الاقتصادي في هذا القطاع و ذلك بغية زيادة الطاقة الإنتاجية و رفع الإحتياطات لتثمين الموارد الطاقوية، و التي قد تساهم في زيادة المداخيل المالية خاصة و أن هذه الفترة شهدت تراجع حاد في أسعار البترول .

و خلال سنوات التسعينات وسّعت الجزائر مجال الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ليشمل الغاز الطبيعي محاولة بذلك إرساء سياسة طاقوية تعتمد على ما يوفره الإستثمار الأجنبي من مزايا كالتكنولوجيا، الخبرة و رأس المال اللازم.

و مع إنتعاش أسعار النفط مطلع سنة 2000 تواصلت سلسلة الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات و إنجرّت الجزائر حول فرضية توسيع نطاق الإستثمار الأجنبي فأصدرت قانون سنة 2005 يعطي للمستثمر الأجنبي الحق في تملك المكن أو الإحتياطي البترولي، و بذلك دخلت الجزائر في فرضية فقدان سيطرتها على ثرواتها النفطية و عجّلت بإصلاح الخطأ و تدارك الأمر بإصدار قانون سنة 2006.

و لأن الجزائر إعتمدت و لا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم و تساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية و بالتالي تجسيد التنمية الاقتصادية ،و لأن قطاع المحروقات في الجزائر رهينة التقلبات التي تحدث على مستوى السوق النفطية العالمية فإن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حبيسة تغيرات أسعار النفط و ما تفرزه هذه التغيرات سواء بالإيجاب أو السلب على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، و تأسيسا لما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتقلبات أسعار البترول أن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح بعض التساؤلات المدعّمة للموضوع كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟ و ما هي الأسباب الدافعة إلى بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل؟.

-ما هي المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر في ظل اقتصادها المخطط؟و ما أهم نتائجها؟.

-لماذا تبنت الجزائر اقتصاد السوق؟و ما هي أبرز ملامح هذه المرحلة؟.

- كيف تمكنت الجزائر من الإستفادة من الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

-كيف يتأثر الاقتصاد الجزائري بالتغيرات التي تشهدها أسعار البترول في السوق العالمية؟.

-هل يمكن للاقتصاد الجزائري أن يقضي على تبعيته لقطاع المحروقات و يخلق مصادر أخرى تساهم في تنويع الدخل الوطني؟.

✓ **فرضيات الدراسة:**

معالجة منا لهذا البحث و إجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

-يرتبط الإقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات و لذلك نجد أن تقلبات أسعار البترول لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية إستقرارا أو إختلالا.

-تلعب العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا بارزا في تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في الجزائر إذا ما تم عقلنة و ترشيد إستخدامها.

- إن تحسين الأداء الاقتصادي و تحقيق تنمية اقتصادية مرتبط أساسا بالقدرة على خلق بدائل تنموية و تحديد و صياغة رؤية علمية واضحة مع توفير الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك .

✓ **الدراسات السابقة:**

لقد شهد حقل الدراسة العديد من الإسهامات الأكاديمية لعدة باحثين على مختلف جنسياتهم، فحقل التنمية الاقتصادية متشعب في متغيراته و معطياته،إلا أن ما وقفنا عليه أثناء إعداد الدراسة كون معظم الدراسات السابقة تناولت حقل المحروقات على حدى و أخرى تناولت حقل التنمية الاقتصادية على حدى،لذلك نحاول ذكر أهم ما توفر لنا من دراسات حاولت جمع أو تناول الشطرين معا، و في هذا الإطار نذكر بعض الدراسات المطلع عليها:

1-دراسة هاشم جمال:**أسواق المحروقات العالمية و إنعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**،و هي أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الأسواق العالمية للنفط و تأثيرها على قطاع المحروقات بالجزائر و الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التراكم المالي و بالتالي تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، و قد خلصت الدراسة

إلى ضرورة بحث الجزائر عن موارد أخرى تغطي إمكانية حصول العجز في موارد البترول و الغاز لتلافي ما حدث سنة 1986، كما أشارت إلى ضرورة تنمية العمل الوطني المعتمد على القدرات و الموارد الوطنية و التي تعتبر الأساس في دفع عجلة النمو.

2-دراسة سليم رضوان:**السياسة الاقتصادية في الجزائر و آفاق التنمية في الجزائر**، و هي أطروحة دكتوراه منشورة بجامعة فرحات عباس سطيف،حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض و تحليل مختلف الأطوار التي مرت بها عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر و قدرتها في توليد نظام اقتصادي قائم بذاته معتمد على إشراك مختلف القطاعات في العملية التنموية، إضافة إلى وقوف الباحث على قدرة الجزائر عن البحث عن بدائل للمحروقات و التي تساعدها في تحقيق تنمية اقتصادية،و من أهم النتائج المتوصل إليها أن قطاع الصناعة و بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها إلا أن نتائجه لم ترق للمستوى المطلوب، و قد أرجع الباحث سبب ذلك إلى وجود العديد من النقائص و ضعف التسيير الذي ميّز مرحلة الإقلاع،كما توصل الباحث في دراسته على أن برامج الإنعاش الاقتصادي قد أدخلت ديناميكية في نشاط بعض القطاعات التي تميزت بالركود الاقتصادي، إلا أنها تميزت هي الأخرى بإفتقادها للفعالية في إدارة المشاريع المنجزة مما خلق نوعا من سوء إدارة الأموال المخصصة نتيجة غياب جهاز الرقابة.

3-دراسة بعنوان: Petroleum and Économic développement in Syria

للباحث مطانيوس حبيب نشر في مجلة جامعة دمشق، حيث يهدف البحث إلى التعرف على واقع تجربة التنمية الاقتصادية في سوريا و إبراز دور النفط في هذه التجربة،حيث إستعرض الباحث أهم التطورات التي طرأت على قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها قطاع النفط، من النتائج التي توصل إليها الباحث إقتراح إستراتيجية تنموية مركّبة يكون قطاع النفط فيها قطاعا رائدا و يأخذ دور قطب التنمية في بداية الأمر ثم بعد ذلك يتم إنعاش القطاعات الأخرى لتساهم في التنمية فتأخذ مكانها شيئا فشيئا جنبا إلى جنب مع القطاع الرائد لقيادة عجلة التنمية الاقتصادية في البلد.

4-دراسة بعنوان:**دور عوائد النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي مع دراسة تطبيقية على القطر العراقي** للباحث محمد سعيد السمّاك في إطار الندوة العالمية لإستراتيجيات التنمية في الوطن العربي، و تهدف الدراسة إلى تبيان دور عوائد النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي من خلال رسم صورة عامة لإمكانيات هذه الدول النفطية محاولا بذلك توضيح أين أُنفقت هذه العوائد و

ما هي الآثار الإيجابية التي خلّفتها هذه العوائد لتطوير اقتصاديات هذه الأقطار،كما ركز الباحث على دولة العراق من خلال قيامه بتحليل إحصائي مقارن للمخصص و المصروف فعلا لبرامج التنمية المختلفة لتحديد إتجاه إستغلال عوائد النفط و أوجه إستخدامها في تحقيق تنمية اقتصادية.

خلص الباحث لمجموعة من النتائج أهمها سوء تخطيط و إستثمار عوائد النفط في هذه الدول، فهي لم توجه الوُجهة السليمة لتنمية اقتصاديات هذه الدول إنما تم صرفها في مجالات إستهلاكية متعددة.

5-دراسة بعنوان:**تأثير عائدات النفط على الرفاهية الاجتماعية في الدول النفطية** للباحث حسين عبد الله بحث منشور في مجلة شؤون عربية،حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية العائدات النفطية في تحقيق مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال إقامة المشاريع و تهيئة المرافق ناهيك عن العدالة في توزيع الدخل و الثروة، حيث تناول الباحث التذبذب في أسعار النفط و ما له من تأثير على مستوى العوائد، و أشار إلى ضرورة فهم أن العائدات الضخمة المحققة وراء إرتفاع أسعار النفط هي عائدات اسمية، و من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن مستوى الرفاهية الاجتماعية يتوقف على عوامل لا تخضع لسيطرة الدولة بل تحكمها سياسات الدول المستهلكة للنفط و شركاتها العملاقة ثم تقلبات الاقتصاد في تلك الدول و التي تنعكس مباشرة في حجم صادرات النفط و أسعاره و عائداته،كما أشار الباحث أنه عندما تتمكن الدول النفطية من تحقيق تدفقات نقدية نفطية مستقرة يمكن حينها لهذه الدول إذا أحسنت إدارة هذه التدفقات أن تحافظ على المستوى المنشود من الرفاهية الاجتماعية.

- ✓ **أهمية الدراسة.**

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الآثار التي تخلّفها تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها و ذلك من خلال إستعراض أهم التغيرات التي عرفها سعر النفط في السوق العالمية،كما تنبع أهمية الدراسة من الإهتمام البالغ الذي حظي به البترول في مختلف اقتصاديات الدول المنتجة و المستهلكة له و الدور الكبير الذي يلعبه الذهب الأسود في تطور و تحقيق رفاهية الدول لما يوفره من موارد مالية تساهم في إستمرارية دوران عجلة اقتصاديات هذه الدول.

كما أن التنمية الاقتصادية عملية مرنة و هدف يسعى لتحقيقه صناع القرار و بالتالي فإن الوقوف على تشخيص أسباب حصولها أو معوقات تحقيقها أمر مهم نظرا لتشعب و تعدد مجالاتها و تطور مفاهيمها

و مؤشرات قياسها، لذلك كان الخوض في مجال التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التغيرات التي تعرفها أسعار النفط من خلال تحليل قنوات إنتقال الصدمات الإيجابية أو السلبية لهذه الأسعار.

✓ **أهداف الدراسة.**

تهدف الدراسة في مضمونها إلى الوقوف على مجموعة من الأهداف تتمثل في:

-الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية و تحليلها و تشخيصها.

-الوقوف على مشكلة إرتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول ما يجعله رهينة للتغيرات التي تحدث في السوق العالمية.

-الوقوف على عجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في إنفراد قطاع المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

-إمكانية إستعمال العائدات المالية النفطية المتأتية من الطفرة النفطية في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و إخضاعها لمبدأ الفعالية و الكفاءة في الإستخدام.

-محاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين و قدرة الجزائر على تحقيق مستوى عالي من الرفاهية و السعادة لمواطنيها.

✓ **أسباب اختيار الموضوع.**

لقد تظافرت مجموعة من الأسباب حول سبب إختيارنا لموضوع الأطروحة منها ما تعلق بأمر شخصي و غيره بالتطورات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي، لذلك تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- أن الموضوع يندرج ضمن التخصص في إطار البحث في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول، كما أنه شكل موضوع بحثنا في رسالة الماجستير فيما يخص أسواق البترول العالمية.

-أن موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير السريع و المستمر و بالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير و يبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسيّره و تضبطه.

-أن موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر سؤال راود الباحثة طول سنوات الدراسة في محاولة وصولها لعجز الجزائر بالرغم من الأموال الضخمة التي تتوفر لها من تجسيد تنمية اقتصادية محققة بذلك تغيرات جذرية و هيكلية في الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الصحة، المجتمع و غيرها من المجالات.

-أن التنمية الاقتصادية و علاقتها بأسعار البترول أمر يهم كل جزائري متخوف على مستقبل وطنه في ظل ما تنادي له بعض المنظمات الدولية الصديقة للبيئة بتقليص إنبعاثات الوقود الأحفوري، إضافة إلى إمكانية نضوب الإحتياطات مما يجعل مستقبل العوائد النفطية مجهولا.

✓ **المنهج المستخدم في الدراسة.**

إستخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب الإستقراء و الإستنتاج و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال تحليل البيانات و الإحصائيات المساعدة في فهم العديد من الظواهر، إضافة إلى إستعمال الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط و التأثير الذي يخلفه التغير في أسعار البترول على التنمية الاقتصادية و ذلك بالإستعانة ببرنامج EVIEWS 6.

✓ **تقسيم الدراسة و تبويبها.**

إنطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف الأساسية للبحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى بابين تضمن الباب الأول فصلين في حين تناول الباب الثاني ثلاث فصول، و قد جاء هذا التقسيم كما يلي:

الباب الأول:السوق البترولية العالمية و إرتباطها بالاقتصاد الجزائري: تناول هذا الباب فصلين:

الفصل الأول:التحليل الاقتصادي لأسعار و أسواق النفط العالمية.

الفصل الثاني:قطاع المحروقات في الجزائر و آفاقه المستقبلية.

الباب الثاني:إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة قياسية.

الفصل الثالث:إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

الفصل الرابع:التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول.

الفصل الخامس:دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

✓ **الإحصائيات المستخدمة في الدراسة.**

لقد تم الإعتماد على مصادر مختلفة للحصول على المعلومات أو الإحصائيات المساعدة في تشخيص الموضوع منها ما تعلق بمصادر دولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأوبك، منظمة الأوابك و غيرها، أما المصادر الوطنية كالديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية، مركز الإعلام الآلي التابع للجمارك، شركة سوناطراك و غيرها من الأجهزة و الهيئات و المنظمات التي توفر المعلومة.

✓ **صعوبات الدراسة.**

كأي باحث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أو في أي حقل يتسم بالتغير المستمر واجهنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون الخوض بعمق في تناول الموضوع بسبب تعارض الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية أو الأجنبية على حد سواء،كما أن الإحصائيات التي تخص بعض المؤشرات الاقتصادية حديثة النشأة لا تتوفر عنها إحصائيات سنة إنطلاق الدراسة مما حال دون أخذها في الدراسة التطبيقية،كما أن حقل التنمية الاقتصادية حقل متجدد و متطور مما يفرز الجديد كل مرة من حيث تتعدد مؤشراته ما يصعّب علينا سرعة تتبعه و إدراجه ضمن الدراسة.

الباب الأول:

السوق البترولية العالمية و إرتباطها بالاقتصاد الجزائري

الفصل الأول:

التحليل الاقتصادي لأسعار و أسواق النفط العالمية

مقدمة الفصل الأول

إن أهمية البترول في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال إعتباره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي لذلك حازت هذه السلعة(البترول) على هذه المكانة المرموقة و التي جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر.

و يعتبر القرن الواحد و العشرين عصر البترول، فبسببه قامت حروبا من جهة و أُقيمت تحالفات من جهة أخرى، فقد شهدت أسعاره عبر الزمن تغيرات أثّرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة و التي تغير فيها سعر البترول بين الإرتفاع و الإنخفاض مما أثّر إما بالإيجاب أو السلب على كافة اقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة للبترول ، و منذ مطلع سنة 2000 بدأت أسعار البترول تتخذ منحنى شبه تصاعدي مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية هائلة إستطاعت من خلالها تحقيق إحتياطات صرف ضخمة لكنها سرعان ما إنخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

و من خلال هذا الفصل نحاول تحليل تطورات أسعار البترول و الأحداث التي رافقتها و أهم ما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق، حيث نتطرق إلى التطور التاريخي لأسعار النفط و أهم الأزمات التي شهدها سوق النفط العالمي و أهم ما خلفته هذه الأزمات على اقتصاديات دول العالم، ثم نعالج أهم محددات الأسعار البترولية فنتناول جانب الطلب و محدداته العرض و محدداته و الأسواق العالمية للنفط و أهم خصائصها، إضافة إلى تحليلنا لمعالم الخريطة البترولية و أهم الفاعلين فيها من حيث الإحتياطي العالمي، الإنتاج و الإستهلاك العالمي، كما نحاول التعرف على أهم ما خلفته الأزمة المالية العالمية على سوق النفط العالمي و آفاق و رهانات هذا السوق .

I.-1- تطورات أسعار النفط و آثارها على الاقتصاد العالمي.

إن التغيرات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط عالميا توحي بعدم الإستقرار الذي يشهده سوق النفط و الذي تتحكم فيه العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، المناخية و غيرها، مما يجعل سعر هذه السلعة لا يخضع للتفاعل بين قوى العرض و الطلب الأمر الذي يسهل التوصل لسعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، و هو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن.

I.1-1- تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط قبل سنة 1973 .

I.1-1-1- النفط: المفهوم، النشأة و الأهمية.

يعتبر النفط* من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا و فعّالا في إعادة رسم الخارطة السياسية ، الاقتصادية و الدولية ، و قد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلّف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده و على الحال التي وجده عليها، و تذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام إستخدام الزفت في تركيب سفينته ، و قد عرفه إنسان العراق القديم و الإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي و الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية و في مصر أيام الفراعنة الذين إستخدموه في مواد التحنيط، و قد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الإنكسارات و الشقوق في الأرض و إنسياب تلك المادة، و يؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية إستعمال النفط الخام قديما للتشحيم و الإنارة، كما أُستخدم كإسلفت** في المباني و رصف الطرقات.

و يقال أن أول بئر نفطية هي التي حُفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا ، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[1]

و في منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية، فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث إستعمالات تجارية للنفط، فقد قدم الفيزيائي و الجيولوجي الكندي Abraham Gessner عام 1852 وقودا للإضاءة يشتعل بدون مخلفات

---

* - يعتبر الألماني أجريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية و كان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد و كان النفط يعرف باسم ميزوبوتيما في العراق فيما قبل الميلاد بآلاف السنين.

** - الإسلفت: الحالة الصلبة للبترول المتواجد في الطبيعة.

[1] - حسان خضر،" أسواق النفط، العالمية "، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 57 ص 02.

إنطلاقا من النفط الخام، أما الكيميائي الأمريكي Benjamin Sillman أظهر تقريرا يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ من فرز و تقطير البترول، و نتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي و ثُقبت أولى آبارها في ألمانيا عام 1857.

إلا أن المبادرة التي لاقت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي أدوين ل.دريك (Edwin Drake) في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بادر Drake إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم فنجح في إستخراج النفط بيسير و سهولة لأن البئر لم يكن عميقا جدا 69 متر، و كان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلا، و قد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة و فجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود. [1]

و تستمد كلمة البترول أصلها من اللغة اللاتينية و تعني زيت الصخر **Petr** صخر + **Oleum** زيت و البترول مادة بسيطة و مركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيمياويا على عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، و هو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزيئي لكل منها فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[2]، أما فيما يخص موقعه من الموارد الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو إحتياطي غير متجدد و لا يترك بعد إستعماله الأول أي أمل في إستعماله ثانية.[3]

و يتنوع البترول الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيمياوية أو بدرجة الكثافة أو اللزوجة ، و ينتج عن هذا التباين في أنواع البترول منتجات سلعية بترولية مختلفة، فنميز بين:

1- المنتجات الخفيفة: منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، الكيروزين.

2- المنتجات المتوسطة: نجد منها زيت الغاز، زيت الديزيل، زيت التشحيم.

3- المنتجات الثقيلة: مثل زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

---

[1] - www.monde diplomatique.Fr/index/sujet/pétrole.

[2]- محمد أحمد الدوري،" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 08.

[3]- أحمد رمضان شقلية، " النفط العربي وصناعة تكريره "، دار تهامة للنشر، جدة ط1980، ص 31.

و يعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API) أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام، و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{درجة معهد النفط الأمريكي لأي نفط خام (API)} = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفط الخام عند درجة حرارة 60 °ف}} - 131.5$$

ويقصد بالكثافة النوعية [1] " نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية أي درجة حرارة المادة المعبئة و الماء" ، و يعبر عنها بإستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API، و تتراوح بين 1 و 60 درجة و تدل على جودة البترول ، و تؤثر الكثافة النوعية على سعر البترول أيضا فإرتفاعها يعني الجودة الجيدة للبترول و بالتالي إرتفاع سعره و العكس صحيح.

و لعل أهمية البترول و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، و تنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:

1- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال و التنظيم، و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة و أُعتبر إستهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الإستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة و أغراض أخرى، و هو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4- أهميته التجارية تكمن في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.

[1] - محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 10.

5- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، و تُقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم، و يعتبر البنزين وقود السيارات المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروزين وقود الطائرات.

6- يؤمّن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل من ناحية التكلفة.

7- إستعمال البترول كسلاح ضغط سياسي و تجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.

8- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

I.1-1-2-تطور أسعار النفط قبل نشأة الأوبك.

لم تملك الدول المنتجة و المصدرة للبترول أي حق للتدخل في تحديد سعر بترولها ، فقد كان السعر يخضع لإحتكار الشركات النفطية، فالمتتبع لتاريخ أسعار النفط و تطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح هذه الشركات مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصالحها، و يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط و هي:

1- السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين و سيطرة شركة واحدة هي تساند رد وايل (Standard oil of new jersey)على عمليات إنتاج النفط، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الإحتكارية وفقا لمصالحها و مصالح الدول التي تنتمي إليها.

2- السعر السوقي (الحقيقي)*: هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الإتفاق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، و قد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الإحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط ، و يقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما إزدادت المنافسة في عمليات البيع.

*-للمزيد حول سعر النفط الحقيقي و كيفية و معايير تحديده انظر:حسين عبد الله،"أسعار النفط بين التغيير و الإستقرار"،مجلة السياسة الدولية،العدد 177 المجلد 44،جوان 2009،ص 200.

3- السعر الفوري:[1] هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية و قد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة ، و يتميز بعدم ثباته بسبب إرتباطه بمدى الإختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام، فإذا كان الإختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له و يكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الإختلال كبير.

4- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، و هو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، و يمكن أن يستعمل سعر التحويل عند إنتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، كأن تبيع أكسون لإستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، و قد رفضت الدول المنتجة الإعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لإحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الإتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، و يساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية.

و تحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له و يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، و يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.

6- سعر الإشارة أو المعدّل: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات ، و هو عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق ، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، و يتم إحتسابه بناءا على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.[2]

و منذ بداية القرن العشرين برز اسم الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sisters في السوق النفطية عموما و منطقة الشرق الأوسط خصوصا كأكبر تنظيم إحتكاري كارتل CARTAL على المستوى العالمي، و جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عُقد في قلعة أكناكاري

[1] - Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987, P 66.

[2] - محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

ACHANANCARY بأسكتلندا، و عُرفت هذه الإتفاقية بإتفاقية أكناكاري*، و قد تم الإتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، و تركز إتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفوط و تقسيم الأسواق لصالح الشركات و حكوماتها الأم، و بذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية ، و تتمثل هذه الطرق في:**

1- نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك (الأسعار المعلنة): يعرف هذا النظام أيضا بنظام خليج زائد **Golf Plus** ، و بموجبه يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد.[1]

و بدأ العمل بهذا النظام منذ سنة 1936 بسعر معلن لبرميل النفط الخام بلغ 1.09 دولار للبرميل ، و قد حمّل هذا النظام أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الخام الأمريكي مما أضعف قدرة البترول العربي على المنافسة .

و يمكن توضيح هذه الفكرة على أساس مساواة أسعار النفط الخام عالميا في موانئ التسليم (CIF) من خلال العلاقة التالية:[2]

$$س1 + ك1 = س2 + ك2 = س 3$$

حيث أن:

س1: تمثل سعر النفط من خليج المكسيك FOB بإعتباره مركز للتصدير.

ك1: يمثل تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدولة المستوردة.

س2: سعر نفط الشرق الأوسط FOB بإعتباره مصدرا .

ك2: تكلفة نقل النفط من الشرق الأوسط إلى ميناء الدولة المستوردة.

س3: سعر النفط المستلم من قبل الدولة المستوردة CIF.

---

* - عقده رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى ستاندر دنيوجرسي، الأنجلو الإيرانية ، روايل داتش شل بتاريخ 17-09-1927.

** - للمزيد انظر:علاء الدين حسن عواد،"السياسات السعرية للبترول دراسة مرجعية"،المجلة العلمية لكلية الاقتصاد،جامعة الملك عبد العزيز،العدد التاسع،سنة 1998.

[1] - كامل بكري وآخرون، " الموارد و اقتصادياتها "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط 1986، ص 184.

[2] - سالم عبد الحسن رسن،" اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999، ص 194.

و يعود السبب في إختيار خليج المكسيك كسعر تأشيري إلى أن الولايات المتحدة تُعتبر المستهلك الأول للنفط في العالم ،إضافة إلى أن خليج المكسيك يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر كبير من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية، و قد كان هذا النظام يهدف إلى:[1]

1- إضعاف القوة التنافسية للنفط الغير أمريكي المتميز بكلف إنتاجية متدنية و ذلك عن طريق رفع أسعاره بربطها بأسعار البترول الأمريكي.

2- تدعيم إستمرار إعتماد الأسواق القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الأمريكي خاصة الأسواق الأوروبية.

3- حماية الإستثمارات البترولية للشركات الإحتكارية في الحقول الأمريكية ذات الكلف الإنتاجية العالية و في نفس الوقت حصولها على أقصى عائد مالي من إستثماراتها البترولية في مناطق أخرى.

4- الحد من نمو إنتاج البترول في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية الواقعة في نصف الكرة الشرقي خاصة منطقة الخليج العربي دون تأثيره على الصادرات الغربية.

و لقد حقق هذا النظام المفروض من قبل الشركات الكبرى في ذلك الوقت غرضه الأساسي و الذي تجلى واضحا في إستمرار سيطرة هذه الشركات و حكوماتها على سوق النفط العالمية، إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية فقد هذا النظام أهميته و تم إختيار الخليج العربي كنقطة ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي.

2- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ميناء نابولي بإيطاليا: خلال الحرب العالمية الثانية تعذر وصول البترول الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط بسبب العمليات العسكرية ، و إزاء هذا الموقف إضطرت الحكومة الأمريكية و البريطانية إلى الإتفاق مع شركات البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط على تزويد جيوشها بالإمدادات البترولية اللازمة ، إلا أن بريطانيا إعترضت على نظام التسعير المطبق GulF Plus و طالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيري واحد و إنما يقوم على مساواة الأسعار Fob في مكانين هما: خليج المكسيك و الشرق الأوسط.[2]

[1]- محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 204.

[2]- كامل بكري و آخرون ، مرجع سابق، ص 186.

و طُبق هذا النظام سنة 1945 و بموجبه يصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس: خليج المكسيك و الخليج العربي، حيث يتم تحديد أسعار نفط الخليج العربي بنفس أسعار نفط الخليج المكسيكي مضافا إليه الأجور الحقيقية للشحن إلى تلك الأسواق، و أُعتبر ميناء نابولي بإيطاليا نقطة تتعادل عندها الأسعار الآتية من خليج المكسيك و الخليج العربي من منطلق تساوي المسافة بين كل من هاتين المنطقتين و ميناء نابولي.

و لقد برز سعر النفط العربي الخفيف منذ سنة 1945 في ميناء رأس التنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر معلن في السوق النفطية العالمية، حيث إبتدأ بمستوى 1.05 دولار للبرميل و هو مساو بذلك لسعر برميل النفط الأمريكي في خليج المكسيك.[1]

و قد ساهم هذا النظام المتبنى في تحقيق:

- الزيادة في القدرة التنافسية لبترول منطقة الشرق الأوسط إتجاه البترول الأمريكي.
- نقص تكلفة نقل بترول الشرق الأوسط مقارنة بالبترول الأمريكي إلى نفس المناطق.
- التحفيز على زيادة إنتاج البترول من منطقة الشرق الأوسط.

3- التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في ساوثمبتون في إنجلترا: بعد الحرب العالمية الثانية شرعت الدول الأوروبية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب من خلال تطبيقها لمشروع مارشال و في ذات الوقت فقدت الولايات المتحدة الأمريكية أهميتها كمصدر* رئيسي للبترول، إذ لم تستطع سد إحتياجاتها المحلية بدءا من عام 1947.

و نتيجة لذلك حدث إرتفاع تدريجي في أسعار البترول الأمريكي الخام و إختلف التساوي بين سعري البترول الأمريكي و العربي بين النقطتين التأشيريتين في خليج المكسيك و رأس التنورة في السعودية، لذلك حل ميناء ساوثمبتون Port southampton في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول الخليج المكسيكي مع أسعار بترول الشرق الأوسط.

[1] - نور الدين هرمز و آخرون،"تغيرات أسعار النفط و عوائده"،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية دمشق،المجلد 29،العدد 1 سنة 2007 ، ص 06.

* - كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 61% من الإنتاج العالمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

و لقد أصبح سعر البرميل من البترول العربي الخفيف وفق هذا النظام [1] 3.77 دولار (السعر CIF في ساوثمبتون) ، و لما كان السعر المعلن Fob في ساوثمبتون هو 2.22 دولار للبرميل فذلك يعني أن هناك تكلفة قدرها 1.55 دولار لكل برميل ، أما بالنسبة للبترول الأمريكي من نوع وست تكساس سور فإن سعره (CIF) في ساوثمبتون هو 3.77 دولار للبرميل، أما سعره المعلن Fob هو 2.75 دولار معنى ذلك أن تكلفة نقل البرميل هي 1.02 دولار للبرميل، و الشيء الواضح من ذلك أن تكلفة نقل البترول العربي أكثر إرتفاعا* من تكلفة نقل البترول الأمريكي الأمر الذي يعني إنخفاض أسعار البترول العربي الخفيف.

و في سنة 1956 و نتيجة لغلق قناة السويس عقب العدوان الثلاثي على مصر تأثرت الإمدادات النفطية المصدرة من الدول العربية عموما ما أدى إلى إرتفاع سعر البرميل من النفط العربي إلى 2.12 دولار، بينما إرتفع سعر برميل النفط الأمريكي إلى 3.25 دولار.

و في سنة 1959 قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار للبرميل إلى 2.92 دولار للبرميل بسبب إقدام الحكومة الفنزويلية على تعديل ضريبة الدخل على الشركات النفطية لرفع حصتها من العوائد النفطية ما تسبب في إنخفاض سعر النفط الأمريكي ليصبح 3.14 دولار مقابل 1.94 دولار للبرميل من النفط العربي الخام.

و نتيجة لذلك دعت الدول العربية لعقد مؤتمر عربي لمواجهة الموقف السلبي إزاء ما صدر من الشركات النفطية بخصوص تخفيض أسعار نفوطها الخام ، و إنعقد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة عام 1959 نتج عنه قرار على شكل توصية موجهة للشركات من أجل التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة ، إلا أن هذه الشركات تجاهلت مطالب الحكومات العربية و إستمرت في إستنزاف نفوطها الرخيصة بخفض السعر المعلن للنفط العربي مقابل إرتفاع في سعر النفط الأمريكي الخام، ففي سنة 1960 إنخفض سعر النفط العربي و أصبحت قيمته تعادل 1.80 دولار للبرميل مع ثبات سعر النفط الأمريكي في حدود 3 دولار ، و على إثر ذلك أدركت حكومات الأقطار المنتجة للنفط ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات من أجل الحفاظ على ثرواتها النفطية.

[1]- كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص 188.

*- المسافة بين الشرق الأوسط و ساوثمبتون أقصر بكثير منها بين ساوثمبتون و خليج المكسيك.

4- إتفاقية مناصفة الأرباح: حتى عام 1950 كانت العوائد النقدية التي تحصل عليها الدول النفطية تُحتسب بطريقة لا علاقة لها بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط و لا تأخذ بعين الإعتبار حجم الأرباح التي تحققها الشركات النفطية على ما تنتجه من النفط الخام، إنما كانت هذه الشركات تدفع على أساس ثابت لكل وحدة نفطية منتجة و هذا ما كان يسمى بالأتاوات.

أما فيما بين عام 1950 و 1953 تم توقيع إتفاقية بين الدول النفطية و الشركات المنتجة على أساس إقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول و الشركات المنتجة و ذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط ، و كانت هذه الفترة بداية إهتمام الدول النفطية بأسعار البترول و كيفية تحديدها بسبب تدهور القوة التنافسية للبترول الأمريكي، و قد ترتب على ذلك قيام الشركات الإحتكارية بتخفيضات عديدة للأسعار المعلنة مما أثّر كثيرا على عوائد الدول النفطية، و قد كانت تدل هذه الأحداث على بداية مرحلة جديدة من الصراع بين الدول النفطية و كارتل النفط العالمي.

I.1-1-3- نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC).

أدت التخفيضات المستمرة و المتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الإحتكارية إلى عدم إستقرار أسعار البترول الخام و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى إهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجبهة موحدة للمنتجين.

ففي سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك)، و قد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي: السعودية ، العراق ، الكويت ، إيران و فنزويلا و هي الدول التي وقعت على الإتفاق التأسيسي للمنظمة ، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق إستقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.[1]

و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة (1960- 1970) على النحو التالي:

[1] – ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها" مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 41 سنة 2008، ص 71-73 .

1- تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول ،و خلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل 1962 إحتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل و ضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

2- في نوفمبر 1964 إتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكارتا بأندونيسيا مع الشركات البترولية على:[1]

أ- تنفيق الأتاوة أي إعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الإمتياز و تُخصم من السعر المعلن و تدرج في الحسابات بهذه الصفة، كما تم تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.

ب- تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964، 7.5% سنة 1965 و 6.5% سنة 1966 ، و بخلاف ذلك تجرى تخفيضات على النفط وفقا لدرجة كثافته.

3- في سنة 1967 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكارتا و إنتهت إلى:[2]

أ- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي يُنتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الإعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيض عليه، و عموما و في جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

4- تمكنت ليبيا سنة 1970* من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنت للبرميل و رفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55% بدلا من 50%، و قد أدى

[1]- كامل بكري وآخرون، مرجع سابق ص 193.

[2]- نفس المرجع، ص 194.

*- في سنة 1970 قامت الجزائر بتأميم مواردها بنسبة 51% من مصالح الشركات البترولية و 100% من الغاز الطبيعي ثم تبعتها العراق سنة 1972 بإسترداد مواردها البترولية.

ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران و السعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55% في نفس السنة.

وقد إرتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5% سنة 1970 مقارنة بسنة 1965 ،كما إنخفض المعروض النفطي بسبب تخفيض ليبيا إنتاجها من النفط مما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات النفطية منذ 1969 خصوصا في اليابان، أمريكا و أوروبا ، و في ظل هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك إجتماعا في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر 1970 و تم إتخاذ قرار عُرف بقرار كاراكاس تضمن تطبيق الإجراءات التالية: [1]

- لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55%.
- زيادة موحدة في الأسعار المحلية للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع العمل على زيادتها بما يتناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أن تؤخذ درجة كثافة البترول و الموطن الجغرافي للآبار بعين الإعتبار.
- وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول.

و خلال هذه الفترة إستطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على إتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى إتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها إتفاقيات أخرى مثل إتفاقية طرابلس، إتفاقية شرق البحر المتوسط و إتفاقية لاجوس، أدت هذه الإتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و 52 سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50 % إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.[2]

و على إثر تدهور سعر صرف الدولار بعد إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1970 تكبدت الدول المنتجة و المصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد إتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 تم بموجبها إعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج إستنادا إلى صيغة

[1]- كامل بكري و آخرون، مرجع سابق، ص 193.

[2]- نفس المرجع، ص 197.

حسابية تأخذ في إعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل 9 عملات رئيسية * مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49% حسب هذه الإتفاقية، إلا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض آخر للدولار سنة 1973 بنسبة 10% جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو 1973 بتوقيع إتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسابية جديدة** لتعديل أسعار النفط على أساس شهري.

I.-1-2- تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985).

I.-1-2-1- الأزمة النفطية الأولى سنة 1973.

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى ، و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 إجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% ، و تم إتخاذ هذا القرار وفقا للإعتبارات التالية:[1]

1- حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

2- إعطاء قيمة فعلية للبترول.

3- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة.

4- ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

5- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتوجات.

و تضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 و تخفيضه شهريا بنسبة 5% إبتداء من ديسمبر 1973، و قد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل إرتفاع في الطلب عليه، فإرتفعت الأسعار من 2.9

---

* - العملات هي: الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الين الياباني، الجلدر الهولندي الكرون السويدي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري.

** - تم إضافة عملتين جديدتين إلى التسع الأصلية هما: الدولار الكندي، الدولار الأسترالي.

[1] - محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 129.

دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل ، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85% و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[1]

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل و التي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

1- إنخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي إنخفاضا سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث إستمر في الإنخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2- المنافسة العالمية على الطاقة: إن إرتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص و الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي و الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

3- تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة: 07 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكّن الأوبك بإمتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

و لقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الإرتفاع الكبير في الأسعار و ما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة(IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الإرتفاع في الأسعار و ذلك من خلال:

1- التخفيض من إستهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب إستهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك ، حيث إنخفض إستهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

2- تكوين مخزون إستراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون إستراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط.

[1] -Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition Ellipses 1999, P47.

3- تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للإستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم و تشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد إرتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975 .

4- تشجيع الإستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث و التنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص إستثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف ، و قد تمكنت هذه الدول من إكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

و لقد كان أبرز آثار أزمة 1973 إرتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، و تمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية، و الجدول(1-1) يوضح الزيادة في المداخيل لدول الأوبك.

الجدول رقم(1-1): العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة(1972-1975).

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed,« L'opep Passé présent et perspectives » ,Opu, 1980, p139.

I.1-2-2- الأزمة النفطية الثانية سنة 1979.

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار إنتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلائم و الإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[1]

[1]- صديق محمد عفيفي،" تسويق البترول"، مكتبة عين شمس ،القاهرة، ط 2003، ص 275.

و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة إرتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع ، و في ظل هذه الأوضاع إرتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة ، و واصلت الأسعار إرتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، و في ذات الوقت إرتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار. [1]

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

1- إنخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979، و قد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، و قد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار كما هو موضح في الشكل رقم (1-1).

2- تواصل إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل إنخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة إنخفاض الدولار لتعويض إنخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

[1]-Maurice durousset , Op_ cit, P 49.

الشكل رقم(1-1): تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة(1970-1985).

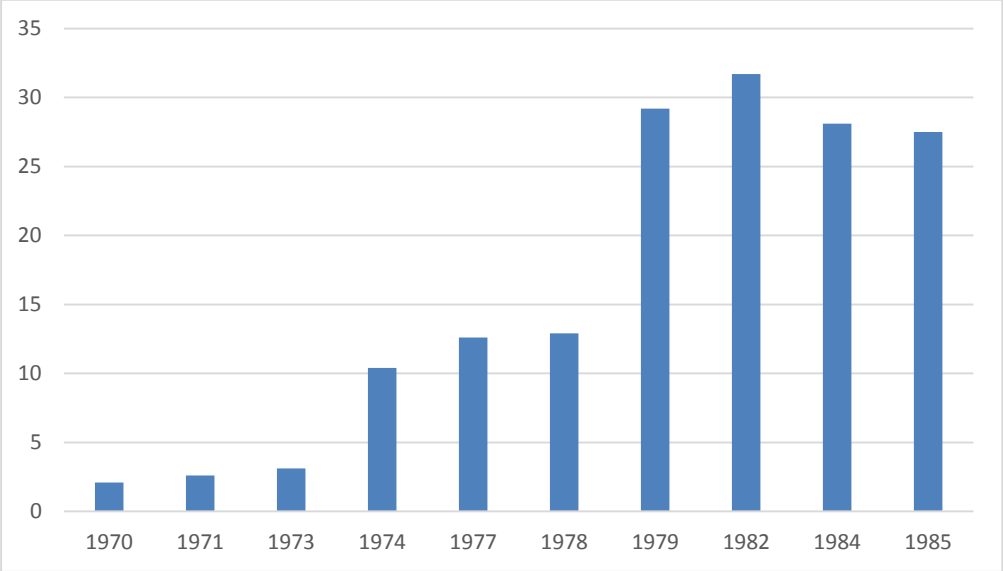

المصدر:تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك العدد 35 سنة 2008 متوفر على:www.aopec.org

I.-1-3- تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1986- 2012).

I.1-3-1- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل و عدم إلتزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

و بداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الشكل رقم (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000).

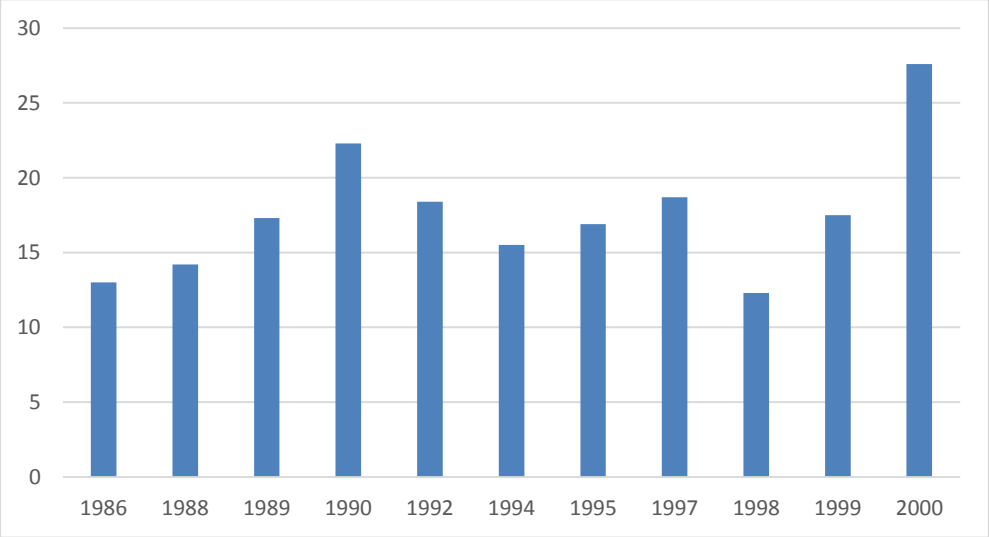

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2008، مرجع سابق.

و تعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط ، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982- 1985) ،[1] كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة(1982- 1986) حيث بلغت 134 مليار دولار، و في نفس الوقت و نتيجة لإنخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للإنخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من إستهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:

1- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، و حددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.[2]

[1]- ibd, P 54.
[2]- Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed Dahleb 1995, p171.

2- المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك : إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الإستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث إستطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3- إنخفاض الإستهلاك العالمي من النفط و تعويضه بمواد بديلة : عقب إرتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة إستهلاك النفط من 41 % سنة 1979 إلى 30% سنة 1985 ، في مقابل ذلك إرتفع إستهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13% سنة 1985.

و قد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانيات، كما إنخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة بحوالي 14 % عن مستواه سنة 1980، و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن إستقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة إجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987-1989) تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و17.7 دولار للبرميل، و في نهاية جويلية 1990 إرتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991 ، و بقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

I.1-3-2- الأزمة النفطية سنة 1998.

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض و الطلب ، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع

مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط فإنخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

و أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول و على الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث إنخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998.

و ببداية 1999 [1] تحسنت الأوضاع و إرتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك و دول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

I.1-3- 3-تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2012).

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط و الدول المستهلكة، و الشكل (1-3) يوضح الزيادات الأربع في عام 2000 التي أقرتها الأوبك .

الشكل رقم(1-3): الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000.

(ألف برميل/يوم)

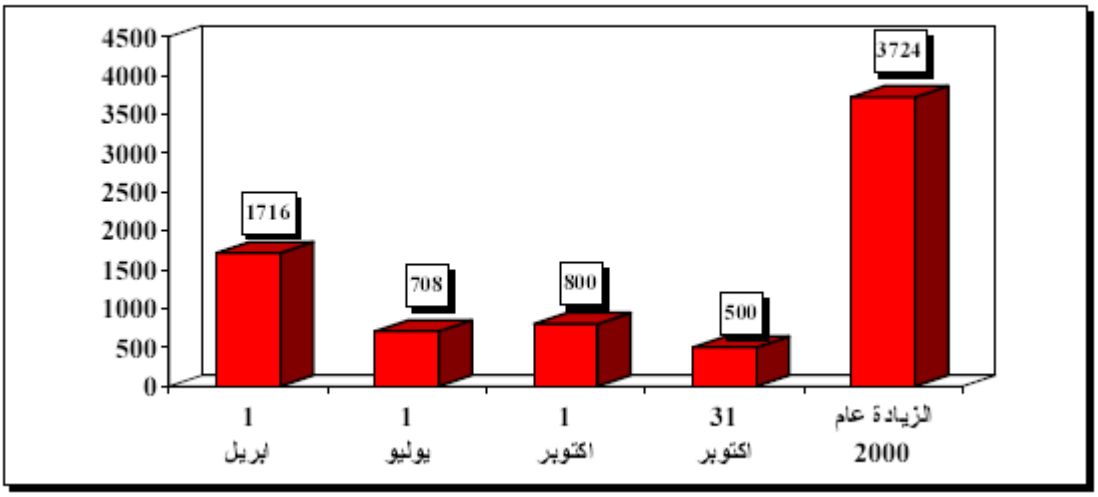

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك ، العدد 27 سنة 2000 متوفر على:www.aopec.org

[1] – تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة 2001 متوفر على :www.aopec.org

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك إنخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، [1] و شهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[2]

و في عام 2003 إرتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، و يعود هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب دعمت الإرتفاع الحاصل في الأسعار أهمها: [3]

1- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

2- إستمرار إنقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.

3- الإضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

و شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ إرتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.[4]

و قد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في إرتفاع الأسعار أهمها: [5]

1- الإضطرابات السياسية في نيجيريا و إستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 % سنة 2004.

2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.

3- الإضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق.

4- إعصار إيفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارص.

---

[1] - نفس المرجع.

[2] - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 29 سنة متوفر على 2002: www.aopec.org.

[3] - التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة (2002- 2003)، ص 127.

[4] - ضياء مجيد الموسوي،" ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 2005، ص17-21.

[5] - نفس المرجع، ص 03.

5- تزايد معدلات النمو الاقتصاد العالمي في أمريكا ، أوروبا، الصين، الهند و دول جنوب شرق آسيا و غيرها.

6- إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من إنقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة ، و قد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة إرتفاع الأسعار.

و إستمر سعر النفط بالإرتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 ، و تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

و في سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 %، و وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقارنة بعام 2004 ،و وصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

و بهذا الصدد شكلت ظاهرة إرتفاع الأسعار وتذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة ، كما حفّز إرتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية و زيادة درجة تذبذبها. [1]

و قد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.

و قد تظافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الإرتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط و الإضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا و توقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها إرتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك و تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة. [2]

و شهدت سنة 2007 إستمرارا في إرتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 ، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 32 سنة 2005 متوفر على:www.aopec.org

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة، الأوابك العدد 33 سنة 2006 متوفر على: www.aopec.org

[1]، و وصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الإنخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط،[2] و إستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة إنخفاض تقدر بـ 35.4% مقارنة بعام 2008. [3]

و لعل هذا الإنخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام و تؤدي إلى تذبذبها، و أهم هذه العوامل تتمثل في:

1- المضاربة: و ذلك من خلال قيام المضاربين برفع و تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة.

2- الإضطرابات السياسية و الأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الإضطرابات يمكن أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار من خلال إنخفاض العرض و العكس صحيح في حال عدم حدوث إضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

3- الكوارث الطبيعية و خصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في إرتفاع الأسعار و العكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.

4- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.[4]

و في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل ،و عرفت أسعار النفط إرتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 ،و يظل سعر النفط

---

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك ، العدد 34 سنة 2007 متوفر على:www.aopec.org

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2008، مرجع سابق.

[3]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 36 سنة 2009 متوفر على:www.aopec.org

[4]- مهداوي هند وآخرون: " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر "، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية و مؤشرات تباطؤ النمو و الإستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.[1]

I.-1-4-آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

I.-1-4-1- الآثار المترتبة في حالة إرتفاع أسعار النفط.

ينعكس إرتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة و أيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

1- آثار إرتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية و إنعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 167 مليار دولار عام 2001، و قد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

-زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث إرتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 ، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، إستثمارات في الدول الصناعية ، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.[2]

2- آثار إرتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:تتلخص آثار إرتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

-زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء إرتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى إرتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

- إحتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواءا في صورة إستثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد و

[1]-Opec Annuel Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org

[2]- كامل بكري و آخرون، مرجع سابق، ص 223.

السلع المصنعة و التجهيزات، و بذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، و يعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن إستيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

3- آثار إرتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم آثار إرتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: إرتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب إرتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون و لعل الإقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

- الإستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

I.1-4-2- الآثار المترتبة في حالة إنخفاض أسعار النفط.

ينعكس إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

1- آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول: تتلخص هذه الإنعكاسات في:[1]

- إنخفاض العوائد النفطية و تراجع معدلات النمو الاقتصادي: إنخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، و لقد ترتب على ذلك إنخفاض الإنفاق العام في هذه الدول و تراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

- إنخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الإنخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الإقتراض،و تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.

[1]- أحمد منذور، أحمد رمضان، " اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية "، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990، ص 193.

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و إتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

– إنخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و إطالة عمر البترول لديها.

– إنخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام و تنويع صادراتها و توسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من إعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج و تصدير مادة أولية واحدة.

2– آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية: تتمثل أهم آثار هذا الإنخفاض في:

– إنخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى إنخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

– تخفيض الإستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

– إنخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية و الكمالية.

– تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض و التسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية و تصفية جانب من إستثماراتها في الدول الصناعية.

3– آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل هذه الآثار في:

– إنخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة إعتمادها على البترول المستورد.

– إنخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

– تأثر هذه الدول بإنخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية و التي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول و بالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

– إنخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

– التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول و تراجع عمليات البحث و التنقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

I.2- محددات الأسعار البترولية في الأسواق العالمية للنفط.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

I.2-1-ماهية الأسواق العالمية للنفط.

I.2-1-1-مفهوم الأسواق العالمية للنفط .

يمكن تعريف كل سوق نفطية كما يلي:

1- الأسواق الفورية للنفط :عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم بإعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.[1]

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة): عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن) في منتصف الثمانينات، و قد عُرفت هذه الأسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، و توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب و عدم الإستقرار.

و قد إرتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، و هذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في إقتناء النفط لمواجهة

[1]- حسين عبد الله ،" مستقبل النفط العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2006 ، ص 247.

إحتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة بإستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك ، لندن و سنغافورة.

الشكل رقم(1-4): تقلبات الأسعار الفورية في السوق البترولية.

الأسعار الفورية لخامات دبي وبرنت و غرب تكساس،2007

(دولار / برميل)

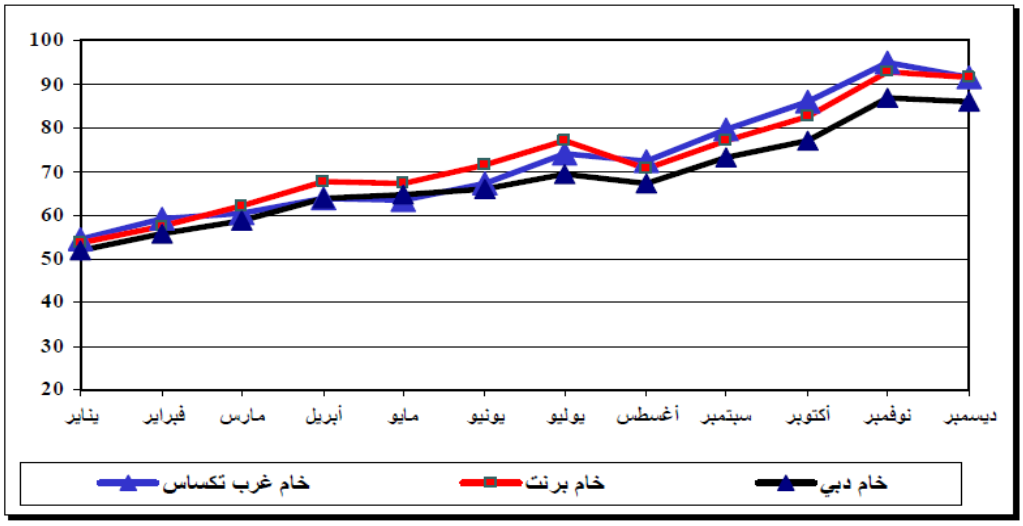

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2007، مرجع سابق.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ- السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة إلتزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

I.2-1-2-مميزات الأسواق العالمية البترولية.

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض و الطلب بخصائص مهمة هي:[1]

- إرتفاع نسبة التركز الإحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها كالدول المنتجة و المصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE.

- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس إستخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب إرتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد إستخدام الطاقة.

- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، و بصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع و شراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق و لم يُفرض من قبل الشركات الإحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكبر حيث تكون الشركات و الدول المنتجة و المستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

- أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور و تطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

- أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم إستقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للإعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، و من جهة أخرى عدم إستقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد إرتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق النفطية و التي تترك آثارا واضحة على الأسعار، و لهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:[2]

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 166.

[2]- منذر المصري " قضايا عربية معاصرة "، المؤسسة العربية للنشر، ص 76.

1- إنتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات و التلاعب و غيرهما.

2- إن للتأثير النفسي و العوامل السيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات العرض و الطلب و دون أسباب منطقية، و قد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

I.2-2-الطلب البترولي و محدداته.

I.2-2-1- مفهوم الطلب البترولي.

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و لعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من إستعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو إستهلاكية.[1]

و نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية ، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة و التي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الإستهلاك في أسواقها و من ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط.

I.2-2-2- محددات الطلب البترولي في السوق النفطية.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1-النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام 2000 ليرتفع إلى 5.9 % عام 2004.

و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 إرتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ما يعني وجود إرتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي.[2]

2- الإستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالإضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا

[1]- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " اقتصاديات الموارد الطبيعية "، بغداد 1992، ص 320.

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك، أعداد مختلفة.

في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الإضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا و غيرها ما يثير التخوف بين الحين و الآخر حول إنقطاع إمدادات النفط ، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر إستهلاكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع .

3- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الإستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى إستهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع إستهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة.

4- النمو السكاني:[1] يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بإفتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة إستهلكوا 11.7 مليار برميل نفط ، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة إستهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، و يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع إستهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من بترول العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30 % فقط من بترول العالم.

5- أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن

[1]- صباح نعوش، " إلى أين أسعار النفط "، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000 متوفرة على الموقع التالي:www.moenr.gov.ae

السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية.

I.2-3- العرض البترولي و محدداته.

I.2-3-1- مفهوم العرض البترولي.

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، و العرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد،[1] و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

I.2-3-2- محددات العرض البترولي في السوق النفطية.

توجد العديد من العوامل و الأسباب و التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و أهم هذه العوامل نجد:

1- الإحتياطات و الطاقة الإنتاجية: تعتبر الإحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الإعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فإرتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لإعتبارات إحتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في إكتشاف إحتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

[1]- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ،مرجع سابق، ص 311.

4- المصادر البديلة للنفط و أسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فإنخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة إنخفاض الطلب الناتج أصلا عن إنخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب و الأحداث السياسية: كانت و ما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة إختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1986.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا إنتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن إختصارها في الآتي:[1]

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لإستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداءا من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة إرتفاع و إنخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل / يوميا.

[1]-للمزيد انظر حسين عبد الله،"مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق ص 64.

I.3-المنتجون و المستهلكون: الواقع و آفاق المستقبل.

شهدت صناعة المحروقات تطورات تقنية هامة في مجال البحث و الإستكشاف و الإستخراج و التي ساهمت في الكشف عن إحتياطات جديدة في مناطق يصعب الوصول إليها، في المقابل شهد الإستهلاك العالمي من النفط إرتفاعا سريعا من قبل اقتصاديات الدول الصاعدة كالصين و الهند إلى جانب اقتصاديات الدول الصناعية، و لعل ترقية الحوار بين المنتجين للنفط و المستهلكين له من أهم الأسباب التي قد تساهم في إستقرار هذه السوق.

I.3-1- جهة المنتجين و دورها في تحديد الأسعار.

I.3-1-1- الإحتياطات و الإنتاج العالمي من المحروقات.

يعرف الإحتياطي النفطي بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن إستخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم به الإستكشاف، و يتغير الإحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف الاقتصادية و التقنية السائدة.

و يمكن التمييز بين:[1]

1- الإحتياطي النفطي المؤكد أو المثبت: و هو كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية و الهندسية إلى إمكانية إستخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية و بالظروف الاقتصادية و التقنية المتوفرة و يرمز لها بعض الصناعيين المختصين برمز P 90 و يعني ذلك أنها يمكن أن تنتج بنسبة 90%.

2- الإحتياطي المرجح وجوده: هي تلك الكميات من النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة لتلك المكامن التي تم تطويرها و التأكد من إحتياطها الثابت.

3- الإحتياطات الممكنة: هي تلك الكميات من النفط التي يمكن الحصول عليها ضمن الإحتياطي المرجح وجوده، أو هي الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة الممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الإحتياطي الممكن إستغلاله.

4- الإحتياطي المحتمل: هي تلك الكميات من النفط المتوقع الحصول عليها و إستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد و التي يعتقد علماء الجيولوجيا بإحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض ثبت وجود النفط فيها.

[1] -حسان خضر ، مرجع سابق، ص5 .

1- تطور و توزع الإحتياطي العالمي من المحروقات: شهدت صناعة المحروقات تطورات معتبرة في تقنيات البحث عن المحروقات و إستخراجها و التي أدت إلى إكتشاف مناطق جديدة لم يكن بالإمكان الوصول إليها ، و بالرغم من غزارة الإنتاج العالمي من المحروقات لا تزال العديد من مناطق العالم تحتوي على إحتياطات ضخمة جدا تكفي لعقود من الزمن، و الجدول رقم(4) من الملاحق الإحصائية يوضح تطور الإحتياطات العالمية من المحروقات من 1980 حتى نهاية 2012.

أ-بالنسبة للنفط الخام: تشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم(4) من الملاحق الإحصائية أن حجم الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام قد إرتفعت من 683.4 سنة 1980 إلى 1687.3 مليون برميل يومي نهاية سنة 2012، و لعل السبب الرئيسي في هذا الإرتفاع راجع أساسا إلى الأهمية التي إحتلها النفط كأساس للحياة المعاصرة و التي أدت إلى تكثيف الجهود و زيادة البحوث الجيولوجية و الجيوفيزيائية عبر مختلف مناطق العالم، و التي سمحت بزيادة الكشف عن التجمعات البترولية إضافة إلى إستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في مجال البحث و التنقيب، أما عن توزع و تواجد هذه الثروات من النفط عبر مختلف مناطق العالم يوضح الشكل البياني رقم(1-5) ذلك:

الشكل رقم(1-5): توزع الإحتياطات النفطية عبر مختلف مناطق العالم نهاية 2012.

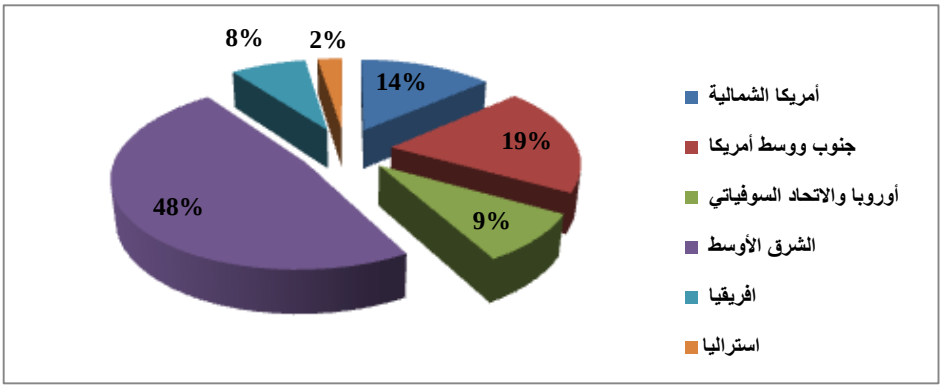

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(1) من الملاحق الإحصائية.

من خلال الشكل البياني تتوفر منطقة الشرق الأوسط على أكبر إحتياطي من النفط الخام في العالم بنسبة 48% أي بما يعادل 808.7 ألف مليون برميل نهاية 2012 من مجموع إحتياطي عالمي قدر بـ 1687.3 ألف مليون برميل، في حين أن أمريكا الشمالية تملك 14% فقط من الإحتياطي العالمي أي

ما قيمته229.9 ألف مليون برميل يومي، أما دول أوروبا و الإتحاد السوفياتي و الدول الأخرى تتفاوت حجم إحتياطاتها من دولة إلى أخرى حسب ما هو موضح في الشكل.

ب– بالنسبة للغاز الطبيعي: ظل الغاز الطبيعي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية منتجا ثانويا للنفط و من ثم لم تهتم أكثر الدول بالبحث عنه مستقلا عن النفط كما لم تهتم بتقدير و نشر إحتياطاته التي لم تبدأ بصورة منتظمة إلا في عام 1945، و بإحتلال الغاز الطبيعي المركز الأول في سلم الطاقة النظيفة و تلقيبه باسم الذهب الأبيض أصبحت مختلف الدول تتسابق من أجل تثمين إحتياطاتها الغازية.

و من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) من الملاحق الإحصائية نلاحظ أنه في سنة 1980 قُدر الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بـ 71.6 ترليون متر مكعب ليرتفع سنة 1990 إلى 109.4 ترليون متر مكعب ثم إلى 185.02 ترليون متر مكعب نهاية سنة 2012، أما عن توزع هذه الإحتياطات عبر مناطق العالم يمكن توضيحها في الشكل البياني التالي.

الشكل رقم(1-6): توزع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي حسب مناطق العالم نهاية 2012.

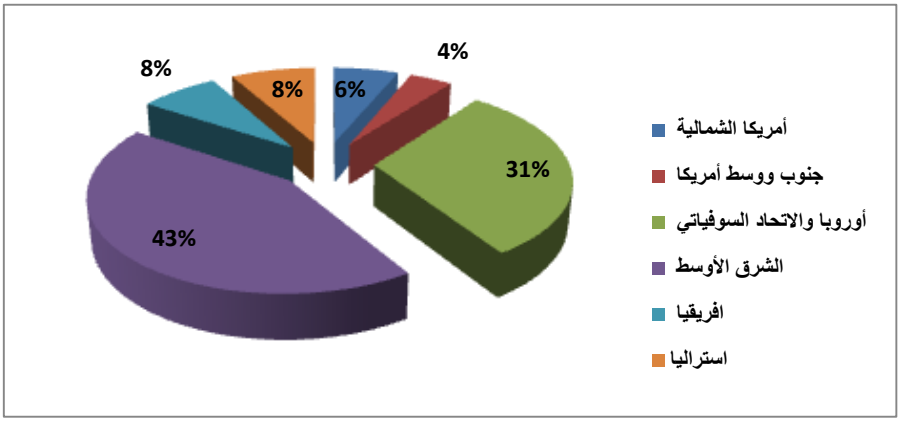

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(1) من الملاحق الإحصائية.

تبقى منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول في إمتلاكها لأكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي بالرغم من صغر مساحتها بنسبة 43 % من إحتياطات العالم بما يعادل 80.3 ترليون متر مكعب ممركزا خاصة في كل من إيران و قطر، في حين تحتل الإتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا المرتبة الثانية بنسبة 31 % لتسيطر هاتين المنطقتين على 74% من الإحتياطات العالمية، و يتوقع أن تمتد تلك السيطرة على الصادرات العالمية من الغاز خاصة بعد إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز سنة 2001 كخطوة في إتجاه التوصل إلى إقامة منظمة لمصدري الغاز على نهج الأوبك.

2-تطور و توزع الإنتاج العالمي من المحروقات: في ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و حتى مطلع السبعينات كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات إستجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب.

أ- بالنسبة للنفط الخام: ساهم تطور وسائل الإنتاج عبر مختلف الشركات البترولية العالمية تكنولوجيا و فنيا عبر الزمن في رفع القدرة الإنتاجية للنفط ناهيك عن ضخامة الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع و إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و الآسيوية، كل ذلك كان له الأثر في رفع الإنتاج العالمي من النفط.

ففي سنة 1980 بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام ما قيمته 62959 ألف مليون برميل ليرتفع سنة 2007 إلى 82383 ألف مليون برميل ثم 86251 ألف مليون برميل نهاية 2012 بمعدل نمو بلغ 0.4% مقارنة بسنة 2011 و الجدول رقم(4) من الملاحق الإحصائية يوضح ذلك، و يشهد توزع النفط تمركزا جغرافيا عبر مناطق العالم، و يمكن توضيح ذلك:

الشكل رقم(1-7): توزع الإنتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم نهاية 2012.

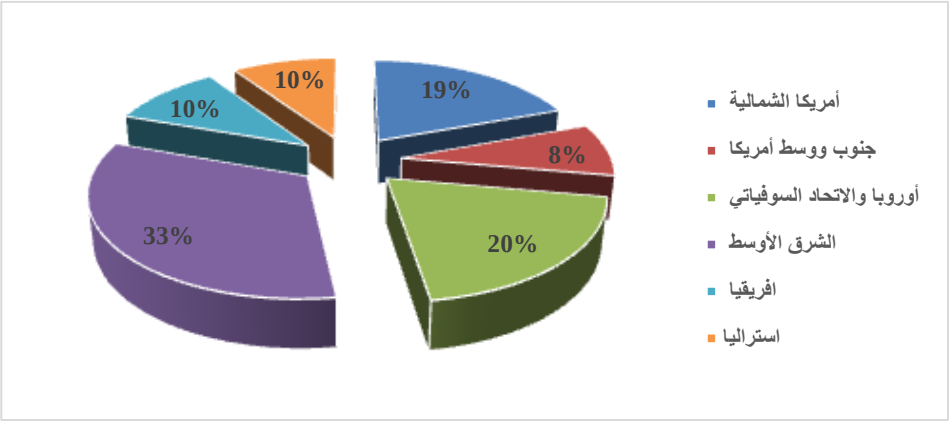

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(2) من الملاحق الإحصائية.

يتضح من الشكل أن منطقة الشرق الأوسط و بالرغم من ضخامة إحتياطاتها لا تساهم سوى بـ 33 % من الإنتاج العالمي للنفط و التي وصلت نهاية 2012 بما يقدر بـ 28484 ألف برميل يومي، بينما

تساهم أمريكا الشمالية بـ 19 % من الإنتاج العالمي لتفوق جنوب و وسط أمريكا و إفريقيا من حيث الإنتاج بالرغم من ضخامة إحتياطاتهما.

و من جانب آخر يؤدي تحليل العلاقة بين حجم الإحتياطات العالمية من المحروقات و حجم إنتاجها خلال فترة ما إلى إبراز عدة مؤشرات أهمها العمر الإفتراضي لتلك الإحتياطات، فحسب تقديرات الشركة البريطانية للبترول يمتد عمر الإحتياطات العالمية من النفط الخام نحو 40.5 سنة على أساس إنتاج 2006 (يبلغ العمر الإفتراضي لإحتياطات الشرق الأوسط ما يقارب 79.5 سنة).

ب- بالنسبة للغاز الطبيعي:شهد العالم خلال العقدين الأخيرين إهتماما متزايدا بحماية البيئة، في نفس الوقت حققت التجارة العالمية للغاز الطبيعي معدل نمو متوسط سنوي يقدر بـ 6 % خلال الفترة 1975 و 2004،[1] و إرتفع الإنتاج العالمي من الغاز عبر الزمن و لكن بصفة ملحوظة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي تماشيا مع زيادة الطلب العالمي، فمن 1431.9 بليون متر مكعب سنة 1980 إلى 2986.9 بليون متر مكعب سنة 2007 ثم إلى 3364.1 بليون متر مكعب نهاية 2012 و الأرقام الوارد في الجدول رقم (4) من الملاحق الإحصائية توضح ذلك.

الشكل رقم (1-8): توزع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي عبر مناطق العالم نهاية 2012.

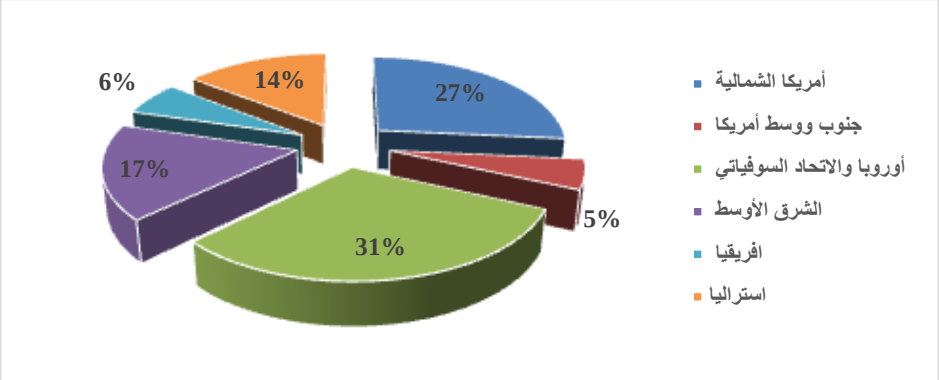

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(2) من الملاحق الإحصائية.

و تنفرد كل من روسيا ، كندا ، النرويج ، الجزائر هولندا ، أندونيسيا ، ماليزيا و قطر بنحو 78 % من صادرات العالم، بينما يتركز 0.7 % من الواردات في 9 دول أهمها الولايات المتحدة ، ألمانيا ، اليابان إيطاليا ، فرنسا ، كوريا الجنوبية و إسبانيا، أما عن العمر الإفتراضي للغاز الطبيعي فحسب الشركة

[1] – حسين عبد الله ، "مستقبل النفط العربي"،مرجع سابق، ص 167 .

البترولية البريطانية يبلغ 63.3 سنة، و يتباين هذا العمر من منطقة إلى أخرى : 78.6 سنة بالنسبة لإفريقيا، 78 سنة لروسيا بينما لا يتعدى 11 سنة بالنسبة لأمريكا الشمالية.

I.3-1-2- المنتجون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.

يمكن التمييز بين الأعوان المنتجين في السوق النفطية كما يلي:

1-منظمة الدول المصدرة للنفط و دورها في تحديد الأسعار: تمكنت الشركات الإحتكارية* من السيطرة على أكبر صناعة في العالم و أكثرها حساسية لفترة طويلة مشكلة بذلك إحتكارا عالميا لإنتاج النفط، نقله و تكريره ، و لم تستطع الدول المنتجة للنفط الفكاك من هذا الإحتكار لاسيما أنها تواجه هذه الشركات بصورة إنفرادية ، فقررت إنشاء منظمة الأوبك.

أ- لمحة عن منظمة الأوبك: ظهرت فكرة إنشاء هذه المنظمة سنة 1959 بسبب التخفيضات التي أجرتها الشركات الكبرى المستغلة للنفط في الأسعار المعلنة مما تسبب في هبوط حصيلة مبيعات النفط خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي يشكل لها هذا التخفيض خطرا على دخلها القومي، وقد بادرت فنزويلا في أبريل 1959 في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط للإشتراك في منظمة واحدة هدفها الأساسي: [1] تحقيق الإستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار.

و في 10 سبتمبر 1960 ببغداد إتفقت كل من السعودية، الكويت، العراق، إيران و فنزويلا على إنشاء منظمة الأوبك، ثم إنضمت لاحقا كل من: قطر(1961)، إندونيسيا و ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادود (1973)، الغابون (1975) و إنسحبت هاتين الأخيرتين سنتي 1993، 1995 على التوالي، و قد إنضمت أنغولا للمنظمة سنة 2007 ، و يتراوح إنتاج الأوبك ما يقارب 44.5 % من مجمل الإنتاج العالمي للبترول لسنة 2012.

* - أهم هذه الشركات " الأخوات السبع " و تضم: خمس أمريكية هي: أسو (أكسون)، موبيل جلف، تكساكو، سوكال (شيقرون) و شركة بريطانية: بريتيش بتروليوم وشركة بريطانية هولندية هي شركة شل.

[1] - حسين عمر، " المنظمات الدولية "، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1993، ص 563.

و تسعى الأوبك لتحقيق الأهداف التالية:[1]

1- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية و تقرير ما يحقق و يحفظ مصالحها الفردية.

2- إيجاد السبل و الوسائل التي تضمن إستقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية للتغلب على التقلبات الضارة.

3- إحترام مصالح الدول المنتجة و ضمان حصولها على دخل و مراعاة إمداد الدول المستهلكة بإنتظام و إعتدال.

4- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ب- دور الأوبك في تحديد الأسعار و مواجهة التحديات: تعد منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل يومي ، و وصل معدل إنتاجها ما يعادل 25 % من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل، و من المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 مليون ب.ي عام 2030 أي بنسبة 54.1 % من حجم الإمدادات النفطية و هذا نظرا للزيادة التي سيعرفها الطلب العالمي على النفط في المستقبل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدها العديد من مناطق العالم خاصة الصين و البلدان المحيطة بها.[2]

و تلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك و الذي يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل، و لعل ذلك هو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض

[1] - www.opec.org

[2]- شلبي مغاوري علي، " أوبك ومستقبل أمن الطاقة "، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أفريل 2006، متوفرة على الموقع التالي:www.siyassa.org.eg

للمزيد انظر: Frank Bracho, « the opec summit and futur of oil »,the journal of future studies,vol 2, iss 6, p 545.

النفطي في هذه الأسواق، فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات و الحروب التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو إنقطاع في الإمدادات النفطية العالمية.[1]

و على العموم فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن أوبك سوف تلعب الدور الريادي في تحديد الأسعار إلا أنها قد تتعرض لعدة ضغوط من طرف الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تفكيك هذا الكارتل الاقتصادي حتى لا يكون قوة فعالة في المستقبل، و عموما تتمثل التحديات التي تواجهها الأوبك في:

ب-1- التحديات الداخلية: هي التي يمكن أن تتدخل فيها المنظمة أو دولها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول لحماية مصالحها و ضمن شروط و محددات سيادتها،[2] و تتمثل في:

التحدي الأول: التعامل مع أزمات إنقطاع الإمدادات: يشكل هذا العنصر أحد تحديات الأجل القصير التي تواجهها المنظمة بسبب إنقطاع الإمدادات النفطية لأي دولة عضو لأي سبب كان من خلال تغطيتها بالطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-2): أزمات إنقطاع الإمدادات البترولية و الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك.

الوحدة : مليون برميل يومي.

أزمة إنقطاع الإمدادات بسبب:	حجم الإنتاج المتأثر	الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك
الحرب العراقية الإيرانية 1980	6	1.8
غزو الكويت 1990	5	4.0
إضرابات فنزويلا 2009	2.5	3.5
الحرب على العراق 2003	1.5	2.3
أعاصير خليج المكسيك 2005	2.0	1.8

المصدر: ماجد بن عبد الله المنيف، ، مرجع سابق، ص 81.

[1]- مدحت العراقي،" إرتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن سنة 2006، ص 19.

[2]- ماجد بن عبد الله المنيف، مرجع سابق ، ص 80.

التحدي الثاني: تحقيق التوازن و الإستقرار في الأسواق: يتميز الطلب على البترول بالتغير الموسمي خصوصا في نصف الكرة الشمالي، حيث يرتفع الطلب في الربعين الأول و الرابع من السنة بينما ينخفض في الربعين الثاني و الثالث، و لذلك على الأوبك أن تتماشى مع هذه التغيرات من خلال تعديل إنتاجها بما يساير هذه التغيرات، و تعتمد هذه المرونة على دقة تقديرات أوبك و تحليلاتها و متابعتها للسوق النفطية.

التحدي الثالث: القوة الشرائية للبرميل و عملة المبادلات: يتعلق هذا التحدي بقدرة الأوبك على المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية أي تعويض قيمة الإنخفاض في سعر البترول الناتج عن إرتفاع معدلات التضخم العالمية و كذلك من إنخفاض أسعار صرف الدولار، بحيث تستطيع الأوبك أن تؤثر في ذلك من خلال قراراتها الإنتاجية و تأثيرها في أسعار البترول الاسمية، و لكن في حالة ضعفها فإن الأثر هو إنخفاض القدرة الشرائية للبرميل.

ب-2- التحديات الخارجية التي تواجه الأوبك:تتمثل في:

التحدي الأول: النظام البيئي الكوني: يتمثل هذا التحدي في مجموع الإتفاقيات الدولية و الإقليمية التي تؤثر في إستهلاك البترول و تجارته، و أهم هذه الإتفاقات برتوكول كيوتو و الذي يسعى إلى تخفيض إنبعاث غازات الإحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي، و أهم هذه الغازات هو ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق أنواع الوقود الأحفوري، إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأوبك أن أسعار البترول و بالتالي عائداتها ستتأثر سلبا جراء تطبيق إلتزامات كيوتو الذي يسعى إلى التقليل من إستهلاك البترول، و لذلك تؤكد الأوبك في كل المناسبات الدولية إستجابتها للتحديات البيئية و مساندتها للجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة.

التحدي الثاني: التطورات التقنية: تشكل التطورات التقنية تحديا للأمد الطويل يؤثر في إستخراج البترول و تكريره و اللذان يتطلبان إستثمارات و معرفة تقنية عالية و التي تتمركز في الدول الصناعية، و لذلك فإن الأوبك تشجع التعاون و تبادل الخبرات في المجالات التقنية و تكوين الموارد البشرية، كما تحث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة ذات التكلفة و الجدوى المعقولة و المقبولة، إضافة إلى التأكيد على إستخدام تقنيات بترولية أنظف و أكثر كفاءة من أجل حماية البيئة المحلية و الإقليمية و الدولية.

التحدي الثالث: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة: تسعى الدول المستهلكة للدفاع عن مصالحها و إستراتيجياتها من خلال مفاوضاتها في نظامي التجارة و البيئة العالمي، إضافة إلى دعمها للأبحاث التقنية و لذلك فإن الأوبك قد دعت الدول المستهلكة و حكوماتها إلى تبني سياسات تجارية و مالية و بيئية و سياسات طاقة تتسم بالشفافية و الوضوح و عدم التمييز لأن الإجراءات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين المنتجين و المستهلكين ستؤثر لا محالة في إستقرار السوق و أمن الطاقة.

التحدي الرابع: قوانين و علاقات منظمة التجارة العالمية: لقد تم التعرض لتجارة البترول في المادة العشرين –إستثناءات عامة– من إتفاقية الغات ، إذ تم الإشارة في معرض القيود على صادرات الموارد الطبيعية في الفقرة "ج" فيما يتعلق بتقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها إذا كان هذا مرتبطا بتقييد الإستهلاك المحلي أيضا، فإحتمال أن تؤثر قوانين منظمة التجارة العالمية على الأوبك مما يشكل لها تحديا حقيقيا في تطبيق سياساتها المتعلقة بنظام الحصص و سقف الإنتاج .

2–الشركات النفطية العالمية و دورها في تحديد الأسعار: منذ إكتشاف النفط ظهرت عدة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، و قد إستطاعت هذه الشركات أن تفرض سيطرتها على السوق البترولية آنذاك منها شركة (Exxon) الأمريكية، Royal dutch shell (هولندا)، شركة Mobil (و.م.أ)، شركة TEXACO (و.م.أ)، شركة British pétroleum (بريطانيا)،شركة Standard oil of california ، شركة Oil gulf (و.م.أ)، وكانت تعرف هذه الشركات باسم الشقيقات السبع Seven sisters.

وقد كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي، و تسيطر على أكثر من 70 % من صناعة النفط العالمية وتمتلك أكثر من 50 % من ناقلات النفط، فقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلدان المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة هذه الشركات مشكلة بذلك أداة إستعمار في مجال الصناعة النفطية، كما إستطاعت هذه الشركات توقيع إتفاقيات إمتياز حصلت بموجبها على حق التنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة لمدة زمنية طويلة مكنتها من إمتلاك سلطات واسعة في تحديد الأسعار و معدلات الإنتاج و الصادرات خاصة قبل ظهور OPEC.

و تبقى هذه الشركات حتى عام 2006 [1] تسيطر على نحو 27 مليون برميل يومي من المنتجات النفطية المكررة أي ما يقارب 40 % من الإستهلاك العالمي للنفط، كما تمتلك هذه المجموعات من المصافي ما يمكنها من تكرير أكثر من 16 مليون برميل يوميا لحسابها.

3-الدول المنتجة خارج أوبك و دورها في تحديد الأسعار:إلى جانب دول الأوبك تساهم مجموعة من الدول بنصيب كبير في إنتاج و تصدير النفط في السوق العالمي، كما تمتلك إحتياطات هامة من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD و دول الإتحاد السوفياتي سابقا.

الجدول رقم(1-3): إنتاج النفط بمناطق خارج OPEC (2011-2012).

الدول	الإنتاج (ألف برميل يومي)		حصة الدولة من الإنتاج العالمي لسنة 2012
دول Non opec	2011	2012	
دول OECD	13.119.9	13.676.4	%18.7
الولايات المتحدة الأمريكية	5.651.8	6.505.0	%8.92
روسيا	9.943.3	10.042.9	%13.78
كندا	1260.8	1307.9	%1.79
المكسيك	2552.5	2547.9	%3.49
البرازيل	2105.4	2061.3	%2.82
الصين	4052.1	4109.1	%5.63

Source:Opec Annuel Stastical Bulletin 2013 at:www.opec.org

و حسب معطيات الجدول السابق تتمتع هذه الدول بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي، و تحتل روسيا المرتبة الثانية في ترتيب منتجي النفط بعد السعودية بنسبة 13.78%خلال سنة 2012.

I.3-2-جهة المستهلكين و دورها في تحديد الأسعار.

I.3-2-1- توزع الإستهلاك العالمي من المحروقات.

1-بالنسبة للنفط الخام: ساهمت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و زيادة التصنيع في الدول الصناعية إلى زيادة الإستهلاك العالمي من النفط، خاصة مع بروز دول جديدة كالهند و الصين يرتفع فيها معدل

[1] - Annual Statistical Bulltein, Opec 2006 at: www.opec.org

الإستهلاك، و وفقا للجدول رقم (4) من الملاحق الإحصائية نجد أن إستهلاك النفط إرتفع من 61244 ألف مليون برميل سنة 1980 إلى 89931 ألف مليون برميل سنة 2012 في حين إرتفع الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من 1433.9 بليون متر مكعب سنة 1980 إلى 3310.8 بليون متر مكعب سنة 2008 .

و لعل خريطة الإستهلاك العالمي من النفط تختلف تماما عن سابقتها، إذ تستحوذ الدول الصناعية على أكبر نسب إستهلاك مقارنة بدول الشرق الأوسط كما هو موضح.

الشكل رقم(1-9): خريطة الإستهلاك العالمي من النفط نهاية 2012.

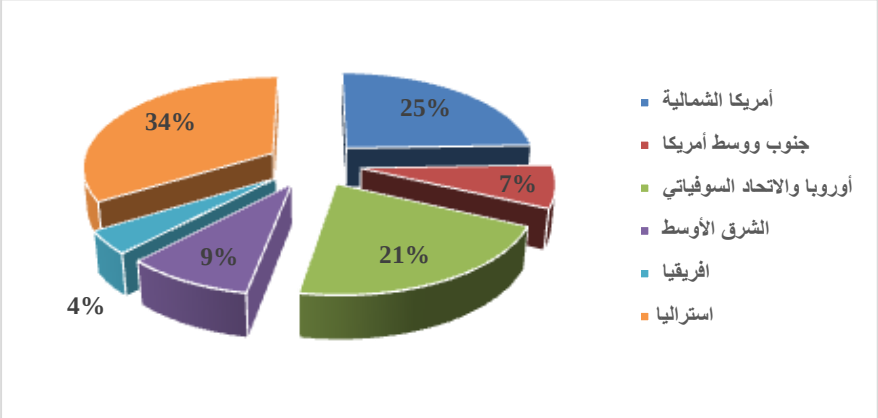

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(3) من الملاحق الإحصائية.

و مع بداية الألفية الجديدة توسع الإستهلاك العالمي من قبل أسواق دول الاقتصاديات الصناعية كالصين التي إحتلت المرتبة الثانية في الإستهلاك العالمي بنسبة 9 % و الهند بنسبة 3% ، كل هذا التوسع كان له الأثر الإيجابي على إرتفاع أسعار النفط ، و من المتوقع أن يبلغ معدل إستهلاك جمهورية الصين الشعبية التي تعد أول مستهلك في الدول النامية الآسيوية بحدود 6.1 % خلال الفترة (1999-2020).

2-بالنسبة للغاز الطبيعي:سجل الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي معدلات نمو مرتفعة خاصة سنة 1984 بنسبة 8.5 % و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد أهميته كمصدر نظيف للطاقة، مما يؤكد أن الغاز الطبيعي يمكن أن يكون سلعة منافسة للنفط في المستقبل و بديلة له في هيكل الإستهلاك العالمي للطاقة.

الشكل رقم(1-10): خريطة الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي نهاية 2012.

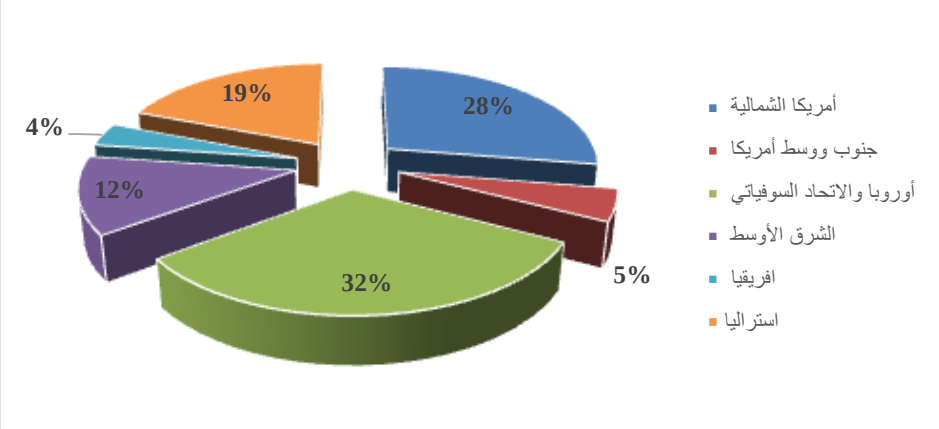

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(3) من الملاحق الإحصائية.

و قد بلغ إستهلاك دول منطقة التعاون الاقتصادي تقريبا نصف الإستهلاك العالمي بنسبة 47.5 % تأتي الولايات المتحدة في المركز الأول بـ 21.8% نهاية 2012 تليها روسيا بنسبة 12.5 % ثم تأتي بريطانيا و كندا و ألمانيا و اليابان بنسب متفاوتة، و سجلت إفريقيا أضعف نسبة إستهلاك من الغاز الطبيعي بـ 3.7 % على الرغم من الإحتياطات الموجودة بالجزائر ، ليبيا و نيجيريا ، و لعل السبب في ذلك هو ضعف القطاع الصناعي في هذه المناطق.

I.3-2-2-المستهلكون و دورهم في التأثير على أسعار البترول.

1- الوكالة الدولية للطاقة: هي منظمة ذات سمة إحتكارية تمثل إحتكار المستهلك تأسست في 15 أكتوبر 1974 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، و تتكون من الأعضاء المؤسسين و هم: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، تركيا السويد، إسبانيا، لوكسمبورج، النرويج، سويسرا، هولندا، بلغاريا و النمسا سنة 1974، ثم إنضمت كل من: أستراليا (1979)، التشيك(2001)، فنلندا (1992)، فرنسا (1992) اليونان (1977)، هنغاريا (1997)، سلوفاكيا (2007)، بولندا (2008)، نيوزيلاندا (1977)، جمهورية كوريا (2002) و البرتغال سنة (1981) ليصل عدد أعضاء المنظمة إلى 28 عضو.[1]

[1]- الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة: www.iea.org

و نشأت هذه الوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 و الموقف العربي بخفض الإنتاج و حظر التصدير لبعض الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب ، و تتمثل أهداف هذه الوكالة في:[1]

1- تخفيف إستهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب و توجيه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب إحتمال زيادة الإنتاج عن مستوى الإستهلاك، و يتحقق ذلك من خلال التشجيع على إستعمال مصادر الطاقة البديلة و الإقلال من إستهلاك النفط.

2- تسعى الوكالة لتكثيف الجهود و الإستثمارات في الإستكشاف و التنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج منطقة دول الأوبك خاصة في بحر الشمال و سواحل الولايات الأمريكية و اليابان و غيرها على الرغم من إرتفاع هذه التكاليف.

3- الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية.

4- السعي لضم شركات النفط الكبرى و المستقلة في لجنة إستشارية بغية الإستفادة من إمكانياتها الفنية و الإدارية الهائلة و خبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

5- تكوين و تنمية مخزون من النفط بما يكفي إستهلاك 90 يوما على الأقل على أساس متوسط الإستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للإستيراد.[2]

و قد تضمنت المادة (44) من الإتفاقية المنشأة للوكالة مواد تنص على إقامة علاقات مع الدول المصدرة للنفط ، أما المادة 47 فقد نصت على الإلتزام بتبادل المعلومات و وجهات النظر حول العلاقات التي تقيمها كل دولة عضو مع الدول المنتجة للنفط، إلا أن الهدف الأساسي من إنشاء وكالة الطاقة الدولية هو منع أي إجراء من قبل الأوبك بإتخاذ النفط كسلاح و أداة للضغط.

I.3.3- ترقية الحوار بين المنتجين و المستهلكين.

بزغت في أكثر من مناسبة فكرة الحوار بين منتجي النفط من جانب و مستهلكيه من جانب آخر، و ترجع فكرة هذا الحوار إلى سنة 1973 أين تم تصحيح أسعار النفط، و كان أول من دعا إلى هذا الحوار فرنسا في يناير 1974 و تطوعت لإستضافته ، و في الجزائر سنة 1975 أعلن وزراء المالية و النفط في دول الأوبك أثناء إجتماعهم موافقتهم على الحوار بشرط أن لا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل المواد الأولية و التنمية بصفة عامة ، و هكذا بدأ الحوار

[1] - Chemseddine chitour, « économie pétrolière », Ecole nationale polytechnique 1999,P 92.

[2]- محمد زاهر السماك، " اقتصاديات النفط "،المكتبة الوطنية بغداد، ط 1980 ،ص 157-158.

تحت اسم مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي أو حوار شمال – جنوب سنة 1975 إلى أن أصبح يعرف باسم منتدى الطاقة العالمي سنة 2002، و يمكن أن نستعرض أهم الموضوعات التي دار حولها النقاش في:

– تغلب صفة العولمة على الصناعة النفطية خاصة في مجال التسعير الذي يتحدد بمقتضاه سعر النفط الخام على مستوى العالم و الذي يتأثر بالتوازن بين العرض و الطلب العالمي على النفط، فلا تكاد تخلو تجارة دولة من بند النفط كصادرات و كواردات، و من هذا المنطلق تنبثق الحاجة إلى التعاون و الإعتماد المتبادل بين منتجو النفط و مستهلكيه.

– سيظل النفط من أهم مصادر الطاقة إذ يمثل حوالي 39 % من الإستهلاك العالمي للطاقة، و سيظل يحتل المكانة نفسها خلال المستقبل المنظور، و من ثم فالعلاقة بين الدول المصدرة و المستهلكة سوف تظل ممتدة و وثيقة على مدى هذا المستقبل.

– إن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العالم و ما يتبع ذلك من زيادة الطلب العالمي على النفط سيتطلب بالضرورة إستثمار أرصدة متزايدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية في صناعة النفط، و لذلك وجب تهيئة المناخ الإستثماري الملائم و تأمين الإستثمارات المطلوبة بإتاحة أكبر قدر ممكن من الشفافية حول الإحتياجات العالمية.

– إن إستقرار أسعار النفط في أسواقه العالمية و تلافي التقلبات الغير ضرورية يحقق مصالح المستهلك و المنتج معا، لذلك ينبغي أن تلتزم الدول المستهلكة بكل ما يضمن تحقيق هذا الهدف و عدم عرقلة تحقيقه بممارسة ضغوط سياسية.

– إن حماية و تحسين البيئة صارت قضية عالمية يشارك في الإهتمام بها منتجو النفط و مستهلكوه على حد سواء ، إذ ترى الدول الصناعية فرض المزيد من الضرائب على الوقود الأحفوري بما في ذلك النفط و الغاز الطبيعي، بينما ترى الدول المنتجة أن المشتقات النفطية تتحمل ضرائب باهظة في الدول المستهلكة لها.

– إطلاق العديد من الدعوات لمعالجة أمور تهم أطراف معينة كالدعوة إلى الإهتمام بتجارة الغاز الطبيعي و إزالة المعوقات التي تواجهه، و كذلك الدعوة للإستجابة لمتطلبات العولمة بتحرير التجارة العالمية في مصادر الطاقة من مختلف المعوقات إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤوليات متزايدة في مجال الطاقة.

و لعل أهم ما يلاحظ في هذه الحوارات غياب عنصر السعر و توزيع الريع النفطي إضافة إلى غياب مناقشة الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية و المستهلكة له، كما يلاحظ غياب خطط لتبادل المعلومات و الخطط الخاصة بمستقبل الطلب و العرض النفطي و التي تضمن توفير الإستثمار المناسب لتوسيع الطاقة الإنتاجية للنفط دون فائض أو عجز تتذبذب معه الأسعار.

I.3-4-تجارة النفط العالمية: الرهانات و الآفاق المستقبلية.

I.3-4-1-إستهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة تلوث البيئة.

إن التحول لطاقة بديلة صديقة للبيئة أصبح مطلبا عالميا تنادي به كل دول العالم، و لذا إرتفعت أصوات الهيئات الدولية تنادي إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف التدهور الحاصل في مجال البيئة ، و قد تجسدت هذه المطالب فعليا من خلال التوقيع على عدة إتفاقيات أبرزها إتفاق كيوتو.

فأثناء مؤتمر الأعضاء الثالث المنعقد بكيوتو اليابانية من 1 إلى 11 ديسمبر 1997 و بحضور ممثلي 160 دولة جرى التفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على إنبعاثات الكربون في الدول المتقدمة، و إنتهى المؤتمر بإعتماد هذا البرتوكول الذي وضع أهدافا محددة كميا لإنبعاثات الكربون في الدول المتقدمة و دعا إلى إتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة (2008-2012)، و يلزم هذا البرتوكول متى أصبح نافذا الدول الصناعية المصنفة تحت الملحق الأول(39 بلد صناعي أو متحول) بتخفيض إنبعاثاتها من الكربون بما يتراوح من 5.2% إلى 10% بحلول الفترة 2012 عن مستوى سنة 1990(سنة الأساس) و تلتزم دول الإتحاد الأوروبي بخفض إنبعاثاتها بـ 8%، الولايات الأمريكية بـ 7% ،كندا بـ 6%، و وضع المؤتمر شروطا في دخول كيوتو حيز التنفيذ تمثل في ضرورة مصادقة 55 دولة من الملحق 1 يبلغ حجم إنبعاثاتهم نسبة 55%من إجمالي إنبعاثات الأعضاء عام 1990، و دخل البرتوكول حيز التنفيذ بتاريخ 16-02-2005 بعد أن صادقت عليه أغلب الدول لتصبح ملزمة بفرض قيود على إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و غازات أخرى و العمل على تخفيضها إلى مستويات محددة في ظل البرتوكول الذي يفتح للدول إمكانية التحول إلى الغاز و الطاقة المتجددة للوصول إلى إبقاء متوسط حرارة الأرض أدفء عما كانت عليه قبل عصر الصناعة.

أما عن الإنعكاسات الاقتصادية لبرتوكول كيوتو خاصة على الدول المنتجة و المصدرة للنفط، فترى الأوبك أن حجم الخسائر التي ستلحق بها من جراء تطبيق ضريبة **الملوث يتحمل الكلفة** التي أقرها برتوكول كيوتو أنها ستفقد 7 % من عائدات النفط من تجارتها النفطية العالمية ، و قد صرح السكرتير

العام للأوبك أن المنظمة غير قلقة بشأن تطور مصادر طاقوية جديدة إذا كانت تعمل على المحافظة على البيئة، بل إن تخوف الأوبك يدور حول المبالغ الإستثمارية الضخمة التي تنفقها بصدد رفع إنتاجها ، و ترى الأوبك أن مشكلة الغلاف الجوي لا يمكن مواجهتها بمزيد من ضرائب الطاقة و إنما بإجراء المزيد من الأبحاث العلمية التي توصل لوضع خطط تساهم في تنفيذها كل دول العالم.

I.3-4-2- آفاق تجارة النفط العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية.

أ-آثار الأزمة المالية العالمية على سوق النفط: شهد عام 2008 أسوء أزمة مالية عرفها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، و قد إزداد عمق هذه الأزمة في أوت 2007 مع إنهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، و لم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي إذ إنعكست تلك التطورات بشكل واضح على الطلب العالمي على النفط الذي أخذ في الإنخفاض و على أسعار النفط التي إتجهت إلى الإنخفاض أيضا لتصل إلى منعطف لم يسبق له مثيل.

فسوق النفط كغيره من الأسواق ليس بمعزل عن تداعيات الأزمة المالية، لأن النفط سلعة شأنه شأن أي سلعة أخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقه، و قد أكدت الأوبك في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق و أسعار و كميات إنتاج النفط و الطاقة بشكل عام على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة العالمية تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط نتيجة لتراجع أداء الاقتصاد العالمي، و عموما فإن أبرز ملامح سوق النفط في ظل الأزمة تتمثل في:

- شهدت الإمدادات النفطية لدول الأوبك إنخفاضا بـ 4.2 مليون برميل نتيجة تقلص الطلب العالمي على النفط الذي تراجع بمقدار 100 مليون برميل أي بمعدل سالب يقدر بـ 0.1 % ، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ 3.8 % في سنة 2008 مقابل 5.0 % عام 2007 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.[1]

- بلغ متوسط أسعار سلة الأوبك ما قيمته 54.55 دولار للبرميل خلال الربع الأول لسنة 2007 لترتفع إلى 64.84 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من نفس السنة ثم 85.19 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من نفس السنة، و واصلت الأسعار إرتفاعها سنة 2008 لتبلغ في متوسط الربع الثاني ما

[1] -النشرات الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة متوفرة على الموقع الالكتروني www.opec.org

يعادل 117.6 دولار للبرميل لتهوي في شهر سبتمبر إلى حدود 96 دولار ثم إلى 38.6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008.

الشكل رقم(1-11): حركة أسعار سلة الأوبك و قرارات خفض الحصص سنة 2008.

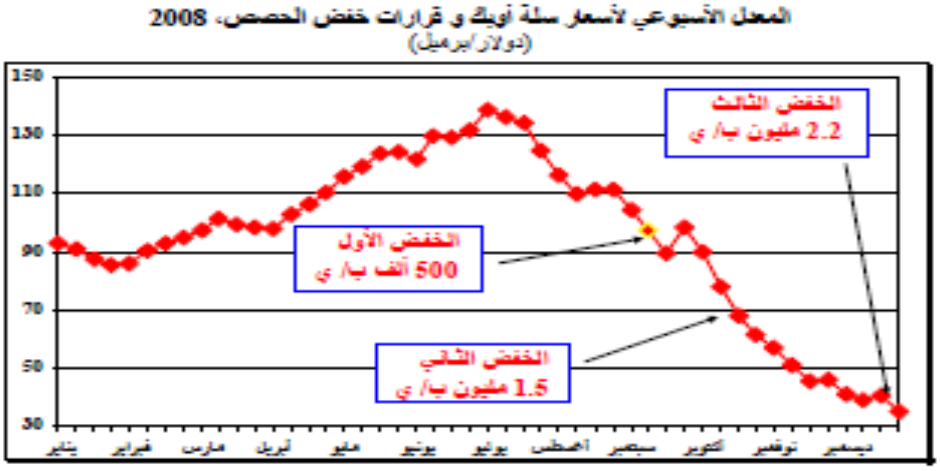

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2008 ، مرجع سابق.

ب- آفاق تجارة النفط العالمية: حسب التقرير الصادر عن أوبك تحت عنوان " توقعات النفط في العالم 2011 " ترى أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي العالمي لعام 2030 سيبلغ نحو 3 %سنويا و سيستأنف نموه بعد عام 2010 و لكن بمعدل سنوي متوسط قدره 2.3% فقط.

أما الطلب العالمي على النفط سيحقق زيادة بنسبة 42% بين (2007-2030)، إذ من المتوقع إنخفاض الطلب على النفط في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ليصل إلى 45.5 مليون برميل يومي عام 2013، أما الطلب العالمي على النفط فمن المرجح أن يبلغ 106 مليون برميل يومي سنة 2030.

أما جانب العرض فمن المتوقع أن يبلغ إنتاج الأوبك 41 مليون برميل عام 2030 مسجلة بذلك نسبة 48 % من إنتاج النفط العالمي ،أما إنتاج النفط خارج أوبك سيرتفع بمقدار 1 مليون برميل خلال (2008-2013).

و بالنسبة للأسعار فإن أوبك تتوقع تشكلها بناء على أساس تكاليف عمليات التنقيب و الإنتاج، و لذلك يفترض أن تكون بين (70 -100)دولار للبرميل.

و أوضحت الأوبك أن هناك العديد من العوامل قد أُخذت بعين الإعتبار أهمها: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة خاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترمي إلى التقليل من التبعية للبترول الخام

و تسعى إلى تحسين مستويات الكفاءة و تغلغل الوقود الحيوي و الطاقة المتجددة للحد من الطلب على النفط.[1]

و حسب التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عن توقعات السوق النفطية [2] فإن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بمعدل 1.6 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2030 مرتفعا بذلك من 11730 مليون طن من النفط أو ما يعادله إلى أكثر من 17010 مليون طن، أي أن الإرتفاع الإجمالي سيكون بنسبة 45% ، حيث كان إزدياد الطلب بعد عام 2007 بمعدلات أبطأ مما كان متوقعا نتيجة إرتفاع أسعار الطاقة من جهة و من جهة أخرى بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية.

و ستظل المحروقات تمثل 80 % من خليط الطاقة الأولي في العالم سنة 2030 و سيبقى النفط بمثابة الوقود المسيطر، حيث سترتفع حصة إستهلاكه من 7900 مليون طن سنة 2006 إلى حدود الثلثين أو ثلاث أرباع سنة 2030 بالنظر إلى إستمرار النمو الاقتصادي القوي للصين و الهند، و سوف يرقي إسهام هاذين البلدين في رفع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بين 2006 و 2030 إلى ما يتجاوز النصف، و ستساهم بلدان الشرق الأوسط بتلبية 11 % من مجمل الطلب العالمي المتزايد ، أما بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سترتفع حصتها من الطلب العالمي على الطاقة من 51 % إلى 62 %.

و بالنسبة للطلب العالمي على النفط سيرتفع بمعدل 1 % سنويا من 85 مليون برميل يومي سنة 2007 إلى 106 مليون برميل يومي سنة 2030، حيث أن مجمل الزيادة في الطلب العالمي على النفط مصدرها من بلدان خارج منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(الزيادة مصدرها الصين و الهند).

أما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع بـ 1.8 % سنويا إذ سترتفع حصته من إجمالي الطلب على الطاقة إلى 22 %، و سيتقدم الطلب العالمي على الفحم الحجري بمعدل 2 % و سترتفع حصته من الطلب الشامل على الطاقة من 26 % سنة 2006 إلى 29 % سنة 2030 حيث أن 85 % من الزيادة في الإستهلاك العالمي للفحم راجع إلى قطاع الكهرباء في الصين و الهند، أما الطاقة النووية

[1] - World Oil Outlook 2011 at: www.opec.org
[2]- World Energy Outlook 2008 at: www.iea.org

فحصتها من الطلب العالمي على الطاقة الأولية ستتراجع تدريجيا من 6 % سنة 2008 إلى 5 % سنة 2030.

و فيما يتعلق بالزيادة في الإنتاج العالمي على النفط، فمن المتوقع أن تأتي معظم الزيادة من بلدان الأوبك إذ سترتفع الحصة الجماعية لهذه البلدان من 44 % سنة 2007 إلى 51 % سنة 2030، و ستبقى السعودية هي المنتج الأكبر في العالم و سيقفز إنتاجها من 10.2 مليون برميل يومي سنة 2007 إلى 15.6 مليون برميل يومي سنة 2030 ، و من المتوقع أيضا أن يصبح إنتاج الغاز الطبيعي أكثر تركزا في المناطق الأكثر غنى بالموارد، فحوالي 46 % من النمو المتوقع للإنتاج العالمي من الغاز في حقبة(2006- 2030) مصدره الشرق الأوسط، و من المتوقع أن يناهز إنتاجه ترليون من الأمتار المكعبة في موعد لا يتجاوز سنة 2030.

أما عن تقديرات الإحتياطات الباقية من النفط إذ تتراوح ما بين 1.2 و 1.3 ترليون برميل، و هذه الكمية كافية لتزويد العالم بالنفط مدة 40 سنة بمعدلات الإستهلاك الحالية، و بالنسبة للغاز الطبيعي فالإحتياطي الباقي يرقى إلى 180 ترليون متر مكعب أي ما يساوي 60 سنة بمعدلات الإستهلاك الحالية.

خاتمة الفصل الأول

تتميز السوق النفطية بعدم الإستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي إنعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

و تعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية، فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري و إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية و إنهاء عصر إحتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

و سوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط ، فتهاوت أسعار البترول بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر.

و لعل تجارة النفط في السوق العالمي ستظل تتسم بالتغير و صعوبة التحكم في أطراف معادلتها لكونها تعرف العديد من العوامل المتحكمة فيها و التي تعدت الجانب الاقتصادي ليشكل العامل السياسي و الإستراتيجي أهم متغير يتحكم في هذه السوق و في آفاقها.

الفصل الثاني:

قطاع المحروقات في الجزائر و آفاقه المستقبلية

مقدمة الفصل الثاني

يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق البترولية العالمية و من ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، حيث يتميز اقتصادها بالقوة نتيجة إمتلاكها للنفط.

و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، و أصبحت هناك علاقة إرتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيته إستقرارا أو إختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة أهم المتغيرات التي تتحكم في هذا القطاع.

لقد شهد قطاع المحروقات عدة تطورات منذ حصول الجزائر على استقلالها السياسي و من ثم استقلالها الاقتصادي من خلال قرار التأميم سنة 1971، و توالت التطورات من خلال الإنفتاح على الإستثمار الخارجي فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية محاولة بسط سيطرتها على المكامن النفطية الجزائرية لتتفطن الجزائر بعد ذلك بضرورة بقاء الدولة مسيطرة على ثرواتها الباطنية فأصدرت قانون 06-11 الذي كان نقطة إنعطاف للاستثمار الأجنبي في المحروقات بالجزائر.

و من خلال هذا الفصل نحاول التعرف على إمكانيات الجزائر النفطية من المحروقات سواء من حيث الإحتياطات المتوفرة أو طاقة الإنتاج، كما نتوقف عند أبرز المحطات التاريخية التي عرفها قطاع المحروقات بالجزائر من خلال مختلف التشريعات و القوانين التي تضبط مختلف التعاملات و العقود في هذا القطاع إضافة إلى الوقوف على أبرز التطورات و التحولات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر.

II.1- السياق التاريخي لاستغلال الثروة البترولية في الجزائر.

لقد بزغ النفط للوجود عالميا سنة 1859 بولاية بنسلفانيا ، أما على المستوى الوطني فقد ظهر النفط لأول مرة في الجزائر جيولوجيا منذ القدم و تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب و الأتراك، إلا أن بداية الإستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

II.1-1-التأصيل النظري للنفط في الجزائر.

لقد ظهرت في شمال البلاد مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم إكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، و قد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

و بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي و إستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى إستغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترولSNREPAL و شركة التنقيب و إستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، و في يناير 1956 تم إكتشاف حقل عجيلة كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، و في جوان 1956 تم إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر، و في نوفمبر 1956 تم إكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قُدرت بمليون متر^3.[1]

و في نوفمبر 1958 جاء قانون البترول الصحراوي يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للإستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، فتوالت الإكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962، و الجدول التالي يوضح تطور هيكل الإستثمارات خلال الفترة(1959-1962).

[1] -Rabah Mahiout ,« le pétrole algérien »,Enap , Alger , p 106-113.

الجدول رقم(2-1): تطور هيكل الإستثمارات في الجزائر(1959-1962).

مليون فرنك فرنسي.

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	845	1345	1450
1960	1630	1500	1520
1961	995	2435	1230
1962	210	1720	920
المجموع	3680	7000	5120

Source : Abdelatif Benachenhou « l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982) » , Algérie, opu 1982, p03.

و بعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 إتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية من خلال:

1-إنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها فتأسست سونا طراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسر الإحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ، الإنتاج ، النقل و التسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة .

و قد إستطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها، إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل و التسويق، و يمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه .

الجدول رقم (2-2) : ديناميكية سيطرة سونا طراك على القطاع النفطي وتطوره.

الوحدة: نسبة مئوية.

نوع السيطرة	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق الإستثمار حيث تتولى سونا طرك تنفيذ الأعمال	12	21	65	92	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	17.75	35	77
إحتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19.5	19.5	23.5	100
النقل بالأنابيب	38	38	40	50	100
تكرير النفط	20.4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100

المصدر : بلقاسم ماضي، "العوائد البترولية مشاكل و آفاق" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007، ص 61 .

و قد وقعت فرنسا إتفاقية مع الجزائر سنة 1965 تحصلت من خلالها على إمتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري ، و قد شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الإستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر*، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط و بسعر السوق السائد، ليدّعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

2- تأميم الجزائر لمواردها النفطية بتاريخ 24 فبراير 1971 و الذي يعد خطوة أساسية و أولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي و من جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، و قد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت سعر البترول في الجزائر* الذي أصبح يُصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك الجزائر فيها سلطة تصليح

*- لقد إرتفع إنتاج الغاز من 806 مليون م^3 في سنة 1964 إلى 2342 مليون م^3 سنة 1968، و إنتقل إنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن سنة 1968 إلا أن ذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية .

*- تم تحديد سعر البترول الجزائري بـ 2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتدءا من يناير إلى مارس 1971 .

الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف.

3- الإنضمام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) : أُنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960، و قد جاءت أساسا إحتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد و التي تستغل البترول، و تقرر فرض الأسعار و العوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة و المالكة القانونية له.[1]

و قد إنضمت الجزائر إلى منظمة لأوبك سنة 1969 محاولة بذلك الدخول في منظمة دولية تتمتع بقوة في فرض قرارتها فيما يخص تسيير السوق النفطية العالمية، و بإنضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء ، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من إستغلال الشركات العالمية .

II.1-2-الإمكانيات النفطية في الجزائر.

II.1-2-1-ميزة البترول الجزائري.

تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول و التي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية ، و يتميز **البترول الجزائري** خاصة بالخصائص التالية:

1- القرب من الأسواق : إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط مما يجعل منتجاتها البترولية و الغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، و من ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الإحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م^3 سنة 2006) و سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال و شرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية .

و قد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي و النرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية، إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، و بالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من

[1]- Abdelkader Hamouche, « L'Autre OPEC », OPU , Alger 1988, p 174

حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل و ذلك بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410 كلم عن فرنسا، 1540كلم بالنسبة لإنجلترا ، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر و السواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و 4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط و روسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الإستهلاك.

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، و يتميز البترول الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط و دول وسط آسيا، و تبقى السوق الأفضل للبترول الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب إرتفاع التكاليف و إنخفاض الريع المحصل.

أما من حيث **الجودة و النوعية** فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0.83 فهو يحتوي على 34% بنزين 24% غازوال ، 32% وقود التدفئة، 8% زيت و 1% برافين.[1]

و يتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، و الجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك .

[1] - Rabah Mahiout ,Op_ cité , p 109.

الجدول رقم (2-3) : مقارنة بين البترول الجزائري و بعض نفوط دول أوبك.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API*	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2	48.50	31.00	20.5
	ثقيل	27.3	60.75	23.25	16.00
الكويت	متوسط	31.3	55.23	25.30	19.36
	متوسط	34.3	47.50	30.25	22.25
إيران	متوسط	31.3	52.00	26.85	21.15
	ثقيل	36.1	44.4	30.60	25.00
العراق	متوسط	34.0	50.0	28.00	22.00
	ثقيل	44.0	29	36	35
الجزائر	خفيف	27.1	48.00	40.00	12.00
نيجيريا	ثقيل	34.2			

المصدر : محمد أحمد الدوري ،مرجع سابق ، ص 12-13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه و هي مميزات جيدة، و قد بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 38.4 دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع إلى 66.1 دولار للبرميل سنة 2006 ،74.7 دولار للبرميل سنة 2007 ثم إلى 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرها 32.4 %.[1]

* - مقياس المعهد الأمريكي للدلالة على درجة الكثافة النوعية : فوق 35 درجة بترول خفيف ، دون 28 درجة بترول ثقيل بين 28 و 35 درجة بترول متوسط.

[1] – تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابيك سنة 2008، مرجع سابق .

II.1-2-2-الثروة النفطية في الجزائر.

تملك الجزائر ثروة نفطية هائلة يمكن توضيحها كما يلي:

1- بالنسبة للنفط الخام: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث إحتياطات البترول بمعدل 1.01% سنة 2012 حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2013 ، و يوضح الشكل التالي تطور الإحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة (1988-2012).

الشكل رقم (2-1): تطور الإحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1988-2012).

الوحدة: مليون برميل

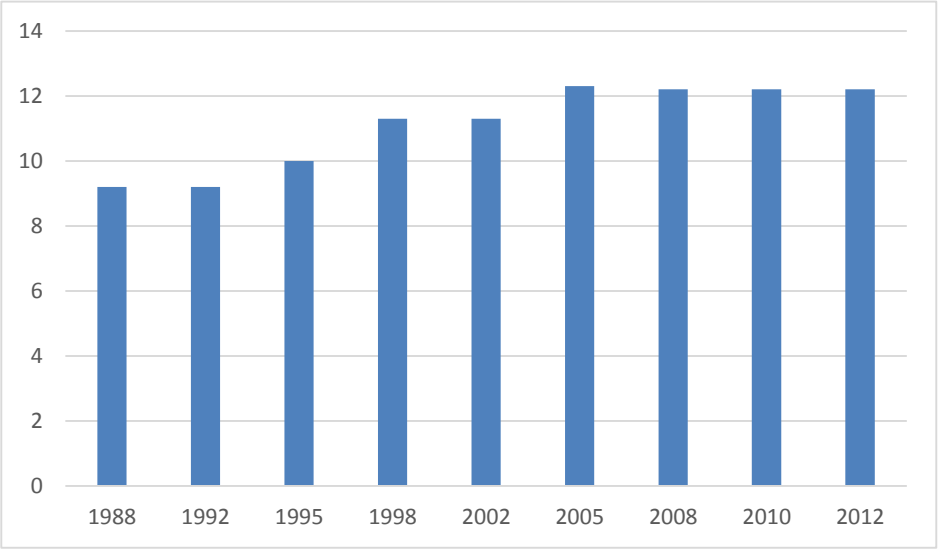

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك2012 .

من خلال الشكل (2-1) تتضح لنا الإمكانات التي تزخر بها الجزائر، فمن حيث البترول الخام إرتفع مقدار الإحتياطي المؤكد من النفط الخام من 9979 مليون برميل سنة 1995 إلى 11800 سنة 2003 ثم 12200 مليون برميل سنة 2008 ليبقى مستوى الإنتاج ثابتا إلى غاية 2012 أي بـ 12200 مليون برميل يومي.

أما من حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1988-2012).

الوحدة: ألف مليون برميل

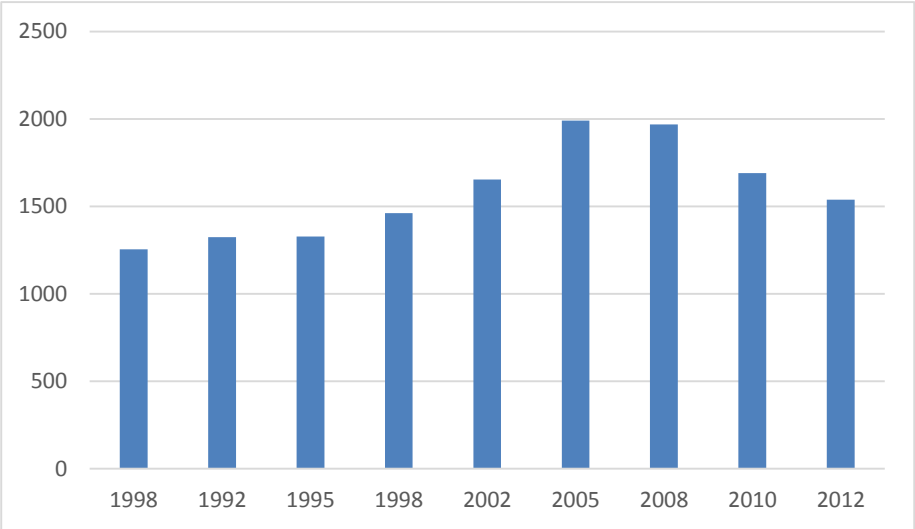

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك2012.

من خلال الشكل رقم (2-2) يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر، و لعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الإستكشاف و البحث و التنقيب، و لأن صناعة البترول تتطلب مهارات فنية و تكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات رقم 07-05 لسنة 2005 و الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، و قد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، و حسب تقارير منظمة الأوبك إرتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1.356 مليون برميل يومي سنة 2008 ثم 1161.6 سنة 2011 و 1199.8 سنة 2012، و خلال الفترة الممتدة من (2004-2012) تم إكتشاف عدة حقول من النفط الخام و الغاز الطبيعي .

الجدول رقم(2-4): الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة(2004-2012).

السنة	نفط	غاز
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15
2008	2	9
2009	4	12
2010	14	15
2011	10	10
2012	8	23

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابيك سنة 2009 و 2012.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الإكتشافات البترولية في الجزائر ، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سونا طراك في مجال الإستكشاف و الإنتاج لترتفع إلى 4.9 مليار سنة 2008 أي بنسبة مئوية تقدر بـ 40%، إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الإستكشاف و الإنتاج.

2- بالنسبة للغاز الطبيعي: تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف البترول الخام ، ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بالقابلية التجارية في السوق العالمية و سهولة نقله نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية و لا يمكن تخزينه ، و بالتالي لا يمكن الحديث عن الإستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق و كذلك مصانع تمييع، الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بالأنابيب أو على صعيد التمييع و النقل البحري و تشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب إستثمارات ذات كلف عالية تتراوح من 10-15

مرة أكثر من تكلفة إستغلال النفط ، و يمكن توضيح تطور الإحتياطات من الغاز الطبيعي في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور إحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي (1988-2012).

الوحدة: مليون متر مكعب

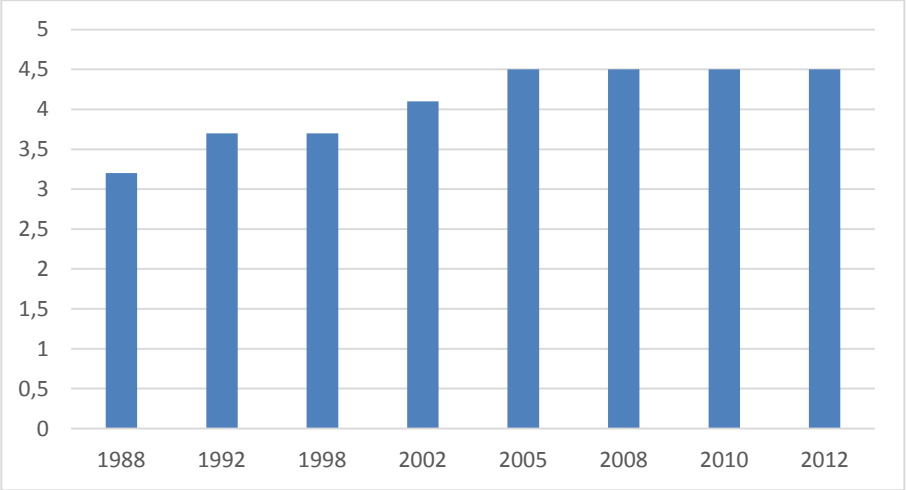

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك2012.

تملك الجزائر إحتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قُدرت سنة 1998 بـ 4077 ترليون م^3 لترتفع سنة 2008 إلى 4504 ترليون م^3 ، و تعد الجزائر ثاني ممون لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، و أهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري و تؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي ، و تعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من إيطاليا ، إسبانيا و البرتغال. [1]

و تتميز الجزائر بإحتياطي متواضع من البترول و تكمن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية، إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 7% من إجمالي التصدير العالمي بالرغم من أنها تمتلك إحتياطات متواضعة مقدرة بـ 2.5% من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، و التي إرتفعت إلى 2.34% سنة 2012 ، في حين قدرت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي بـ 3.2 % سنة 2008 و

[1] – مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر 1999.

التي تراجعت نوعا ما إلى 2.51 % سنة 2012 حسب الإحصائيات المقدمة من المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط AOPEC ، و يتكون هيكل التصدير الجزائري في قطاع المحروقات سنة 2007 من 14.5% من الغاز الطبيعي ، 7.6% من غاز البترول المميع GPL ، 11.3% من الغاز الطبيعي المميع ، 42.6% من بترول الخام ، 14.3% من المكثفات و 9.8% من المنتجات المشتقة.[1]

الشكل رقم (2-4) :تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر(1988-2012).

الوحدة: مليار متر^3

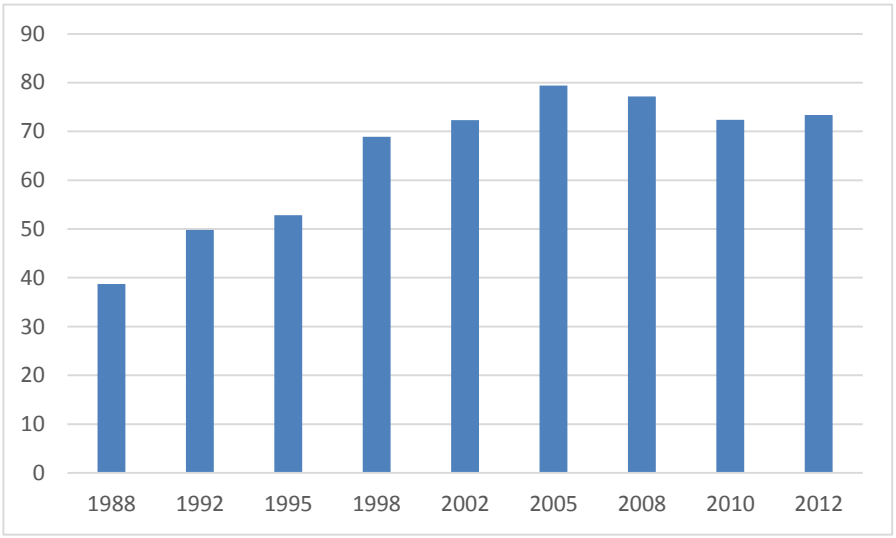

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك 2012.

إرتفعت الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي في الجزائر من 72 مليار م^3 سنة 1998 إلى 86.505 مليار م^3 سنة 2008، لتشهد تراجعا طفيفيا سنة 2012 إلى 86.454 مليار م^3 حسب إحصاءات منظمة الأوبك ، و تبلغ الطاقة التصديرية الجزائرية للغاز الطبيعي ما قيمته 60 مليار متر مكعب في السنة إتجاه أوروبا منها أكثر من النصف في حالة سائلة GNL، و قد سعت سوناطراك للفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما إنجلترا، هولندا و روسيا، و بالفعل و علاوة على الإستهلاك المحلي تمت تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي إبتداءا من سنة 1996 من خلال خطوط الأنابيب عبر البحر المتوسط " ترانس مديتيرانية" .

[1] - Abdelatif Benachanhou , « la fabrication de l'Algérie »,Alpha design, p222.

و قد إرتفع الطلب على الغاز الجزائري من أوروبا خاصة، إذ قفز من 350 مليار متر مكعب سنة 1992 إلى 480 مليار متر مكعب سنة 2000 ليصل حسب التقديرات إلى حوالي 600 مليار متر مكعب سنة 2010 و 900 مليار متر مكعب سنة 2030 ، و يتوقع معظم الخبراء إرتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة، إذ سيتضاعف إستهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي من 425 مليار م^3 سنة 2001 إلى 736 مليار م^3 في سنة 2025 و بحدود 766 مليار م^3 للولايات المتحدة الأمريكية بحلول 2010 ليرتفع إلى 910 مليار م^3 بحلول سنة 2020. [1]

2.II–التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما و أساسيا في الاقتصاد الوطني، فهو محرك العملية التنموية و ركيزتها الأساسية،و قد مر هذا القطاع بتطورات هامة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

2.II–1–قطاع المحروقات في ظل نظام الإمتيازات.

لقد خضع قطاع المحروقات في الجزائر منذ إكتشاف النفط للقانون البترولي الصحراوي* رقم 58–111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958 ، فقد رأت السلطات الفرنسية أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يكرّس إستغلال النفط الجزائري من قبل المستعمر الفرنسي و الشركات التابعة له العاملة في مجال المحروقات.[2]

و يقوم هذا القانون على الأسس التالية:[3]

– إن إستغلال المحروقات حسب هذا القانون ترتكز على ما يعرف بعقود الإمتياز، و هو عقد يبرم بين سلطة عامة و مشروع غالبا ما يكون أجنبيا،حيث يعطى لهذا الأخير حق إستثمار مرفق يعطى لحسابه الخاص مع حق تملك للآبار التي يكتشفها و هذا مقابل بعض العائدات يدفعها للدولة المضيفة.

1– بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،" الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية" ،مجلة شمال إفريقيا ،العدد الثاني ماي 2005 ، ص165.

*- للمزيد انظر: Belkacem BOUZANA, « le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères » OPU, Alger, 1985, p7.

2– عاطف سليمان،"معركة البترول في الجزائر"، بيروت، الطبعة الأولى 1974، ص 14.

3– يسري محمد أبو العلاء"مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري" دار النهضة العربية، القاهرة 1996، ص453، 561 بتصرف.

-تقوم الشركات الأجنبية بالإشتراك مع المستثمرين الفرنسيين بتأسيس شركة فرنسية يسمح لها بالإشراف الكامل على إدارة كل العمليات.

-تمنح تراخيص البحث و التنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الإمتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الإستثمارية.

-للشركات الأجنبية الحرية الكاملة في إنتاج و تسويق النفط لمدة 50 سنة بموجب عقد إمتياز إذا نجحت في إكتشاف النفط.

-وضع حد أدنى للإنتاج و تحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات النفطية و المالية.

و بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي بتاريخ 05 جويلية 1962 كانت أغلب القطاعات الاقتصادية الجزائرية خاضعة لإتفاقية إيفيان 1962 من بينها قطاع المحروقات.

لقد تضمنت إتفاقية إيفيان مجموعة من الإجراءات و التي تحد من سيادة الجزائر على ثرواتها الباطنية كالحد من قدرة الدولة على تعديل سعر الضريبة سواء تعلق الأمر بمعدل الضريبة أو بالعناصر المستعملة لتقدير حساب مبلغ الصادرات، إضافة إلى أن مراقبة المواد البترولية الجزائرية كانت تتم من قبل الشركة التقنية لإستغلال باطن الصحراء أو ما يطلق عليها أيضا بمنظمة الصحراء و التي كانت تبث في المسائل المتعلقة بتحديد سعر الضريبة.

و قد فرض المفاوض الفرنسي في إتفاقية إيفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى إستثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف إختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لإستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء ، و ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية و الأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل الاستقلال .

و في نهاية 1963 نشأت سوناطراك* بموجب المرسوم 63-491 الصادر بتاريخ 31-12-1963 على خلفية الإنتقادات التي تلقتها شركة الصحراء و ما حققته من نتائج مخيبة للآمال ، و بطلب من الجزائر تم إعادة النظر في الإتفاقيات البترولية السابقة و تم التوصل إلى إبرام اتفاقيات جديدة جزائرية-فرنسية في جويلية 1965 تمخض عنها إنشاء شراكة تعاونية l'Ascoop

* - الشركة الجزائرية لنقل و تسويق المحروقات للمزيد انظر المرسوم رقم 491-63 بتاريخ 31-12-1963.

(L'association coopérative pétrolière) تتمثل مهمتها في إنجاز أعمال البحث و التنقيب عن المحروقات لصالح الدولتين بقاعدة 50 % لكل طرف في مجالات البحث البترولي و تقييم الإنتاج المحصل، و تمثلت أهم القرارات المتمخضة عن هذه الإتفاقيات في:[1]

1-إلغاء كل قرارات إتفاقية إيفيان الخاصة بالمحروقات و تولي الدولة مراقبة إستغلال مواردها الباطنية.

2-يجب إلغاء النظام الضريبي لشركة الصحراء و الذي كان منحازا للشركات الفرنسية من حيث حجم التسهيلات مقارنة مع الشركات الأخرى ، هذه التسهيلات بدأت تتناقص مع الوقت و تمت مراجعتها في الفترة (1965-1969)، و قد قررت الحكومة الجزائرية سنة 1966 إعطاء كل السلطة لسوناطراك بموجب المرسوم 296-66 الصادر بتاريخ 11-09-1966* للتحكم في كل النشاطات البترولية و الغازية ،كما لها كل الصلاحيات للتفاوض مع الجمعية التعاونية.

و في يناير 1969 قررت الحكومة الجزائرية عدم العمل بالسعر المرجعي المحدد لبرميل النفط في إتفاقية جويلية 1965**، إذ طالبت بتاريخ مارس 1969 برفع السعر بناءا على التطور الحاصل في سعر البترول المنافس، و تم تقرير ذلك في 20 جويلية 1970 بناءا على قرار الأوبك و حُدد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ2.85 دولار للبرميل الواحد.

II.-2-2-تأميم المحروقات و سيطرة سوناطراك.

نتيجة لتحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري من طرف الأوبك أوقفت فرنسا المفاوضات التي جمعتها بالجانب الجزائري بسبب عدم مقدرتها على حفظ مصالحها و المتمثلة في الريع المحصل من قبل الشركات الفرنسية الأعضاء في الجمعية التعاونية*** ، و نتيجة لذلك قررت فرنسا ترك الجزائر تفرض قراراتها الإنفرادية ما جعل خطوة بسط النفوذ على الثروات الطبيعية تتم بتاريخ 24-02-1971، حيث تم تحويل ممتلكات الشركات الأجنبية و الفرنسية لصالح سوناطراك و بذلك تم التأميم و أصبحت الجزائر تسيطر على أهم مواردها الوطنية.

---

[1]- Marc Ecrémant, « indépendance politique et libération économique un quart du siècle de développement économique de l'Algérie »,Enap ,Opu 1986, p 62.

*- أصبحت سوناطراك تسمى:الشركة الوطنية للبحث و الإنتاج و النقل و تحويل و تسويق المحروقات حيث توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية.

**- كانت فرنسا تعتبر البترول الليبي كمرجع لأنه البترول الرئيسي المنافس للبترول الجزائري.

***- عمل الشركات الفرنسية لم يكن في مستوى الآمال التي عُلقت عليها بسبب عدم جديتها في ميدان الإستكشاف.

و بهذا تكون الجزائر قد ألغت نظام الإمتياز و أرست دعائم نظام جديد يقوم على بسط النفوذ و السيطرة على الثروات الطبيعية من قبل سوناطراك يسمى بعقود المشاركة*، حيث أصدر المشرع الجزائري مجموعة من الأوامر 71-22 و 71-24 و التي تم بموجبها إلغاء جميع بنود قانون النفط الصحراوي، و بهذا أصبحت سوناطراك تسيطر بعد مرحلة التأميم على[1] 30% من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير و 100% من البتروكيمياء،كما شهدت صادرات الجزائر من المحروقات إرتفاعا إلى 70% مقارنة بإجمالي الصادرات لسنة 1969.

كما أصبحت الجزائر شريكة بـ51% في كل الشركات الفرنسية، و تم تأميم كل حقول الغاز و النقل البري للمحروقات في كامل أنحاء الوطن، و قد نشأ عن تأميم قطاع المحروقات مجموعة من القرارات تضمنت تطبيق الإجراءات التالية:[2]

1-تطبق على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية و الإنجليزية.

2-يتم ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.

3-بتاريخ 12-04-1971 طبقت الجزائر مقاييس جديدة داعمة لقرار التأميم أهمها تطبيق وعاء ضريبي يتماشى مع قرارات الأوبك و المنصوص عليها في إتفاقية إيفيان و طرابلس، إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض من طرف فرنسا و دعت الأطراف إلى إجراء مفاوضات (الحكومة الجزائرية من جهة و الشركات الفرنسية العاملة بالجزائر من جهة أخرى) ترتب عنها عقد عدة إتفاقيات في مجال البحث و الإستغلال، و لعل أهم قرار تمخض عن هذه المفاوضات هو إرجاع السيطرة و التحكم للجانب الجزائري على مورده الطبيعي ما يسمح له بتوفير الأرباح، و بهذا أصبحت الجزائر تسيطر على 51% من حصة الشركات التي مسها التأميم: 77% من إنتاج البترول، 100% من إنتاج الغاز، 100% من أنابيب المحروقات السائلة و الغازية إضافة إلى 100% من التوزيع.

* - عقد المشاركة عبارة عن أسلوب أو وسيلة تتمكن من خلالها الدولة بالنهوض بصناعتها أو اقتصادها عن طريق إشراك مختلف العناصر الوطنية في تطوير ثرواتها النفطية مع مساهمة الشريك الأجنبي بنسبة يتم الإتفاق عليها، حيث يتحمل هذا الأخير كل تكاليف البحث و التنقيب إلى غاية إكتشاف النفط فتدخل الدولة شريكة حسب النسب المتفق عليه على أن يتم خصم هذه النفقات من قيمة الإنتاج وفق نسب محددة .

[1] - Marc Ecrémant,Op_ cité p 33

[2] - Ibid p 32.

لقد ركز الأمر 71-22 المؤرخ بتاريخ 12-04-1971 الخاص بإستغلال النفط على الشراكة حيث حدد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في إستغلال النفط في الجزائر في مواده(3، 6، 7، 8)، و لعل أهم بنود هذا القانون تتمثل في:[1]

1- يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في إطار الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك في إطار عقود الشراكة ، حيث يأخذ طابع هذه الشراكة أحد الشكلين : شركة مساهمة أو شركة تجارية، و في كلتا الحالتين لا تقل نسبة مساهمة سوناطراك عن51% .

2-تضطلع مؤسسة سوناطراك بدور المتعامل مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الإستكشاف.

3- يقسم إنتاج المحروقات السائلة في ميدان الحقول، و يعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل دفع الأتاوات و كذلك الضرائب المباشرة على البترول.

4-يجب على الشركات الأجنبية إعادة إستثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الإحتياطات و كذلك تجديدها.

5-عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين الدولة الجزائرية أو ممثلها(سوناطراك) و الشريك الأجنبي و الإكتفاء بالمحاكم الجزائرية.

II.2-3-قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات ، و تعتبر الإصلاحات التي مست القطاع خلال هذه الفترة أول إجراء تعديلي، إذ تم إلغاء النظام السابق و تبني نظام يتميز بإنفتاحه على المستثمر الأجنبي.

و لعل تغيير المنظومة القانونية لقطاع المحروقات جاءت نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل أبرزها إنحصار مصادر التمويل لقطاع المحروقات بسبب عدم إنفتاحه على المستثمر الأجنبي، ما جعل الجزائر تتفطن لإستعجالية فتح القطاع لمواكبته للتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي للبترول.

و يعتبر قانون 14-86 الصادر بتاريخ 19-08- 1986[2] و الذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح

[1]- للمزيد انظر:يسري محمد أبو العلاء،مرجع سابق ص 233.

[2]- للمزيد انظر الجريدة الرسمية السنة الخامسة و العشرون العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 .

القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر*من خلال تحديد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك و الشركات النفطية الأجنبية، و قد أدخل هذا القانون لأول مرة إلى المنظومة التشريعية الجزائرية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال إستكشاف المحروقات و إستغلالها من خلال عقود المشاركة من أشهرها عقود الإنتاج.

و ترتكز عقود الإنتاج[1] على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشف بعد الشروع في الإستغلال، و يتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الإفتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و 40% من حجم الإنتاج الكلي و لا يمكن في أي حال أن يتجاوز الحد الأقصى ، و يُمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة سواء أثناء مرحلة الإستكشاف و التطوير أو بعد بداية الإستغلال و هي المصاريف التي تعرف بكلفة البترول، و يستمر العمل بهذه القسمة إلى أن يسترجع المستثمر الأجنبي كل الإستثمارات و المصاريف التي أنفقها في ميدان الإستكشاف و التطوير ، و بعد ذلك يتغير توزيع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد إسترجع جميع ما أنفقه لأنه إبتداءا من هذه اللحظة تصبح كلفة البترول لا تغطي سوى مصاريف الإستغلال في مرحلة الإستكشاف و التطوير، و في هذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في إقتطاع كمية من الإنتاج مقابل تلك المصاريف و يتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج المعروف بربح البترول بين مالك الحقل و الشريك الأجنبي على أن تعود النسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل بما مقداره بين 75 و 90%.

و لعل أهم البنود و الإجراءات التي تضمنها قانون 14-86 تتمثل في:[2]

1- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة و هي: الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج الشراكة في صيغة عقد خدمات** ، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها في الجزائر لكنها لاتحمل الشخصية المعنوية و الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها بالجزائر.

* - تعتبر الشركة الأمريكية أناداركو أول شركة دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات و ذلك في سنة 1989.

[1] - Omar KHELIF, « Environnement institutionnel », Colloque international :Création entreprises et territoires ,C.U Tamenrasset , 2 et 3 décembre 2006,p 5.

[2] -Mustapha Mekidéche, « L'Algérie entre économie de rente et économie de marché » Alger , Dahlab,2000 , p.96.

** - يقصد بعقود الخدمات أحقية الحكومة في توكيل أمر البحث عن حقل النفط أو تنميته إلى جهة تملك رأس المال و الخبرة الكافية مع بقاء حق التصرف فيه إلى الحكومة .

2-يقتصر منح الشهادات المنجمية المتعلقة بالإستكشاف و/ أو الإستغلال على سوناطراك وحدها و التي تنوب عن الدولة في ممارسة نشاط الإستكشاف و الإستغلال،كما تمتلك سوناطراك الحق في التفاوض مع الشركاء الأجانب و إختيار الكيفية المثلى لإستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

3- بينت المادة 23 أن هذا القانون يقتصر تطبيقه على قطاع النفط فقط دون قطاع الغاز الطبيعي ومنه فإن كل الإكتشافات الغازية التي تتحقق عند إجراء عمليات التنقيب و البحث عن البترول يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، و تستأثر الجزائر بإحتياطات الحقل المكتشف.

4-حددت المادة 65 الإطار الزماني الذي يسري عليه تطبيق هذا القانون، إذ لا يسري إلا على الإكتشافات النفطية الجديدة فقط و أن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة و لا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب (في هذا الإطار إحتفظت الشركة الوطنية سوناطراك بحقل حاسي مسعود).

5- أرسى نظاما جديدا للتعاقد و أدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود هو عقود تقاسم الإنتاج.

6-نصت المادة 63 على فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود منازعات بين الشريك الأجنبي و شركة سوناطراك.

7- إستثنى هذا القانون مسألة شبكات نقل المحروقات من الشراكة و وضعها تحت سيطرة شركة سوناطراك لوحدها.

8- حددت المادة 22 إنتفاع الشريك الأجنبي في الميدان، إذ يحصل على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته أو على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه و أجره المحدد في العقد.

كما يتم دفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة إكتشاف حقل قابل للإستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه و أجره حسب نص المادة السابقة.

9-نصت المادة 21 أنه تحقيقا للإشتراك في ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات السائلة و إستغلالها يبرم مقدما عقد بين المؤسسة الوطنية و الشخص المعنوي الأجنبي يحدد القواعد التي يخضع لها

الإشتراك لاسيما المساهمة في الأعباء و الأخطار و النتائج ، كما يتم إمضاء بروتوكول بين الدولة و الشخص المعنوي الأجنبي يحدد إطار مباشرة الأعمال المزمع القيام بها بالإشتراك مع المؤسسة الوطنية.

و في سنة 1991 قام المشرع الجزائري بتعديل قانون 14-86 بموجب القانون 91-21 الصادر بتاريخ 04-12-1991 و الذي أدخل بنودا جديدة إضافة إلى ما نص عليه في القانون السابق، و تمثلت أهم التعديلات الجوهرية التي جاء بها قانون 91-21 ما يلي:[1]

1-ألغى المادة 65 من القانون السابق ليتم توسيع مجال الشراكة فشمل بذلك الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 .

2- ألغى نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 و التي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على إحتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، و بذلك وسّع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

3-توسع القانون الجديد في منح الإمتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للإستثمار، و في هذا الإطار قام بالتمييز بين المناطق و خصص لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

4-نصت المادة 04 المعدلة و المتممة للمادة 17 من القانون 14-86 على إمكانية إشراك الأجانب في إنجاز و إستغلال قنوات نقل المحروقات لحساب المؤسسة الوطنية سوناطراك.

كما أبقى قانون 91-21 على البنود التالية:[2]

1-حسب المادة الثالثة تحتكر الدولة أنشطة إستكشاف و إستغلال و نقل المحروقات و التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.

2-نصت المادة الرابعة في حالة خاصة إستثناءا على ما ورد في المادة الثالثة أنه للشركات الأجنبية الحق بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على إحتكار الدولة له عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، و التي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية و شركة أو تجمع شركات أجنبية و الذي نص عليه المشرع في المادة 20 من قانون 91-21، و يتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء حسب المادة 21 من نفس القانون.

[1]- انظر الجريدة الرسمية العدد 63 ، بتاريخ 17 ديسمبر 1991 .

[2] - Mustapha Mekidéche, Op _cité, p 98.

3-نصت المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية و الشريك الأجنبي فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51% حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع و هو ما أكدته المادة 27، و يعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج و مخططات تطوير الحقل.

و نتيجة للإصلاحات المطبقة سجل قطاع المحروقات إنطلاقة جيدة، حيث تجاوز المعدل المتوسط لعقود الإستكشاف و الإستغلال المبرمة حتى سنة 1994 أربعة عقود سنويا، إذ تم تسجيل 8 عقود كاملة سنة 1992 لترتفع إلى 10 عقود سنة 2001[1] ، و نتيجة لذلك تم تحقيق نتائج هامة بحوالي 145 إكتشافا من بينها 76 إكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب و الباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.[2]

و قد ساهم قانون 14-86 في رسم صورة جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر من خلال نمو نشاط الشركات الأجنبية على حساب شركة سوناطراك إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الإستكشاف و الإنتاج على السواء تميل تماما لصالح هذه الشركات و التي أصبحت الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات ، و في هذا الإطار برزت الشركات النفطية الأمريكية منذ النصف الثاني من الثمانينيات لإقتحام السوق الجزائرية و تكثيف نشاطها و تطور حجم إستثماراتها في القطاع بشكل سريع، و هو ما تعكسه أرقام إنفاقها الإستثماري في ميدان الإستكشاف و التطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الإستثماري المتراكم للفترة (1990-1998)مبلغ 850 مليون دولار.[3]

[1]- انظر: تقارير منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2001) متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.opec.org
- إعتمدت الجزائر منذ سنة 1986 على المفاوضات الثنائية في منح تراخيص الإستكشاف، و إستمر العمل بهذه الطريقة إلى غاية 2001 أين تم إعتماد مبدأ المناقصات الدولية.

[2]- انظر تقارير وزارة الطاقة و المناجم متوفرة على الموقع: www.mem-algeria.org

[3]- للمزيد انظر:

Omar KHELIF, « Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures », Alger, 2005, p 34.

و قد أثبت قانون 14-86 نجاعته في جذب المستثمر الأجنبي، إلا أن تغير ظروف الاقتصاد الدولي و سرعة التطور التي ميّزت قطاع المحروقات في العالم جعلت الجزائر تفكر في قانون أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي ، فتم إقرار قانون 05-07* كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية.

و جاء في المادة الأولى من قانون 05-07 المؤرخ بتاريخ 28 أبريل 2005 هو تعريف النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات ، إستغلالها ، نقلها ، تكريرها و تحويلها، و تجارة المشتقات النفطية ، تخزينها و توزيعها، و يضبط إستعمال التجهيزات و التركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات.[2]

و لعل أهم ما جاء في قانون 05-07 هو ما ورد في المادة 48 ضمنيا على إلغاء العمل بعقود الإنتاج و إعتماد نظام تعاقدي ، إذ أعطت المستثمر الأجنبي الحق في إمتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، و لم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سوناطراك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الإكتشاف ، ما يعني ضمنيا و عمليا تقريبا دفع شركة سوناطراك إلى الإنسحاب و فسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع و الإستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

إن المادة 48 الموضحة أعلاه أثارت جدلا كبيرا و إنقسم الخبراء و المتخصصون إلى فريقين: فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره و حجتهم في ذلك ضرورة الإستجابة للمستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و السعي وراء زيادة المداخيل الجبائية للدولة من خلال تكثيف نشاط الشركات الأجنبية ، و لعل أهم مبررات هذا الفريق نجد:[3]

-تنمية إحتياطي المحروقات بالبحث و التنقيب و تنمية الإنتاج لضمان مكان في السوق الدولية التي تتسم بمنافسة شديدة بين منتجين أقوياء.

*-أُصدرت مسودة هذا القانون في سبتمبر 2001 .

[2]- انظر الجريد الرسمية الجريدة الرسمية، العدد 50 المؤرخ في 19 جويلية 2005 ،ص 4 .

[3]- عبد الرحمان تومي،"واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي في الجزائر"،مجلة دراسات اقتصادية،دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر ص 123 بتصرف.

-التحكم في تسيير و تنظيم آلية المؤسسات العمومية العاملة في مجال المحروقات و تحسين نوعية المنتجات و الخدمات و تقليل تكاليف المنتجات النفطية.

-إحداث مناصب شغل جديدة و تحسين الكفاءة و التأهيل المطلوبين للإطارات و المختصين.

و لا يعتبر هذا القانون إعتداءا على الدستور و خاصة المادة 17 منه التي تؤكد على أن الدولة هي مالك الثروات الطبيعية لباطن الأرض بلا منازع إذ أن مفهوم السيادة قد تطور، كما أنه لا مانع أن تتصرف الدولة في ثرواتها خدمة للصالح العام.

أما الفريق الآخر فمعارض له بشدة و يرى فيه خطرا كبيرا، إذ أنه يعالج المسألة النفطية من زاوية تجارية بحتة و يُغفل الجوانب الإستراتيجية للموضوع ، فلا يمكن النظر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالمحروقات من زاوية المؤسسة فقط بل يجب النظر إليها من زاوية الدولة و وضع مصلحة هذه الأخيرة فوق الإعتبار لأن مصلحة الدولة في مجال المحروقات تبقى في أكثر الأحيان متعارضة مع مصلحة المؤسسة الخاصة ناهيك أن تكون أجنبية ، لأن ما تبحث عليه هذه الأخيرة هو تعظيم أرباحها عبر إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه في أقصر مدة ممكنة، فيما تبقى مصلحة الدولة تختلف عن ذلك تماما.

و في إطار هذا القانون و حسب المادة 12 تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية : الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات و ضبطها في مجال المحروقات و الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات [1]، و تستمد هاتان الوكالتان مواردهما طبقا للمادة 15 من هذا القانون كما تتمتعان بذمة مالية خاصة .

و نتيجة للإنتقادات التي ميّزت قانون 05-07 تم التعديل بالأمر 06-10 و الصادر في الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006 حسب المادة الأولى كثالث إطار تشريعي لقطاع المحروقات منذ الاستقلال، و من أهم ما يتضمنه هذا الأمر:

1-التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم و هي صاحب الإمتياز التي تستفيد من إمتياز النقل و التعاقد، و إعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري حسب نص تعديل المادة 5 من القانون 05-07.

[1]- حددت المادة 13 من قانون 05-07 مهام سلطة ضبط المحروقات، أما المادة 14 من نفس القانون فحددت مهام الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات .

2-تصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في الشركة المكونة بينها و بين الشريك الأجنبي بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشريك الأجنبي، و تحصل سوناطراك على الإمتياز الممنوح عندما تمارس الشركة التي تخضع للقانون الجزائري نشاطات النقل بواسطة الأنابيب حسب نص المادة 68 من القانون.

3-التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الإستثنائية التي يحققها الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل و تتراوح هذه الأتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى، و يخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سوناطراك و شركائها الأجانب حسب نص المادة 101.

3- يعوض مصطلح سوناطراك شركة ذات أسهم بمصطلح المؤسسة الوطنية سوناطراك شركة ذات أسهم حسب نص المادة 4.

و يؤكد هذا القانون سيطرة الدولة على قطاع المحروقات وتحكمها فيه، كما أن تعديل القانون 05-07 كان بغرض الحفاظ على الثروات الوطنية و حقوق الأجيال القادمة منها.

II.2-4-الأهمية المالية و الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر.

برزت أهمية و مكانة قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الإعتماد على مداخيله في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و كذا تمويل الميزانية العامة للدولة، و تشكل صادراته ما يقارب 97% من إجمالي الصادرات الوطنية.

II.2-4-1-قطاع المحروقات و القيمة المضافة.

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لمردود يته، إذ يتميز بدور أساسي في تكوين القيمة المضافة في الجزائر، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-5):تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات(2001-2011).

الوحدة:مليار دج

السنوات	القيمة المضافة الخام للوطن	القيمة المضافة للمحروقات	النسبة
2001	3.451.958.40	1.443.928.1	41.82
2003	4.296.969.80	1.868.889.6	43.49
2005	6.436.135.10	3.352.878.4	52.09
2006	7.345.467.5	3.882.227.8	52.28
2007	8.035.490.60	4.089.308.6	50.89
2008	9.348.415.70	4.997.554.5	53.46
2009	8.093.796.70	3.109.078.9	38.41
2010	9.699.617.3	4.180.357.7	43.15
2011	11.302.904.8	5.242.098.80	46.37

Source : www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2011.

من خلال الجدول أعلاه تتضح مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للبلد، فمنذ سنة 2001 إرتفعت القيمة المضافة للبلد من 3.451.958.40 إلى 9.699.617.3 مليار دج سنة 2010، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة و التي تعتمد على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تخصيصات مالية ضخمة و التي تساعد في تحفيز النسيج الإنتاجي مما يرفع من حجم الطلب على السلع و الخدمات نتيجة زيادة دخول الأفراد ، و في المقابل نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الإجمالية في إرتفاع مستمر فمن 41.82 %إلى 53.46 %سنة 2008 و ذلك بسبب إرتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة في السوق العالمية، لتشهد تراجعا بـ 9 %سنة 2010 أي بنسبة مساهمة تقدر ب 43.15 % و ذلك نتيجة لتراجع الصادرات الجزائرية من المحروقات بسبب تراجع الإنتاج الجزائري نتيجة عزوف المستثمر الأجنبي من جهة و تعطل الإنتاج الجزائري بسبب أحداث تقنتورين.

II.2-4-2-قطاع المحروقات و الناتج الداخلي الخام.

يعتبر قطاع المحروقات الشريان الأساسي للاقتصاد الوطني، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام و التي إرتفعت من 27.4 % سنة 1999 إلى 43.28 % سنة 2011 .

الجدول رقم (2-6): أهمية قطاع المحروقات في هيكل الناتج الداخلي الخام(PIB).

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2003	2005	2007	2008	2010	2011
الناتج.د.خ	3.754	4.700	6.930	8.567	10.002	10.447	12.109
بنية الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات الاقتصادية							
المحروقات	1443.9	1868.8	3034.5	4089.3	4997.5	4180.3	5242.0
القطاع الفلاحي	412.1	515.2	581.6	708.07	727.4	1015.2	1173.7
البناء و الأشغال العمومية	320.5	401.01	505.4	732.7	869.9	1194.1	1262.5
الخدمات	141.8	169.4	205.7	247.6	280.2	358.9	396.1
الصناعات خارج المحروقات	315.2	355.3	418.2	479.8	519.5	616.6	663.2
أخرى	818.2	986.9	1372.1	1777.9	1953.6	2334.2	2565.1

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، ص 38.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

-التطور المتسارع و المتتالي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2001-2011)، إذ إنتقل من 3.754 مليار دج سنة 2001 إلى 12.109 مليار دج سنة 2011 أي بثلاث أضعاف.

-سجل قطاع المحروقات أعلى نسب مساهمة و التي إنتقلت من 1443.9 مليار دج سنة 2001 إلى 3034.5 مليار دج سنة 2005 و ذلك راجع إلى التطور المتسارع لأسعار المحروقات في السوق الدولية

منذ سنة 2004، إلا أنه و نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 تراجعت قيمة حصيلة قطاع المحروقات من 4997.5 إلى 4180.3 سنة 2010 و التي إنتعشت مجددا سنة 2011 .

– شهدت القطاعات الاقتصادية الأخرى تطورا ملحوظا و متناميا في قيم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و ذلك بسبب مختلف الإصلاحات التي مست هذه القطاعات، ناهيك عن المخصصات المالية الضخمة التي تم إقرارها خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لدعم و ترقية هذه القطاعات.

II.2-4-3-قطاع المحروقات و الموازنة العامة للدولة.

يساهم قطاع المحروقات من خلال مداخيل الجباية البترولية بـ60 % من موارد الميزانية العامة للدولة و بذلك تعتبر هذه الموارد أهم مصدر إيرادي في الميزانية العامة للدولة.

أ-مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة: لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعديل سعر البترول الذي تحتسب على أساسه الإيرادات العامة للدولة و ذلك على إثر الأزمة النفطية سنة 1986 و التي تهاوت معها أسعار البترول إلى أقل من 9 دولار للبرميل، إذ أنه كان يتم الإحتساب على أساس 24 دولار للبرميل و الذي تغير و بدأ الإحتساب بعد 1986 بـ 17.5 دولار للبرميل*، كما لجأت السلطات الجزائرية خلال هذه السنة إلى زيادة الإيرادات من الجباية العادية فرفعت الضرائب المباشرة بـ20% و 19.4% بالنسبة للضرائب المفروضة على أرباح الشركات و 28.5% للضرائب الغير مباشرة،[1] و الجدول التالي يوضح تطور هيكل الإيرادات و الموازنة العامة للدولة (2001-2011).

* – نتيجة لإرتفاع أسعار البترول منذ سنة 2004 لجأت الجزائر إلى رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل بموجب قانون المالية لسنة 2004.

[1] – يسري محمد أبو العلاء،مرجع سابق ص 42.

الجدول رقم (2-7): تطور الإيرادات و الميزانية العامة للدولة(2001-2011) .

الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة			رصيد الميزانية العامة	سعر البترول	النفقات العامة
	البترولية	الجبائية ما عدا البترولية	غير الجبائية			
2001	956389	1354627	150899	11408.87	23.12	1321028
2003	1284975	1809900	164566	16201.76	28.10	1639265
2004	1485699	2066110	163789	18266.68	36.05	1888930
2006	2714000	3434884	205041	39009.11	61.08	2453014
2007	2711850	3478600	209300	32910.81	74.4	3108669
2008	1715400	2680689	221759	4267.95	98.9	4191053
2010	1501700	2799644	275000	1094.04	100.1	4466940
2011	1529400	2978298	424810	-7988.99	112.92	5731407

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية(1962-2011)، ص211 .

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

-إرتفاع قيمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة للدولة، بحيث ترتفع هذه القيمة طالما أن الموارد المتأتية من قطاع المحروقات في تزايد مستمر بسبب إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية و العكس صحيح.

- بلغت الجباية البترولية أعلى مستوى لها سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 2714000 مليون دج أي بنسبة مساهمة بقدر بـ78% من مجموع الإيرادات الكلية، و لعل السبب الرئيسي وراء هذا الإرتفاع راجع إلى تطبيق قانون المحروقات 06-10 المعدل و المتمم لقانون 05-07 و الذي نص على تطبيق ضريبة على الأرباح الإستثنائية و التي تنتج كلما فاق سعر البرميل من البترول عن 30 دولار.

- تراجعت الجباية البترولية من 2711850 سنة 2007 إلى 1501700 سنة 2010 بسبب تداعيات الأزمة العالمية و إنخفاض الطلب العالمي على النفط من جهة و إنخفاض الصادرات الجزائرية من

المحروقات من جهة أخرى نتيجة تراجع عمليات الإستكشاف ، البحث و التنقيب، و التي تأثرت بعزوف المستثمر الأجنبي عن هذا الحقل أمام عجز الآلة الوطنية لوحدها عن رفع مستوى الإحتياطي أو مستوى الإنتاج.

ب–مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة: تسعى الجزائر إلى إيجاد الموارد الضرورية لتغطية نفقاتها العامة* و التي شهدت زيادة مطردة منذ سنة 2001 بسبب تبنيها لمجموعة من البرامج التنموية و قد لعبت مداخيل الجباية البترولية دورا هاما في تعبئة هذه الموارد، فمن خلال الجدول رقم(2-7) يمكن ملاحظة ما يلي:

– منذ مطلع سنة 2000 إتسمت السياسة الإنفاقية في الجزائر بالتوسع نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، و التي تم تغطيتها بالإيرادات القياسية المحققة نتيجة إنتعاش أسعار المحروقات في السوق العالمية مما يوضح الأثر الغير مباشر لدور الجباية البترولية في تغطية نفقات الدولة.

-إن إرتفاع حجم النفقات العامة في الجزائر يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:[1]

1-إنتقلت ميزانية التسيير من 1050.17 مليار دج سنة 2002 إلى 3434 مليار دج سنة 2011 و لعل هذا الإرتفاع السريع لنفقات التسيير راجع تحسين أجور الموظفين إثر تطبيق القوانين الأساسية و الأنظمة التعويضية الجديدة و ذلك في إطار السياسة الاجتماعية للجزائر و محاولة تهدئة الأوضاع الاجتماعية تفاديا لأي غضب شعبي.

2-إنتقلت ميزانية التجهيز من 2304 مليار دينار سنة 2006 إلى 2597.7 مليار دينار سنة 2009 ثم 3332 مليار دج سنة 2010، حيث حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إقامة هياكل قاعدية و بنى تحتية متطورة و حديثة من خلال تطوير قطاع المواصلات و إقامة الموانئ و غيرها مما يساعد في جذب المستثمر الأجنبي.

* – يمكن قياس تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة عن طريق معامل التبعية البترولية و المعرف بأنة النسبة بين النفقات المغطاة بالموارد العادية و المغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات .

[1] – للمزيد راجع قوانين المالية خلال الفترة (2001-2011).

إن إرتفاع نسب مساهمة الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة ساعد الجزائر على تغطية الإرتفاع المستمر لنفقاتها سواء نفقات التسيير أو التجهيز، و أن أي إنخفاض مفاجئ لهذه الموارد قد يوقع الجزائر في عسر عن تسديد هذه النفقات.

II.2-4-4-قطاع المحروقات و الميزان التجاري.

يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية في الجزائر،إذ أنه يسيطر على 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية و بالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بإرتفاع أو إنخفاض أسعار المحروقات، و الجدول التالي يوضح تطور هيكل الميزان التجاري في الجزائر.

الجدول رقم(2-8):تطور الميزان التجاري و سعر البترول في الجزائر.

الوحدة:مليار دج.

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البترول
2000	1657215.6	1611793.6	690425.7	966789.9	24.28
2001	1480335.8	1428968.1	764862.4	715473.4	23.12
2003	1902053.5	1850067.7	1047441.4	854612.1	28.10
2006	3979000.9	3895736.2	1558540.8	2420460.1	61.08
2007	4214163.1	4121790.4	1916829.1	4022474	74.4
2010	4333587.4	4220106.0	3011807.6	1321779.8	100.1
2011	5374131.3	5223836.8	3422501.6	1951629.7	112.92

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962-2011 ص 173-175

- تقارير مختلفة صادرة عن منظمة الأوبك متوفرة على :www.opec.org

-إحصائيات صندوق النقد الدولي: www.ifs.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

-يرتكز هيكل الصادرات في الجزائر على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات، إذ نلاحظ أن قيمتها شهدت إرتفاعا مستمرا و متزايدا ، و منذ مطلع سنة 2000 بدأت الصادرات من المحروقات تسجل إرتفاعا مستمرا و متزايدا بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن الصادرات الجزائرية من المحروقات بدأت تتراجع منذ سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، و كذا نتيجة إنخفاض الإنتاج الجزائري من المحروقات.

-منذ مطلع سنة 2000 بدأت الواردات تتزايد تزايدا مستمرا، فمن 690425.7 سنة 2000 إلى 3422501.6 مليار دج سنة 2011 نتيجة تحرير التجارة الخارجية، حيث إرتفعت فاتورة الواردات من المنتجات المصنعة و السلع الإستهلاكية و المواد الغدائية و غيرها.

و منذ سنة 2000 بدأ رصيد الميزان التجاري يسجل فوائضا معتبرة مسجلا أعلى قيمة سنة 2006 بـ 2420460.1 مليون دج، و لعل السبب وراء ذلك هو الإرتفاع المتتالي و المتزايد لسعر النفط في السوق العالمية، فمن 23.12 سنة 2000 إلى 61.08 دولار للبرميل سنة 2006 مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية و التي تراجعت إلى 1951629.7 سنة 2011 بسبب تراجع الصادرات الجزائرية من المحروقات بسبب الأزمة المالية سنة 2007 و تراجع الإنتاج الجزائري من النفط في مقابل إرتفاع مستمر للواردات الجزائرية نتيجة السياسة الاقتصادية المطبقة.

II.3-التحولات الاقتصادية و العالمية و إنعكاساتها على قطاع المحروقات.

إن التطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي في ظل العولمة مس جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر، فقطاع المحروقات لن يكون بمنأى أو معزل عن مجمل التطورات في السوق العالمية للنفط لأن مستقبل العوائد النفطية في الجزائر مرهون بالتحولات العالمية التي قد تحدث في هذا السوق.

II.3-1-إستهلاك الوقود الأحفوري و مشكلة البيئة.

إن التحول لطاقة بديلة صديقة للبيئة أصبح مطلبا عالميا تنادي به كل دول العالم، و لذا إرتفعت أصوات الهيئات الدولية تنادي إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف التدهور الحاصل في مجال البيئة ، و قد تجسدت هذه المطالب فعليا من خلال التوقيع على عدة إتفاقيات أبرزها إتفاق كيوتو.

فأثناء مؤتمر الأعضاء الثالث المنعقد بكيوتو اليابانية من 1 إلى 11 ديسمبر 1997 و بحضور ممثلي 160 دولة جرى التفاوض بهدف وضع قيود ملزمة على إنبعاثات الكربون في الدول المتقدمة، و إنتهى

المؤتمر بإعتماد هذا البرتوكول الذي وضع أهدافا محددة كميا لإنبعاثات الكربون في الدول المتقدمة، و دعا إلى إتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقها خلال الفترة(2008-2012) ، و يلزم هذا البرتوكول متى أصبح نافذا الدول الصناعية المصنفة تحت الملحق الأول(39 بلد صناعي أو متحول) بتخفيض إنبعاثاتها من الكربون بما يتراوح من 5.2% إلى 10% بحلول الفترة 2012 عن مستوى سنة 1990(سنة الأساس) و تلتزم دول الإتحاد الأوروبي بخفض إنبعاثاتها بـ 8%، الولايات الأمريكية بـ 7%، كندا بـ 6%، و وضع المؤتمر شروطا في دخول كيوتو حيز التنفيذ تمثل في ضرورة مصادقة 55 دولة من الملحق 1 يبلغ حجم إنبعاثاتهم نسبة 55%من إجمالي إنبعاثات الأعضاء سنة 1990، و دخل البرتوكول حيز التنفيذ بتاريخ 16-02-2005 بعد أن صادقت عليه أغلب الدول لتصبح ملزمة بفرض قيود على إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و غازات أخرى و العمل على تخفيضها إلى مستويات محددة في ظل البرتوكول الذي يفتح للدول إمكانية التحول إلى الغاز و الطاقة المتجددة للوصول إلى إبقاء متوسط حرارة الأرض أدفء عما كانت عليه قبل عصر الصناعة.

أما عن الإنعكاسات الاقتصادية لبرتوكول كيوتو خاصة على الدول المنتجة و المصدرة للنفط، فترى الأوبك أن حجم الخسائر التي ستلحق بها من جراء تطبيق ضريبة **الملوث يتحمل الكلفة** * التي أقرها برتوكول كيوتو أنها ستفقد 7 % من عائدات النفط من تجارتها النفطية العالمية ، و قد صرح السكرتير العام للأوبك أن المنظمة غير قلقة بشأن تطور مصادر طاقوية جديدة إذا كانت تعمل على المحافظة على البيئة، بل إن تخوف الأوبك يدور حول المبالغ الإستثمارية الضخمة التي تنفقها بصدد رفع إنتاجها ، و ترى الأوبك أن مشكلة الغلاف الجوي لا يمكن مواجهتها بمزيد من ضرائب الطاقة و إنما بإجراء المزيد من الأبحاث العلمية التي توصل لوضع خطط تساهم في تنفيذها كل دول العالم.

* - الذي طرح لأول مرة هذا الطرح سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و يعني هذا المبدأ "أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع و مراقبة و تنظيف البيئة التي تقررها السلطات العامة".

و تتميز الصناعة البترولية بتعقيد كبير في علاقاتها الفنية التي تربط بين عواملها من حيث الإستكشاف و التنقيب وصولا إلى الإستخراج و النقل و ما تخلفه من آثار على البيئة و التي تتحمل على إثرها الشركات تكاليف باهضة، و يمكن أن نميز بين نوعين من التأثيرات البيئية :[1]

1- التأثيرات البيئية لعملية إستكشاف النفط و إستخراجه : تؤثر عملية إستكشاف البترول و إستخراجه بشكل كبير على النظام البيئي، صحة الإنسان و النشاطات الفلاحية، إذ يتأتى التأثير البيئي لعملية إستكشاف البترول و إستخراجه من خلال حوادث التسربات النفطية، و تتمثل أكبر الآثار البيئية في إزالة الغابات، تخريب النظام البيئي، التلوث البيئي و المائي، التأثير الطويل الأجل على الحياة الحيوانية (خاصة الطيور والكائنات البحرية)، التأثير على صحة المجتمعات و العاملون في الصناعة البترولية و المساهمة في ترحيل الكائنات الحية.

و تساهم عملية التنقيب على البترول و إستخراجه في إستخدام كميات معتبرة من المياه، و التي يتم تلويثها و رميها إلى الطبيعة و هذا ما ينتج عنه تلوث كميائي للبيئة و المياه و الذي يعد من أهم صور تأثير الصناعة البترولية على النظام البيئي، بحيث أن كمية من البترول حتى و إن كانت صغيرة يمكن أن تكون لها تأثيرات حادة و قاتلة على الحياة البحرية، و لذلك فإن الكميات الكبيرة التي تُرمى و لفترات زمنية طويلة تؤثر بشكل دائم على إستمرارية التنوع البيئي البحري.

2-التأثيرات البيئية لعملية نقل البترول : تنتج عن عمليات نقل البترول العديد من حوادث التسربات النفطية سواء كانت عبر الأنابيب أو السفن أو وسائل النقل البرية، و يسجل في تاريخ العالم العديد من كوارث التسربات النفطية التي أثرت بشكل مميت على النظام البيئي.

و يتأتى التلوث البحري الروتيني من عملية تنظيف الصهاريج الكبيرة لناقلات البترول الضخمة، بحيث أنه بعد تفريغ الناقلات لحمولتها في الدول المستوردة تعود إلى الدول المصدرة لإعادة شحنها، و عند بداية الشحن يتم تنظيف الصهاريج من البواقي النفطية بالماء ثم يتم رمي الماء المختلط مع البواقي البترولية في البحر، بالإضافة إلى هذا فإن مياه التنظيف هي مياه حصوية و مالحة ترمى هي الأخرى في البحر و بكميات كبيرة جدا و هو ما يهدد الحياة البحرية البيئية و توازنها.

[1]- حليمة السعدية القريشي،زينب شطيبة،"النشاط البترولي و إنعكاساته على البيئة"،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية،جامعة ورقلة يومي 29-21 نوفمبر 2012 ص 15.

و قد تبنت الجزائر مجموعة من القوانين و الأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي إذ تم إصدار:[1]

1-القانون رقم 99-09 المؤرخ في 15 جويلية 1999 و المتعلق بالتحكم في الطاقة.

2-القانون رقم 01-19 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتسيير مراقبة و القضاء على النفايات السامة.

3-القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

4-المرسوم التنفيذي رقم 03-452 الصادر في 1 ديسمبر 2003 المتضمن الظروف الخاصة المتعلقة بالنقل البري للمواد الخطيرة.

5-المرسوم التنفيذي رقم 04-409 الصادر في 11 جانفي 2005 و الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء ، الغاز و المواد البترولية.

أما دوليا فقد عمدت الجزائر على المصادقة و الإنضمام إلى معظم الإتفاقيات التي إتخذتها الدول تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة منها إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 فيفري 2005.

و بما أن نشاطات قطاع الطاقة ذات تأثير سلبي مباشر على البيئة و الصحة العمومية، فقد تم إتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدته تتمثل في:

1-إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي و الذي يسمح بتدعيم و تحديث وحدات المعالجة ، حيث تم وضع نظام المراقبة الذاتي للإفرازات الهوائية و تحسين نوعية الوقود و ذلك بخفض نسبة الكبريت .

2- بادرت الجزائر بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار و المحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.

3-إلتزم قطاع الطاقة و المناجم بإدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة و الخطرة الناتجة عن عمليات التحويل و الإنتاج و ذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر،...)، حيث

[1]- أوراق مؤتمر الطاقة العربي الثامن متوفر على : www.aopec.org/ aeconf_papers/.../Algeria.doc

أن هناك عدة مشاريع نموذجية تقوم بها شركات قطاع الطاقة و المناجم كغرس الأشجار و الحفاظ على الطبيعة و البيئة.

II.3-2-تنمية مصادر الطاقة النظيفة .

إزدادت أهمية البترول كمصدر رئيسي للطاقة نهاية الستينات و بداية السبعينات نظرا لتمتعه ببعض المزايا كسهولة نقله و درجة إحتراقه العالية، و نظرا لكثرة إستهلاكه أثيرت قضية إحتمال نضوب الإحتياطات المتوفرة و عدم مواكبتها لمعدلات الإستهلاك خاصة في المناطق الأكثر إستهلاكا للبترول.

و لقد بدأ الاهتمام بإيجاد مصادر بديلة للبترول كخطوة تؤدي إلى تخفيف الضغط الواقع عليه لضمان ديمومة الحياة الاقتصادية و الحضارية.

II.3-2-1-الغاز الطبيعي.

هو أسهل مصدر للهيدروكاربونات يتألف من مركبات قليلة نسبيا ، و يمكن أن نصل إليه بسهولة فالميثان بشكل عام هو المكون الأساسي للغاز الطبيعي، و تختلف نسبته في الغاز إذ تتراوح بين 35 % إلى 90 % أما الإيثان و البر وبان فتأتي بكميات أقل من هذه.[1]

و لم تهتم دول العالم بالغاز الطبيعي و ضرورة إستثماره كالبترول إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فالإمتيازات التي مُنحت للشركات الكبرى العالمية لم تتطرق لإمكانية و شروط إستخراج الغاز الطبيعي، و لعل هذا التهميش راجع أساسا إلى مشكلة نقل و تخزين الغاز الطبيعي المعقّد و المكلف نسبيا الأمر الذي جعله يحتل المرتبة الثانية بعد البترول في مصادر الطاقة المنافسة للبترول إلى غاية أوائل السبعينات أين زاد الإهتمام بتجارة الغاز الطبيعي نتيجة إرتفاع حصته النسبية إلى إجمالي إستهلاك مصادر الطاقة المختلفة.

و سجل الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي [2] معدلات نمو مرتفعة خاصة سنة 1984 بنسبة 8.5 % و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تزايد أهميته كمصدر نظيف للطاقة، مما يؤكد أن الغاز الطبيعي يمكن أن يكون سلعة منافسة للنفط في المستقبل و بديلة له في هيكل الإستهلاك العالمي للطاقة.

و قد إرتفع الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من 1453.2 بليون متر مكعب سنة 1982 إلى 3310.8 بليون متر مكعب سنة 2012 ثم 3347.6 سنة 2013 حسب الشركة البريطانية للبترول.

[1] – محمد دبس،"صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي"،معهد الإنماء العربي،بيروت 1981 ص 57.

[2] -BP Statistical Review of World Energy 2013 at :www.bp.org

و تملك الجزائر إحتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 بـ 4077 ترليون م^3 لترتفع سنة 2008 إلى 4504 ثم ترليون م^3 ثم سنة 2012 بنفس القدر، فمن حيث الإكتشافات سجلت الجزائر إكتشاف 12 حقل للغاز الطبيعي سنة 2009 و التي إرتفعت سنة 2010 إلى 15 ثم 23 سنة 2012 (تم إكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة تلمزاية الواقعة بين البيض و بشار و جبل درمون في جنوب تبسة).

و تواجه تجارة الغاز الطبيعي عدة معوقات تقف حاجزا أمام سهولة تجارته و إستخدامه، و يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

1-تكلفة نقل الغاز الطبيعي:تعتبر مشاريع الإستثمار في الغاز الطبيعي و نقله من أكثر المشاريع الصناعية كلفة بسبب إرتفاع رأس المال المنفق لتجسيد هذه الإستثمارات كمشاريع إنشاء شبكات خطوط الأنابيب.

2- أسعار الغاز الطبيعي:ترتبط أسعار الغاز الطبيعي إرتباطا وثيقا بأسعار النفط و تخضع لتقلباتها مما يؤثر على عائد الريع للغاز الطبيعي، و عليه فإن أسعار الغاز الطبيعي تخضع لنظام تسعير أقل مرونة من أسعار النفط التي تتغير يوميا.

3-تكاليف تخزين الغاز الطبيعي:إن توفير مخازن مناسبة بطاقات تخزينية ملائمة تستطيع إستيعاب الفائض المتاح و الذي يتم تخزينه لإمداد مراكز الإستهلاك في حالة الضرورة، و هذا ما يولد تكاليف تخزين باهضة.

II.3-2-2- الفحم الحجري.

يعتبر الفحم الحجري من أقدم المحروقات الجامدة و أحدثها في نفس الوقت، و يعد ثالث مصدر للطاقة بعد البترول و الغاز ، كما يعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة إلا أن جاذبيته مقارنة بالبترول و الغاز الطبيعي أقل، و قد بلغت نسبة مساهمته في إجمالي الطاقة سنة 1974 ما يقارب 28.4% أي بـ 1557.1 مليون طن مكافئ لتصل سنة 1984 إلى 30.2% أي بحدود 1982.3 مليون طن مكافئ.[2]

[1] - سالم عبد الحسن رسن،مرجع سابق، ص 97.

[2] - BP Statistical Review of World Energy 1965-2013at :www.bp.org

و قد بلغت إحتياطات الفحم الحجري 826 مليار طن سنة 2008 لتنتقل إلى 891 مليار طن سنة 2012، و تستحوذ أمريكا الشمالية على 27.5%،دول أوروبا و أستراليا 34.8%، في حين نجد أن دول الشرق الأوسط تستحوذ على 3.7% فقط من إجمالي الإحتياطي العالمي لسنة 2012 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول.

و قد إنتقل إنتاج الفحم الحجري من 3836.3 مليون طن سنة 1980 إلى 4651.0 مليون طن سنة 1998،أما سنة 2012 فقد بلغ مستوى الإنتاج ما يقارب 7893.3 مليون طن.

و يعود السبب الرئيسي وراء تراجع وزن الفحم الحجري في هيكل مصادر الطاقة العالمية إلى إتساع إستخدام البترول في توليد الطاقة و التدفئة و غير ذلك من المجالات التي كان الفحم مصدرها الأساسي في الإستعمال فحل البترول محل الفحم، و مع ذلك توجد بعض المعوقات التي حالت دون إتساع تجارة الفحم نجد منها:[1]

1-إرتفاع تكاليف إستخراج الفحم الحجري.

2-صعوبة نقل الفحم الحجري من مناطق إستخراجه إلى مناطق إستهلاكه.

3-إستخدام الفحم الحجري يزيد من تلوث البيئة.

II.3.2-3-مصادر الطاقة المتجددة.

تعرف الطاقة المتجددة أنها تلك المصادر الطبيعية الغير ناضبة و المتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة و هي نظيفة لا ينتج عن إستخدامها تلوث بيئي،[2] و يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الدول النفطية عامة و الجزائر بصفة خاصة كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية، و تتمثل أهم مصادر الطاقة المتجددة نجد:

1-الطاقة الشمسية: تعتبر الطاقة الشمسية من أهم موارد الطاقة في العالم، و قد تأخر إستثمارها الفعلي بسبب منافسة الوقود العضوي الأمر الذي فسح المجال لإستخدامه في شتى المجالات، لكن عصر الطاقة الرخيصة لم يستمر طويلا إذ سرعان ما حصلت تطورات جذرية على صعيد وضع الطاقة العالمي و

[1]- سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ص 102.

[2]- محمد مصطفى الخياط، إيناس محمد إبراهيم الشيتي" إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة: دراسة حالة مصر"، المؤتمر العلمي السابع عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة ، فبراير 2010، ص 04.

الذي ترافق مع إزدياد الوعي بمحدودية مصادر الوقود الأحفوري و عدم ديمومتها، الأمر الذي أدى إلى الإهتمام بمصادر الطاقة البديلة أولها الطاقة الشمسية التي تُستمد من أشعة الشمس، و تتمثل الإستخدامات الرئيسية لها في توليد الحرارة و الطاقة الكهروبائية.

و في الجزائر يمكن الإستفادة من الطاقة الشمسية* لتكون البديل الأكثر فعالية نظرا لتظافر مجموعة من العوامل تتمثل في:[1]

1-الخصائص الجغرافية التي تزخر بها الجزائر سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة الشمسية المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى.

2-وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.

3-الآثار البيئية الإيجابية إذ أنها أقل تلويثا من الأنواع الأخرى.

4-عنصر التكلفة إذ تتميز الطاقة الشمسية بقلة تكلفتها مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، مما قد يكون له إنعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني.

و فيما يخص مستقبل الطاقة الشمسية لأغراض توليد الحرارة في الجزائر يتوقع أن تزيد مساهتمها من 2.4% سنة 2004 إلى حوالي 12% سنة 2030 من إجمالي الحرارة الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة في العالم، و قد أعدت الجزائر برنامج مشاريع مستقبلية واعدة في هذا الإطار نذكر:[2]

- مشروع 150 ميغاوات تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه 30%.
- مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاوات في منطقة تندوف بالتعاون بين شركتي NEAL و سونلغاز.
- إستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب (تمنراست) و منطقة الجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي) و تجدر الإشارة أن 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير، و هناك برنامجا سيتم تنفيذه يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن، كما هناك دراسات

* - تقع الجزائر في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا، و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية/ ضوئية.

[1] - شريف عمر،"الطاقة الشمسية و آثارها الاقتصادية في الجزائر"،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد السادس جوان 2004 ص 2.

[2] - أوراق مؤتمر الطاقة العربي الثامن ،مرجع سبق ذكره ص 21.

جارية لتعميم إستعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة و البعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة ،كما سيتم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة الغير ملوثة و المتجددة.[1]

2-طاقة الرياح: شكلت الرياح مصدرا طاقويا مهما من المصادر التي إستخدمها الإنسان عبر تاريخه في أغراض مختلفة،و شهد إستخدامها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن الماضي لتوليد الكهرباء في بعض المناطق الريفية و لكن هذه المرة لتوليد الكهرباء التي يمكن إستخدامها بعد ذلك في العديد من الأغراض.

و لقد استخدمت طاقة الرياح[2] منذ القدم في دفع السفن الشراعية و في إدارة طواحين الهواء التي أُستعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار و في طحن الحبوب، و قد أجريت أبحاث و تجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية، و تجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ إرتفاعها 55 م، و قد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250 كيلوواط، و يتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات 3 أذرع تديرها الرياح، و توضع على قمة أبراج طويلة و تعمل كما تعمل المراوح و لكن بطريقة عكسية، فعوض إستخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات بإستعمال الرياح لإنتاج الطاقة، و تستطيع التوربينات كبيرة الحجم المصممة لمؤسسات إنتاج الكهرباء للإستعمال العام توليد ما بين 650 كيلوواط و 1.5 ميغاوط.

و في الجزائر بدأت طاقة الرياح تعرف إهتماما كبيرا من خلال برمجة مشروع إنجاز حظيرة هوائية بتندوف، و يتغير المورد الريحي من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ، حيث تبلغ سرعة الرياح في الجزائر ما بين 2 إلى6 م/ثا و هي طاقة ملائمة و معتدلة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

و تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين:

أ -الشمال الذي يحده البحر المتوسط و يتميز بساحل يمتد على 1200 كلم و بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي و بينهما توجد السهول و الهضاب العليا ذات المناخ القاري، و معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.

[1]- موقع وزارة الطاقة و المناجم في الجزائر: www.mem-algeria.org/actu /interv-min- hawadeth.pdf

[2]- فروحات حدة،"الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"،مجلة الباحث،جامعة ورقلة العدد 11 سنة 2012 ، ص 154-بتصرف-.

ب- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا و تتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار .

إن إمكانية إستعمال طاقة الرياح بشكل عملي و فعال يبقى قائما على مدى إمكانية إدخالها في تطوير الزراعة بالأرياف و الأماكن البعيدة عن المناطق الحضرية سواء لضخ المياه من الآبار إلى سطح الأرض أو لإنتاج الكهرباء لإستعمالها في نفس المكان،كما تبقى عملية إستعمالها و تطويرها على مدى منافستها للمحركات التي تعمل بمشتقات البترول المختلفة.

3-طاقة الأرض الجوفية: هي تلك الطاقة المستخدمة من داخل الأرض، و بالرغم من أن الإنسان لم يكن على معرفة بطبيعة هذا المصدر الحراري و أسبابه و مع ذلك إستطاع التعامل معه و تسخيره لخدمة إحتياجاته،بحيث عرف فوائد الإستشفاء من الينابيع الحارة و التي مازال يمارسها إلى وقتنا الحالي و التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في مجال السياحة.

و في الماضي ساد إعتقاد أن مصدر حرارة الأرض راجع إلى بقايا الحرارة الموجودة فيها،إلا أن الإعتقاد الحالي يدل أن حرارة الأرض نابجة عن تحلل المواد المشعة الموجودة في أعماق الأرض بفعل الضغط، و على هذا الأساس فإن الحرارة موجودة في أي مكان من الأرض لكن على عمق آلاف الأمتار.[1]

إن تواجد هذه الحرارة في الأرض يأخذ أشكالا مختلفة* ، و تُستخدم المياه الحارة الجوفية حاليا في العديد من بلدان العالم في بعض الإستخدامات الحرارية المباشرة و منها تدفئة المنازل و في أحواض السباحة و المنتجعات السياحية و الصحية، وقد ساهمت الحرارة الجوفية بنسبة 8.3% من إجمالي الحرارة الصادرة عن الطاقات المتجددة.

و تنتشر مصادر الطاقة الجوفية في بعض البلدان العربية مثل الجزائر،الأردن،سوريا و اليمن، و تجري حاليا دراسات لإستغلال هذا المصدر الذي لم يتم إستغلاله بشكل تجاري إلا في جيبوتي، و تتميز الطاقة الجوفية بتكاليفها التشغيلية المنخفضة بالمقارنة مع معظم الطاقات الأخرى،إلا أنها تعاني من معوقات حتى أنها أُعتبرت من قبل البعض مصدرا غير متجدد، إذ كانت في بعض المناطق في العالم تبعث حرارة عالية و أصبحت مع مرور الزمن تعطي حرارة أقل و هو الأمر الذي جعل بعض الجيولوجيين يصنفونها كمصدر

[1]- محمد دبس،مرجع سابق ،ص 108.

* - حيث نجد:البخار الجاف،المياه الحارة،الصخور .

طاقة ناضب،كما أن لها تأثيرات بيئية مشابهة لتلك الناتجة عن الطاقة الأحفورية ، حيث تنبعث منها بعض الغازات كثاني أكسيد الكربون و قليل من غاز الميتان.[1]

4-الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة و لكن إستخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي و كمية المياه و المناخ السائد و التضاريس و خلافه هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق و عدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة و غير ذلك من العوامل ،و تستمد الطاقة المائية من حركة المياه المستمرة و التي لا يمكن أن تنفذ[2]، و يمكن أن نميز بين نوعين من الطاقة المائية:

أ-الطاقة الكهرومائية:هي الطاقة الناتجة عن إستغلال طاقة مساقط المياه و طاقة المياه الجارية سواء كانت في شكل محطات توليد كهرباء هيدرولوجية صغيرة أو في شكل محطات ضخمة تولد الكهرباء لملايين من الناس.[3]

و في الجزائر تقدر كميات الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري بحوالي 65 مليار م ^{3} سنويا لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر بـ 5% ، و تتركز هذه الأمطار في مناطق محدودة بالإضافة إلى تبخر هذه المياه بفعل الحرارة ناهيك عن تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، أما إنتاج الكهرباء بالإعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز 3% و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المائية التي تتوفر عليها الجزائر.

ب-طاقة المد و الجزر:ينتج عن جاذبية القمر و الشمس حركتان تعرفان بالمد و الجزر، و المد هو إرتفاع ماء البحر و إندفاعه نحو الشاطئ أما الجزر فهو العكس،و تتركز الجهود حاليا حول كيفية إستغلال هذه الحركة لإنتاج الكهرباء.

و الفكرة تقوم على أن منسوب المياه يرتفع عند المد و ينخفض عند الجزر، و على ذلك فهناك فارق في إرتفاع المياه و هذا الفرق يشكل مصدرا كبيرا للطاقة خاصة إذا أخدنا بعين الإعتبار كمية المياه التي تتعرض لها هذه الحركة.

---

[1]- خليل دعاس،"مستقبل السوق البترولية و آفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر (2011-2012)، ص 189.

[2]- كامل بكري و آخرون،مرجع سابق، ص134.

[3]- خليل دعاس، مرجع سابق، ص 189 بتصرف.

إن طاقة المد و الجزر من بين الطاقات الجديدة و النظيفة لا تنتج عنها إنبعاثات للغازات الضارة أو نفايات مازال إستعمالها لم يصل إلى حد مساهمتها في إستهلاك الطاقة الكهربائية لقلة المناطق التي تصلح لأن تقام عليها محطات التوليد من جهة و بعدها عن مناطق الإستهلاك الرئيسية من جهة أخرى.

5-الهيدروجين*: يحظى الهيدروجين بإهتمام واسع كطاقة مستقبلية بديلة لمصادر الطاقة الأحفورية، و قد نادت إنجلترا إلى إستعماله منذ سنة 1923[1]، و يتميز الهيدروجين بندرته في الطبيعة إلا أنه يمكن الحصول عليه من الماء و كذلك يمكن إستخلاصه من المركبات العضوية، و يتميز الهيدروجين بمزايا عديدة كمزايا نقله بوسائل مختلفة سواء في صهاريج ،أنابيب إضافة إلى سهولة خزنه لفترات أطول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن إحتراقه لا يشكل أية خطورة من حيث تلويثه للبيئة بالمقارنة مع ما ينتج عند إحتراق بعض أنواع الطاقة.

إن الهيدروجين في الجزائر[2] عرف مبادرات كبرى منذ 2003 ،و لكن لا يزال الوقت مبكرا لإستخلاص النتائج، و قد وجدت الجزائر نفسها أمام إحتياج حقيقي لتطوير قطاع الهيدروجين ليس فقط من جانب الوسائل المالية و إنما أيضا من جانب الكفاءة و المعرفة العميقة لكيفية التصرف و تحويل التكنولوجيا.

و تعتبر الجزائر حاليا من الدول الأساسية في العالم المنتجة للهيدروجين من خلال المحروقات، و لكن توافرها على طبقة مياه جوفية (غير مستغلة كليا) في الجنوب و مياه البحر في الشمال بالإضافة إلى الحقل الشمسي الضخم كل هذه العوامل تتيح فرصة للجزائر لتطوير طاقة يكون الطلب العالمي المستقبلي عليها كبيرا جدا، كما أن هذا الأمر يفتح للجزائر آفاقا واعدة في مجال التحول إلى الهيدروجين الشمسي،حيث يمكن للجزائر إنتاج الهيدروجين من طاقات متجددة أخرى كطاقة الرياح و الطاقة الجيوحرارية .

إن الشراكة بين دول جنوب أوروبا و الجزائر ستتحقق من خلال المشروع المغربي-الأوروبي للهيدروجين الشمسي، حيث تولى مركز تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر مهمة تنسيق الجهود على مستوى الدول

---

*-كان العالم البريطاني هنري كفنديش أول من إكتشف الهيدروجين في مداخلة في الجمعية الملكية في لندن عام 1776 ثم كتب عنه جول فيرن سنة 1874 حيث تنبأ بقدوم عهد للهيدروجين.

[1]-موفق شخاحيرو،"الهيدروجين وقود المستقبل"،مجلة النفط و التعاون العربي،المجلد ،2 العدد 4، سنة 1976 ص 55.

[2]-لعمى أحمد،رحمان آمال،"مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر(المشروع المغربي الأوروبي)"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية،جامعة ورقلة يومي 29-21 نوفمبر 2012 ص 8.

المغربية وعهدت مسؤولية تنسيق الجهود على مستوى الدول الواقعة شمال ضفة البحر الأبيض المتوسط للشركة الأوروبية لتكنولوجيات الهيدروجين.

لقد تم إبرام إتفاق بين مجموعة من الخبراء (الجزائر، فرنسا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، سويسرا، تركيا المملكة المتحدة، ليبيا، تونس، المغرب، مصر) على إنشاء هذا المشروع من خلال إعلان الجزائر خلال المؤتمر العالمي حول طاقة الهيدروجين في 14 جوان 2006، حيث أبدى هؤلاء الخبراء ثقتهم حول إستغلال القدرات الشمسية الهائلة لدول المغرب لإنتاج الهيدروجين الشمسي على مستوى عالي من خلال إنشاء إتحاد شركات كبرى و ميلاد مشروع مستقبلي كبير مشروع المغرب–أوروبا.

II.3–3– الإستثمار الأجنبي و خطر إستنزاف الثروة البترولية.

II.3–3–1–الإستثمار الأجنبي و دوره في ترقية قطاع المحروقات.

يعتبر الإستثمار في قطاع المحروقات أمرا ضروريا لأنه ينعكس على جميع القطاعات الأخرى، فهو مصدرا مهما للتمويل بالعملة الصعبة كما يشكل 90% من الدخل الوطني الجزائري.

و لقد فتحت الجزائر قطاع المحروقات أمام المستثمر الأجنبي بموجب القانون 14–86 المؤرخ بتاريخ 19 أوت 1986 و الذي سمح بإمكانية دخول رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الإستغلال.

و لقد حدد هذا القانون إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات و إستغلالها بالإضافة إلى إستفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط ، ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة، و الجدول الموالي يوضح عينة لتوزيع العقود على بعض الدول.

الجدول رقم(2–9): توزيع العقود الخاصة بعمليات التنقيب عن البترول نهاية سنة 2005.

الدولة	الشركة البريطانية	الشركة الإيطالية	الشركة الاسبانية	الشركة الفرنسية	الشركة الكورية	الشركة الألمانية	الشركة الكندية	الشركة الأمريكية
عدد العقود	3	3	3	4	5	5	7	14

المصدر:زغيب شهرزاد،" الإستثمار الأجنبي في الجزائر الواقع و الآفاق"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة، العدد 8 سنة 2005 ص 12.

و يحتل قطاع المحروقات الصدارة في جذب الشركات الأجنبية في مجال البحث، التنقيب و الإستكشاف و تتم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق إستثمارات و مشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية سوناطرك و مختلف الشركات الأجنبية، حيث يمكن للشريك الأجنبي إختيار شكلين للشراكة إما إشراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية أو شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون التجاري الجزائري و يكون مقرها الرئيسي الجزائر.

و منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الإستثمار في النشاط البترولي تم تحقيق نتائج ميدانية واضحة فخلال الفترة (2000-2006) تم إمضاء 43 عقد للإستكشاف و الإنتاج في مجال النفط، تحقيق 62 إكتشاف لحقول البترول و الغاز، و مع ذلك تسيطر سوناطراك على 80 % من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام و 43 % في قطاع المناجم ، إذ بلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39 % من إجمالي الإنتاج سنة 2005 لترتفع إلى 57 %سنة 2008، و بلغت قيمة إستثمارات سوناطراك خلال (2004-2008) ما قيمته 21 مليار دولار ، أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004 ما يقارب 140.8 مليار متر مكعب ليشهد إرتفاعا سنة 2008 إلى 171.1 مليار متر مكعب.[1]

و لقد ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في:

1-رفع طاقة الإنتاج: حسب المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط بلغت الطاقة الإنتاجية للجزائر ما يقارب 4471.3 ألف برميل طن مكافئ في اليوم سنة 2008 لتتراجع إلى 3193.6 ألف برميل طن مكافئ سنة 2010 لتشهد إرتفاعا طفيفا سنة 2012 فتبلغ 3271.5 ألف برميل طن مكافئ.

و تتولى شركة سوناطراك مهمة إنتاج البترول في الجزائر إما لوحدها أو بالشراكة مع الأجانب،و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] -Abdellatif Benachenhou , « Algérie :la modernisation maitrisée », Alpha design 2008,p 15-16.

الجدول رقم(2-10): الشراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج.

الوحدة:مليون طن برميل معادل

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011
إنتاج سوناطراك لوحدها	184	170	167	161	154	154.9	147
إنتاج عبر الشراكة	18	42	65	72	66	59.1	59
إنتاج كلي	202	212	232	233	220	213.9	206

المصدر:تقارير شركة سوناطراك أعداد مختلفة متوفرة على:.www.sonatrach-dz.com /rapport-an.html

من خلال الجدول أعلاه بلغ إنتاج المحروقات في الجزائر بلغ 202 مليون برميل طن مكافئ سنة 2001 حيث تمكنت سوناطراك لوحدها من إنتاج 184 مليون طن برميل مكافئ سوناطراك ليرتفع حجم الإنتاج الكلي من 212 مليون برميل طن مكافئ سنة 2003 إلى 220 سنة 2009 لتشهد تراجعا بعد ذلك و ذلك بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و ما خلفته من تقلص في معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

و قد شهد إنتاج سوناطراك تراجعا ملحوظا من 170 مليون برميل طن مكافئ سنة 2003 إلى 154 سنة 2009 ثم 147 سنة 2011 ، في حين إرتفع حجم إنتاج الشركات الأجنبية من 42 مليون برميل طن مكافئ إلى 72 مليون برميل مكافئ سنة 2007 ليشهد هو الآخر تراجعا بعد ذلك إلى 66 و 59.1 مليون برميل طن مكافئ سنتي 2009 و 2011 على التوالي.

و لعل السبب الرئيسي في تراجع الإستثمارات الأجنبية هو إصدار القانون 05-07 الصادر في 28-04-2005 و المعدل في 2006 و الذي ساهم في تراجع نسبة مشاركة الأجانب في إنتاج المحروقات بصفة عامة بالجزائر.

2-رفع الإحتياطات من البترول و الغاز: تساعد عمليات التنقيب و البحث و الإستكشاف التي تقوم بها سوناطراك منفردة أو بالشراكة مع الأجانب على الرفع من مستوى الإحتياطي المتوفر في الجزائر

فخلال الفترة (2001-2010) تم إبرام 43 عقد شراكة، و الجدول التالي يوضح الإكتشافات المحققة من قبل سوناطراك و الأجانب.

الجدول رقم(2-11): الشراكة الأجنبية في ميدان الإستكشاف.

السنوات	2000	2003	2006	2007	2009	2010	2011	2012
إكتشافات سوناطراك	5	3	9	8	9	27	19	21
إكتشافات عبر الشراكة	3	4	8	9	7	2	1	10
المجموع	**8**	**7**	**17**	**16**	**16**	**29**	**20**	**31**

المصدر:تقارير شركة سوناطراك أعداد مختلفة متوفرة على:.www.sonatrach-dz.com /rapport-an.html

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة(2000-2012)، إذ إرتفعت من 8 آبار سنة 2000 إلى 16 بئر سنة 2007 ثم 20 و 31 سنتي 2011 و 2012 على التوالي حيث تعمل أكثر من 50 شركة عالمية في مجال النفط و الغاز في الجزائر.

و لعل هذه الإكتشافات جاءت بعد عمليات البحث و التنقيب التي قامت بها شركة سوناطراك أو الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر و المتخصصة في هذا المجال، و التي كان لها دور كبير و إستراتيجي في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات ، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في نشاط التنقيب و البحث و التطوير، و ما يؤكد ذلك هو تزايد عدد الآبار التجارية المكتشفة سنويا من طرف الشركات الأجنبية مقارنة بتلك المحققة من طرف سوناطرك خلال الفترة(2000-2007).

و بعد إصدار قانون المحروقات 05-07 سنة 2005 و الذي تم تعديله سنة 2006 تراجعت إكتشافات الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات لصالح سوناطرك لتبلغ إكتشافا واحدا فقط سنة 2011 مقابل 19 إكتشاف لسوناطراك، و لعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو تحفظ هذه الشركات حول القانون المصدر و الذي ساهم فعليا بتباطؤ مشاريع الإستكشاف و التنقيب و البحث مما يؤثر سلبا على عملية تجديد الإحتياطات من النفط و الغاز.

و لعل الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و عدم إستقرار الإطار القانوني خاصة بعد مراجعة قانون المحروقات و الإعتماد على منح سوناطراك 51% على الأقل في كل مشروع و إعتماد حق الشفعة في عمليات التنازل عن الحصص و إدخال الرسم على الأرباح الاستثنائية* ،كلها ساهمت في تردد الشركاء الأجانب خاصة في مجال الإستكشاف.

II.3-3-2-خطر إستنزاف الثروة البترولية.

تعتمد الجزائر إعتمادا كليا على قطاع المحروقات مما يجعل منه مرفقا عاما تهيمن عليه السلطة العمومية و التي يخضع لها في إدارته، كما تملك كل الحق في تنظيمه و حسن تسييره.

و مع تنامي حصص الشركاء الأجانب في إنتاج المحروقات فإن خطر إستنزاف الثروة البترولية و تسريع نفاذها يبقى خطرا قائما ، و ستزداد حدته خاصة مع تزايد حاجات السوق المحلية و توسع الإستهلاك و النمو الديموغرافي مما قد يؤدي إلى إستيراد البترول بدلا من تصديره. [1]

إن إصدار القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 أعطى توجها جديدا للصناعة البترولية في الجزائر،حيث أقر هذا القانون إنهاء الإحتكار في قطاع المحروقات وذلك ضمن المادة التاسعة، كما نصت المادة الثالثة من نفس القانون على أن المواد و الموارد من الطاقة التقليدية سواء المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الجزائري تعد جزء من السيادة الوطنية و ملكا للدولة، غير أن إستغلال هذه الثروات يعطي للشركاء الأجانب حق التملك بنسبة 78% على الأقل، أما شركة سوناطراك فلها الحق في 38% فقط.

كما أن الشريك الأجنبي قد يسيطر على 80% من الحصص الأمر الذي يطرح خطر فقدان الدولة للثروات التي سيتم إكتشافها مستقبلا، خاصة و أن معظم الإكتشافات تدار من قبل شركات أجنبية أو بالشراكة معها.[2]

---

* - تلتزم الشركات الأجنبية بدفع رسم بين 5 و 50 % كلما فاق سعر البترول 30 دولار للبرميل و ذلك حسب المادة 101 من قانون المحروقات المعدل.

[1] - محمد أبو العلاء يسري، مرجع سابق، ص 180-بتصرف-.

[2] - للمزيد: انظر القانون 05-07 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 50 سنة بتاريخ 19 يوليو 2005 .

و من أجل بسط السلطة و السيطرة على الثروات الطبيعية أصدرت الجزائر القانون 06-10 المؤرخ بتاريخ 29-07-2006 المعدل و المتمم لقانون 05-07 و الذي أكد في بعض بنوده فيما يخص هذا الإطار على:

1- أن سوناطراك مؤسسة وطنية ذات أسهم و هي صاحب الإمتياز و المتعاقد، و ترجع لها ملكية كل المشاريع المستقبلية.

2- كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري و تصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 50 % قبل الإعلان عن أي مناقصة، و بالتالي فإن سوناطراك شريك لأي مشروع يقام من قبل الشركات الأجنبية بنسبة أغلبية 51 % ، و يعتبر هذا الإجراء بمثابة تعديل للقوانين التنظيمية السابقة من أجل إسترجاع الرقابة على الثروات الطاقوية.

3-ضرورة تكريس نظام تقاسم الأرباح بين سوناطراك و الشركاء الأجانب بنسبة الأغلبية لسوناطراك تصل إلى 51 % على الأقل.[1]

.و بهذا القانون تكون الجزائر قد تمكنت من وضع سيطرتها على ثرواتها النفطية، لكن يبقى خطر الإستنزاف قائما من خلال رفع طاقات الإنتاج للآبار النفطية إضافة إلى عمليات التنقيب و الإستكشاف التي تتم في الجزائر كل ذلك سيجعل خطر الإستنزاف يتصاعد من سنة إلى أخرى خاصة و أن هذه الموارد الطبيعية ناضبة و غير متجددة، ما يجعل الجزائر أمام رهان صعب و هو ضمان مستقبل و حق الأجيال القادمة في هذه الثروة الطبيعية.

[1]- للمزيد: انظر القانون 06-10 المؤرخ بتاريخ 29 يوليو 2006 المعدل و المتمم للقانون 05-07 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 30 يوليو 2006 .

خاتمة الفصل الثاني

لقد تمكنت الجزائر من بناء اقتصاد نفطي تعتمد على عوائده في تنفيذ خططها التنموية و النهوض بقطاعاتها الاقتصادية من خلال تملّكها لثروات نفطية هائلة و التي عززت من قدراتها الإنتاجية، و بذلك تمكنت الجزائر من أن تجد لنفسها مكانا على الساحة النفطية العالمية بسبب تميز منتوجاتها ناهيك عن موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها بوابة لإفريقيا، و بذلك أصبحت الممون الأول و الرئيسي لأوروبا.

لقد شهد قطاع المحروقات في الجزائر العديد من التطورات على مستوى الأطر القانونية و التي تميزت في كل مرة بإستحداث أساليب و عقود لإستغلال النفط، و قد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للإستثمار من خلال مساهمتها في تنمية الإحتياطات النفطية و تطوير القدرة الإنتاجية،غير أن هذا الإنفتاح السريع جعل الجزائر تنزلق في منعرج تمليك الأجانب للحقول المكتشفة من خلال قانون 07-05 و التي سرعان ما تفطنت لضرورة بسط الدولة لسيطرتها على الموارد الطبيعية فعجلت بإصدار قانون 06-11.

إن البحبوحة المالية المحققة جراء إرتفاع أسعار النفط كل مرة بسبب كثرة الإضطرابات السياسية و الاقتصادية جعلت الجزائر لا تنفك من لعنة التبعية النفطية و قيدت كل الجهود المبذولة في سبيل ترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الداخلي الخام، كما طرحت مشكلة إستنزاف الثروة البترولية و حق الأجيال في المستقبل خاصة في حالة تنامي إستغلال الأجانب للنفط في الجزائر.

الباب الثاني:

إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول

دراسة قياسية

الفصل الثالث:

إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق

مقدمة الفصل الثالث

لقد أدى الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية لغالبية الدول النامية إلى قول بعض الاقتصاديين أن سياسات التنمية التي إتبعتها تلك الدول لم تؤد إلا لتحديث الفقر، و قد أرجع العديد من الاقتصاديين فشل تجارب التنمية إلى عدم الإدراك الكافي لواقع هذه الدول و لطبيعة التخلف الذي تحيا فيه، و يشير معنى التخلف الاقتصادي إلى قصور اقتصاد الدول التي لم تتمكن من تحقيق ما حققته الدول المتقدمة من تنمية و نتيجة لذلك تفشل الدول المتخلفة(النامية) في تحقيق الرفاه لأفراد مجتمعاتها.

لقد طبقت الجزائر منذ إستقلالها العديد من المخططات التنموية محاولة بذلك إرساء معالم التنمية الاقتصادية و الخروج من حالة ركودها الاقتصادي، حيث تبنت نموذج إرساء الصناعات الثقيلة من خلال مختلف المخططات التي طبقتها بإعطاء الأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الاقتصادية فأصبح الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات هذا القطاع خاصة المحروقات التي أخذت زمام الأمور و أصبحت التغيرات التي تحدث على مستواها تؤثر في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

إن فكرة التنمية بأي ثمن السائدة آنذاك جعلت السلطة الجزائرية تتبنى العديد من المخططات التنموية في سبيل تشييد و بناء الاقتصاد الوطني حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد، لذلك نحاول من خلال هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي المتعلق بالتنمية الاقتصادية بإستعراض أهم التعريفات التي تطرقت للتنمية الاقتصادية،كما نحاول تحليل الإستراتيجية التنموية للدولة الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط بالتطرق إلى معالم هذه الإستراتيجية في فترة التخطيط المركزي و اللامركزي ، و نتناول إنتقال الجزائر لاقتصاد السوق و أهم برامج الإصلاح الاقتصادي التي تمت بمساعدة صندوق النقد الدولي، كما نوضح السياسة التنموية للجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.

1.III– التطور المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

إن اقتصاديات التنمية أعم و أشمل بكثير من الاقتصاديات التقليدية لأنها تغطي كل المتطلبات الاقتصادية السياسية و الثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية و الهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، و لعل هذا الأمر يتطلب دورا حكوميا كبيرا مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

1.III–1– النمو و التنمية الاقتصادية:مفاهيم عامة.

يميل البعض إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي أي إستخدامهما كمترادفين حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن، و يميل عددا من الكتاب إلى إستخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأكثر تقدما، و لهذا يمكن أن نوضح مفهوم كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

1.III–1–1–مفهوم النمو الاقتصادي.

يعبّر النمو الاقتصادي عن الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما و الناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا و التحسين في كمية هذه الموارد و مستواها، إضافة إلى تحسين المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في أي بلد، كما يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، و قد يكون النمو الاقتصادي موسعا (Extensive)يتساوى فيه معدل نمو عدد السكان في بلد ما مع معدل نمو دخول الأفراد، مما يعني أن هذه الدخول تعتبر شبه ساكنة و لا تتغير، و قد يكون هذا النمو مكثّفا(Intensive) يزيد فيه معدل نمو دخول الأفراد عن معدل نمو عدد السكان مما يعني نزع صفة السكون عن دخول الأفراد لذا فهي مرتفعة يمكن بواسطتها تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد، و يحسب معدل النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:

[1] – ميشيل تودارو،"التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر السعودية ، ط 2006، ص 40.

معدل النمو الاقتصادي=الناتج القومي الإجمالي الحقيقي÷ عدد السكان. [1]

و يُستعمل النمو الاقتصادي تقليدا لقياس الرفاه القومي و الإقليمي و الذي يشير إلى إرتفاع في الدخل القومي أو الفردي و الذي يقاس بالناتج القومي الإجمالي، و الذي يعبر عن قيمة كل السلع و الخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني مقسوما على عدد السكان ، فإذا إزداد إنتاج السلع و الخدمات في بلد معين بأية وسيلة فإننا يمكن أن نقول أن ذلك الإرتفاع في الإنتاج هو نمو اقتصادي.[2]

وبالتعميق لهذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي: [3]

1 – أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، بمعنى أن معدل النمو لابد و أن يوافق معدل النمو السكاني ، ففي كثير من الأحيان يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان يزيد بمعدل أعلى يحول دون الزيادة في متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من الزيادة في الناتج المحلي لهذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلا في سنة ما إلى 120 دولار في العام التالي أي بمعدل 20% فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20 %؟ ، لذلك يتعين علينا معرفة إتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو النفقة المعيشية)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات بلغت أكثر من 20% فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي لم يزد بل إنخفض و

[1]– علي جدوع الشرقات،"التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق و سبل النهوض"،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، ص 40.

[2]– محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،ط 2010،ص 42.

[3]– محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، "التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق" ، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2007 ص 73 .

للمزيد انظر: Ryszard Piasecki,Miron Wolnicki, « the évolution of développement économics and globalisation » ,International journal of social Économics,vol 31,iss 3,p300.

على ذلك لابد من إستبعاد أثر التغيير في قيمة النقود أي لابد من إستبعاد معدل التضخم، و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في الدخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية، أي تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد إتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد إستبعاد أثر التضخم ، و على ذلك فإننا لابد و أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة.

مما سبق نلاحظ أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى ، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

1-1-2-ماهية التنمية الاقتصادية.

تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي ، و يمكن أن نستعرض بعض آراء الاقتصاديين في هذا الصدد :

-تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، و إذا كان معدل التنمية أكثر إرتفاعا من معدل نمو السكان الصافي إرتفع الدخل الحقيقي للفرد.[1]

- يرى واجل(**Wagel**) الاقتصادي الأمريكي أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية و الأحوال المرغوب فيها و التي يمكن تحقيقها، و أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية و تكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية إستغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع.[2]

[1]-نفس المرجع، ص 73.

[2]- المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل،"دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية الاقتصادية"، الجزائر 1979 ص 13.

-و يرى **Albert Paul** أن التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها عن طريق الهدف العام منها و التي تسعى إلى تحقيقه، فهمي عملية الإستغلال الكامل لجميع الموارد الإنتاجية في الدول من أجل زيادة حجم الإنتاج من السلع و الخدمات.[1]

- كما يرى **Tchelso Furtado** أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال إدخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل و من جهة أخرى زيادة الأجور الناتجة عن إرتفاع الدخول الحقيقية و التي تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل إلى تعديل بنية الطلب، و هكذا من خلال سلسلة أفعال متداخلة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى تغيير بنية الطلب و بالتالي تغير بنية الإنتاج، فهي مجموعة من العمليات الإنتاجية و الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته كما و كيفا، و التي ينبغي أن تتم في إطار نمط اجتماعي معين وفق قوانين اقتصادية تحدد لهذا النمط مسيرة و إنجاز مهام التنمية الاقتصادية.[2]

- و يرى نيتل و روبرتسون **Nettel and Robertson** أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تسعى الدولة بمقتضاها إلى رفع مكانة مجتمعها و تحقيق المساواة و تكريس العدالة و مقاربتها بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة .[3]

- و يرى **مدحت محمد العقاد** أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في إستغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، و بالتالي زيادة نصيب الفرد منه .[4]

- يرى **فؤاد مرسي** أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد، و تقوم على التركيز على التصنيع و زيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية و القومية.[5]

---

[1]- محمد ثابت هاشم،"التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر"،المكتب الجامعي الحديث، ط 2007 ،ص 119.

[2]-سالم النجفي،"التنمية الاقتصادية الزراعية"،جامعة الموصل، ط 2 سنة 1987 ، ص 24.

[3]- السيد الحسيني،"التنمية و التخلف دراسة بنائية تاريخية"، القاهرة ، الطبعة الأولى، سنة 1980،ص 120.

[4]- مدحت محمد العقاد،"مقدمة في التنمية و التخطيط"،دار النهضة العربية،بيروت،1980 ، ص 19.

[5]-فؤاد مرسي،"المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية"،بغداد 1977،ص 70.

-يرى **محمد زكي الشافعي** أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية و اجتماعية موروثة و قائمة غير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها قبل حدوث التنمية.[1]

و يمكن القول أن غالبية الاقتصاديين و مخططي التنمية كانوا يتفقون في تعريفهم للتنمية الاقتصادية على قدرة الاقتصاد الوطني على توليد و إستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 و 7 % أو أكثر ، و يأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل السكان كمؤشر على التنمية، إذ تنطوي هذه العملية على تغيير مخطط لبنية الإنتاج و العمالة و زيادة مساحة قطاع الصناعة و قطاع الخدمات،[2] و لعل التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي بمقتضاها يجرى الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي، كما أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع و يجب أن تتم بالشكل المطلوب بمجهودات جميع أفراد المجتمع و تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها ، و هنا يأتي دور و أهمية الإعلام في توعية الفرد و خلق الدوافع و الإحساس لديه بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها. [3]

مما سبق نلاحظ أن بعض التعاريف التي تناولت التنمية الاقتصادية تتداخل و لا تُظهر أي تفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو تغيير كمي بالدرجة الأولى أما التنمية الاقتصادية فهي تغيير جذري لمختلف الجوانب اقتصادية كانت أم اجتماعية، و بذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية يجب أن يراعي الأبعاد التالية:[4]

[1] – محمد زكي الشافعي،"التنمية الاقتصادية"،دار النهضة العربية،القاهرة،ط 1970 ،ص68.

[2] –محمد صفوت قابل،"نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية"،دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع،ط 2008،ص 63-66.

[3] – مدحت القريشي ، "التنمية الاقتصادية" ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى 2007، ص 122- 123.

[4] –محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،ط 1999، ص 43.

1-أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.

2-أن تعتمد عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.

3-أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل و مستمر من خلال تجديد موارد المجتمع بدلا من إستنزافها.

4-أن تحقق توزنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية و أقاليمه الجغرافية.

5-أن تحقق قدرا أكبرا من العدالة الاجتماعية.

و تنفرد التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي ببعض الخصائص يجعل منها عملية أشمل و أعم، فهي لا تركز على التغير الكمي فقط إنما تشمل التغير النوعي و الهيكلي، أي أن التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير مقصودة و ممنهجة للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمع بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم و النوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع،[1] و تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في أنها:

1-أداة تساعد على الإستقلال الاقتصادي و الإبتعاد عن التبعية بكل أشكالها مما يمكن من تحقيق التقدم و النمو.

2-تعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد و توفير فرص عمل مما ينعكس على مستواهم الصحي و التعليمي.

3-توفير السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بالكميات و النوعيات المناسبة و تقليص الفجوة الاقتصادية و الاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى إستقراره اقتصاديا و سياسيا.

4-تحسين الناتج المحلي و تحقيق التطوير الاقتصادي المنشود .

و تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية ، و لكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها هذه الدول في خططها الإنمائية و

[1]- للمزيد انظر:عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"إتجاهات حديثة في التنمية "،الدار الجامعية،الإسكندرية ، ط 2003، ص 16.

على الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة و هي:[1]

1-توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، و يشمل ذلك توفير درجة من الإستقرار و الطمأنينة لتشجيع الأستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

2-الإبتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها و النقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم و الركود الاقتصادي.

3- تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية و الحد من اللامساواة في توزيع الدخول.

4-تنفيذ برامج إستثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد و توظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

5-السعي لتوفير الأساليب الفعالة و إتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

إضافة إلى ذلك يمكن أن نجد : [2]

1-زيادة الدخل القومي الحقيقي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية و أهمها ، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و إنخفاض مستوى معيشة سكانها و زيادة نمو سكانها بشكل كبير و لا سبيل للتخلص من هذه المشاكل إلا بزيادة الدخل الحقيقي، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل مع إحداث تغييرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية.

2-رفع مستوى المعيشة: تسعى كافة الدول في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، و إن الإرتفاع في مستوى المعيشة للسكان يعبّر عن توفير الضرورات المادية للحياة من مسكن و مأكل و مشرب و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب و إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

[1] -انظر تقارير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية متوفرة على الموقع:www.un.org

[2] - مدحت محمد العقاد، مرجع سابق ، ص83 .

و يقاس مستوى المعيشة [1] بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و نحصل عليه من قسمة الدخل القومي الكلي على عدد السكان الإجمالي، فكلما كان هذا المتوسط لدخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على إرتفاع في مستوى المعيشة.

و لعل التنفيذ الجيد لهذه الأهداف يتطلب عدم تعارضها و تضاربها مع بعضها البعض و الذي ينجم عنه إعاقة الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة و مستدامة، و لعل أهم المشاكل التي قد تعترض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نجد:

1-صعوبة تحديد عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يعني صعوبة تحديد أهداف التنمية الاقتصادية وفق الموارد المتاحة و الممكن إستغلالها.

2-عدم إمكانية التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في حجم عناصر الإنتاج الممكن إستغلالها في عمليات الإنتاج، و عدم إمكانية تغيير الأهداف التنموية بما يتلائم و تغير حجم عناصر الإنتاج.

3-صعوبة تحديد التوقعات و التغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمدى الزمني لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، مما ينجم عنه عدم الإستمرارية و البطء في التنفيذ الذي قد يؤدي إلى الوقوع في أخطاء لا يمكن تداركها بسهولة و يسر.

III.1-2- التفسير النظري للنمو و التنمية الاقتصادية.

تعد نظريات التنمية الاقتصادية محاولة لبحث و تفسير الظاهرة المتعلقة بالتنمية من حيث أسبابها و مفاهيمها و معوقاتها من أجل الوصول إلى بناء هيكل معرفي يمكن الإعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية.

III.1-2-1- النظريات الكلاسيكية للنمو و التنمية الاقتصادية .

إبتداءا من القرن الخامس عشر و حتى نهاية القرن السابع عشر سادت آراء مختلفة حاولت تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية أهمها آراء التجاريين الذين طالبوا بضرورة التدخل السياسي و الاقتصادي للدولة حتى تتم عملية التنمية، بحيث أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة و قوتها و التي تكمن فيما تملكه من ثروة.

[1] - كامل بكري،"مبادىء الاقتصاد"، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، ط 1988، ص536 .

و قد ركز التجاريون على قطاع الصناعة و التجارة و إعتبراهما العمود الأساسي للتنمية الاقتصادية و أهملوا القطاع الزراعي و الذي كان محور إهتمام الفيزوقراطيين (الطبيعيون) الذين إعتبروا أن القطاع الزراعي قطاع أساسي و مهم لإحداث التطور أما القطاعات الأخرى فإنها ثانوية، و في هذا الصدد نستعرض أغلب آراء الاقتصاديين:

1-آدم سميث: يعتبر آدم سميث من أهم الاقتصاديين الذين أشاروا لمصطلح التنمية الاقتصادية، و من أهم الأعمال التي تعبّر عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا المجال كتاب Joseph A.Schumpter المنشور عام 1911 و المعنون بنظرية التنمية الاقتصادية، و قد أشار آدم سميث في كتابه ثروة الأمم إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي و هي: تجميع رأس المال، نمو السكان، رفع إنتاجية العمل و حرية التجارة الدولية، و لعل أهم النقاط التي تطرق إليها سميث في مجال التنمية الاقتصادية تتمثل في:[1]

-إن الحرية الفردية هي أساس التنمية الاقتصادية.

-الحكومة لا تتدخل إلا بالقيام بالخدمات العامة.

-إن زيادة رأس المال في الدورة الإنتاجية أمر مهم بل ضروري لإحداث التنمية.

-إن زيادة الناتج الوطني نابجة عن زيادة الإستثمار الذي يعتبر القوة الدافعة لتكوين رأس المال، و يتطلب الإستثمار زيادة مستوى الإدخار هذا الأخير يعتمد على الدخل ، و بما أن الرأسمالي يحقق أعلى دخل فإنه هو الذي يقدر على زيادة الإدخار و بالتالي الإستثمار، إذن الرأسمالي هو أساس التنمية.

و يرى آدم سميث أن النمو يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق و رأس المال يحصل التخصص و تقسيم العمل و هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، حيث يزداد الإنتاج و الدخل و الإدخار و المبادلات مما يسمح بتكوين رأس المال، و هكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب إستمرارها.

و بهذا يمكن القول أن أهم آراء آدم سميث في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي و تفسيره لحالة الركود بإنخفاض الأرباح و الأجور إلى حد الكفاف و إرتفاع الريع، و مفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة.[2]

[1] -إسماعيل شعباني ،"مقدمة في اقتصاديات التنمية"،دار هومة، الجزائر ، ط 1997 ، ص 62 .

[2] -انظر :فليح حسن خلف،"التنمية و التخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديثة،إربد الأردن،ط 2006 ص 109.

2–دافييد ريكاردو: يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، و من أبرز آرائه ذات الصلة بعملية النمو أنه يرى أن الزراعة من أهم النشاطات الاقتصادية، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي و يرى ريكاردو أن الرأسماليون يلعبون الدور الأساسي و الرئيسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة خاصة، إذ تكمن أهمية الرأسمالي في:

–البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

–إعادة الإستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم السابقة أو بناء مشاريع جديدة مما يؤدي إلى توسيع رأس المال.

و يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الرأسماليون الذين يُعتبر دورهم أساسي و مركزي في عملية النمو من خلال توفيرهم لرأس المال و سعيهم لتحقيق أقصى الأرباح مما يضمن تحقيق عملية النمو.

أما المجموعة الثانية فهم العمال الذين يعتمدون في عيشهم على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية، و تتمثل المجموعة الثالثة في ملاك الأراضي الذين يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع لهم مقابل إستخدام الأراضي المملوكة لهم.

و يركز ريكاردو من جهة على أهمية التكوين الرأسمالي الذي هو أساس النمو الاقتصادي و من جهة أخرى على أهمية الطبقة الرأسمالية في توسيع تكوين رأس المال و أهميتها في عملية النمو من خلال قدرتها على الإدخار و إعادة إستثمار الأرباح التي تحصل عليها بهدف الحصول على قدر أكبر من الأرباح.

3–روبرت مالتوس: يُعرف مالتوس بنظريته حول السكان* و يرى أن التنمية لا تخضع للعوامل الاقتصادية فقط إنما هناك عوامل متداخلة من سياسة و أخلاق و اقتصاد، حيث أن تفاعل هذه العوامل يؤدي إلى إحداث التنمية، كما أن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في ذلك.

و يرى مالتوس أن تدخل الدولة غير مجد و أن نمو السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل و إنخفاض الأجور و بالتالي إنخفاض نفقات الإنتاج، مما ينجم عنه زيادة في الأرباح الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإستثمار بالشكل الذي يضمن إستمرار عملية النمو الاقتصادي و زيادة ثروة المجتمع.

*– يعتقد مالتوس أن السكان يزدادون بمتتالية هندسية في حين أن الإنتاج يزداد بمتتالية حسابية.

4–كارل ماركس: يرى ماركس أن الرأسمالية هي العائق و الحاجز الرئيسي للتقدم و بالتالي فإن إزالتها و إستبدالها بالإشتراكية شرط أساسي لبناء التقدم، حيث أن العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي الأول للمجتمع في تطوره ، إذ أن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الدينية و حتى الفكرية.

5–جون ستيوارت ميل: يرى الاقتصادي ميل أن النمو السكاني هو عامل رئيسي في النمو الاقتصادي كما أن محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي له أكبر أثر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

و يرى ميل أن النمو السكاني و التحكم فيه يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية ، بيد أنه كلما إرتفع معدل نمو السكان بشكل يفوق معدل التراكم الرأسمالي يصبح الربح في حده الأدنى و تحدث حالة الركود.

III.1–2–2– النظريات النيوكلاسيكية للنمو و التنمية الاقتصادية.

جاءت أفكار النيوكلاسيك مخالفة تماما للأسس التي تبناها الكلاسيك في تفسيرهم للتنمية الاقتصادية، فقد ركز هؤلاء على الأرباح بإعتبارها المصدر الوحيد للتنمية في ظل إعتقادهم أن كل المدخرات ستوجه للإستثمار،كما أهمل الكلاسيك دور القطاع العام في إحداث التنمية.

جاءت أفكار النيوكلاسيك في تفسيرهم للتنمية و النمو الاقتصادي مركزة على أهمية سعر الفائدة في تحفيزه للإدخار و الإستثمار، و يمكن عرض أهم هذه الأفكار لـ:

1–جوزيف شومبتير: يرى شومبتير أن تحسين الإنتاج بهدف تحقيق التنمية يتم عبر الإبتكارات التي تؤدي إلى إيجاد سلع أو منتجات جديدة، أو إلى إيجاد طرق إنتاج جديدة و بالتالي مؤسسات جديدة التي تعد الوسيلة الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2–جون ماينرد كينز: لقد بنى كينز أفكاره إنطلاقا من أزمة الكساد التي عرفها الاقتصاد سنة 1929، إذ نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، فهو يرى أن الطلب الكلي يمكن أن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و هذا يعني وجود موارد معطلة لا تساهم في الإنتاج الوطني و يمكن أن تحدث الحالة العكسية، لدا نادى كينز و شدد على ضرورة توجيه الدولة للنشاط الإنتاجي عن طريق تحفيز الطلب الكلي سواء أكان إستهلاكيا أم إستثماريا بإستعمال الإنفاق العام و هكذا تتحرك عملية الإستثمار و الإنتاج و تعود عملية النمو و التنمية للسير من جديد.

3-نموذج هارود- دومار: ظهرت هذه النظرية من قبل الاقتصادي الأمريكي إيفسي دومار و البريطاني روي هارود.[1]

و يعتبر هذا النموذج الإدخار و رأس المال أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن معدل النمو يكون أكثر إرتفاعا عندما تكون نسبة الإدخار أعلى ما يمكن، لكن في حالة عدم قدرة البلد توفير معدلات مرتفعة من الإدخار الداخلي فإنها تلجأ إلى الإدخار الخارجي حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من النمو، و على الدول التي ترغب بتحقيق مستوى متقدم للوصول إلى التنمية الاقتصادية زيادة نسبة الإدخار بما لا يقل عن 15-20% من دخلها الوطني السنوي.

III.1-2-3- النظريات الحديثة للنمو و التنمية الاقتصادية.

ظهرت مجموعة من الآراء المعاصرة في تفسير التنمية الاقتصادية تبناها عددا من الاقتصاديين مواكبين بذلك التغيرات الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، و بذلك ظهرت أوجه جديدة للفكر الاقتصادي الحديث أو المعاصر و الذي بدأ يغير نظرته للتنمية الاقتصادية كونها مجرد مراحل معينة و متتابعة من النمو الاقتصادي، و يمكن إستعراض أهم هذه النظريات في:

1-نظريات مراحل النمو: أول من صاغ هذه النظريات العالم والت روستو عام 1950 ، و قد نشرها في كتابه مراحل النمو الاقتصادي عام 1960،[2] و تنص هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متتالية لابد و لأي دولة أن تمر بها خلال تنميتها الاقتصادية، و تتمثل هذه المراحل في:

-مرحلة المجتمع التقليدي:يرى روستو أن المرحلة الأولى من مراحل النمو يكون فيها المجتمع تقليديا يعمل معظم أفراده قي النشاط الزراعي، لدا فإن السلطة السياسية تتركز في أيدي ملاك الأراضي، و يتميز المجتمع في هذه المرحلة ببدائية وسائل الإنتاج ، إنخفاض الإنتاجية و عدم إستخدام العلم و التكنولوجيا.

[1]- للمزيد انظر:

ميشل توادور ،مرجع سابق،ص 126 .

مدحت القريشي،مرجع سابق،ص 30.

[2]- علي جدوع الشرقات ، مرجع سابق ، ص 27 .

-مرحلة ما قبل الإنطلاق(التهيؤ للإنطلاق): هي مرحلة إنتقالية تحدث فيها تغيرات جذرية في قطاعات الزراعة، الصناعة و التجارة، حيث يبدأ المجتمع بالإقبال على إدخال التكنولوجيا الجديدة، و تعتمد هذه المرحلة على رغبة أفراد المجتمع في المساهمة بإحداث نقلة نوعية لإحداث التنمية المطلوبة.

-مرحلة الإنطلاق(الإقلاع): تتميز هذه المرحلة بقصرها نسبيا حيث يرتفع فيها الناتج الحقيقي للفرد و تحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة،كما يرتفع الإستثمار فيها إلى ما يزيد عن 20% من الدخل القومي، إضافة إلى ظهور قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل التجارة و الصناعة ، مما يؤدي إلى ظهور مؤسسات اجتماعية و ثقافية جديدة في المجتمع.

-مرحلة النضوج(الإندفاع نحو الإكتمال): في هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية المرافقة في القطاعات الاقتصادية و المجتمعية، من أهم ميزات هذه المرحلة تطور التجارة الخارجية، إرتفاع الإستهلاك، زيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة و زيادة المعرفة و التنظيم.

-مرحلة الإستهلاك الواسع: يرى روستو أنه يمكن الوصول إلى هذه المرحلة بمجتمع تم إكتماله من التطور التقني و إستخدام التكنولوجيا، ففي هذه المرحلة يرتفع الدخل الحقيقي للفرد و يصبح التقدم التقني أمرا سهلا،كما تتميز هذه المرحلة بنمط إستهلاكي عالي من قبل أفراد المجتمع من السلع المعمرة، و التحول من الإهتمام بمشاكل الإنتاج إلى الإهتمام بمشاكل الإستهلاك.

2-نظرية التغيير الهيكلي: تتعامل نظريات التغيير الهيكلي مع السياسات التي تركز على تغير الهياكل الاقتصادية للدول النامية، من كونها اقتصادات تتألف من نشاط زراعي يعتمد على الكفاف إلى اقتصادات أكثر تطور و نموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة و الخدمات.[1]

يعتبر آرثر لويس من صاغ هذه النظرية، و ينطلق في تحليله لهذه النظرية على أن الرأسمالي هو أساس التنمية و يرى أن الإستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هي أساس التنمية لأنها تشكل أكبر جزء من الإستثمارات.

يعتمد نموذج لويس في تفسيره لحدوث التنمية على العرض غير محدود للعمالة في الاقتصاد، و ينص على وجود فائض في العمالة في القطاع الزراعي التقليدي الذي تكون إنتاجية العمال فيه قريبة من الصفر أين يمكن سحب نسبة من العمالة من هذا القطاع دون أن تتأثر إنتاجيتهم، إذ يمكن الإستفادة من هذا

[1]- نفس المرجع ص 31 -33.

الفائض بنقله إلى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد و هو القطاع الصناعي الذي يمتاز بإرتفاع الإنتاجية، و بنفس الوقت تزيد أجور العمال فيه بما لا يقل عن 30% عن القطاع الزراعي كل ذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاجية القطاع الصناعي و زيادة حجم التشغيل فيه بسبب إنتقال فائض العمالة إليه، و النتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد.

3-نظريات التبعية الدولية: سادت هذه النظريات في بداية سبعينات القرن العشرين، حيث وصفت الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا و سياسيا لدول أخرى قوية و متطورة، حيث أن اقتصاد الدولة التابعة محكوم بالتطور و التوسع في اقتصاد الدولة المهيمنة ، فشُخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية و ليست داخلية، و تشمل هذه النظريات ثلاث نماذج تتمثل في:

-نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة: إن عدم وجود التنمية الاقتصادية في دولة ما راجع إلى تعمّد الدول المتقدمة إجبار الدول النامية على الخضوع لها و التبعية الكاملة لها، ما يعني أن هذه الدول النامية هي في وضع متخلف عن الدول المتقدمة بسبب عوامل خارجة عن إرادتها، و أن هذا التخلف مسؤولية الدول المتقدمة و ليست مسؤولية الدول النامية التي تدور في فلكها.

-نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يُبنى هذا النموذج على أن تخلف الدول النامية راجع إلى تقديم نصائح و خبرات غير مناسبة لظروف هذه الدول من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المؤسسات الدولية، و التي لها مهمة تقديم الإرشاد للدول النامية ما يؤدي إلى تبني استراتيجيات و سياسات اقتصادية غير ملائمة لهذه الدول ما يساهم في تعميق تخلفها.

-نموذج الإعتماد الثنائي: يعتمد هذا النموذج في تفسيره للتنمية على ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية في آن واحد و بنفس المكان، و تتشكل هذه الثنائية من قطاعين أحدهما متقدم و الآخر متخلف، و لعل تجانس القطاعين يشكل البنية الأساسية لهذا المجتمع.

4-نظرية النمو المتوازن(الحلقة المفرغة للفقر): تُنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي رودان نيركسه كون هناك مفكرين آخرين إجتهدوا في هذا الميدان أمثال رودان روزنشتين الذي يُعتبر من أهم المفكرين الذين كان لهم الفضل في قيام هذه النظرية.

و في هذا الصدد يرى نيركسه أن البلدان الفقيرة لا يمكنها الخروج من حالة التخلف كونها تعيش حلقات مفرغة هي:[1]

1-فقر- ضعف الدخل- ضعف الإدخار- ضعف الإستثمار- قلة رأس المال- ضعف الإنتاجية- نقص الدخل...و تعود الحلقة لتنغلق على نفسها.

2-ضعف الدخل- قلة الغداء - ضعف الإنتاجية - ضعف الدخل....و تنغلق الحلقة.

3-ضعف الدخل- قلة الطلب- ضيق الأسواق- نقص التشغيل- ضعف الإستثمار- ضعف الإنتاجية.

يرى نيركسه أن كسر حلقات الفقر تتطلب التفتح على العالم المتقدم، حيث يركز على أهمية التراكم الرأسمالي لتحقيق التنمية مع بقاء دور الدولة مقتصرا على جمع الموارد المالية و الإدخار من المجتمع بشكل عام و توزيعها على المستثمرين لإستثمارها في المشاريع المنتجة.

5-نظرية النمو الغير متوازن أو نظرية الدفعة القوية لهيرشمان: إرتبطت هذه النظرية بالاقتصادي ألبرت هيرشمان، و تعني هذه النظرية الإعتماد على الإستثمارات الفردية أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد أو أقطاب النمو أو مراكز النمو، حيث أن هذا يؤدي بالمستثمرين إلى القيام بإنتاج بعض السلع التي يزداد الطلب عليها، حيث أن الإنتاج في هذا الميدان يؤدي إلى الإهتمام بقطاعات دون أخرى ما يؤدي إلى ظهور ثغرات في الاقتصاد تؤدي إلى عدم توازنه، و في هذا الصدد يقول هيرشمان:[2]

إن برامج التنمية الاقتصادية تعمل على خلق الحيوية و المنافسة دون أن تؤدي إلى إزالة الإختلالات، و إذا كان على الاقتصاد الوطني أن يسير قدما إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادي و عدم التوازن.

و يرى أصحاب هذه النظرية أن النمو المتوازن معناه نمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون الإهتمام بقطاع و إهمال قطاع آخر، و معناه إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف و هذا بالإستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية و في وقت واحد، و تتطلب هذه العملية تدخل الدولة فتجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع لتوزيعها على المستثمرين للإستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة ، فالإستثمار

[1]- إسماعيل شعباني ، مرجع سابق، ص 82 .

[2]- نفس المرجع ،ص 89 .

بدفعة قوية أولى تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم ، لذلك لإحداث التنمية فإن هذا البلد يحتاج إلى مجموعة دفعات قوية.

III.1-3-المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية.

لقد إتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية الاقتصادية بسبب الزخم الفكري و الاقتصادي و السياسي لموضوع التنمية الاقتصادية، محاولا بذلك وضع إطار نظري جديد مبني على مراجعات فكرية و نقدية شاملة لمجمل الأطروحات النظرية التنموية السائدة ، إذ تأكدت ضرورة وضع الإعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية.

و مع تطور مفهوم التنمية تطورت مؤشراتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، التكنولوجية و البيئية للتنمية.

إن التنمية الاقتصادية تسعى في الحقيقة إلى تطوير البيئة ، و لكي تكون تنمية ناجحة لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجمة مع شروط و ضوابط البيئة هي التنمية المستدامة.*

مع نهاية الثمانينات تعالت الأصوات بضرورة مراعاة الجانب البيئي أثناء تجسيد مراحل و خطوات التنمية الاقتصادية ، هذه الأخيرة تأخذ صفة الإستدامة في حالة عدم تجاهلها للضغوط البيئية من إستنزاف و دمار للموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائدة .

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البيئة التنمية المستدامة بأنها تنمية تسمح بتلبية إحتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها، فحسب المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة فإن التنمية المستدامة هي القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل، و لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[1]

* – إن مفهوم التنمية المستدامة برز لأول مرة خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة و الذي كان بمثابة خطوة نحو الإهتمام العالمي بالبيئة.

[1] – انظر: دوجلاس موشيست.ف ترجمة بهاء الدين شاهين،"مبادئ التنمية المستدامة"،الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 17.

و من خلال ما تقدم يمكن القول أن الإستدامة كصفة ملازمة للتنمية الاقتصادية هو ضمان حق الأجيال المستقبلية من خلال إحترام البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية للدولة و عدم إستنزافها.

2.III–توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط.

تميزت الجزائر بعد الإستقلال بالتخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، إذ لم تتمكن مخلفات الإستعمار الفرنسي و المتمثلة في بعض المنشآت النفطية و بعض الورشات الصغيرة الخاصة بالصناعات الخفيفة من سد حاجات الوطن نتيجة تمركزها في مناطق جغرافية محددة ما أدى إلى تعميق فجوة التوازن الجهوي.[1]

2.III–1– السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط المركزي.

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بضعف البنية التحتية و نقص الكفاءات أو إنعدامها في بعض الأحيان نتيجة عودة المعمرين إلى بلدانهم الأصلية، كل ذلك جعل صعوبة في إختيار توجه اقتصادي واضح المعالم ، فتميزت تلك الفترة بالتسيير الفوضوي بسبب الضغوط الاجتماعية و الاقتصادية و تزايدها فوقع الإختيار على تبني مبادئ الإشتراكية [2].

2.III–1–1–المخطط الثلاثي الأول (1967–1969).

إتّسمت السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1962–1965) بالبطء و تراجع النمو و إنعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية ، و أمام هذا الوضع وقّعت الجزائر و فرنسا إتفاقية إيفيان سنة 1962 تتعهد بموجبها الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة مما يسمح لها بالشروع في العملية التنموية، و نتيجة لذلك جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي: [3]

---

[1] -C.Benoist,Lucy Généreux , « institution et vie politique :enjeux du monde »,Panorama économique mondial, Paris,1988,p357 .

[2]– ناصر يوسف،"الأبعاد الإجتماعية للاقتصاد الجزائري"،مجلة العلوم الإجتماعية ،جامعة الكويت، المجلد 23 العدد 1 سنة 1995 ص 199.

[3] – عبدالله بلوناس ، "الاقتصاد الجزائري :الإنتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، (2004–2005)، ص 20 .

1-الإبقاء على الوضع الموروث عن الإستعمار و تركيز الجهود لتأمين معيشة الجزائريين الذي أصبح الجوع يهددهم .

2-محاولة الإستفادة من الإمتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناءا على ما تم في إتفاقيات إيفيان بالإضافة إلى ذلك برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي لوظائف الإستثمار و الإنتاج و التوزيع التجاري.

3-التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية صغيرة الحجم التي تركها المعمرون، و التي تقدر بحوالي 330 مؤسسة و التي كانت توفر 3000 منصب عمل سنة 1964.

4-إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويق منتجاتها، إضافة إلى إنشاء الديوان الوطني للتوزيع الذي يمثل إحتكار الدولة لعملية الإستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و إحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.

5-تأميم الأملاك الإستعمارية كتأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963، البنوك 1966، إنشاء البنك المركزي 1963 و فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك إبتداءا من أكتوبر 1963، و عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل إضافة إلى الرقابة على التجارة الخارجية.

6-إنشاء مشاريع إنتاجية في قطاعات النسيج، الجلود، المواد الغذائية في إطار مخطط إستعجالي للتنمية الصناعية سنة 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها، و عموما يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- ❖ قطاع التسيير الذاتي المتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين.
- ❖ قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول و الغاز.
- ❖ قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص لا يحظى بدعم السلطات العمومية، فصدور قانون الإستثمارات سنة 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالإستثمارات الأجنبية و هو ما يعني ضمنيا منع الإستثمار الخاص الوطني.

❖ قطاع عمومي نامي إبتداءا من سنة 1966 ورث ملكياته عن المستعمر أو تم تكوينه من طرف الدولة.

و بعد سنة 1965 تمكنت الجزائر من الخروج من نفق الإنتظار و الجمود الاقتصادي نحو تجسيد إتجاه اقتصادي جديد، فقد قرر مجلس الثورة سنة 1966 مبدأ التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المبنية على التخطيط المركزي و مبدأ التدخل المباشر للدولة في الإستثمارات الإنتاجية.

و في إطار تجسيد الإستقلال الاقتصادي جاءت الرؤية الجزائرية بتبني مخطط اقتصادي شامل و طويل المدى (إلى غاية 1980) يحدد الإتجاه العام للتنمية في الجزائر ، و الهدف من ذلك هو القضاء على التخلف و الخروج من دائرته في آفاق الثمانينات، و ترجع أسباب إختيار الجزائر للعمل بالمخططات إلى: [1]

1-أنها تساعدها في حصر الإمكانيات البشرية و المادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

2-تساعدها في إستخدام الموارد المحصورة أفضل إستخدام ممكن.

3-تساعدها في تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الإستثمارات المبرمجة في وقتها.

وتكمن الغاية من ذلك في تحقيق هدفين:

- الهدف الأول هو الإستجابة للحاجات الإجتماعية الأكثر استعجالا مثل التوظيف و التدريس، أما الهدف الثاني فهو التحرر من ميكانزمات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية ، المالية و حل مشاكل التوظيف.

و تبنت الجزائر أول مخطط تنموي يغطي مدة ثلاث سنوات (1967-1969)، و قد ركز المخطط الثلاثي الأول على القطاع الصناعي بتوجيه برنامج الإستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي من أجل دفع عجلة التنمية ،[2] و قد بلغ الغلاف المالي لهذا المخطط ما يقارب 9.06 مليار دج، حيث بلغ معدل الإنجاز فيه 82%.

[1] - أحمد شريفي،"تجربة التنمية المحلية في الجزائر"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 سنة 2009 ، متوفر على الموقع التالي:www.ulum.nl

[2] - Houcine Benissad « la réforme économique en Algérie au l'indicible ajustement structurel » ,OPU, Alger, Année 1991, P: 15-18.

و قد خصص هذا المخطط نسبة 27% من إجمالي الإستثمارات المقررة لقطاع المحروقات بما يقارب 2.7 مليار دج، في حين بلغت الإستثمارات في السلع الوسيطية و المعدات حوالي 2.2مليار دج أي بنسبة 9.7% ، أما القطاع الزراعي فقد خصصت الدولة له غلاف مالي قدر ب1.6 مليار دج أي بنسبة 16%.

و تعتبر سنة 1967 بداية جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) كأول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، تميز بقصر أجله و ضعف دقته ناهيك عن عدم شموله و إفتقاره لتحديد دقيق للأهداف، و قد إنصّب موضوع المخطط على التصنيع أساسا بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني إضافة إلى قدرة هذا القطاع على تحقيق إيرادات خارجية لتمويل التنمية الشاملة بالتظافر مع الزراعة، و قيامه خصوصا بتعديل وظائف الإنتاج و توفير العمل و تحقيق بدائل الإستيراد.[1]

و لعل الهدف الرئيسي من المخطط الثلاثي الأول هو تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، و رسم بعض الإتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية.

و تعتبر نتائج هذا المخطط مرضية إلى نوع ما، فقد أعطى هذا المخطط الأولوية للإستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد و الصلب الصناعات الميكانيكية و التي إستحوذت على نسبة تقارب 56 % من مجموع الإستثمارات الكلية خلال فترة المخطط، فالعديد من الوحدات الصناعية أُنشأت في هذه الفترة كمركبات المحركات و الجرارات بقسنطينة ، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس ، الصناعة الثقيلة بأرزيو و عنابة...، في حين كان نصيب الزراعة 13% في المرتبة الثانية و هذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

III.2-1-2-المخطط الرباعي الأول(1970-1973).

حدد المخطط الرباعي الأول(1970-1973) إتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات، و قد وقع إختيار الجزائر على إستراتيجية الصناعات الأساسية للنمو الاقتصادي خاصة في

[1]- عبد اللطيف بن آشنهو،"التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980"،ديوان المطبوعات الجامعية، ص 55-84.

السبعينات و ذلك بالإعتماد على الصناعة المصنعة كقاعدة أساسية للنمو من أجل إنهاء إرتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات فقط، و محاولة إيجاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية بهدف الوصول إلى تنمية مستقلة تعتمد على صناعات متعددة.

و يعتبر المخطط الرباعي الأول(1970-1973) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر و بداية فعلية للتخطيط على النمط الإشتراكي، هدفها الأساسي هو توفير الشروط الضرورية التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات، و لعل أبرز ما يميز هذا المخطط هو تسارع وتيرة الإستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة بسبب الإرتفاع الحاصل في أسعار النفط سنة 1973 و التي يعد أهم مصدر تمويلي لعملية التنمية.

و بلغ حجم الإستثمارات المنفذة [1] في إطار هذا المخطط حوالي 36.7 مليار دج، إستحوذ قطاع المحروقات على حصة الأسد بـ 9.8 مليار دج أي بنسبة 27% ، في حين بلغت الإستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي بـ4.6 مليار دج أي بنسبة 13% .

و يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي:[2]

1- حددت هذه الخطة بلوغ معدل نمو سنوي يقدر بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام.

2-تعميم الإستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة ، تنويع التعامل مع الخارج و التخلص من الإعتماد على فرنسا، و ذلك بالإعتماد على المصادر المحلية في التموين و التمويل بصورة أساسية.

3- خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات و إحتكار النشاطات الرئيسية ، بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الإستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.

4- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق إختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات ، و لذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرص على ظهور صناعات أخرى تلقائيا و تمدها بالمواد الأولية و وسائل الإنتاج.

[1]- نفس المرجع ص 84.

[2]- عبد الله بلوناس ، ،مرجع سابق ، ص70 .

5- تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الإستهلاك و مراقبتها و محاربة الإستهلاك الطفيلي و توجيه الإستهلاك العام و الخاص.

2-1-3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) و المرحلة التكميلية(1978-1979).

يعد المخطط الرباعي الثاني (1974-1979) ثالث محطة تنموية في الجزائر، و خُصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج مما يؤكد تسارع وتيرة الإستثمار في الجزائر و التي يعود سببها إلى إرتفاع أسعار النفط عالميا ما نجم عنه زيادة في مداخيل الجباية البترولية.

إهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الإجتماعي أكثر من سابقيه من حيث توفير مناصب الشغل و زيادة فرصه ، إجبارية التعليم و مجانية العلاج ، كما كان محور التركيز في هذا المخطط ينصب على زيادة الإهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية و القطاع الصناعي كمحرك للتنمية و قطاع البنية التحتية ، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات قطاع مستقل و مجتمع إشتراكي.

و قد إرتفع حجم المخصصات المالية في إطار هذا المخطط بشكل كبير نتيجة إرتفاع أسعار النفط بإعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات ، حيث تكثّف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، و إنتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن خلال نفس الفترة.[1]

و تتلخص أهم أهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:[2]

1-بناء اقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

2-رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46% على الأقل أي بزيادة تكون بمعدل 10% سنويا.

3-تدعيم نظام التخطيط قصد الزيادة في قدرات الإنجاز و تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.

[1]-انظر : وليد عبد الحميد العايب،"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية"، مكتبة الحسن العصرية ،لبنان 2010 ، ص 211.

[2]- عبد الله بلوناس مرجع سابق ص 33.

و تتوزع المخصصات الإستثمارية في هذا المخطط على القطاعات المختلفة على النحو التالي:[1]

-نصيب الصناعة:43.5 مليار دج ، الفلاحة و الري:15.2مليار دج ، الهياكل الاقتصادية: 14مليار دج ، القطاع الإجتماعي:13.3مليار دج، التربية و التكوين:9 مليار دج، السياحة: 1.4مليار دج قطاعات أخرى:13.6 مليار دج.

أما فيما يخص المرحلة الإنتقالية (1978-1979) فقد حددت الحكومة الجزائرية أهدافا لها تمثلت خصوصا في القضاء على التأخر المسجل في وتيرة إنجاز المشاريع المتضمنة في المخطط الرباعي الأول و الثاني، و في هذا الخصوص تم إعتماد مخطط سنوي لعام 1978 بلغ فيه حجم الإستثمار الفعلي 52.65 مليار دج و المخطط السنوي لسنة 1979 و الذي بلغ فيه حجم الإستثمار 34.78 مليار دج.[2]

تميزت هذه المرحلة ببرامج إستثمارية تتصف بالخصائص التالية:[3]

-الحجم الكبير للإستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الأول و الثاني و المقدرة بنحو 190.07 مليار دج، فأغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار و الناتجة عن الأزمة الدولية آنذاك، حيث تم إتخاذ إجراء تنفيذ المشاريع الجارية و التي تحتوي على رخصة إنجاز و تمويل و تأجيل المشاريع التي لم يبدأ النشاط فيها و إستمرار المشاريع العاجلة و أخذ المشاريع القديمة من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية.

2-تسجيل برامج إستثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية على أساس الأهمية و الأولوية، و ذلك بالإهتمام بعدم التأخير في النشاطات في قطاع الفلاحة و الري، و كذا الشروع في القيام بالمشاريع ذات المردودية السريعة .

[1]-عبد اللطيف بن آشنهو، مرجع سابق ص 84.

[2]-علاوة نواري،"آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،كلية التجارة و إدارة الأعمال مصر(2007-2008)، ص 69.

[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ،ديوان المطبوعات الجامعية ط 1999 ، ص 335 .

3-إعادة تقييم أغلب الإستثمارات بسبب التغيرات الحاصلة في الأسعار الناجمة عن الأزمة العالمية، حيث بلغ مجموع الإستثمارات المسجلة و المعاد تقييمها عام 1978 مبلغ 5.63 مليار دج ، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية تعادل 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ64.77 مليار دج.

III.2-1-4-تقييم و حصيلة مرحلة السياسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط.

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال هيكلا اقتصاديا يتسم بعدم الترابط بين مختلف قطاعاته الاقتصادية و لعل الهدف الرئيسي من تعدد تلك المخططات المتبناة خلال تلك الفترة هو إيجاد إستراتيجية ملائمة تساعد الجزائر بالنهوض باقتصادها و تحريره من التبعية، فوقع الإختيار على إستراتيجية الصناعات الأساسية أو ما يعرف بالصناعة المصنعة ، و يتفق أغلب الإقتصاديين أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة تجسدها نظرية أقطاب النمو.[1]

و تتميز إستراتيجية الصناعات المصنعة بثلاث خصائص هي:[2]

1- تمتاز بالضخامة مما يتطلب وجود سوق داخلية واسعة أو ضرورة التعاون الإقليمي.

2- ضخامة رؤوس الأموال.

3-ترتكز على قطاع منتج لسلع الإنتاج مما يؤمن في حالة نجاحها الإستقلال الإقتصادي على المدى البعيد.

و رغم الإنتقادات الكثيرة للسياسة التنموية التي تم إتباعها منذ الإستقلال و إلى غاية السبعينات كونها كانت السبب المباشر في تعميق تبعية الاقتصاد الوطني ، إلا أن هناك عدة نقاط **إيجابية** تم تحقيقها خلال فترة التخطيط المركزي يمكن ذكرها في: [3]

1-بلغت الإستثمارات الإجمالية خلال الفترة(1967-1979) ما قيمته 300 مليار دج، حيث أدت الزيادة في مخزون رأس المال إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج ، أما معدلات

[1] - Mohamed Benissad, « économie de développement de l'Algérie », Alger, Opu ,1982 p 142.

[2] -Abdelouahab Rezig , « Algérie ,Brésil, Corée du sud :trois expériences de développement »,Opu ,2006, p87.

[3] - عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 13.

الإستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت 26.4 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال المخطط الثلاثي، و إرتفعت هذه النسبة إلى 33.5 %خلال المخطط الرباعي الأول و 46.8% خلال المخطط الرباعي الثاني.

2-تكوين رأس المال الثابت من خلال المخطط الجزائري للتصنيع، حيث بلغ الإستثمار 41% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1967-1978).

3-بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية 9% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1974-1977) و حوالي 15% خلال الفترة (1978-1979).

4-سجل المعامل الحدي لرأس المال في الصناعة خارج المحروقات إنخفاض من 8.4% بين الفترة (1974-1977) إلى 6.5% بين (1978-1979) .

5- زيادة معدل التشغيل بخمس مرات في القطاع الصناعي مما ساهم في تخفيض البطالة من 32.7% سنة 1966 إلى 22.3% سنة 1977.

6-تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، حيث يوظف 61.8% سنة 1977 من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني و يساهم بـ 66% في الناتج الداخلي الخام.

7-نمو سريع للناتج الداخلي الخام في حدود 7% سنويا في المتوسط بين (1969-1978).

8-نمو الإستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4.5% سنويا .

و على الرغم من هذه النتائج المحققة إلا أن فعالية الأداة الوطنية للإنتاج بقيت غير كافية ، فقد أُعطيت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات (الصناعة الإستهلاكية، الزراعة، الري، الصحة....) ما أدى إلى تعميق الإختلالات في الاقتصاد الوطني، و عموما تتمثل أهم **سلبيات** هذه المرحلة في: [1]

1-التطور السريع للمديونية الخارجية بسبب الإحتياجات الملحة للمخططات التنموية التي عجزت عن تغطيتها المصادر الداخلية التي ظلت تتبع عوامل و ظروف خارجية غير متحكم فيها ذات الصلة بسوق النفط العالمي.

[1] -Lhouari addi, « l'interminable crise algérienne »,Revue relations, n 68 sur le site :www.revuerelation.qc.ca.com

2-تمركز الإستثمارات الضخمة في الشمال مما نجم عنه غياب التوازن الجهوي، مما حرم العديد من المناطق بالخصوص الجنوبية من الإستفادة من مجهود التنمية و التي كانت سببا رئيسيا في الإنتقالات الحادثة في اليد العاملة، مما تسبب في حدوث إختلال في جانبي العرض و الطلب على التوظيف بين المناطق.

3-عجز الوحدات الإنتاجية في تغطية نفقاتها ما أدى إلى تفاقم مديونيتها، حيث إنتقل العجز العام للمؤسسات الصناعية من 408 مليون دج سنة 1973 إلى نحو 1.88 مليار دج سنة 1978.

4-المركزية المفرطة في إتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات و النشاطات الاقتصادية التي كانت تتم على المستوى المحلي مما تسبب في حدوث إنحراف للمؤسسة العامة عن أداء نشاطها وفق المقاييس الإنتاجية فضلا عن غياب الثقافة التسييرية لدى القائمين على إدارتها. [1]

5-الإنشغال و التركيز المفرط بإنجاز مخططات التنمية على حساب أمور أساسية لها علاقة بمسيرة التنمية كتهميش القطاع الفلاحي، ناهيك عن حدوث إختلالات في مؤشرات الإستقرار النقدي بسبب إرتفاع نسبة القروض المصرفية و المزيد من الإصدار النقدي.

III.2.2- السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التخطيط اللامركزي.

عرفت الجزائر مرحلة جديدة في التنمية الاقتصادية خلال سنوات الثمانينات حيث تم التحول فيها من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى نظام التخطيط اللامركزي ، و لعل السبب الرئيسي في هذا التوجه راجع إلى الإختلالات العديدة التي شهدتها سنوات السبعينات على المستوى الداخلي و الخارجي مما ساهم في إنخفاض الأداء الاقتصادي ، و لهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية لتسهيل عملية مراقبة المشاريع و تفادي التأخر في الإنجاز، ناهيك عن خلق التكامل الإقتصادي و التحكم في إتخاذ القرارات و قيادة الإستثمارات.

شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين وهما :المخطط الخماسي الأول(1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات في الاقتصاد الوطني .

III.2.2-1- المخطط الخماسي الأول(1980-1984).

[1] -Abdelmadjid bouzidi, « les années 90 de l'économie Algérienne », Alger ,1999 ,p 72.

يُعتبر هذا المخطط من بين المخططات الهامة التي أعدتها الجزائر بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: [1]

1-تلبية الحاجات المحلية.

2-التحكم أكثر في جهاز التصنيع القائم.

3-التقليص من التبعية الخارجية خاصة التبعية التكنولوجية و المالية.

4-الإسراع في تطوير الزراعة و القيام بالإصلاح الزراعي.

و قد كان هذا المخطط يهدف أساسا إلى تنظيم الاقتصاد و إعادة هيكلة المؤسسات ، و بهذا صدر مرسوم لإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية 80-242 في أكتوبر 1980، حيث تمخض عن هذا الإجراء رفع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة عمومية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة عمومية سنة 1984.[2]

كانت عملية إعادة الهيكلة تهدف إلى: [3]

- التحكم في أداء الإنتاج الموجودة من خلال تبسيط و تجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج.

- نشر لامركزية القرار حيث ستجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل و هذا كله من أجل رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية.

- زيادة مراقبة الدولة على التجارة الخارجية و تجارة الجملة عن طريق تنظيم أفضل للقرارات فيما يتعلق بإستيراد و تصدير السلع والخدمات، و فيما يتعلق بالتوزيع الداخلي للمنتجات و الخدمات سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص.

و في إطار المخطط الخماسي الأول إرتفع حجم الإستثمارات العمومية في مجالات عرفت تأخرا في الخطة التنموية السابقة كالفلاحة و الري و البنية التحتية، و قد تم تحديد غلاف مالي للإستثمارات في إطار هذا

[1] -Duhamel Rêne, « les problèmes de l'économie Algérienne »,Revue problèmes économiques n 1854 du 28-12-1983 p14.

[2] -كمال عايش،"أداء النظام المصرفي في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية"،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة العدد العاشر سنة 2006 ،ص 338.

[3] - بن لوصيف زين الدين ،" تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي "، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وإنعكاساتها على البلدان العربية ، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص8.

المخطط قدرت بنحو 400.6 مليار دج، و الجدول التالي يوضح المخصصات المالية الإستثمارية لمختلف القطاعات في إطار المخطط الخماسي(1980-1984).

الجدول رقم (3-1) توزيع الإستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة (1980-1984). و: 10^9

القطاعات	المحروقات	الزراعة	الري	النقل	السكن	الصحة	باقي القطاعات
المخصصات الإستثمارية	63	47.7	23	13	37.9	7	209

المصدر : انظر وثيقة التقرير العام المتضمن المخطط الخماسي الأول(1980-1984) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سابقا، ص 50 بتصرف.

من خلال الجدول نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول أعطى إهتماما للقطاعات الأخرى مثل الزراعة و السكن ، النقل ، السكن ، و الصحة ، إلا أن المحروقات لازالت تحتل الصدارة في إمتصاص مخصصات الإستثمار ، فحسب وثيقة التقرير إستحوذ قطاع الصناعة ككل على قيمة 155.5 مليار دينار جزائري من إجمالي 400.6 مليار دج أي بنسبة 38.8 % من مجموع الإستثمارات ، كما زاد الإهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة الذي خُصص له غلاف مالي مقدر بـ 47.7 مليار دج و هذا يدل على أن الجزائر تحاول إيلاء الإهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل ترقية مساهمتها في الناتج الداخلي الخام .

و ما يمكن الإشارة إليه أن المخطط الخماسي الأول لم يتضمن تنفيذ إستثمارات جديدة فحسب، بل تمت مواصلة إنجاز الإستثمارات المتبقية و التي لم تكتمل في إطار المرحلة السابقة ، حيث بلغت قيمة هذه الإستثمارات ما يقارب 196.9 مليار دج و التي حاولت الجزائر إنجازها خلال هذه الفترة، إلا أن التأخير و البطء في التنفيذ كانت صفة ملازمة لتشييد المشاريع في الجزائر، فقد تم إستهلاك غلاف مالي مقدر بـ 240.7 مليار دج من إجمالي المبلغ المالي المخصص لتنفيذ المخطط الخماسي الأول أي بقي غلاف مالي يقارب 159.9 مليار دج دون إستهلاك.

III.2.2.2- المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

عرفت الفترة الزمنية لتطبيق هذا المخطط محيط دولي متوتر بسبب إستفحال الأزمة النفطية لسنة 1986 و التي أدت إلى إنخفاض أسعار المحروقات من جهة و من جهة أخرى الإنخفاضات المتتالية التي شهدها سعر

صرف الدولار منذ سنة 1982 و التي كان لها أثر سلبي على حجم الإيرادات الحقيقية لقطاع المحروقات في الجزائر و الذي إنعكس على أداء مختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، و عموما يهدف هذا المخطط إلى: [1]

1- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الإستثمارات .

2- المحافظة على الإستقلال الاقتصادي و ذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية .

3- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات و خاصة على الصعيد تنظيم الاقتصاد و الفعالية في تسيير المؤسسات و لا مركزية الأنشطة و المسؤوليات.

4- تخفيض تكاليف و آجال إنجاز الإستثمارات في جميع القطاعات و التحديد الصارم و الحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز و الخدمات ، و المراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.

5- تحسين فعالية جهاز الإنتاج و التنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة و التوزيع التدريجي و الأكثر إتزانا لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الإقتصاديون (المؤسسات و العائلات) .

و لقد سعى المخطط الخماسي الثاني إلى إعادة تقويم الاقتصاد بتطبيق جملة من الإصلاحات تتمثل في:[2]

1-تراجع نسبة الإستثمارات المخصصة لقطاع المحروقات و توجيهها إلى قطاعات أخرى كقطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الصناعات الخفيفة.

2- تبني مجموعة من الإصلاحات تمس معظم القطاعات كإصلاح النظام الجبائي و إصلاح نظام الأسعار.

3-إعطاء الإستثمار الخاص حرية أكثر من ذي قبل، حيث أوكلت له مهام معينة من بينها تكثيف الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع و إنشاء مناصب عمل.

---

[1]-دراوسي مسعود ، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(2005-2006) ، ص 354 .

[2]- مدني بن شهرة،" الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)"، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ط1 سنة 2009 ، ص 172.

4-توجيه القطاع الفلاحي إلى خلق مناصب عمل و إمتصاص الفائض المترتب عن تغيير سياسية التسيير الذاتي.

5-إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية ، حيث تم إلغاء المؤسسات الوطنية و ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة ، حيث تم البدء في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسة في بداية المخطط الخماسي الأول كما سبق ذكره.

6- تكييف التخطيط حسب التحولات الاقتصادية الجديدة و خاصة التكييف مع إصلاح المؤسسات العمومية و إدماج القطاع الخاص ضمن مسيرة التنمية للبلاد ، و كانت ميكانيزمات هذا التكييف هو تغطية الطلب الاجتماعي و إيجاد آليات التوازن الشامل و النظر في هيكلة الاقتصاد الوطني و ذلك ضمن إستراتيجيات على المدى القصير و المتوسط .

و فيما يتعلق بجانب الإستثمارات فإن المخطط الخماسي خصصت له الدولة مبلغ 550 مليار دج من أجل رفع قدرات الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية ، و تحمل التوقعات خلال هذه الفترة بتحقيق نسبة 40 % في التراكم و كذا توفير مليون منصب شغل و الحصول على فائض في الميزان التجاري بمقدار 7.2 مليون دولار، و عموما تتوزع الإستثمارات المبرمجة في إطار هذا المخطط على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم (3-2): المخصصات الإستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) .

الوحدة : 10^9

القطاعات الاقتصادية	المحروقات	الزراعة	النقل	المنشآت الاجتماعية الأساسية	المنشآت الاقتصادية الأساسية	باقي القطاعات
المخصصات الاستثمارية	39.8	79	15	149.4	45.5	221.3

المصدر : انظر وثيقة المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية سابقا ص 73.

يتضح من الجدول رقم (3-2) ما يلي:

1-بلغت الإعتمادات المالية المخصصة في إطار هذا البرنامج ما قيمته 550 مليار دج ما يسمح بتوسيع قاعدة التنمية من خلال الإهتمام بقطاعات أخرى غير المحروقات، و توفير الشروط الضرورية لترقيتها و دعمها بغية الحصول على موارد مالية ضرورية خارج المحروقات .

2-تراجع حصة المحروقات من إجمالي المخصصات المالية الممنوحة لقطاع الصناعة، حيث إستحوذت على 39.8 مليار دج من أصل 174.20 مليار دج أي بنسبة مقدر بـ7.2% فقط .

3-أعطى المخطط إهتماما واضحا لقطاع الفلاحة و الري بعد الصناعة، حيث إستحوذ على نسبة 14.4% من إجمالي الإستثمارات أي بمبلغ مقدر بـ 79 مليار دج ما يؤكد حرص الجزائر على تقليل التبعية الغذائية للخارج و تقليص فاتورة الإستيراد.

4-إستحوذ قطاع السكن على نسبة 27.2% من إجمالي الإستثمارات الكلية المخصصة للمنشآت الإجتماعية الأساسية، في حين حاولت السلطات الجزائرية فك العزلة عن المناطق المحرومة بتخصيص 2.7% من إجمالي الإستثمارات لتوفير وسائل النقل الضرورية .

5- إهتمت الجزائر بالقطاعات الأخرى غير المحروقات ، فمن خلال الوثيقة المتضمنة للتقرير لاحظنا تخصيص نسبة 8% من إجمالي الإستثمارات الكلية لقطاع التربية و التكوين ، 1.4% لقطاع البريد و المواصلات و 8.3 % لتهيئة المنشآت الاقتصادية.

و عموما فإن فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) رافقها إستفحال الأزمة الاقتصادية و التي أدت إلى إنخفاض في أسعار المحروقات مما أثر على الاقتصاد الجزائري خاصة بسبب إنخفاض قيمة الدولار بإعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج ، و قد إنعكس هذا الوضع سلبا على مختلف القطاعات و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 و التي سعت إلى إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات ، إلا أن سياسة التقشف التي إتبعتها الجزائر آنذاك إنعكست سلبا على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي لهذا لم تكن نتائج هذا المخطط في المستوى المنشود بسبب الركود الاقتصادي الذي مس أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة تراجع المداخيل من العملة الصعبة و إنخفاض الإستيراد، ما جعل الجزائر تشرع بصورة إستعجالية في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية بغية إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد.

و قد نتج عن المخطط الخماسي الثاني تقليص عرض العمل نتيجة تناقص الإستثمارات الجديدة و إنقطاع التموين لبعض المؤسسات من المواد الأولية ، هذا ما أدى إلى حدوث إضطراب في الوسط الإجتماعي فبرزت أحداث أكتوبر 1988 كرد فعل على إختناق الشعب من الظروف الإقتصادية و الإجتماعية آنذاك.

III.2-2-3- تقييم و حصيلة مرحلة التخطيط اللامركزي (1980-1989).

إن مرحلة تنفيذ المخططات الخماسية(1980-1989) تزامنت مع حدوث توتر في المحيط الدولي ، إذ تميز هذا الأخير بحدثين عالمين بارزين كان لهما الأثر السلبي و المباشر على الاقتصاد الوطني كل هذا كان سببا في حدوث إختلالات في التوازنات الخارجية و الداخلية و التي عجلت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية طارئة.

و نتيجة لتوسع الإختلالات و ظهور الركود الاقتصادي نتيجة تقلص في حجم الإستثمارات الصناعية مما كشف النقاب أن أزمة الاقتصاد الوطني هي أزمة نظام مما عجل بتبني عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة، و عموما يمكن إستخلاص أهم النتائج و الإنجازات خلال الفترة(1980-1989) في:[1]

-إنتقل الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 ، و سجل نموا خارج المحروقات قدره 5.8% سنويا.

- إنخفضت العوائد من العملة الصعبة الناجمة عن إنخفاض سعر البترول إبتداءا من سنة 1986 بحوالي 56% و الذي أدى إلى إنخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65% مما كانت عليه في سنة 1985 و 25% أقل مما كانت عليه في سنة 1987 ، إضافة إلى إنخفاض واضح في الإستثمار و الإستهلاك و كل ذلك أدى إلى إلغاء بعض المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني.

-محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق الوطنية على حساب المستهلك و المواطن إلى جانب النمو الديموغرافي ، كل ذلك أدى إلى إختلالات في الاقتصاد الوطني و إضطرابات عديدة منها الإجتماعية (أحداث أكتوبر 1988).

[1]- للمزيد انظر: دراوسي مسعود، مرجع سابق ،ص 303.

عبد المجيد بوزيدي،"تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسة الظرفية"،موفم للنشر و التوزيع،ط 1999،ص 16 .

و قد شرعت الجزائر خلال الفترة (1980-1989) بتنفيذ الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية و هي إصلاحات ذاتية تمت دون تدخل أو مساعدة من أطرف أجنبية ، و لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشره حول التنمية في دول العالم الصادر سنة 1988 مفهوم و حدود عملية الإصلاح على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية ، و تشمل عملية إصلاح القطاع العام المركزي و الحكومي و أيضا المنافع العامة المملوكة للدولة ،[1] كما يتضمن الإصلاح الإقتصادي مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين و لسلعة معينة و بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.[2]

1- مفهوم سياسة الإصلاح الإقتصادي: إن سياسات الإصلاح الإقتصادي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإقتصادية لتحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا ، فالإصلاح الإقتصادي في الجزائر لم يكن إختيارا بل ضرورة تطلبتها الوضعية الخانقة التي واجهها الاقتصاد الجزائري خاصة نهاية سنوات الثمانينات، و التي تزامنت مع أوضاع سياسية و إجتماعية خطيرة عمقت من حدة الأزمة ، و لعل أهم الأسباب الكامنة وراء تبني إصلاحات خلال الفترة (1980-1989) تتمثل في:

1-تراجع معظم المؤشرات الإقتصادية بسبب الصدمة البترولية المعاكسة سنة 1986 و التي كان لها وقعا سلبيا على الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى تدهور العديد من المؤسسات الصناعية رافقه زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات فتوجب على الدولة اللجوء للإستيراد ،كما أن هذا الضغط ساهم في تعزيز التبعية المالية للخارج ، و لعل عجز الدولة عن تلبية الطلب المحلي كشف عن:[3]

1-عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تحقيق إشباع مرضي للاستهلاك مع عدم قدرته على تحرير المجتمع من التبعية المتنامية للخارج.

2-عجز الجهاز الإنتاجي عن تموين نفسه و إعادة تمويته بالمواد الأولية و السلع الوسيطة ، حيث أصبحت تبعيته للخارج واقعا محتوما إذ بلغت 32% من قيمة الواردات.

[1]- محمد ناظم حنفي،"الإصلاح الإقتصادي و تحديات التنمية"، طبعة 1992 ،ص 191.

[2]- خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان،"الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة: المواصفات و التقييم"،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية، جامعة بومرداس 2009، ص 4.

[3]- محمد بلقاسم حسن بهلول،"الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية تشريح وضعية"، ط 1993، ص 29.

3-عجز الجهاز الإنتاجي عن التقليص من الإعتماد على المحروقات في مجموع تركيبة هيكل الصادرات و ذلك من خلال التعويض التدريجي لها بمنتجات أخرى بديلة ، و بهذا بقيت المحروقات تحتل الصدارة مما كشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني.

2- أدوات الإصلاح الإقتصادي و نتائجه: مرت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بمرحلتين أساسيتين : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية و المالية)، و مرحلة إستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ، كما شمل الإصلاح الإقتصادي منظومة التخطيط بالجزائر*.

2-1-إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية: تسمح عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية بالتخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة ، [1] وقد شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية منذ سنة 1980 بصدور المرسوم 242-80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 بهدف تحسين مردودية المؤسسات العمومية و الذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية ، و تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام و الوحدات الاقتصادية الضخمة للدولة.[2]

و لعل الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم إستعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة ، إضافة إلى تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الإستعمال العقلاني للكفاءات و الموارد المالية.

أما إعادة الهيكلة المالية ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية و ذلك لدراسة أسباب إختلال التوازن المالي الذي إنجر عن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات ، و التي إقترحت مخطط نموذجي

*-في هذا الإطار تم إصدار القانون 88-02 الصادر بتاريخ 12-01-1988 حيث شمل إصلاح جميع أنظمة التخطيط في الجزائر:إصلاح النظام الجبائي ، إصلاح القرض و البنك ، إصلاح نظام الأسعار ، إصلاح سياسة التجارة الخارجية.

[1]- ناصر دادي عدون،"اقتصاد المؤسسة"،دار المحمدية العامة، الجزائر 1998، ص 62.

[2]- إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق"، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة ، العدد 6 جوان 2002، ص 88.

للتسوية قصير و متوسط الأجل، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة للمؤسسات المهيكلة حديثا و مساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي.

و تعني الهيكلة المالية مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة و المؤسسة في الحين و على كل المستويات و ليس فقط على المستوى المالي ، و كذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد إستقلاليتها المالية مع إدخال عنصر المردودية كمعيار أساسي للتسيير و الإعتماد على القروض طويلة و متوسطة الأجل للتمويل بدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل، و تهدف عملية إعادة الهيكلة المالية إلى:

1-الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات.

2- توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية و المؤسسة الأم.

3-تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية.[1]

2-2-إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية : إن مصطلح " إستقلالية المؤسسات العامة " تم تناوله من طرف الوزير الإنجليزي للنقل (HERBERT MORISSON) و كان يقصد به إعطاء حرية أكثر في تسيير المؤسسات العامة و لاسيما تلك المؤسسات التي لها نشاط دولي خارج إنجلترا.

أما فيما يخص الجزائر فقد تبنت "إستقلالية المؤسسات" * بوصفها سياسة إصلاحية من أجل إعادة مؤسساتها الإقتصادية العامة إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساسا بوظيفتها الإنتاجية و التي تعتبر الهدف الأساسي لوجودها، و جاءت الإستقلالية لمجاراة التغيرات على مستوى الموارد المالية للاقتصاد الوطني و جاءت أيضاً لتجسيد محاولة جدية لإرساء الآليات العلمية و التقنية للتسيير و تفعيلهما في المؤسسات العامة بعد تطهيرها و تحريرها ماليا .

و هكذا أصبح الهدف المنشود من الإستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق و تلبية حاجاته بإنتاج السلع و الخدمات التي تعد مصدر التراكم للإستثمارات الممولة بمواردها الذاتية ، و من أجل تحقيق هذا الهدف أُجبرت المؤسسات العامة الاقتصادية آنذاك على تقديم الدليل على مردوديتها و قدرتها على التنافس و هذا من خلال إنتهاج سياسة تقليل التكاليف و مراعاة الجودة لمنتجاتها سواء

[1]- نفس المرجع ص 90.

*- صدر المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 الخاص بإستقلالية المؤسسات، إذ تأخذ المؤسسة العمومية إما شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة و إما على شكل شركات ذات أسهم .

الموجهة للأسواق الداخلية أو الخارجية، و كذا إتباع إستراتيجية تفضي إلى توفير الأموال بما في ذلك العملة الصعبة مساهمة في التنمية الشاملة للاقتصاد و زيادة القيمة المضافة الوطنية حجماً و قيمة.[1]

و بهذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما :الجمعية العامة و مجلس الإدارة ، و هكذا تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية هي شخص معنوي وفقا للقانون التجاري و هي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات المساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

3-نتائج الإصلاحات الإقتصادية الذاتية في الجزائر: لقد كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة ، و قد ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي و الأمني و غياب الإستقرار الحكومي ، كما أدت هذه الأوضاع إلى إختلالات داخلية تمثلت في إرتفاع حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بالإنتاج المحلي و زيادة حجم الطلب الكلي بالنسبة لحجم العرض الكلي هذه الإختلالات أدت كذلك إلى إختلالات خارجية حيث شهد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا، و لقد ترتب عن جملة الإصلاحات الذاتية التي قامت بها السلطات الوطنية النتائج التالية:

1-تراجع الإستثمارات الإجمالية المحلية من 35% سنوات السبعينات إلى 27% نهاية الثمانينات.

2-تذبذب النمو الاقتصادي[2] بسبب ضعف الأداء للقطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الصناعي، حيث إنخفض الناتج المحلي الخام خارج المحروقات من 1.5% في الفترة (1986-1991) بسبب الركود الذي مس قطاع الصناعة و الصناعة التحويلية و إنخفاض الإنتاج في القطاع الفلاحي مع تسجيل حدوث جفاف في معظم مناطق الوطن.

[1]- الداودي الشيخ ،" الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ،العدد الثاني، سنة 2009 ، ص 7.

[2]- حكيمي بوحفص،"الإصلاحات الإقتصادية نتائج و إنعكاسات دراسة حالة الجزائر"،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية ، جامعة سطيف، يومي 29-30 أكتوبر 2001 ،ص 2.

3-إختلال ميزان المدفوعات بسبب الإختلال الحاصل في الميزان التجاري، حيث إنخفض معدل الإستيراد من 10% سنة 1980 إلى -0.5% سنة 1985 ، و من جهة أخرى شهدت الصادرات الجزائرية من حيث القيمة تراجعا بسبب الأزمة النفطية سنة 1986. [1]

4-تبني سياسة نقدية توسعية إبتداءا من سنة 1986 لمواجهة الضغط الإجتماعي، حيث إرتفعت الكتلة النقدية المطروحة للتداول بنحو 21.2% مقابل ثبات المعروض من السلع و الخدمات ما أدى إلى إرتفاعات متتالية في مستوى الأسعار.[2]

5-إرتفاع معدل التضخم من 8.2% سنة 1984 إلى 16.6% سنة 1990 و هو ما يدل على غياب الإستقرار الذي صار واضحا على سلوك الاقتصاد الجزائري منذ منتصف الثمانينات.

III.3-توجهات السياسة الإقتصادية في ظل اقتصاد السوق.

إن تدهور الوضع الاقتصادي نتيجة إرتفاع حجم المديونية و خدماتها و إنزلاق الوضع الأمني بإنتشار الإرهاب مطلع سنوات التسعينات أدخل الجزائر في نفق مظلم و مستقبل مجهول جعل السلطات الجزائرية آنذاك تسارع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الضرورية لإعادة الإستقرار للاقتصاد الكلي، و بذلك دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة و هي مرحلة الإصلاح بمساعدة المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

III.-3-1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية.

نظرا للتدهور الذي عرفه الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات شرعت السلطات في إتخاذ تدابير حازمة و واقعية بالإضافة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات و هو الإنتقال من اقتصاد موجه يخضع

[1]- عجة الجيلالي،"التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص"،دار الخلدونية ط 2007، ص 186.

[2]- محمد راتول،"تحولات الاقتصاد الجزائري:برنامج التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته"،مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 23 ربيع 2003، ص 46.

لتحكم الدولة في النشاطات الاقتصادية إلى اقتصاد يخضع لآليات السوق و المنافسة*، و لتجسيد هذه التدابير شرعت السلطات بتصميم برنامج الإستقرار الاقتصادي أو ما يصطلح عليه بإتفاقيات الإستعداد الإئتماني و برنامج التصحيح الهيكلي اللذان يندرجان ضمن الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية.

و لعل المحادثات مع المؤسسات المالية الدولية بدأت سنة 1987 للحصول على موارد مالية تسمح بتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجية في ظل إنحصار موارد التمويل المتأتية من قطاع المحروقات بسبب إفرازات الأزمة النفطية سنة 1986 و إنخفاض مداخيل الجباية البترولية.

و مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح ، و قد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة ، و قد نتج عن هذه المفاوضات مجموعة من الإتفاقيات تتمثل في: الإتفاق الإستعدادي الإئتماني، الإتفاق الإستعدادي الائتماني الثاني.

III.3-1-1-الإتفاق الإستعدادي الإئتماني 31-05-1989 إلى 30-05-1990.

إبتداءا من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تمويلات لتغطية إحتياجات تمويل التنمية، و قد نتج عن هذه المحادثات إمضاء إتفاق الإستعدادي الائتماني في سنة 1989.

و بتاريخ 30-05-1989 أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي تحصلت بموجبه على مبلغ بقيمة 580 مليون دولار مضاف إليها قرض بـ300 مليون دولار مدة الإتفاق سنة واحدة تلتزم فيها الجزائر بالشروط التالية: [1]

* - يعرّف اقتصاد السوق بأنه نظام متكامل الأبعاد يستوجب توفر المعلومة و سرعة تداولها و حرية الأسواق و إتاحتها لجميع المتعاملين في ظل قواعد المنافسة ، و قد أظهرت الجزائر نيتها في التحول لاقتصاد السوق في بيان السياسة العامة في سنة 1990 ،كما أظهرت ذلك في رسالة النية الموجهة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 21-08-1990.

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سابق ،ص 131.

للمزيد انظر:عبد الرحمان تومي،"الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر(2000-2009)"،مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر العدد 12 سنة 2009 ، ص 63.

1-تطبيق إجراءات صارمة تمس السياسة النقدية و زيادة التحكم في عرض النقود للقضاء على عجز الميزانية.

2- مواصلة تخفيض قيمة الدينار و إدخال المرونة على نظام الأسعار و فتح المجال لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف و سوق السلع و الخدمات من أجل تحديد قيمة الدينار و السلع و الخدمات.

3-تخفيض التدفقات العامة للقضاء على عجز الميزانية و هو الشرط الذي يكرّس تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أما عن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للإلتزام بهذه الشرط نجد:

1-رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و تطبيق الأسعار الحقيقية و التراجع عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية من خلال قانون المالية، و إستحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و إصدار بعض الأحكام الجبائية و منح رخص الإستيراد للمتعاملين الخواص مما يساهم في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2-السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

3-صدور قانون القرض و النقد 90-10* و الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية ، كما يعمل هذا القانون على جلب المواد الإدخارية و عدم اللجوء إلى إصدار النقد للتخفيف من معدل التضخم ، حيث تم تحرير أسعار الفائدة و رفع سعر إعادة الخصم و أهم ما سعى هذا القانون لتحقيقه تمثل في:[1]

-إيقاف التدخل الإداري في التسيير المالي للمؤسسات أي إدخال العمل بقوانين السوق.

- إعادة الإعتبار لدور البنك المركزي و كذا لقيمة الدينار الجزائري.

- العمل على توفير المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي.

- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام و الهدف من ذلك هو توفير الميكانيزمات الداخلية للمؤسسات للإنتقال نحو اقتصاد السوق.

* - تم تعديل هذا القانون بإصدار الأمر 11-03 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 52 بتاريخ 27-08-2003

[1] - Hocine Benissad , « restructuration et réformes économique » , Alger, 1994, P 128.

4- إصدار القانون 12-89 الذي ينص على تحرير الأسعار.

لقد سمح هذا الإتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 ، حيث إرتفعت الصادرات بنسبة 19 % و إرتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 2.9 % سنة 1989 ، هذا يدل على أن الجزائر إسترجعت عملية النمو خلال هذه الفترة، إلا و أنه بالرغم من ذلك فإن مدة الإتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل إستقرار الاقتصاد الجزائري، حيث إستهلكت الجزائر إحتياطات الصرف و التي إنخفضت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية، و التي إنتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى28.379 مليار دولار سنة 1990.

III.3-1-2-الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الثاني 03-06-1991 إلى 30-03-1992.

توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991، و قد حصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار ، و يتم دفع القرض على أربع أقساط كل قسط 100 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية و المتضمنة مواصل تخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار و ضرورة تخفيف فائض في الموازنة و التحكم في التضخم و تنويع الصادرات.[1]

كما تم الإتفاق مع البنك العالمي و إستفادت الجزائر من قرض تصحيح قدره 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، و عموما يهدف الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الثاني إلى:

-التقليص من حجم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

-تحرير التجارة الخارجية و تخفيض سعر الصرف.

-رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

-إصلاح النظام الجبائي و الجمركي.

-بناء شبكة إجتماعية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق هذا البرنامج.

[1] -Ahmed Dahmani, « l'Algérie a l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997 »,Paris 1999, p 125.

-ترشيد الإستهلاك و الإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.[1]

و للوصول إلى هذه الأهداف إتخذت الجزائر تدابير تتمثل في:

1-إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و تحقيق الإستقلالية المالية للبنك المركزي.

2-تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الإعتبار للدينار الجزائري.

3-تحرير التجارة الخارجية و العمل على رفع الصادرات من النفط.

4-تشجيع أنواع الإدخار و تخفيض الإستهلاك.

5-الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات.

و قد نتج عن هذا الإتفاق تحقيق نتائج إيجابية تدل فعلا أن الجزائر خلال هذه الفترة عزمت على تطبيق مجمل شروط صندوق النقد الدولي و عززتها بتبني مجموعة من الإجراءات العملية ، ففي 01 أكتوبر 1991 قامت الحكومة بتقليص دعم موارد المحروقات و الكهرباء ، تطهير المؤسسات المالية و كذا تحرير 40 % من الأسعار ، كما عملت السلطات المالية آنذاك على تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق قيمة قدره 25% بين سعر الصرف الرسمي و الموازي.

إن السياسية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1992-1993) حاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالإقتراض من الجهاز المصرفي ، و قد كانت النتائج مخالفة تماما للأهداف المسطرة حيث أن قيمة الدينار كان مبالغ في تقييمها مما قلص إيرادات الصادرات حيث بلغ عجز الموازنة العامة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1993 ،كما إنخفضت الصادرات من المحروقات من 10.9794 مليار دولار سنة 1992 إلى 9.8796 مليار دولار سنة 1993 بسبب تراجع أسعار المحروقات ،كما أن ميزان المدفوعات سجل عجز قدره -4.30 مليار دولار أما معدل التضخم بلغ 33% سنة 1993 ، و أمام هذا الوضع أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على

[1]-الهادي الخالدي،"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"،دار هومة للنشر، 1996 ، ص 116.

السداد إبتداءا من سنة 1994 فتم إبرام الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الثالث في 11 أبريل 1994 إلى 31-03-1995 لتحقيق الإستقرار و إعادة الجدولة.[1]

III.3-1-3- برامج التصحيح الهيكلي(1994-1998).

تعرّف برامج التصحيح الهيكلي بأنها مجموعة من الخطط و السياسات و البرامج الفرعية الملائمة و التي يتم تنفيذها خلال فترة قصيرة و متوسطة الأجل، و التي تهدف إلى إصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة المعنية و تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى قسمين: أولهما تسمى ببرامج التثبيت الهيكلي و ينفذها صندوق النقد الدولي، أما ثانيهما فتسمى ببرامج التعديل الهيكلي و ينفذها البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

1-الإتفاق الإستعدادي الإئتماني أفريل 1994-مارس 1995 : إن إنخفاض سعر البترول أدى إلى إنخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة و بذلك لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية ، و قد تضخم حجم الديون الخارجية خلال الفترة (1986-1991) كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تستهلك أكثر من 80% من حصيلة الصادرات ، و قد رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون، مما أثر على الموارد المالية اللازمة لضمان سيرورة الدورة الاقتصادية* و أمام هذا الوضع طالبت الجزائر صندوق النقد الدولي بإعادة جدولة ديونها .

و يقصد بإعادة الجدولة لجوء البلد المدين إلى دائنيه لكي يطلب منهم الدخول في مفاوضات للإتفاق على تأجيل السداد، و الهدف منه هو إعطاء الدولة المدينة وقتا يسمح لها بإصلاح وضعها ، و قد لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميّزت الإقتصاد الجزائري و التي يمكن إعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي و الخارجي كمواصلة إعتماد الجزائر الشبه الكلي على قطاع المحروقات و العجز الدائم في الميزانية ، إضافة إلى عبء خدمة المديونية و التي أصبحت تمتص 86% من عائدات صادرات المحروقات ، و نتيجة لهذا الوضع أصبحت الجزائر في حالة التوقف عن الدفع بحلول سنة 1993.

---

[1]- وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق ص14

*-إنخفضت نسبة السيولة في الاقتصاد من 52.2% سنة 1992 إلى 45.6% سنة 1994 بحيث لم يتبق سوى 1.8 مليار دولار لتمويل دورة الاقتصاد، في حين قُدر الإحتياج آنذاك بـ 8 مليار دولار .

و على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 وحدة حقوق سحب خاصة و تسلمه مباشرة بعد الإتفاق ، وُزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 وحدة حقوق سحب خاصة و الثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

و قد تضمنت رسالة القصد الإصلاحات التي تنوي الجزائر تجسيدها على أرض الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة تضمنت تحقيق الأهداف التالية:[1]

1-تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 3 و 6% و تحقيق معدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بحدود 5%.

2-تقليص معدلات التضخم بحدود 10.3% عن طريق تقليص التوسع النقدي مما يؤدي إلى إستقرار في المتغيرات النقدية.

3-تقليص عجز الموازنة بحدود 5.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994.

4-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من خلال تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة و كذلك الحقوق الجمركية و إستعادة توازن ميزان المدفوعات مما يسمح بتحقيق مرونة أكبر في حركة السلع و الخدمات.

5-إلغاء دعم الأسعار و مواصلة تحريرها بتبني سياسة سعرية تتميز بالمرونة ، حيث بلغت الأسعار المحررة نسبة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الإستهلاك.

6- مواصلة تخفيض قيمة الدينار من 23 دينار للدولار إلى 36 دينار مقابل دولار واحد.

7- إعطاء أهمية للإستثمارات الوطنية و الأجنبية وتشغيلها و إنتعاش قطاع الصناعات عن طريق عملية إعادة الهيكلة.

[1] -للمزيد انظر: الهادي خالدي ،مرجع سابق ،ص 203.

Ahmed Benbitour, « L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités », Alger, 1988 .

أما عن السياسات التي إنتهجتها الجزائر و تم ترجمتها في مجموعة من الإجراءات العملية تمثلت في:[1]

1-تصحيحات في جانب السياسة المالية: تتمثل هذه التصحيحات في:

-التحكم أكثر في النفقات العامة و إخضاعها لمبدأ الفعالية و الحد من النفقات الحكومية الغير مبررة حيث إنخفضت نفقات التسيير من 33.6% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 31.5% سنة 1998، إذ تم تقليص رواتب و أجور عمال الوظيف العمومي مما يسمح بضبط سياسة الأجور و جعلها تتوافق و ميكانيزمات السوق الحر ، إضافة إلى تخفيض نفقات التحويلات الجارية ، أما فيما يخص نفقات التجهيز فقد إنخفضت من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 7.6% سنة 1998.

-الرفع من مصادر تمويل الميزانية عن طريق رفع نسب الجباية العادية و إقامة نظام ضريبي كفء من خلال توسيع الوعاء الضريبي ، حيث تم إقرار نظام الضريبة على القيمة المضافة إبتداءا من سنة 1995 و مراجعة نظام الضريبة على دخل الأفراد و الشركات إبتداءا من سنة 1998 كما تم إقرار فرض الضريبة على مجموعة من السلع كالدخان و الخمور على أساس ثابت و محدد خارج نطاق الضريبة على المبيعات.

-تعظيم الفوائض على مستوى الميزانية من مصادر خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاعات تتميز بقيمة مضافة كبرى كالفلاحة ، الخدمات و الأشغال العمومية.

2-تصحيحات في جانب التجارة الخارجية: لقد سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية و رفع جميع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و تجارة الإستيراد ، حيث تم إلغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992 و هذا لإستيراد المنتوجات المسموح بها ، و بهذا أصبح للمستوردين الحق في الحصول على العملة الصعبة حسب إحتياجاتهم إضافة إلى إلغاء قائمة المواد الممنوع إستيرداها سنة 1994 ، كما قامت الجزائر بتعديل هيكل التعريفة الجمركية من 60% سنة 1994 إلى حدود 50% نهاية سنة 1995.

[1] -بطاهر علي،"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف العدد الأول، سنة 2004 ، ص 8.

للمزيد انظر:علي غربي،" أهم التحولات في الاقتصاد الجزائري"، مجلة التواصل ، جامعة الموصل ، العدد 6 جوان 2000 ص 92.

و في هذا الإطار أصبحت التجارة الخارجية تدار من الأجهزة التالية:[1]

- جهاز يدير موارد العملة الصعبة بما يوجه عملية الواردات.
- جهاز يمنع إستيراد بعض المنتجات.
- جهاز يمنع تصدير بعض المنتجات.

3-تصحيحات في جانب السياسة النقدية : إن الإجراءات المتخذة في هذا المجال تهدف إلى فرض رقابة صارمة على العرض النقدي ، و في هذا الصدد أصبح البنك المركزي هيئة مستقلة أوكلت لها مهمة إدارة السياسة النقدية و النظام البنكي ، و في هذا الصدد تم الإتفاق على مجموعة من الترتيبات تتمثل في:[2]

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة في حدود 20%.
- رفع معدل الخصم من 5.11% سنة 1991 إلى 7% نهاية سنة 1995.
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5%.

و قد تم تطبيق إجراءات صارمة على سياستي سعر الفائدة و الإئتمان بما يسمح في تحديد معدل نمو الكتلة النقدية M_2 ، كما قامت الجزائر بإدخال أداة الإحتياطي القانوني الإجباري بحدود 3% من مجموع الودائع مع إستبعاد الودائع الأجنبية سنة 1994 و إنشاء سوق للنقد الأجنبي في ديسمبر 1995.

كما بدأت الجزائر بالعمل بجلسات إعادة الشراء أو ما يعرف بالمزاد العلني في ماي 1995 لتوفير السيولة للبنوك التجارية من خلال المزايدات على القروض لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك من أجل التحكم أكثر في عرض النقد.

4-إصلاحات تمس الصرف الأجنبي: أدى السعر الغير الحقيقي للدينار الجزائري إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة مما ساعد في ظهور سوق موازية للعملات ، و لعل الإجراءات المتخذة في جانب الصرف سعت إلى توحيد سعر الصرف الرسمي و الموازي و تطهير التبادلات الخارجية بما يرسي الشفافية

[1]- انظر:مشري إلهام،"الاقتصاد الجزائري"،دار الهدى،عين ميلة ط ، ط2009 ،ص 29.

[2]- للمزيد انظر :سليم رضوان،"السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف، (2009-2010)،ص74 بتصرف.

على نظام الصرف ، و يساهم في توفير محيط ملائم للإستثمار في جو مستقر لسعر صرف فعلي و حقيقي.

و قد شهد الدينار الجزائري عدة تخفيضات فمن 25% سنة 1991 إلى 50% في أبريل 1994 و ذلك بغية تحقيق التوازن الخارجي، و في سنة 1996 أنشئت الجزائر سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة إبتداءا من جانفي 1996 كخطوة أولى لتعويم نظام الصرف.

و قد تمثلت أهم آثار برنامج التصحيح الهيكلي المطبق في هذه الفترة في:[1]

- رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20 % إلى30 % في مجال خدمات الهاتف، البريد و النقل.
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% بعد أن كان متوقع تخفيضه إلى حدود 38%.
- تخفيض عجز الميزانية من 5.7% إلى 4.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1994.
- إرتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994 ، و بالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.
- إرتفاع أسعار المواد الغذائية بـ40%، أسعار المحروقات بـ15% من أجل تخفيف عجز نفقات الدولة المقدرة بـ25.7 مليار دولار.
- تخفيض مديونية الحكومة إتجاه النظام المصرفي بـ 22 مليار دولار.
- لم يتحقق النمو المقدر بـ 3% حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي نمو سلبي بلغ 0.4% إضافة إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، الإنتاج في قطاع المحروقات بـ2.5%.
- قُدر العجز في ميزان المدفوعات بـ 4.71 مليار دولار نتيجة العجز الذي أصاب الحساب الجاري سنة 1995 بـ2.8 مليار دولار.

لقد سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حُددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن

[1] -مدني بن شهرة ، مرجع سابق، ص 144.

الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 إتفاقية ثنائية الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 و الأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.[1]

2- برنامج التصحيح الهيكلي من31 /03/ 1995 الى 01 /04/ 1998: من خلال الإتفاقيات السابقة المبرمة بين صندوق النقد الدولي و الحكومة الجزائرية نالت هذه الأخير رضى دائنيها خاصة صندوق النقد الدولي ، حيث تم تحرير التجارة الخارجية و بدا واضحا سيطرة القطاع الخاص على نشاط الإستيراد بالخصوص و أصبح التبادل الحر فعليا ، و كل ذلك في إطار التوجه الجديد الذي عملت و لازالت الحكومة الجزائرية تعمل على تنفيذه و ذلك في إطار برنامج الإنتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

إلا أنه و رغم كل ما سبق و جميع الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية إلا أن الاقتصاد الوطني كان لا يزال يعاني من مشاكل عديدة ، و بالخصوص ثقل خدمات المديونية الخارجية و إعتماد الصادرات الوطنية بالدرجة الأولى على النفط ، إضافة إلى التبعية الغذائية و بعض المشاكل الأخرى كأزمة السكن و تفشي ظاهرة البطالة. [2]

حررت الجزائر مجددا رسالة لصندوق النقد الدولي بتاريخ 30 مارس 1995 موضحة محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تطبيقه خلال ثلاث سنوات قادمة من أجل إستقرار الاقتصاد الوطني ، و قد وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرض قدره 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[3] و تبعا لذلك فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي لندن و نادي باريس بإعادة جدولة ديونها [*] ، و تدور محاور برنامج التصحيح الهيكلي حول:[4]

---

[1] - Ahmed Benbitour,Op cit ,p 95.

[2]- مدني بن شهرة، "سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية"، دار الهومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 123.

[3]- الهادي خالدي،مرجع سابق،ص 216

[*]-سمحت هذه الإجراءات بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي جرت بين الجزائر و نادي لندن حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة ، و مع نادي باريس حول الدين العمومي.

[4]- عبد العزيز شرابي و آخرون،" الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها الديوان الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط ، ص 363.

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و منح إستقلالية أكبر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجلة و العاجلة لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية و تنمية الإدخار العمومي بحدود 55% خلال سنتي 1997 و 1998 و ذلك من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط .
- مراجعة شبكة الحماية الإجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول .

كما يهدف هذا الإتفاق كذلك إلى بعث النمو الاقتصادي عن طريق :

- فتح رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية أمام المستثمرين الأجانب و المحليين مع السماح للأجانب بالمشاركة في البنوك التجارية.
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات من خلال إنشاء هيئات تعمل على ذلك كإنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية في أكتوبر 1996 و صندوق لدعم و ترقية الصادرات سنة 1996 و الصندوق الخاص بتنمية الصادرات 1996.
- إنشاء سوق مالي سنة 1998 لتسهيل عمليات الخوصصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الإستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات أو ما يعرف بالشركات القابضة (les holdings)لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تنمية هذه القطاعات.
- إصلاح النظام المالي و المصرفي و تهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة .
- إنشاء صندوق خاص لتشغيل الشباب و وضع نظام خاص بالتقاعد المسبق و الإهتمام بسوق العمل.
- طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، و بدء المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة و الوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.
- إعتماد أسلوب الخوصصة كأسلوب جديد في التسيير، حيث تم الإعلان عن قائمة تضم 180 مؤسسة معروضة للخوصصة سنة 1998.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة بهدف تعبئة الموارد المالية و تشجيع حركة الإستثمار لدعم الاقتصاد.

و لعل أهم النتائج التي تلخصت عن برنامج التصحيح الهيكلي المطبق خلال هذه الفترة تمثلت في:[1]

1-إرتفع معدل النمو الاقتصادي من 3.8% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 1998، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات أعلى نسبة له بـ5.1%.

2-تم إستعادة التوازنات الخارجية.

3-تطهير تدريجي للمالية العامة.

4-تحسين شروط تمويل الاقتصاد.

5-تحقيق مستوى مقبول لمعدلات التضخم.

III.3-2-سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

لقد أقبلت الجزائر و على غرار جل الدول النامية على برنامج الإصلاح الهيكلي و المدعّم من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بين فترة (1994-1998)، و الذي أُستكملت خلاله تنفيذ معايير الأداء المحددة فيه، و بعد التطبيق لوحظ تحسن ملموس على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي لكن في المقابل كان هناك ضغطا كبيرا على المستوى الإجتماعي بعد إرتفاع الأسعار و تزايد نسب البطالة و التأخير في إصلاح جهاز الإنتاج و نظام الخدمات، و منذ مطلع سنة 2000 إرتفعت أسعار النفط في السوق العالمية مما سمح بتحقيق إحتياطات صرف ضخمة ، و قد إنتهجت الحكومة الجزائرية منذ تلك السنة سياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق من أجل إنعاش الطلب الكلي.

1-مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي: تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ، لدا فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة ، كما يمكن أيضا إعتبار سياسة العرض التي يدافع عنها الليبراليون الجدد بمثابة سياسة إنعاش مادام

[1] - عبد المجيد بوزيدي ، مرجع سابق ، ص 41.

للمزيد انظر تقرير المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي في أفريل 1998.

الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الإقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.[1]

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي: تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنفيذ هذه السياسة و لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الإثنين معا، فتطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب يكون عن طريق إستخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:[2]

- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد كمنح البطالة ، مساعدات إجتماعية مختلفة...، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع و غيرها من أنواع التحويلات و التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح و بالتالي تحفيزا للطلب كما أن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية .

- الإنفاق العمومي الكلي الإستهلاكي و الإستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على السلع و الخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة و بالأخص في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الإنتعاش و توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد و منه تحفيز الإستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.

أما سياسة الإنعاش بواسطة العرض فتهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع و الخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة و أكثر جاذبية ، فتدخل الدولة الغير مباشر يكون غالبا بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الإستثمار الخاص.

- القيام بإستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الإستثمار و توسيع نشاطاتها مثل تطوير الهياكل القاعدية و رفع مستويات التعليم و التأهيل و تطوير التكنولوجيات الجديدة.. إلخ ، حيث أن هذه الإستثمارات العمومية ستؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

[1]- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة العدد 10 سنة 2012 ، ص148.

[2]- نفس المرجع- بتصرف- ص 149.

3- الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي و فعاليتها : إن فعالية سياسة الإنعاش حسب الكينزيين تستلزم توفر بعض الشروط العامة و الأساسية و بالأخص:

- توفر الوسائل اللازمة للمؤسسات لزيادة إنتاجها و إقامة إستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.

- أن لا يكون هناك إتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية ، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا.

- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الإستيراد، و هو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.

– عدم لجوء المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي. [1]

و تكون سياسة الإنعاش فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير و بدون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن و الذي يعني الإستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية ، لدا يصبح من الضروري مقارنة الناتج المحلي الخام الكامن بالناتج المحلي الخام الفعلي أو ما يسمى بفجوة أوكن ليبقى الإنشغال الأساسي هو كيفية تمويل سياسة الإنعاش أي عجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة و مستواه و تداعياته الحاضرة و المستقبلية و منه مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة أي الدين العمومي المتراكم و آثاره على النشاط الاقتصادي و على المالية العمومية.[2]

4- دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر: هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

[1]- نفس المرجع ص 149.

[2]- عبد المجيد قدي،"المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2006 ، ص 37.

[3]- كربالي بغداد، حمداني محمد، " نظرة تقييمية لبرنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوءا الإنجازات المحققة " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية ، جامعة بشار 4-5 مارس 2014 ، ص 5.

1-ضعف معدل النمو الإقتصادي: أثرت الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر إبتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية ، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5% خلال الفترة (1987- 1994) و هو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق برامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي ، إذ سجلت القطاعات الإنتاجية مستويات نمو متفاوتة.

و يعد قطاع المحروقات الوحيد الذي حقق نسبة نمو فاقت 5% كمتوسط خلال نفس الفترة نظرا إلى إرتفاع أسعار المحروقات ، كما أن قطاعي الأشغال العمومية و الخدمات حتى و إن سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي 25.3 % و11.2% إلا أن ذلك لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي أما قطاعي الفلاحة و الصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرتا بـ % 1.15 - و 1.57 - % على التوالي ، و يعود السبب الرئيسي إلى الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي مما أثر سلبا على معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي تراجع من سنة إلى أخرى.

إن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بإنخفاض معدل إستخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى إقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ، و من ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي و التي تؤدي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي.

2- إرتفاع معدل البطالة : تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر إلى الآثار الإقتصادية و الإجتماعية التي أحدثتها مما دفع إلى إعتماد برامج و سياسات إختلفت بإختلاف الظروف الاقتصادية لمحاربتها.

إن إرتفاع نسبة البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 ، إذ إرتفع المعدل من 9.7 % سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987 ، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18.1% ، و إبتداءا من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة إرتفاعا ملحوظا إذ بلغت 28.9% سنة 2000.

و قد ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986، فرغم الإجراءات التي إتخذتها الدولة خلال

نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل ، إلا أنها لم تتمكن من خفض معدل البطالة الأمر الذي أدى بالحكومة إلى تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

و قد تم تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي وسط ظروف تميزت بـ:

1-إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2000 مما سمح بتحقيق فوائض مالية معتبرة.

2-تحقيق رصيد مدفوعات إيجابي نتيجة إرتفاع الصادرات من المحروقات.

3-التمكن من تكوين إحتياطات صرف ضخمة و تخفيف حجم المديونية.

4-تسجيل إستقرار نسبي في سعر صرف الدينار مع التحكم في مستويات التضخم.[1]

III.3-2-1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

لجأت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة إقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني ، حفز الإستثمار، الأجور الإستهلاك و تسهيلات القروض...إلخ، و هي مستوحاة من الفكر الكنيزي، إذ نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك و الإنعاش عن طريق الإستثمار. [2]

تم إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) في أبريل 2001 و هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة ، و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتهاجها في شكل توسيع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني[3] ، و يعكس المخطط الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل الطلب عبر ثلاث أهداف محورية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي.

---

[1]- للمزيد انظر:بوفليح نبيل،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي (2000-2010)"،مجلة أبحاث إقتصادية إدراية، جامعة بسكرة ، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012 .

[2]-قدي عبد المجيد،مرجع سابق ص 31.

[3]-مخلوفي عبد السلام، موري سمية ،"أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الإقتصاد الجزائري(2001-2009) دراسة قياسية و تحليلية"،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المكانية و الإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013 ،ص 12.

1-أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي: وفقا للوثيقة التي تتضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي و التي أصدرتها الحكومة تتمثل أهداف البرنامج في: [1]

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و المستحدثة لمناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث بعض النشاطات الإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

- إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و البطالة من خلال تقوية التجهيزات الإجتماعية للبلديات الأكثر فقرا و عزلة و الذي يؤدي إلى رد الإعتبار لمفهوم الخدمة العمومية.

2- خصائص برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعدة خصائص أهمها: [2]

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي و بإفتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الإقتصادي و تقليص حجم البطالة.

- يستلزم نجاح برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي تطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن : إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي ، قطاع الطاقة و المحروقات، المناجم و الكهرباء، المواصلات السلكية و اللاسلكية القطاع الاقتصادي العام ، الإدارة الجبائية و تنظيم الإستثمار و إجراءاته.

---

[1] -République Algérienne Démocratique et Populaire," programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004" ,avril 2001, p13.

[2]- بريش عبد القادر ، معزوز لقمان،" أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الإقتصاد الجزائري فرص و تحديات"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014، ص 16.

- لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة، إذ أن حاجات التمويل من الخزينة العامة لسنتي 2002 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية وتحسين مدخولات الجباية العادية و تدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية و النقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار سنة 2004.

- لن يؤدي البرنامج إلى إرتفاع معدلات التضخم بإعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة و مواطن إنتاج غير مستثمرة و بالتالي فإن تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو الإنتاج يحول دون إرتفاع الأسعار بالتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة و مستوى الأسعار.

3- مضمون برنامج الإنغاش الإقتصادي: يمكن توضيح القطاعات التي تستفيد من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة : مليار دج.

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1 %
تنمية بشرية و محلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8 %
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4 %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6 %
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100 %**

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،ص 87.

يتضح من الجدول ما يلي:

-تم تخصيص 210.5 مليار دج لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على مدى أربع سنوات لتدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع ، مما سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية فترفع

الطلب على اليد العاملة و هذا من شأنه تقليص معدلات البطالة ، إضافة إلى أن المشاريع المدرجة في هذا القطاع ستساهم في تهيئة المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي ، كما سترفع من نسبة مشاركته في إنجازها.

-إستحوذ قطاع التنمية المحلية و البشرية على مبلغ 204.2 مليار دج بنسبة 38.8% من إجمالي مخصصات البرنامج بغية تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن مما يؤدي إلى رفع معدلات التنمية البشرية* و تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- بالنسبة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري تم تخصيص 6.9 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج .

-فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دينار أي نسبة 8.5% من إجمالي المبلغ المخصص لتمويل السياسات المصاحبة لهذا البرنامج بغية دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

و قد بلغ عدد المشاريع التي أُدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 16023 مشروع تتمحور أساسا حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي ، الصيد البحري و البناء و الأشغال العمومية إضافة إلى دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات و كذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

* -حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2012 إحتلت الجزائر المرتبة 93 في مؤشر التنمية البشرية من أصل 147 دولة و للمزيد انظر تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في الجزائر متوفرة على الموقع: www.un.org

الجدول (3-4): عدد المشاريع المنفذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في مختلف القطاعات(2001-2004).

القطـــاع	عدد المشاريع
الري و الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران، أشغال عمومية	4316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبابية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة و بيئة و نقل	653
حماية إجتماعية	223
طاقة، دراسات ميدانية	200

Source : Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 2.

4-نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): لقد أسفرت الخطط المقررة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بتحقيق النتائج التالية:[1]

-تحقيق إستثمار إجمالي بحدود 46 مليار دولار.

-تراجع نسبة البطالة من 29% سنة 2000 إلى حدود 24% سنة 2004.

-تحقيق نمو في المتوسط قدر بـ 3.8% خلال فترة تنفيذ البرنامج.

-إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

[1]-زرمان كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة بسكرة، العدد 7 جوان 2010 ، ص 8 .

-إنخفاض حجم المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 22 مليار دولار سنة 2004 مليار دولار،كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

III.3-2-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

تم إقرار برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي يغطي الفترة من 08 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 ، إذ تعتزم الحكومة من خلاله مواصلة مجهود إنعاش الاقتصاد و تكثيف النمو في جميع القطاعات الاقتصادية ، كما ستعمل على مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة لتكون مستعدة للإنفتاح على الإقتصاد العالمي.

و قد قُدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو ما مقداره 8.705 مليار دينار جزائري أي 114 مليار دولار، و قد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة إرتفاع أسعار البترول ، كما شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، و قد تضمنت هذه العمليات التوسعية ما يلي :[1]

1-برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دينار.

2-برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.

3-برنامجا تكميليا من 000 270 سكن موجها لإمتصاص السكن الهش صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.

4-200 مليار من البرامج التكميلية المحلية التي أُعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال سنتي 2005 و 2006 .

[1]- بوعشة مبارك، " البرامج الإستثمارية (2001-2014) مقاربة نقدية "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية ، جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014، ص 11 .

1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي : إن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:[1]

- إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تنظم قانون الإستثمار إضافة إلى تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية و المالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و البنكي.
- إنتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة الدولة في الضبط و المراقبة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الإقتصادي بإعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

2-متطلبات نجاح برنامج دعم النمو (2005-2009): إن نجاح برنامج دعم النمو يتطلب توفر ما يلي:

- ضرورة التحكم في سياسة الأجور.
- التوسع في نفقات التجهيز.
- تحكم أكبر في المديونية العمومية و التي إمتصت 7.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004) .
- تحسين النشاطات الإجتماعية و الإقتصادية للدولة و العمل على تحقيق توازن بين النشاطات الإجتماعية للدولة و النشاطات الإقتصادية لها.
- تحكم أكثر في آليات تمويل القطاع العمومي.
- تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات.

[1]-مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة 16 أكتوبر 2010 ، ص 15 .

3-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج إستثماري ضخم خصص له ما يقارب 55 مليار دولار، و قد تعزز بعد ذلك ببرنامجين أحدها بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، ،و يشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (3-5): مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة (2005-2009)، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6-7.

من خلال الجدول يتضح لنا أن :

1- تخصيص برنامج لتحسين الظروف المعيشية للسكان و الذي إستحوذ على 45.5 % من ميزانية البرنامج من خلال جملة من المشاريع الخاصة كإنشاء مليون وحدة سكنية ، 17 مستشفى ، 55 عيادة متخصصة و حوالي 1280 مشروع للصرف الصحي، تزويد 965000 أسرة بالغاز ، 397700 أسرة بالكهرباء.

2-تخصيص برنامج لتطوير المنشآت الأساسية رصد له 40.5 % من ميزانية البرنامج يتضمن مجموعة من برامج الأشغال الكبرى التي تخص إعادة تأهيل شبكة الطرق ، تعزيز البنية التحتية للموانئ و المطارات و تنفيذ الطريق السيار شرق- غرب ، إضافة إلى مجموعة من المشاريع خاصة بالنقل عبر السكك الحديدية و توفير المعدات اللازمة لإستكمال مشروع مترو الجزائر و توسيع نطاقه ، و فيما يخص قطاع المياه تضمن

البرنامج الإنتهاء من إنشاء ثمانية سدود و ثماني قنوات رئيسية لنقل المياه و تأهيل محطات المعالجة و الإنتهاء من إنشاء 350 خزانا للمياه.

3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية حيث تم رصد مبلغ 337.2 مليار دج لدعم و تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة و زيادة الإنتاج في القطاعات خارج المحروقات، و قد نال القطاع الفلاحي النصيب الأكبر من ميزانية هذا البرنامج يليه القطاع الصناعي ثم قطاع السياحة و المؤسسات الصغيرة و الحرف .

4-برنامج تحديث الخدمات العمومية و الذي خصص له مبلغ 203.9 مليار دج لعصرنة الخدمات العمومية و إصلاح الإدارات العامة و تقريبها من المواطن و تكريس الشفافية و الكفاءة في تقديم خدماتها.

5-برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و الذي رصد له مبلغ 50 مليار دج لتطوير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و ذلك بغرض تسريع وتيرة مسار الإندماج في مجتمع المعلومات و المعرفة العالمية .

3-نتائج برنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي :[1]

-إتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 – 2009) بالإنخفاض و ذلك راجع إلى إنخفاض أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 حيث إنخفض معدل النمو الإقتصادي الحقيقي من 5.1% سنة 2005 إلى 2.1% سنة 2009.

-ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث إنتقلت من 17.7 % سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009.

-إرتفع معدل التضخم من 1.6% سنة 2005 إلى 4.1% نهاية سنة 2008.

-سجل قطاع الفلاحة نموا متزايدا من 1.9%سنة 2005 إلى 4.9%سنة 2006 و وصل إلى 20% سنة 2009 و هذا نتيجة البرامج المطبقة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر.

[1]- للمزيد انظر: مصالح الوزير الأول ملحق السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ص 14.

- تقارير بنك الجزائر متوفرة على: www.banque-of-algeria.dz

- إنخفاض حجم الديون الخارجية من 23.35 مليار دولار سنة 2003 إلى 22.8 مليار دولار سنة 2004 و بلغت 5.6 مليار دولار سنة 2006 بفضل سياسة التسديد المسبق للديون المنتهجة سنة 2006.

- تسلم 1.045 مليون سكن خلال الفترة(2005-2009).

-إنجاز 1920 كلم من مجموع طريق السيار.

و قد عرف البرنامج تأخرا في إنجاز بعض المشاريع نتيجة تمديد الآجال للموافقة على الصفقات العمومية و زيادة عمليات إعادة تقييم العمليات الإستثمارية بسبب عدم جدوى الدراسات المقدمة و إرتفاع أسعار المواد الأولية.

III.3-2-3-برنامج توطيد النمو(2010-2014).

يستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وُضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار لتحسين ظروف معيشة الجزائريين و تحقيق تنمية مستدامة و بلوغ بصفة خاصة أهداف الألفية من أجل التنمية المحددة من طرف الأمم المتحدة في أفق 2015.

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) بصفة رئيسة إلى:[1]

-القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

-دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الإقتصادية.

- ترقية اقتصاد المعرفة و هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و دعم تطوير البحث العلمي .

-تحسين إطار الإستثمار و محيطه من خلال تطوير المحيط الإداري و القانوني و القضائي و تحسين المحيط المالي للمؤسسة.

-مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.

[1]- ملحق بيان السياسة العامة ، 16 أكتوبر 2012 ،مرجع سابق، ص 39.

-تثمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.

-تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

1-مضمون البرنامج: يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي كما يلي:

الجدول (3-6): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

الوحدة:مليار دج

القطاعات	التنمية البشرية	تطوير المنشآت القاعدية	دعم التنمية الاقتصادية	تحسين الخدمة العمومية	تطوير اقتصاد المعرفة	تشجيع و إنشاء مناصب الشغل
الغلاف المالي	10122	6648	1566	1666	250	360

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

من خلال الجدول نلاحظ:

-تخصيص مبلغ 6648 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ و تحديث النقل الحضري بتجهيز 14 ولاية بالترامواي ، إضافة إلى تهيئة الأقاليم و البيئة و تحديث السكك الحديدية.

-تخصيص ميلغ 1666 مليار دج لتحسين الخدمة العمومية من خلال عصرنة الخدمة العمومية و تحديث قطاع العدالة و الضرائب و إنشاء و تحديث المناطق الصناعية و تحديث الشركات العمومية.

-تخصيص مبلغ 240 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي بإنشاء جامعات و مراكز جامعية و تعميم التعليم و ترقيته من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة بإستعمال الإعلام الآلي و الإنترنت داخل منظومة التعليم و المرافق العمومية ككل.

-دعم التنمية البشرية من خلال الغلاف المالي المخصص و المقدر بـ 10122 مليار دج لإنشاء المدراس و المستشفيات و توصيل الكهرباء و الغاز للمناطق المحرومة لفك العزلة، إضافة إلى الإهتمام بقطاع الشباب

و الرياضة بإنشاء الملاعب و قاعات متعددة الرياضات ، و في هذا الإطار إحتلت الجزائر المرتبة 93 في تصنيف الأمم المتحدة للدول التي توفر السعادة و الرضى لمواطنيها.

III.3-2-4-تقييم حصيلة مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

لقد حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي التي إنتهجتها منذ سنة 2001 دفع و تحفيز الطلب الكلي مستخدمة أداة الإنفاق العام ، و لقد ساهم في نجاح هذه السياسة إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية منذ سنة 2000 و بالتالي إستطاعت الجزائر تحقيق موارد مالية ضخمة إستخدمتها لإنعاش اقتصادها من خلال البرامج السالفة الذكر.

و لقد أسفرت نتائج تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي على: [1]

1- إرتفع الناتج المحلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 ثم 198 مليار دولار سنة 2011.

2- إنخفض معدل البطالة من نسبة 17.7 %سنة 2004 ليستقر في حدود 10% نهاية 2012.

3-إنخفضت المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 400 مليون دولار سنة 2012.

4-ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى 25.77% (بلغت 1.22 مليار دولار) سنة 2011 بعد ما كانت 0.97 مليار دولار سنة 2010.

6-الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 1702كم و برنامج المليوني سكن(2004-2014).

7-جامع الجزائر الأعظم الذي سيكون المسجد الثالث بعد المسجد النبوي و مسجد مكة المكرمة مساحة و الذي تم إطلاقه سنة 2004 بمساحة 200 ألف متر مربع.

8-مترو الجزائر الذي تم إطلاقه سنة 2011 و الذي يعد في المرتبة الثانية في إفريقيا بعد مصر.

و بالرغم من الإيجابيات المسجلة إلا أنه يمكن تسجيل بعض السلبيات تتمثل في:

1-إرتفاع حالات التلاعب بالمال العام و الرشوة و إنتشار الفساد و قد إتضح ذلك من خلال إثارة قضية الشركة الوطنية للمحروقات و ميناء الجزائر العاصمة.

[1]- موري سمية، علة مراد،" عرض نماذج تنموية ناجحة مع الإشارة لتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014، ص 11 .

2-لقد إتسم إنجاز المخطط بالتعثر و التبديد الكبير للموارد العمومية بسبب عدم تفعيل أجهزة الرقابة.

3-التأخر في إنجار العديد من المشاريع نتيجة وجود أخطاء في تقدير تكاليفها كما قد يكون سبب ذلك الضعف في وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة و التي تجاوزت السقف الزمني الذي حُدد لها.

4-يركز على أعداد المدارس و المستشفيات و مناصب العمل و المساكن دون الحديث عن سياسات و أهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة و التشغيل و السكن.

خاتمة الفصل الثالث

لقد تبنت الجزائر منذ الإستقلال إستراتيجية قائمة على أساس نظرة إشتراكية مستعملة المنهج التخطيطي كأداة لإدارة الاقتصاد الوطني، فحاولت من خلال المخططات الثلاثية و الرباعية أن تركز جهودها في تطبيق إستراتيجية التصنيع و ذلك بالتركيز على قطاع الصناعة على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و قد تزامنت فترة الثمانينات قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتزايد للدولة و إدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط، إلا أن توتر المحيط الدولي الاقتصادي بسبب الأزمة النفطية سنة 1986 جعلت الجزائر تدخل في دوامة من اللاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ناهيك عن تفاقم المديونية و خدماتها ما جعل الاقتصاد الوطني يعرف منزلقا خطيرا خاصة في ظل التوتر الإجتماعي و السياسي لذلك كان لابد من مراجعة عميقة للإصلاحات و تقويم التوجه الجديد في السياسة الإقتصادية للدولة بمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

و بإنتهاج النهج الرأسمالي و تبني أسس اقتصاد السوق دخلت الجزائر مرحلة جديدة لإعادة التوازن و الإستقرار لاقتصادها الوطني و نتيجة لإرتفاع حجم المديونية و نسب البطالة و تحقيق معدلات نمو سالبة كان اللجوء للمؤسسات الدولية من خلال برامج التصحيح الهيكلي لإعادة تصحيح المؤشرات الداخلية و الخارجية.

و مع مطلع الألفية تمكنت الجزائر من تحقيق إيرادات صرف ضخمة نتيجة إرتفاع مستويات أسعار النفط ما سمح لها بالشروع مجددا في سياسة إنمائية مستندة على أسس الفكر الكينزي من أجل الإرتقاء باقتصادياتها، و لكن هذه المرة معتمدة على مصادرها التمويلية الخاصة و متمتعة بوضع أمني و إجتماعي مستقر.

الفصل الرابع:

التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول

مقدمة الفصل الرابع

ورثت الجزائر اقتصادا غير متوازنا سواءا بين فروع القطاع الواحد أو بين مختلف القطاعات مما خلق وضعا اقتصاديا غير ملائما و معقدا، و أمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية بإتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين و مراسيم وفق نظرة إشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد محاولة تنظيم النشاطات الإقتصادية و قد كان ذلك من خلال البرامج و المواثيق، حيث سطّرت الجزائر الخطوط العريضة للتنمية و التي نجد انعكاساً لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني ، لكن سرعان ما بدأت هذه النظرة تكشف عن بوادر الضعف و الإختلال إبتداءا من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري و التي وضعته أمام حتمية اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية .

و قد تمكنت الجزائر من تحقيق إيرادات مالية ضخمة سنوات السبعينات و بداية الثمانينات لتتراجع و بحدة منتصف الثمانينات بفعل الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

و لأن الجزائر تعتمد في تمويل تنميتها على إيرادات النفط حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تطور المداخيل البترولية قبل الإصلاحات الإقتصادية و أثرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث حللنا المكانة التي إنفرد بها قطاع المحروقات ضمن مختلف المخططات التنموية مركزين على دوره في تحقيق التراكم الرأسمالي،كما قمنا بتحليل تطور الإيرادات البترولية في الجزائر و إنعكاساتها على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، كما تطرقنا إلى الفوائض البترولية المحققة في الجزائر و أشكال توظيفها و أهم أسباب إخفاق تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1.IV-مكانة قطاع المحروقات ضمن إستراتجيات التنمية في الجزائر.

سعت الجزائر منذ إستقلالها لإرساء معالم التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة تساهم في الخروج من حالة الركود الإقتصادي التي عرفتها ، و لعل تعدد المخططات التنموية كان يهدف إلى إيجاد نموذج تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، لذلك كان الإلتفاف حول الصناعات الثقيلة المستندة للأفكار الرئيسية التي تضمنها نظرية أقطاب النمو لفرنسوا بيرو، و بذلك لعب قطاع المحروقات دورا بارزا في قيادة الاقتصاد الوطني.

IV. 1-1-مكانة قطاع المحروقات في ظل التخطيط الإقتصادي .

إن إقامة الصناعات المصنعة في الجزائر كان الخيار الإستراتيجي للسياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر خلال هذه المرحلة مستندة على أسس "نظرية أقطاب النمو لبيرو "حول الوحدة المحركة ، و التي هي عبارة عن وحدة إنتاجية بإستطاعتها ممارسة تأثيرات لا متناظرة و غير إنعكاسية على المحيط الإجتماعي و المؤسسي و كذا الوحدات الإنتاجية الواقعة خلف أم أمام الإنتاج بالوحدة. [1]

لقد بنا فرنسوا بيرو[2] نظريته حول التنمية الإقتصادية من ملاحظاته للوقائع الاقتصادية و من تحليله للشروط التاريخية للتطور الاقتصادي الأوروبي ، حيث يعتبر التصنيع عملية تطورية بفعل أثر الإستقطاب في البيئة المحيطة من خلال الأنشطة المركزة في النمو و الصناعة المحركة ، إذ يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتميز بالحركة و النشاط و التنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى ، و للقطب* أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يُبنى فيها أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات و توزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطق جغرافية معينة. [3]

---

[1]- Hocine Benissad « l'économie de développement en Algérie » , 2eme édition, OPU, Alger, p 138.

[2] - Abed El Hamid Brahimi , « L'économie Algérienne – Défis et Enjeux » ,Dahleb, 1991,p 67.

* – قطب النمو و هو القطاع القائد للتنمية لأن جميع الإستثمارات التي تتم على مستواه لابد و أن تخلق فرصا أخرى للإستثمار في قطاعات أخرى كالزراعة ، التجارة ، الخدمات و هذا الإستثمار الجديد من شأنه أن يشكل دافعا إضافيا للتنمية.

[3]–محمد حافظ الرهوان،"التنمية الإقتصادية و مسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم"،دار أبو المجد للطباعة، مصر ط 2006 ،ص 165 بتصرف.

لقد حاولت الجزائر إرساء نموذج الصناعات المصنعة للخروج من حالة الركود الإقتصادي منطلقة من فكرة مفادها أن للصناعات المصنعة أهمية كبيرة في إرساء قواعد صلبة و متينة من شأنها تحقيق معدل نمو سريع في الإنتاج الصناعي و الزراعي، و بالتالي دعم التشابك بين مختلف القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الشاملة و التي تتطلب تركيز لرؤوس أموال ضخمة ، و لقد إستمد دوبرنيس نظرية الصناعات المصنعة من دراسته لنظرية أقطاب النمو لبيرو، و تُعرّف–حسب دوبرنيس– الصناعة المصنعة بأنها الصناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها.

و من خصائص نموذج الصناعات المصنعة لدوبرنيس تتمثل في:[1]

1–صناعات تتمتع بتكنولوجيا عالية.

2–صناعات تتحقق بإقامة مركبات و مصانع ذات الحجم الكبير.

3–صناعة ذات كثافة رأسمالية معتبرة.

4–صناعات لها آثار للجذب الأمامية و الخلفية.

5–صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها.

و كمحاولة لتحقيق التوجهات العامة التي إحتوتها نظرية الصناعات المصنعة إستند واضعوا أسس نموذج التنمية في الجزائر على أربع فرضيات و هي: [2]

1. ضرورة وجود تمويل كافي في البداية ، حيث تتطلب إقامة مثل هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة و أمام هذا القيد وجدت الفرضية حلا في إيرادات تصدير المحروقات إضافة إلى الديون الخارجية ، و هكذا أصبحت عملية تمويل التنمية في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بتعظيم الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات.

2. ضرورة إستخدام أداة التخطيط فإنطلاقا من الإختيارات العامة في مجال التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إنطلاقا من الواقع الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع الجزائري كان من غير الممكن ترك

[1]- G.Debernis , « Les industries industrialisation et contenu d'une politique d'integration »,Révue de L'ESA, tomme XIX ,n 3 1966, p 427 .

[2]- هاشم جمال،" أسواق المحروقات العالمية و إنعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،جامعة الجزائر، (1996–1997) ، ص 146.

عملية توزيع الإستثمارات لآليات السوق، فإستخدام و توافر كافة العوامل الإقتصادية مرهون بمدى سلامة و كفاءة وظيفة التخطيط.

3. وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

4. ضرورة القيام بعملية الإصلاح الزراعي و هذا عن طريق توزيع عادل للأراضي و تحسين علاقات الإنتاج داخل القطاع الزراعي.

و مما سبق نلاحظ أن فكرة التوجه إلى تصنيع البلاد قد ترسخت وفق الإعتماد على قاعدة ضرورية تنطلق أساسا من الصناعات بإعتبارها المحرك الأول للتنمية ، و يرمز هذا الإختيار الإقتصادي إلى تحقيق بعض الأهداف تتمثل في:[1]

1-إختيار وطني يعجل بسرعة لتحضير مستقبل البلاد.

2-إمكانية تحقيق الأهداف التنموية بسرعة عن طريق إيرادات البترول و الغاز.

3-رفع التحدي الداخلي و الخارجي فيما يتعلق بشرعية مفهوم الدولة و الأمة.

4-الإعتقاد بأن قوة الجهاز الإنتاجي وحدها كافية لتدعيم الإستقلال السياسي و بالتالي مضاعفة القدرات و الإمكانات الممكنة إلى إرساء نظام إشتراكي.

إن إستراتيجيات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد على موارد طبيعية تتركز على ما توفره إيرادات هذا القطاع لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ، لذلك يمكن إبراز مكانة قطاع المحروقات في الجزائر من خلال الأهمية التي إكتسبها من خلال مختلف المواثيق و المخططات التنموية في الجزائر إضافة إلى دوره في تعبئة الموارد المالية لدعم النمو الاقتصادي.

لعبت إيرادات المحروقات الدور الأساسي في تمويل المخططات التنموية ، فبعد الإستقلال كانت الإستثمارات العمومية ضعيفة في الفترة الممتدة بين 1963 و 1967 و ذلك بسبب عدم إكتمال الأبعاد الكاملة لنموذج التنمية الذي يتم إتباعه ، و جاء المخطط الثلاثي ليتم الشروع في مرحلة تطبيق المخططات التنموية لإستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تبنيها كنموذج للنهوض بالإقتصاد الوطني لتحقيق تنمية شاملة و نمو إقتصادي مرتفع و سريع و مستمر عبر الزمن[2].

[1]- كمال بوناح،"التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 26 سنة 2004، ص 237.

[2]- Tenure Hamid, « structure et modèles de développement de l'Algérie »,SNED , Algérie, P129.

و لقد تم إيلاء أهمية كبرى لقطاع المحروقات من خلال مختلف المخططات التنموية التي تم تبنيها قبل فترة الإصلاحات، فقد إنتقلت مساهمة هذا القطاع من 13% سنة 1963 إلى 18% سنة 1967 في الإنتاج الداخلي الخام .[1]

و قد بلغ الغلاف المالي الإجمالي للمخطط الثلاثي(1967-1969) حوالي 9.124 مليار دج منها 4.750 مليار دج لقطاع الصناعة فقط و الباقي تم توزيعه على القطاعات المتبقية بمبالغ مختلفة ، و يتوزع هيكل الإستثمارات المنفذة في القطاع الصناعي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-1) : هيكل الإستثمارات في القطاع الصناعي (1967-1969).

القطاعات	الإستثمارات المخططة(مليار دج)	النسبة
المحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد و الصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	**5.400**	**100**

المصدر:هاشم جمال، مرجع سابق، ص 311.

حظي قطاع الصناعة بنصيب الأسد من إجمالي الغلاف المالي المقرر في إطار الخطة الثلاثية، فقد بلغت قيمة الإستثمارات المخططة في هذا القطاع ما يقارب 5.400 مليار دج ، إذ تم تنفيذ جل المشاريع المقررة بنسبة 87% كانت أغلبها في قطاع المحروقات بمبلغ 2.205 مليار دج أي بنسبة 41% يليها بعد ذلك المشاريع المنفذة في قطاع الحديد و الصلب بقيمة 1.200 مليار دج أي بنسبة 22% ، و لعل ذلك راجع للإرادة القوية للحكومة الجزائرية آنذاك في إقامة الصناعات المصنعة كخيار إستراتيجي لإرساء التنمية الإقتصادية.

[1]- Hocine Bensaid, « la reforme économique en Algérie », 2eme édition, OPU, ALGER, 1981, P 16.

أما خلال الفترة (1970-1973) و هي مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول فإن التقرير العام حدد أربعة أهداف أساسية لقطاع المحروقات تمثلت في: [1]

1. زيادة الإمكانيات المالية للدولة خاصة في مجال العملات الصعبة.
2. تمثل المحروقات المواد الأولية الضرورية للفروع الأساسية للصناعة.
3. تمثل المحروقات مصدر طاقوي هام بالنسبة للتسيير و نمو الاقتصاد الوطني.
4. إمكانية إتاحة المحروقات من خلال تمكين السكان من إستغلال الطاقة الضرورية لحاجتهم الخاصة.

و في إطار هذا المخطط تم تحديد نسبة نمو تقدر بـ9% و لهذا السبب خصصت الدولة الجزائرية غلافا ماليا ضخما لتنفيذ العديد من المشاريع و التي تهدف إلى تخفيف معدلات البطالة و إقامة نسيج صناعي متنوع في ظل اقتصاد إشتراكي مستقل تؤدي فيه المؤسسات الوطنية دورا هاما في تلبية مختلف حاجات السكان، و الجدول التالي يوضح نصيب قطاع المحروقات من الإستثمارات المخططة:

الجدول رقم (4-2) : هيكل الإستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة(1970-1973).

القطاعات	الإستثمارات المخططة(مليار دج)	النسبة
المحروقات	4.573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد و الصلب	1.900	15
الصناعة الكيميائية	512	4
الصناعة الكهربائية	1.215	11
صناعات أخرى	2.765	22
المجموع	**12.400**	**100**

المصدر: هاشم جمال، مرجع سابق بتصرف، ص 320.

انظر:التقرير العام للمخطط الرباعي الأول(1970-1973) ص 47.

[1] -هاشم جمال، مرجع سابق، ص 152.

بلغ الغلاف المالي لمجمل الإستثمارات المزمع تنفيذها في ظل المخطط الرباعي الأول(1970-1973) ما يقارب 27.740 مليار دج ، حيث إستحوذ قطاع الصناعة على غلاف مالي كبير بمبلغ 12.400 مليار دج بنسبة 36% من إجمالي المخصصات المالية في هذا المخطط و لعل أغلب المشاريع المنفذة في هذا القطاع كانت تخص المحروقات، الحديد و الصلب، الكهرباء، الصناعة الكهربائية و الميكانيكية.....

و في إطار تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) و الذي تزامن مع إرتفاع غير مسبوق لأسعار النفط في السوق العالمية سنة 1973، برزت بشكل أكبر أهمية قطاع المحروقات في الجزائر و ضرورة إيلائه الأهمية مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية ، فقد أشار الميثاق الوطني لسنة 1976 في هذا الصدد أنه لابد من مضاعفة حجم الموارد الطبيعية (حجم الإحتياطي المعروض) و الذي يتحكم في مستوى العائدات المحققة و التي تشكل ضمانا ماليا للمستقبل.

و قد إستهدف المخطط الرباعي الثاني تحقيق نسبة نمو تقدر بـ10% من خلال رفع مستوى الإنتاج و تحقيق تكامل و إنسجام إقتصادي لمختلف القطاعات، و ذلك بإعطاء القطاعات الإقتصادية الأخرى فرصة قيادة الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال رفع نسب مساهمتهم في الناتج الداخلي الخام ، إلا أن الظروف الدولية التي رافقت فترة تطبيق هذا المخطط جعلت قطاع المحروقات يحتل الصدارة في قيادة الاقتصاد الوطني و تمويل المشاريع المقررة من خلال الإستفادة من الإيرادات المالية المرتفعة التي تم تحقيقها ، و الجدول التالي يوضح هيكل الإستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (4-3) : هيكل الإستثمارات المقررة لقطاع الصناعة(1974-1977).

القطاعات	الإستثمارات المخططة(مليار دج)	النسبة
المحروقات	19.500	40.63
المناجم	1.100	2.29
الكهرباء	1.525	3.18
الحديد و الصلب	5.865	12.22
الصناعة الكيميائية	4.000	8.33
الصناعة الجلدية	170	0.35
الصناعة الغذائية	1.470	3.06
صناعات أخرى	14.370	29.94
المجموع	**48.000**	**100**

المصدر:هاشم جمال، مرجع سابق، ص 320.

انظر:التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

في إطار المخطط الرباعي الثاني لا يزال القطاع الصناعي يستحوذ على أكبر غلاف مالي من إجمالي المخصصات المقررة لتنفيذ المشاريع الإستثمارية بمبلغ 48.000 مليار دج بنسبة 44% إجمالي المخطط، في حين إرتفع الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط السابق إلى 12.500 مليار دج .

و خلال تطبيق المخطط الرباعي الثاني إستفاد قطاع المحروقات من إعتمادات مالية بحوالي 19.500 مليار دج أي بنسبة 40% من مجموع الإستثمارات الكلية ، كما بلغت إيرادات هذا القطاع سنة 1978 ما يقارب 6.2 مليار دولار أي 90% من الإيرادات الكلية،[1] إلا أنه لم يؤد الأهداف المرجوة منه في التأثير على إجمالي النشاط الاقتصادي لباقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي، فبعد أن كان يساهم هذا الأخير بـ 13% سنة 1966 في الناتج الداخلي الخام أصبح يساهم 7.7% سنة 1977.

[1] -Mekideche Mustapha, « le secteur des hydrocarbures »,Opu , Alger 1983, P 311.

و خلال المرحلة التكميلية (1978-1979) بلغت قيمة الإستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال سنة 1978 ما يقارب 52.65 مليار دج لترتفع إلى 54.78 مليار دج سنة 1979 و خلال هذه الفترة تراجع حجم النشاط الإستثماري للقطاع الزراعي و قطاع الخدمات مقابل الزيادة في الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي و الذي إمتص حوالي 62% من مجموع الإستثمارات المقررة سنة 1978 (بلغت قيمة الإستثمارات في قطاع الصناعة 32.5 مليار دج) منها 51.5% من نصيب قطاع المحروقات فقط، و في سنة 1979 إرتفعت قيمة المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة ما يقارب 34.5 مليار دج في هيكل الإستثمارات العامة أي بنسبة 75% ، أما القطاع الزراعي فقد إستحوذ على 4.15 مليار دج في هيكل الإستثمارات العامة خلال سنة 1978 بنسبة 7.8% لتتراجع إلى 3.71 مليار دج أي بنسبة 6.7% سنة 1979.[1]

و مع مطلع سنوات الثمانينات أدركت الجزائر ضرورة التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و التوجه نحو التنويع الاقتصادي و إشراك كافة القطاعات الاقتصادية في العملية التنموية ، و قد تعزز ذلك بإرادة سياسية قوية تظهر من خلال تقرير اللجنة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني و إذ جاء فيه[2]: " إن الفترة التي يشملها المخطط الخماسي الأول ستشهد بداية النهاية لعهد البترول و ضرورة الإستجابة لاقتصاد ما بعد البترول، فمساهمة المحروقات في توفير وسائل الدفع ستنخفض أكثر مهما كانت الفرضية في مجال تطوير هذه المحروقات".

و قد غيرت الجزائر من إيديولجيتها في التسيير و إتبعت نظام للتسيير يعتمد على سرعة الإنجاز من خلال التخطيط و الرقابة الفعالة على المشاريع و حسن تنفيذها لتلافي التأخر و البطء في إنجاز ما تم إعتماده في ظل هذه المخططات.

و يعتبر المخطط الخماسي الأول أول خطة في ظل التسيير اللامركزي خلال الفترة(1980-1984) و الذي أولى إهتماما للقطاعات الإقتصادية الأخرى غير المحروقات و إشراكها في تدعيم الاقتصاد الوطني إضافة إلى ذلك فقد تم تطبيق العديد من الإصلاحات و التي مست نظام الأسعار، النظام الجبائي و إصلاحات المؤسسات الاقتصادية العمومية.

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول ،"سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق ،ص 289.

[2] –انظر المؤسسة الوطنية للطباعة الميثاق الوطني لسنة 1986 ،الجزائر 1988 ، ص 196.

الجدول رقم (4-4) : هيكل الإستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة (1980-1984).

القطاعات	الإستثمارات الفعلية(مليار دج)	النسبة
المحروقات	63.00	40.5
المناجم	17.00	10.93
الصناعات الأساسية	32.00	20.58
الصناعة التحويلية الأخرى	43.46	27.95
المجموع	**155.46**	**100**

المصدر:انظر التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (1980-1984) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ص 51.

لقد إرتفعت المخصصات المالية للمشاريع الإستثمارية المراد إنجازها في إطار المخطط الخماسي الأول(1980-1984) بغلاف مالي إجمالي قُدر بـ 400.6 مليار دج، و قد تنوعت هذه الإستثمارات لتمس جميع القطاعات الإقتصادية خاصة تلك التي تم تهميشها قبلا ، إلا أن قطاع الصناعة لا زال يحصل على أكبر حصة مالية ما يؤكد ضعف الدولة على التخلي على الإعتماد الشبه كلي لإيرادات هذا القطاع خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات.

و قد تميزت فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1984-1989) بمحيط دولي متوتر(الأزمة النفطية 1986، إنخفاض الدولار) و تتمثل أهم الأهداف الأساسية لهذا المخطط في ضرورة تقليص أهمية قطاع المحروقات في التنمية الوطنية نظرا للصعوبات و المشاكل التي سببتها التقلبات في أسواق المحروقات العالمية.

و في إطار المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) أدركت الجزائر عمق الأزمة التي تعانيها بسبب إعتمادها على الموارد المالية التي يجنيها قطاع أحادي، و بالرغم من العسر المالي إلا أن ذلك لم يمنعها من مواصلة تشييد المشاريع المقررة ، و الجدول التالي يوضح نصيب قطاع الصناعة من الإستثمارات المقررة في إطار هذا المخطط:

الجدول رقم(4-5):الإعتمادات المالية لقطاع الصناعة خلال الفترة(1985-1989).

القطاعات	الإعتمادات المالية(مليار دج)	النسبة
المحروقات	39.8	32.2
المناجم	3	1.8
الكهرباء	28.3	16.5
البتروكيمياء	1.100	6.5
صناعة الحديد و الصلب	18	10.5
المنشآت الميكانيكية	26.6	14.0
الصناعة الغذائية	8.7	5.1
صناعات أخرى	48.7	27.95
المجموع	**174.2**	**100**

المصدر:التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)،وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ص 174.

أدركت الجزائر بسبب الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 عمق الخطر الذي يعيشه الاقتصاد الوطني بإعتماده على إيرادات قطاع أحادي ، لذلك حاولت من خلال تطبيق المخطط الخماسي الثاني إعطاء قطاعات اقتصادية أخرى أولوية من حيث قيمة الإستثمارات المخصصة ، ففي القطاع الصناعي نفسه تراجعت المخصصات المالية لقطاع المحروقات مقارنة بالسابق لصالح قطاعات أخرى كالكهرباء و البتروكيمياء ، إلى جانب تعزيز دور القطاع الفلاحي و تهيئة الهياكل القاعدية و المرافق الاجتماعية إلا أن عمق الأزمة التي عاشتها الجزائر آنذاك و تراجع إيرادات العملة الصعبة بنسبة 70% أثرت على تنفيذ المشاريع المقررة بنسبة 67% أي أن حجم المشاريع المنفذة بلغت قيمتها 370 مليار دج فقط .

و لم تسلم الجزائر من تداعيات الوضع الإقتصادي الخانق لينتقل الخطر للجانب الإجتماعي، ففي سنة 1988 إنفلت الوضع الإجتماعي بسبب إرتفاع معدلات البطالة و نسب الفقر فخرج الشعب الجزائري إلى الشارع مطالبا بضرورة تحسين أوضاعه ، ما جعل السلطات الجزائرية آنذاك تدق ناقوس الخطر بضرورة إعادة النظر في إستراتيجيتها التنموية و بمساعدة المنظمات الدولية كانت الضرورة تشير إلى فتح الاقتصاد و تحرير المنافسة للدخول لاقتصاد السوق.

VI.1-2-مكانة قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

إن سلسلة المشاكل الاقتصادية التي تخبط فيها الاقتصاد الوطني ناتجة في مجملها عن الإعتماد الكلي على العوائد النفطية في بناء الاقتصاد الوطني و تحقيق عملية التنمية ، و لعل هذه الأوضاع فرضت على الجزائر إختيار اقتصاد السوق لإيجاد مكان على مستوى السوق العالمية و التي يمكن أن تؤثر على النسيج الصناعي و الإجتماعي إذ لم تتهيأ الدولة لها.

و تماشيا مع ظروف الفترة الراهنة قررت الجزائر تغيير إستراتيجيتها في مجال المحروقات بإتباع إستراتيجية جديدة تتمثل في زيادة العائدات من الصادرات البترولية و الغازية من أجل الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بإلتزاماتها المالية الخارجية.

و يعتبر قانون 14/86 أول إطار تشريعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية يخص قطاع المحروقات و لعل أزمة 1986 كشفت الستار عن هشاشة الاقتصاد الوطني المرتبط بإيرادات مالية تخضع لقواعد المنافسة و التسعير العالمي، لذلك كان لزاما على الجزائر التعجيل بفتح القطاع للمستثمر الأجنبي من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية و التي قد تعوض أي إنخفاض محسوس في السعر.

إن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر مع بداية فترة الثمانينات و الأزمة البترولية العالمية كانت الأسباب الرئيسية في إرتفاع معدلات الإستكشاف منذ النصف الثاني من الثمانينات خصوصا مع صدور قانون 14-86 بتاريخ 1986/08/19 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها.

و خلال سنوات التسعينات سارعت الجزائر إلى إصدار قانون سنة 1991 المتمم و المعدل لقانون 14-86 ، و الذي يرمي إلى توسيع مجال الشراكة الأجنبية في قطاع الغاز كثاني محطة لسلسلة الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر ، و مع مطلع سنة 2000 عادت أسعار البترول للإنتعاش حيث إرتفعت من 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 38.35 سنة 2004 ، و أمام عودة أسعار النفط للإنتعاش عادت الجزائر من جديد لتؤكد تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات و للإيرادات المالية التي يحققها من أجل دفع عجلة الاقتصاد الجزائري، و أمام هذا الوضع تم إصدار قانون 07/05.

و قد تولد عن هذا القانون نوع جديد من العقود تتمثل في عقود الإمتياز الحديثة و التي تسمح للشريك الأجنبي بالحصول على أكبر حصة إستغلال في جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية من المنبع

إلى النقل و المصب بنسبة يمكن أن تفوق 70% ، بينما الشريك الجزائري لا تتعدى نسبته 30% في حالة قبول المناقصة و في حالة الرفض يمكن أن يأخذ الشريك الأجنبي جميع حصص مراحل نشاط الصناعة النفطية.

و قد أثار هذا القانون جدلا كبيرا و إعتبره البعض أنه بداية فقدان السيطرة على الثروات الطبيعية ، إلا أن التعديلات التي جاء بها الأمر 06-11 خصوصا نظام الشراكة و إعادة الإعتبار لحصة سوناطراك في عقود البحث و الإستغلال للمحروقات بالشراكة و كذا النقل و المصب .

و قد أقر الأمر 06-11 العودة إلى نظام تقاسم الإنتاج بدلا من نظام عقود الإمتياز الحديثة بين سوناطراك و شركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل49 % لشركائها على الأكثر.

و لعل أهم ملامح الإستراتيجية الطاقوية في الجزائر خلال هذه الفترة تتمثل فيما يلي:

أولا:تعزيز جهود البحث و الإستكشاف : قررت الجزائر الإعتماد على ثرواتها من المحروقات خاصة الغاز الطبيعي لتلبية حاجيات السوق المحلية من جهة و من جهة أخرى لتوفير الأموال اللازمة من خلال زيادة عائدات الصادرات البترولية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية خاصة خلال سنوات التسعينات و من أجل ذلك سعت الجزائر إلى تكثيف جهود البحث بإصدار قانون المحروقات سنة 1986 و فتح المجال للمستثمر الأجنبي لتجديد الإحتياطات المنتجة و إستغلال المساحات الشاسعة للتنقيب و الحفر و التي لم ترق إلى مستوى التنقيب المنجز في الدول الأخرى.

سطرت شركة سوناطراك خلال سنوات التسعينات برنامجا يكرس تنمية جهود البحث و التنقيب بميزانية قُدرت بـ 2.5مليار دولار عن طريق الشراكة الأجنبية من أجل إكتشاف حقول جديدة من شأنها رفع إحتياطات البترول و الغاز الطبيعي معا، إضافة إلى برنامج بـ 5مليار دولار يغطي الفترة (1992-1998) يسمح بتنمية الحقول المكتشفة و التي تسمح بإسترجاع حوالي 200 مليون دولار طن من المنتجات السائلة طوال فترة حياة هذه الحقول.

و خلال هذه الفترة أبرمت الجزائر العديد من عقود الإستكشاف مع الشركات الأجنبية* مما يعكس وجود برنامج طموح يسعى إلى ترقية الإكتشافات بالتعاون مع الأجانب ، حيث بلغت نسبة نجاح هذه

*-يمكن ذكر بعض هذه الشركات:شركات أمريكية(Arco,Mobile ,philip)،بريطانيا(Bp)،كندا(Petro Saskoil).

العقود 66% سنة 1992 ،57% سنة 1993 ، 66% سنة 1994، 50% سنة 1996،[1] ما يعكس نية الحكومة في تعزيز جهود البحث و الإستكشاف.

لقد حققت الجزائر منذ البدء في تطبيق قانون 86-14 و إلى غاية سنة 2000 ما يقارب 94 عقدا مبرما بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، حيث سجلت 86 عقدا للبحث و 08 عقود للتنقيب ، و قد وصل عدد العقود المبرمة سنة 1990 إلى 5 عقود محتواة على إكتشاف واحد خاصة بعد فتح مجال الشراكة الأجنبية و التي سرعان ما إرتفعت إلى 8 عقود مبرمة إحتوت على إكتشافين و هذا راجع إلى الأطر و التسهيلات التي إنطوى عليها قانون 91-21. [2]

و لعل إنعدام الإستقرار السياسي و الإختلالات التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال فترة التسعينات جعلت الشركات العاملة في قطاع البترول تتخوف من السوق الجزائرية ، لذلك تراجع مستوى الإستثمارات الأجنبية و تقلص عددها.

و منذ مطلع سنة 2000 تزايد عدد العقود المبرمة بين الشركاء الأجانب و سوناطراك نتيجة عودة الإستقرار السياسي و كذا نتيجة تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة ، و بلغ عدد العقود المبرمة 10 عقود خلال الفترة (2005-2008) بسبب الإصلاحات الجديدة التي شهدها نظام إستغلال النفط المنصوص عليها في القانون 05-07 ، إلا ،أن التعديلات التي جاء بها الأمر 06-11 جعل عدد هذه العقود تتراجع إلى 3 عقود سنة 2010 بسبب تراجع حصة الشريك الأجنبي و التي لا تتعدى 49%.

[1]-انظر لتقارير منظمة الأوبك سنة 2000 متوفر على :www.opec.org

[2]- إحصائيات مأخوذة من تقارير شركة سوناطراك لسنوات مختلفة .

الجدول رقم (4-6) : عدد العقود المبرمة خلال الفترة(2001-2012).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2009	2010
عدد العقود*	7	7	5	8	4	4	3

المصدر:تقارير مختلفة لشركة سوناطراك.

ثانيا: تكثيف نشاط التقيب و الحفر : لقد عرفت الآبار المنقّبة مستويات مختلفة، إلا أنها شهدت ثباتا نسبيا بمعدل 20 إلى 30 بئر في السنة بسبب رغبة الجزائر في بسط يدها على ثرواتها النفطية ، إذ كانت عمليات التنقيب تتم من طرف سوناطراك لوحدها ، إلا أنه و بصدور قانون 14-86 إرتفع عدد الآبار المنقبة سنة 1987 إلى 35 بئر و الذي سرعان ما إرتفع إلى 50 بئرا نهاية سنة 1999 بسبب التسهيلات التي إنطوى عليها قانون 21-91 و الذي أدرج جميع الحقول الخاصة بالنفط و الغاز جديدة كانت أم قديمة في عقود الشراكة الأجنبية مما أدى إلى رفع مستوى الإستثمارات في هذا المجال.

الجدول رقم (4-7): تطور نشاط البحث و التنقيب في الجزائر(1992-1994).

السنوات	1992	1993	1994
سوناطراك	19	13	29
بالإشتراك مع الأجانب	13	9	22
المجموع	**32**	**33**	**51**

المصدر:هاشم جمال، مرجع سابق ،ص 187.

إن إتساع مساحة الإستثمارات الأجنبية المصاحبة للتكنولوجيا العالية عقب إدراج القانون الجديد لجميع حقول النفط القديمة و الجديدة ، إلى جانب حقول الغاز في عقود الشراكة مما إنعكس إيجابا على نتائج عدد الآبار المنقبة.

و وصل عدد الآبار المنقبة ذروته في سنة 2007 إلى أكثر من 350000 بئر منقب ، و يعود هذا إلى عصرنة نظام إستغلال النفط و مواكبته للعولمة بموجب قانون 07-05 ، حيث بلغ عدد الآبار المنقبة 57 بئر منقبة نهاية سنة 2007.

* - للإطلاع على عدد الإكتشافات المحققة نتيجة إبرام هذه العقود راجع الفصل الثاني ص 65 .

الجدول رقم (4-8) : عدد الآبار المنجزة خلال الفترة(2000-2010).

الوحدة:ألف برميل في اليوم

السنوات	2000	2002	2004	2007	2008	2009	2010
عدد الآبار المنجزة	137	172	190	300	249	265	258

المصدر: تقارير مختلفة لمنظمة الأوابك.

لقد تم تسجيل خلال الفترة (2000-2010) إستكشاف 122 بئر ، 82 بئرا إكتشافي بمجهود خاص لسوناطراك ما يعادل نسبة النجاح بـ 21% ، أما في إطار الشراكة فقد تم تسجيل 54 بئر إكتشافي بمعدل نجاح يقدر بـ 18% ، و ترجع هذه الزيادة إلى الإصلاحات الجديدة التي جاءت في قانون05-07.

ثالثا:تطوير شبكة نقل المحروقات: عززت الجزائر شبكة نقل المحروقات على مستوى المناطق الجغرافية و تشمل هذه الشبكة خطوط أنابيب النفط الخام ، خطوط أنابيب الغاز الطبيعي و خطوط أنابيب مشتقات النفط.

و منذ مطلع سنة 2000 تعزز نظام إستغلال النفط في الجزائر بتفتح قطاع النفط و الغاز نحو اقتصاد السوق، و هذا بتبني عقود تنعقد وفق مناقصات مفتوحة و مستقطبة للمستثمر الأجنبي مما سمح بتحقيق عدة إنجازات بالشراكة الأجنبية في مجال شبكة النقل .

ففي سنة 2011 تم إنجاز مشروع ميدغاز و الذي يهدف إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب في العام من الغاز الطبيعي إلى إسبانيا إنطلاقا من محطة بني صاف إلى محطة الميريا بإسبانيا ، و تساهم سوناطراك بـ 36 %في تنفيذ هذا البرنامج.

أما مشروع قالسي و الذي يهدف إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب في العام من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا إنطلاقا من محطة القالة بولاية الطارف عبر سردينيا إلى كاغلياري ، و تساهم سوناطراك بـ 41 ٪ في تنفيذ هذا المشروع المقرر تشغيله سنة 2014.

و لأن السوق الأوروبية أهم زبون للجزائر فإن مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى إلى أوروبا و الذي يهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي بحدود 30 مليار $م^3$ من نيجيريا نحو أوروبا عبر الأراضي

الجزائرية و ينطلق خط أنبوب الغاز الطبيعي من منطقة واري في نيجيريا إلى بني صاف أو القالة في الجزائر.

و على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات لتثمين الموارد الطاقوية و رفع القدرات الإنتاجية من خلال تنمية الحقول المستكشفة ، إلا أن قطاع المحروقات خلال فترة التسعينات لم يرق للمستوى المطلوب، و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية و سعر البترول خلال الفترة(1990-2000).

الجدول رقم(4-9): هيكل الصادرات الجزائرية(1990-2000).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1993	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الصادرات	10091	9362	11088.6	13490.7	9655.4	11363.9
صادرات المحروقات	9374	9008	10303.2	13100.8	9360.4	10924.5
صادرات خارج المحروقات	480.03	355	784.79	398.98	294.99	357.2
سعر البترول	17.50	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك cnis.

- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك سنة 1999.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضعف نتائج قطاع المحروقات خلال سنتي 1993،1995 بسبب إنخفاض الصادرات الجزائرية من حيث الحجم و تراجع أسعار البترول في السوق العالمية و التي إنخفضت من 24 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17 دولار للبرميل سنة 1993 ، و حقق قطاع المحروقات أعلى حصيلة له خلال هذه الفترة سنة 1997 بقيمة 13100.8 مليون دولار أمريكي ، في حين أن الصادرات خارج المحروقات سجلت تذبذبا واضحا فمن 480.03 مليون دولار سنة 1993 إلى 294.99 مليون دولار سنة 1998 و بلغت ذروتها سنة 1996 بـ784.79 مليون دولار، و لعل هذا الإرتفاع ناتج عن تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المطبقة من صندوق النقد الدولي و التي كانت

تهدف إلى التخفيف من التبعية للنفط ، إلا أن عودة أسعار البترول للإنتعاش من جديد أضعفت قدرات التصدير خارج المحروقات بدليل تراجع قيمتها إلى 357.2 مليون دولار سنة 1999.

– و منذ مطلع سنة 2000 تزايدت أسعار النفط بصورة مستمرة فبلغت مستويات قياسية فاقت 100 دولار للبرميل ، كما أن هذه التغيرات في الأسعار رافقتها العديد من الظروف السياسية كأحداث 11 سبتمبر، الحرب الأمريكية على العراق، الاضطرابات في نيجيريا...كما أن الظروف الإقتصادية لدول العالم كانت دافعا لإرتفاع الأسعار كالنمو الاقتصادي الذي عرفته دول جنوب آسيا و إرتفاع الطلب العالمي على النفط إضافة إلى التغيرات المناخية و إرتفاع عدد السكان ، كل هذه الأسباب و غيرها جعلت صادرات الجزائر بإعتبارها دولة نفطية تتزايد من سنة إلى أخرى ، و الجدول التالي يوضح تطور إجمالي صادرات الجزائر .

الجدول رقم(4–10) : تطور هيكل الصادرات الجزائرية (2000–2012).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2002	2004	2008	2010	2011	2012
إجمالي الصادرات	19.55	31.77	81.23	46.57	72.88	71.86
صادرات المحروقات	18.82	30.98	79.29	45.53	71.66	69.80
صادرات خ المحروقات	0.73	0.78	1.94	1.06	1.22	2.16
سعر البترول	24.91	38.35	98.96	80.35	112.36	111.18

المصدر:مركز الإعلام الآلي التابع للجمارك.

سعر البترول:تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك 2005 ، 2013.

إن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على تصدير النفط ، و لأن أسعار هذا الأخير تخضع لقواعد السوق العالمية فنلاحظ أن الصادرات الجزائرية إنتقلت من 19.55 مليار دولار سنة 2002 إلى 81.23 دولار سنة 2008 نتيجة إرتفاع صادرات المحروقات من 53.43 مليار دولار سنة 2006 إلى 79.29 مليار دولار سنة 2008 ، في حين أن أداء الصادرات خارج المحروقات لم يرق للمستوى المنشود بالرغم من جهود الدولة لترقيتها بإقامة المؤسسات الخاصة بترقية هذا النوع من الصادرات

إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للمستثمرين و غيرها ، إذ نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات بلغت ذروتها سنة 2011 بـ 2.1 مليار دولار .

و ما يمكن الإشارة إليه أن الصادرات الجزائرية إنخفضت سنة 2010 بسبب تراجع صادرات المحروقات و إنخفاض الأسعار في السوق العالمية بسبب الأوضاع الإقتصادية التي شهدها العالم أبرزها أزمة الديون السيادية في أوروبا ، إضافة إلى إرتفاع الإنتاج خارج مناطق الأوبك ناهيك عن الإنخفاض المحسوس للإنتاج النفطي في الجزائر بسبب تراجع حجم الإستثمارات من جهة و بعض الأحداث السياسية كالهجوم على مركب الغاز في تقنتورين .

VI.1-3-دور قطاع المحروقات في تحقيق التراكم الرأسمالي.

لقد قررت الجزائر بعد الإستقلال إسترجاع مواردها الطبيعية و جعلها وسيلة تقود بواسطتها التنمية في البلاد، و نتيجة لتظافر مجموعة من الظروف الإقتصادية و السياسية سواء على المستوى المحلي أو العالمي لعب قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال توفيره لرؤوس أموال ضخمة تحتاجها عملية التنمية آنذاك ، و في هذا الإطار فإن تحليل دور قطاع المحروقات في تعبئة الموارد المالية و بالتالي تحقيق التراكم في الجزائر يتم بطريقتين: [1]

1. في الميدان العالمي: و يتم ذلك عن طريق التثمين العالمي للمحروقات و الذي يسمح بتكوين الفائض المالي لتكوين رأس المال في الجزائر.

2. في مجال الوطني: و يتم ذلك عن طريق تحليل الآثار الهيكلية لهذا القطاع على باقي فروع الاقتصاد الوطني.

لقد إعتبرت الجزائر العوائد البترولية مصدر التمويل الرئيسي و الأساسي لجميع المشاريع ، و بالتالي فإن عمليات التراكم بدأت تظهر من خلال تنفيذ المخطط الثلاثي مما سهل الطريق أمام المخطط الرباعي الأول و الثاني ، و قد قامت الجزائر بتخصيص مواردها للقيام بأقصى إستغلال للمحروقات بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات.

إن إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى و عدم قيامها بدورها الأساسي إلى جانب قطاع المحروقات كان خيار السلطات الوطنية آنذاك مستندة في ذلك على ضرورة تشييد التنمية بأي ثمن و التي لن تتحقق إلا بإيرادات مالية تمول كبرى المشاريع المسطرة.

[1] – هاشم جمال، مرجع سابق، ص 148.

و لقد أدى قطاع المحروقات الدور المنوط إليه ، حيث إرتفع التراكم الخام للأموال الثابتة من 23% سنة 1967 إلى 46% سنة 1977، و الجدول التالي يوضح تطور معدل التراكم الرأسمالي في الجزائر:

الجدول رقم(4-11): تطور معدل التراكم الرأسمالي في الجزائر(1967-2011).

السنة	1967	1977	1986	1990	1997	2007	2008	2011
معدل التراكم*	23	46	34.17	25.59	22.95	26.28	29.14	31.88

المصدر:أحمد هني،"اقتصاد الجزائر المستقلة"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1993 ،ص77(1967-1977).

من إعداد الطالبة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(1986-2011).

من خلال الجدول نلاحظ:

-إرتفع معدل التراكم الرأسمالي سنة 1977 إلى 46% بسبب القفزة التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 1973 ، إلا أنه عاد للإنخفاض سنة 1986 بسبب تراجع صادرات الجزائر من المحروقات و إنحصار الموارد المالية لهذا القطاع بسبب الإنخفاض الحاد لأسعار البترول في السوق العالمي.

-تميز معدل التراكم الرأسمالي في الجزائر لقطاع المحروقات بالتراجع المحسوس سنوات التسعينات نتيجة الظروف الإقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر آنذاك ، إضافة إلى إجراءات صندوق النقد الدولي و التي ترمي إلى تخفيف التبعية للنفط من خلال مشاركة القطاعات الإقتصادية الأخرى في تحقيق التراكم.

-مع مطلع الألفية عادت الجزائر لتثبت من جديد أنها لا تستطيع التخلي عن إعتمادها لقطاع المحروقات خاصة في ظل إلتهاب الأسعار و بلوغها مستويات قياسية ، و بذلك إرتفع معدل التراكم الرأسمالي من 24.57% سنة 2002 إلى31.88% سنة 2011.

لقد إنفرد قطاع المحروقات بتحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر و يتم ذلك من خلال تحليل دوره في هذه العملية عالميا و وطنيا.

* - معدل التراكم أي قيمة النسبة ما بين تكوين رأس المال و الناتج الخام.

ففي المجال العالمي إستطاعت المحروقات أن تأخذ مكانها شيئا فشيئا على الساحة الدولية ، إذ قامت كل دول العالم بتثمين مواردها من خلال بسط نفوذها على مواردها الطبيعية و حسن إستغلالها بالشكل الذي يؤمن تكوين رأس المال الإجمالي.

أما على المستوى الوطني فقد مكنت الجزائر قطاع المحروقات من قيادة عجلة الاقتصاد الوطني ، و جعلت لهذا القطاع الفضل على باقي قطاعات الاقتصاد من خلال قدرته على توليد فائض مالي يساهم في ترقية هذه القطاعات لكي تتمكن من تحقيق فوائض إقتصادية تساهم في الناتج الداخلي الخام، و لعل الأهداف التي يسعى قطاع المحروقات لتحقيقها بإعتباره النواة الأساسية لتراكم رأس المال الإجمالي تتمثل في:[1]

1-يصبح قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الإيرادات المحققة من الصادرات .

2-لقطاع المحروقات دورا ديناميكيا في بقية الفروع و خاصة الزراعة ، و هذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي بين مختلف القطاعات ، إذ يوفر قطاع المحروقات الإمداد بالطاقة و منتجات مختلفة من البتروكيمياء بأسعار منخفضة و التي تستفيد منها الصناعات القاعدية بشكل عام.

3-زيادة الإمكانيات المالية للدولة خاصة في مجال العملات الصعبة.

4-تمثل المحروقات مصدر طاقوي مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي.

IV. 2-تحليل تطور الإيرادات البترولية في الجزائر.

لقد حققت الجزائر كغيرها من الدول النفطية إيرادات مالية ضخمة كلما إرتفعت أسعار النفط و بلغت مستويات قياسية ، أما في حالة إنخفاض أسعار النفط تتقلص هذه الموارد و ينتج عنها ضعف و إنحصار مصادر التمويل مما يؤثر سلبا على مسيرة التنمية المنشودة ، و منذ مطلع سنة 2000 إستطاعت الجزائر أن تتحصل على إيرادات مالية ضخمة من وراء تصديرها للمحروقات سمحت لها بتمويل مشاريعها التنموية و تحقيق قفزة نوعيه في جميع الميادين.

IV.2-1-تطور الإيرادات البترولية في الجزائر قبل الإصلاحات الإقتصادية.

قبل أزمة 1986 تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك – الجزائر- خلال فترة السبعينات ، حيث إستطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج و الأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 و إستخدام النفط كسلاح ، كما كانت للحرب

[1]- هاشم جمال، مرجع سابق، ص 148.

الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات ، و يمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول رقم(4-12) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985).

الوحدة : مليون دولار

السنة	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.14	9.655	9.778	9.668

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973 ، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981 ، و قد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974 ، و لعل السبب وراء إرتفاع هذه المداخيل هو وزن الأوبك و ما تشكله من قوة سواء من حيث التكتل ، الإحتياطي أو الإنتاج و تدخلاتها في قضية تحديد الأسعار مما يضمن للدول المنتجة و المصدرة حصولها على قيم حقيقية لمواردها الطبيعية.

و لقد شهدت أسعار النفط تغيرات مستمرة خلال هذه الفترة نتيجة تظافر مجموعة من الظروف الإقتصادية و السياسية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-13):تطور سعر النفط خلال الفترة(1970-1985). الوحدة:b/ $

السنوات	**1970**	**1973**	**1974**	**1977**	**1979**	**1982**	**1984**	**1985**
سعر النفط	2.1	3.1	10.4	12.6	29.2	31.7	28.1	27.5

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

من خلال الجدول نلاحظ:

-إرتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 من 3.1 دولار للبرميل إلى 29.2دولار للبرميل سنة 1979 مما ساهم في تحقيق إنتعاش في العائدات المالية المحققة و التي إرتفعت من 681 مليون دولار سنة 1970 إلى 1.522 مليون دولار سنة 1973 ، و خلال الفترة (1973-1978) حاولت الأوبك إتباع سياسة عقلانية موارد الطاقة إلا أن الأزمة الإيرانية سنة 1979 أدت إلى رفع الأسعار بنسبة 10% عما كانت عليه سنة 1978 مما أدى إلى تهافت الدول المستهلكة على تنمية مخزوناتها النفطية و قد بلغت أسعار النفط سنة 1982 من 31.7 دولار للبرميل لتراجع إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 بسبب تزايد الإمدادات خارج الأوبك و تحفيز تطوير مصادر الطاقة البديلة ، و بالتالي إنخفضت نسبة مساهمة الأوبك في الإنتاج العالمي من 44 % سنة 1980 إلى 30 % سنة 1985.

IV.2-2- تطور الإيرادات البترولية في الجزائر بعد الإصلاحات الإقتصادية.

في سنة 1986 فاجأت أزمة إنهيار أسعار البترول أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري ، فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد إرتفاعا طفيفا سنة 1987 إلى 17.7 دولار للبرميل ليعاود الإنخفاض إلى 14.2 دولار للبرميل سنة 1988 و قد صاحب إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية و لهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري .[1]

و نتيجة لذلك أسرعت الجزائر نهاية الثمانينات بتطبيق جملة من الإصلاحات معجلة بذلك في ترميم هياكل الاقتصاد الوطني ، إلا أن أسرع الآثار الملموسة لإنهيار أسعار البترول هو تراجع العوائد البترولية و بالتالي إنحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية في ظل تراجع الصادرات الجزائرية بحدود 50% ، و يمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه.

[1] - Abdelatif Benachanhou , « la fabrication de l'Algérie » ,Op _cité, p85-86.

الجدول رقم (4-14) : تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000). الوحدة: 10^9

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005,Op -cit.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8.464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك سنتي 1993 و 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية و الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ، لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000.

و قد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي و الإمكانيات المحلية و عدم إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الأسعار، و قد عقدت الأوبك إجتماعا في 20-12-1986 حيث تم التخلي عن السعر الرسمي و تبنى نظام تسعير يرتبط بالسوق بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات ، مما أدى إلى تجاوز دول الأوبك أزمة إنهيار الأسعار الحادة في منتصف الثمانينات حيث عاود السعر للإرتفاع من 13 دولار سنة 1986 إلى 17.3 دولار سنة 1989 و 22.3 دولار سنة 1990.

الجدول رقم (4-15): تطور أسعار النفط خلال الفترة(1986-1995). الوحدة:b/ $

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1994	1995
سعر النفط	13.0	17.7	14.2	17.3	22.3	18.6	18.4	15.5	16.9

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005,Op -cit.

من خلال الجدول السابق يتضح تأثير أزمة 1986 على مستوى الأسعار ، إذ إنخفض سعر النفط من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل تراجعت معه الصادرات النفطية بنسبة 50% و قد سارعت الأوبك بعقد عدة إجتماعات للخروج من الأزمة و عودة الأسعار إلى مستواها السابق من خلال تطبيق سياسية التقليل من المعروض النفطي بالشكل الذي يضمن الإستقرار في مستوى الأسعار ، و في سنة 1989 إنتعشت الأسعار مجددا لتبلغ 17.7 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل سنة 1990 بسبب الإضطرابات السياسية نتيجة الحرب العراقية.

- و مع مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية إرتفاعا محسوسا لأسعار النفط إنعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الإعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم(4-16):تطور الصادرات الجزائرية (2000-2012) . الوحدة:مليار $

السنوات	2000	2003	2005	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الصادرات النفطية	21.06	23.99	45.59	53.706	30.584	38.209	51.395	48.268
سعر النفط $/b	28.8	28.99	54.87	99.33	62.33	80.34	112.26	111.18

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005-2013.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ إرتفاع العائدات النفطية بسبب بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000 ، و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 و التي عُرفت بـ " ثورة أسعار النفط" ، و قد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 112.26 دولار للبرميل سنة 2011 ، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط ، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009 ، و قد إنعكس إرتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد إرتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453.2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008 ،[1] مما شجع الجزائر على زيادة إستخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

IV.3-أثر التغير في أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر أو إنحصار مصادر التمويل بإعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، و لعل ذلك تثبته مسيرة الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال و لأن الحكم على تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الإستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء أكانت داخلية أم خارجية ، كان لابد من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار النفط على مستوى هذه المؤشرات.

IV.3-1- أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي.

IV.3-1-1- أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي.

خلال فترة السبعينيات ساهمت الإيرادات البترولية المرتفعة من زيادة حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر نتيجة زيادة حجم الإستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة في ظل المخططات التنموية المتعاقبة إلا أنه و في سنوات الثمانينات شهد الناتج الداخلي الخام تراجعا محسوسا نتيجة للأزمة النفطية العكسية و التي أثرت سلبا على حجم المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات ، إلا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات بالتعاون مع مؤسسة صندوق النقد الدولي حفزت معدل النمو

[1] - Abdelatif benachanhou ,Op cité , p119.

الاقتصادي خاصة من خلال مساهمة القطاعات الإقتصادية ما عدا قطاع المحروقات في تحقيقه ، حيث بدأت معدلات النمو الإقتصادي في تسجيل نتائج إيجابية بدءا من سنة 1995.

إن عودة أسعار البترول للإرتفاع من جديد إبتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفت نوعا من الإستقرار على مؤشرات الاقتصاد الجزائري ، حيث تم إستغلال هذه الوفرة المالية في تبني سياسة إنعاشية تهدف في الأساس إلى تحقيق نسب مرتفعة للنمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي عبر قناة الإنفاق العام و ذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية ، و الشكل التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر(1970-2010).

الشكل رقم(4-1):تطور الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر(1970-2010).

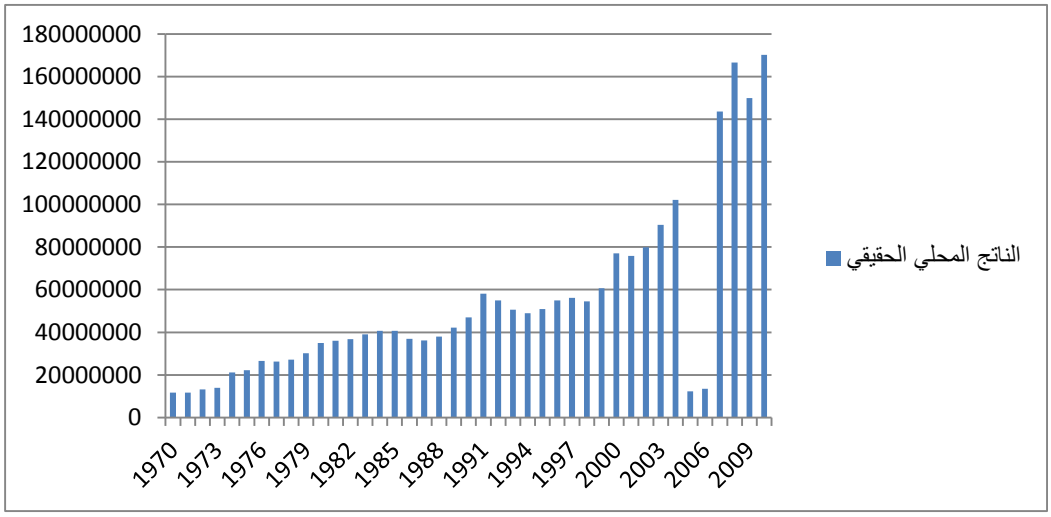

المصدر:من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول رقم(5) من الملاحق .

من خلال الشكل البياني تتضح:

1-إنتقل الناتج المحلي الخام من 4857.8 مليون دولار سنة 1970 إلى 42.347.2 مليون دج سنة 1980 ، و لعل هذا الإنتقال راجع إلى تزايد الإيرادت النفطية خاصة بعد أزمة 1973 و التي أُستخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطنية و تحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية ، و قد سادت خلال تلك الفترة فكرة تشييد التنمية بأي ثمن.

2-إنخفض الناتج المحلي الخام من 63065.2 مليون دولار سنة 1986 إلى58791.6 مليون دولار سنة 1988 و لعل هذا الإنخفاض ناتج عن إنخفاض أسعار النفط ناهيك عن مسلسل الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

3-تواصل إنخفاض الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال سنوات التسعينات من 61840.5 مليون دولار سنة 1990 إلى 42078.5 مليون دولار سنة 1995 ، و ذلك راجع إلى إختلال مؤشرات الاقتصاد الوطني من عجز في الميزانية و تفاقم مشكلة المديونية و خدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية و تفشي البطالة ، و نتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة صندوق النقد الدولي عاود الناتج المحلي الخام للإرتفاع الطفيف سنة 1997 ليبلغ 48203.5 مليون دولار ثم 54792.5 مليون دولار سنة 2000.

4-واصل الناتج المحلي الخام تسجيل أداء إيجابي في قيمه فمن 54709.6 مليون دولار سنة 2001 إلى 198760.1 مليون دولار سنة 2011 ماعدا تراجعه في سنة 2008 بنسبة 1.4% مقارنة بسنة 2007 بسبب إفرازات الأزمة العالمية و تراجع النمو الاقتصادي العالمي.

IV. 3-1-2-أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.

تعتمد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم ، و يتجلى هذا من خلال نسب مساهمة الجباية البترولية هذه الأخيرة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بأسعار البترول و التي ترتفع بإرتفاع الأسعار و تنخفض بإنخفاضها، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-17): هيكل الإيرادات في الميزانية العامة للدولة.

الوحدة:مليار دج

السنوات	1973	1974	1984	1986	1988	1992	1994	1996	1998
مجموع الإيرادات	11.1	23.4	101.3	89.6	93.5	311.8	477.1	825.1	774.5
الجباية البترولية	4.11	13.3	43.8	21.4	24.1	19.3	22.21	49.59	37.85
رصيد الموازنة	1.1	10	2.1	-12.8	-26.2	-108.3	-89.2	100.5	101.2

المصدر:الحوصلة الإحصائية(1962-2011) الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال الجدول:

- إرتفاع حصة الجباية البترولية من 13.3مليار دج سنة 1974 لتبلغ سنة 1984 ما يقارب 43.8 مليار دج بسبب إرتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973، إلا أنه و منذ سنة 1984 بدأت إيرادات الجباية البترولية تتراجع خاصة سنة 1986 بـ21.4 مليار دج بسبب تداعيات الأزمة النفطية و إنعكاساتها السلبية على مستويات الأسعار مما أثّر على رصيد الموازنة العامة و الذي سجل عجزا بـ12.8 مليار دينار ليتفاقم العجز سنة بعد أخرى نتيجة الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني.

- حقق رصيد موازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة (1992-1995) نتيجة للتزايد المطرد في حجم النفقات الذي إنتقل من 420.1 سنة 1992 إلى 759.6 مليار دج سنة 1995 أمام عجز الحكومة عن الزيادة في حجم الإيرادات العامة نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني ليحقق فائضا سنة 1996 بـ100.5 مليار دج و سنة 1998 بـ 101.2 مليار دج و هو ما يعني أن الحكومة قد وُفّقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادت دون اللجوء إلى الإصدار النقدي نتيجة تطبيقها سياسة مالية صارمة تهدف إلى تقليص العجز الموازني.

و مع مطلع سنة 2000 إتجهت الجزائر إلى تبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية و التي تعتمد على الإنفاق الحكومي كأداة لتنشيط الطلب ، و لذلك إرتفعت مستويات الإنفاق الحكومي منذ سنة 2001 نتيجة الوفرة المالية التي نتجت عن إرتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-18) : تطور الموازنة العامة للدولة(2000-2012).

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2002	2004	2006	2009	2011	2012*
الإيرادات العامة	1578.1	1603.1	2229.8	3639.9	3275.3	3403.1	3804.5
الجباية البترولية	1173.3	942.9	1485.6	2714.0	1927.0	1501.7	1519.0
رصيد الميزانية	400	52.5	340.9	1186.8	-1871	-2328.3	-3249

Source :www.ons.Dz

* تم إحتسابها بناءا على تقارير وزارة المالية www.mf.gov.dz

لقد شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر إنتعاشا ملحوظا و هذا تزامنا مع إرتفاع أسعار النفط في الأسواق البترولية العالمية هو ما رفع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى 22 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2001 ، و الذي ساهم في تسديد الخزينة العمومية لخدمات الديون التي بلغت 9.6 مليار دولار.

من جانب الإيرادات نلاحظ أنها سجلت أعلى مستوى لها سنتي 2006 بمبلغ يقارب 3639.9 مليار دج و 2012 بمبلغ يقارب 3804.5 مليار دج نتيجة تواصل إرتفاع أسعار النفط ، و قد شهدت الإيرادات العامة إنخفاضا محسوسا مع مطلع سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات دول العالم و ما صاحبها من تراجع في مستويات النمو الاقتصادي ناهيك عن تراجع طفيف في حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات لتعود مجددا إلى الإنتعاش بدءا من سنة 2010 .

- بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيردات العامة ما يقارب 74% سنة 2000 لتنخفض سنة 2002 إلى 58.8% بسبب تراجع أسعار النفط من 28 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24 دولار للبرميل سنة 2002 ، و بلغت الجباية البترولية أعلى نسبة مساهمة سنة 2006 بـ 74.5% إلا أنها

بدأت تتراجع على الرغم من إرتفاع أسعار البترول خلال سنتي 2011 و 2012 بسبب تراجع حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال هاتين السنتين.

و لعل هذه الأرقام توضح الدور الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية خاصة أمام إنحصار مصادر الإيرادات العادية ، لذلك فإن إستقرار الموازنة العامة للدولة يبقى رهينة أسعار البترول فأي إنخفاض مفاجئ فيها يجعل الموازنة العامة تشهد إختلالات عميقة.

IV.3-1-3-أثر تغيرات أسعار البترول على معدل البطالة.

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل و أهمها و التي تسبب و تهدد إستقرار المجتمع و تُزعزع أمنه و تختلف أسبابها من مجتمع إلى مجتمع آخر ، و الجزائر كغيرها من الدول إستفحلت فيها ظاهرة البطالة خلال سنوات الثمانينات و التسعينات ، فقد حاولت الجزائر خلال الثمانينات و من خلال المخططات الخماسية المطبقة تخفيف حدتها إلا أن سنة 1986 شهدت إنخفاضا في أسعار البترول ، إذ إنجر عن هذا الوضع إنخفاض الصادرات من السلع و الخدمات من جهة و اللجوء إلى الإستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل ، و الشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة:

الشكل رقم(4-2):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970-2012).

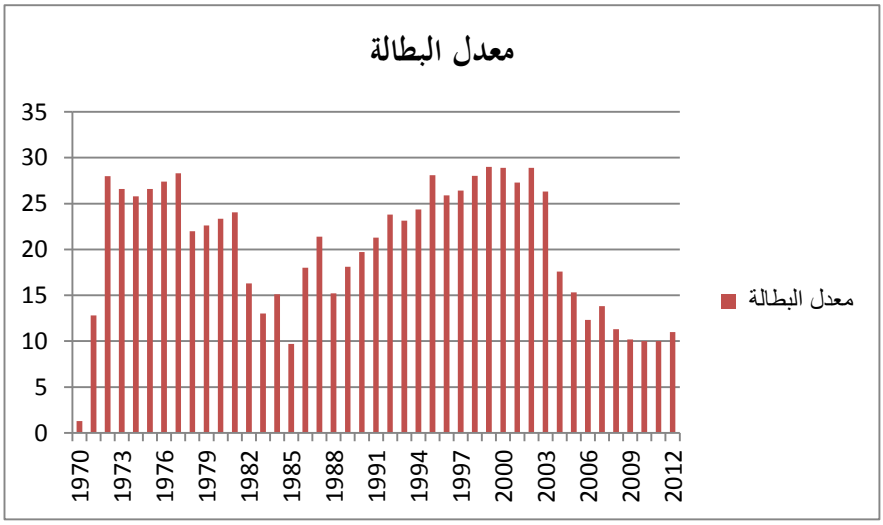

المصدر:من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول رقم(5) من الملاحق.

و مع مطلع سنة 2000 حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق الحكومي تأمين فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل و ذلك من خلال قطاع الخدمات – الإنفاق الجاري- ، حيث تسعى

الدولة إلى توسيع الخدمات الصحية و التعليمية حسب المخطط الخماسي الأول و هذا يتطلب توظيف عمال و موظفين جدد بالإضافة إلى توسيع حجم الخدمات العامة في الدوائر و المحافظات و البلديات كما تقوم الدولة بإستثمارات القطاع الصناعي – الإنفاق الإستثماري- و هذا ما يساهم في توفير اليد العاملة و هذا ما يبين أن الإنفاق الحكومي بنوعيه يساهم في زيادة معدل التشغيل أي إنخفاض معدلات البطالة كل ذلك ساهم في إنعاش سوق العمل، حيث إنخفضت نسب البطالة من 29 % سنة 1999 إلى 15.30 % سنة 2005 ثم إلى 10 % سنة 2010 و ذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات و البرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

و من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع قياسي لمستويات البطالة في الجزائر ، فمن 28.89% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2012 نتيجة تطبيق حزمة من الإجراءات و إستحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى ترقية مستوى التشغيل في الجزائر ، إضافة أن الجزائر خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقية توسعية من خلال إقامة المشاريع الإستثمارية مما حفز الطلب على اليد العاملة خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية،كما أن التحديث الذي عرفته الإدارة الجزائرية ساهم هو أيضا في إرتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة كل ذلك ساهم في تقليص معدلات البطالة.

IV.3-1-4-أثر تغيرات أسعار البترول على معدل التضخم.

بعد الأزمة سنة 1986 بدأت بوادر الإنهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد ،إذ نجد أن الإنفاق الحكومي إنخفض إلى 15.4% خلال 1986 ، كما خسرت الجزائر ما يفوق 45% من حصيلة إيراداتها و تدهور الميزان التجاري بسبب عدم الضغط على بعض بنود الواردات.

و قد شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للتقديرات النفطية و التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار.

ففي سنة 1992 عرف معدل التضخم إرتفاعا بـ 31.7% و هذا راجع إلى إرتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة إرتفاع حجم المديونية الخارجية ، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، حيث بدلت الجزائر مجهودات للتحكم في معدلات التضخم تدريجيا بسبب تحسين الوضعية المالية و تسديد الدولة لجزء كبير من مستحقاتها وهذا راجع إلى إرتفاع الإيرادات النفطية ، و لعل السبب الذي يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة كان سببها عملية تخفيض العملة

قلة الموارد من النقد الجنبي ، ضغوط خدمة الدين بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى من بينها إرتفاع التكاليف و تدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

الشكل رقم(4-3): تطور معدل التضخم في الجزائر(1970-2012).

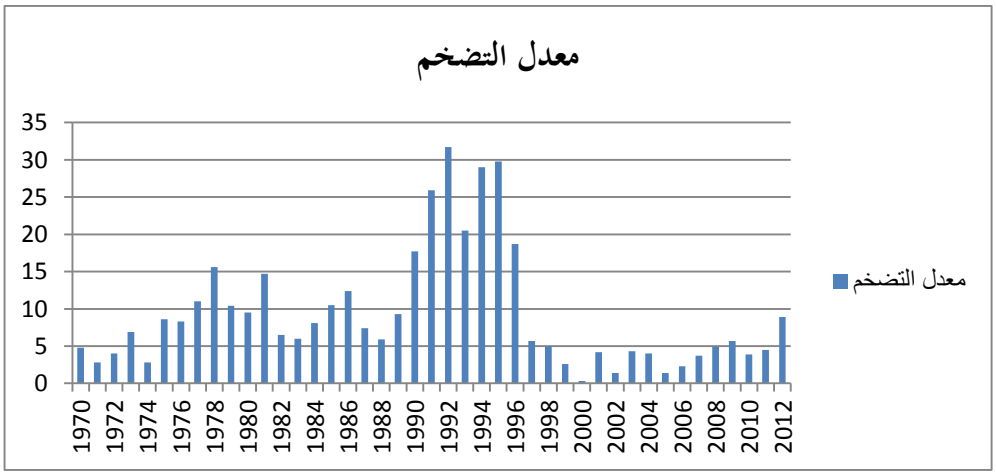

المصدر:من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول رقم(5) من الملاحق.

لقد إستطاعت الجزائر من خلال برامج التصحيح الهيكلي التحكم في نسب التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد ، فمن 29.0 % سنة 1994 إلى 2.6 % سنة 1999 بسبب النتائج التي أفرزتها برامج التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر ، و مع مطلع سنة 2000 واصلت مستويات التضخم في الإنخفاض إلى 1.4% سنة 2002 ، و لعل إرتفاع معدلات التضخم يُفقد العملة قوتها الشرائية داخليا و خارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها ، إلا أن نسب التضخم بدأت ترتفع مع مطلع سنة 2004 بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى إرتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود.

إن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي و إرتفاع الأجور و زيادة مداخيل الأسر رفع من معدلات التضخم إلى غاية سنة 2009 أين بلغ نسبة 5.7 % نتيجة تأثير إنخفاض سعر الصرف على الواردات و إرتفاع نفقات الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الإختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي ما نجم عنه الزيادة في مستوى الأسعار.

و ما يمكن قوله أن إرتفاع نسب التضخم في الجزائر إرتبط إرتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع و الخدمات، فالجهاز الإنتاجي لم يؤد دوره و بالتالي حدثت فجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي مما ساهم في رفع هذه المستويات.

IV. 3-2-أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي.

IV.3-2-1- أثر تغيرات أسعار البترول على معدل الإستثمار.

سجل معدل نمو الإستثمار تزايدا مستمرا خلال سنوات السبعينيات بسبب الآثار الإيجابية للعوائد البترولية المرتفعة بعد سنة 1973 ، فبعد الإستقلال قامت الجزائر بعدة مشاريع إستثمارية تم إقرارها في مختلف المخططات التنموية التي تبنتها ، إلا أن تجربة الإستثمار في الجزائر خلال تلك الفترة تميزت بالضعف و سوء التسيير و التخطيط النابع من فكرة تشييد التنمية بأي ثمن بدليل أن عدة مشاريع لم يتم إنجازها مما أضحى صعوبة في إعادة تقييمها ، و لقد حاولت الجزائر الخروج من حالة الركود الاقتصادي بتنويع نسيجها الصناعي عن طريق إشراك مختلف القطاعات إلا و أنه في الواقع كانت الريادة لقطاع المحروقات لوحده من حيث حجم الإستثمارات المخصصة ، إضافة إلى الإعتماد عليه في الحصول على موارد مالية تساعد في تمويل مختلف المشاريع الضخمة.

و قد شهد معدل الإستثمار تطورا ملحوظا خاصة أثناء فترة تطبيق المخطط الرباعي الثاني بنسبة 52% ، و الجدول التالي يوضح سيرورة معدل الإستثمار في الجزائر :

الجدول رقم(4-19):تطور معدل الإستثمار في الجزائر(1967-1990).

الفترات	1967-1969	1970-1973	1974-1977	1979	1985	1987	1989
معدل الإستثمار%	18.4	36.4	52	47.4	26.7	24.6	18.2

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول،"الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية"، مرجع سابق، ص 86.

يتضح من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل الإستثمار في الجزائر من18.4% في ظل المخطط الرباعي الأول إلى 36.4% خلال فترة تطبيق المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، و إرتفعت تكاليف الإستثمار من 5400 مليون دج في إطار المخطط الثلاثي الأول إلى 48200 مليون دج خلال المخطط الرباعي الثاني ، و قد إستحوذت المشاريع الإستثمارية في القطاع الصناعي على أكبر نسبة بـ 40 % لقطاع المحروقات ، 44% للصناعات القاعدية تماشيا مع السياسة المنتهجة آنذاك في الجزائر.[1]

و لأن الجزائر إختارت التوجه نحو الصناعات المصنعة فإن وتيرة الإستثمار و معدله تناسب طرديا مع الفترة التي ترتفع فيها إيرادات المحروقات بإعتبارها محرك عملية التنمية ، فنلاحظ أنه و بعد أزمة 1986 تراجع معدل الإستثمار في الجزائر من 47% سنة 1979 إلى 24.6% سنة 1987 ثم 18.2% سنة 1989.

و خلال سنوات التسعينات إنتهجت الجزائر سياسة تحفيز الإستثمار أثناء فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، لذلك تم توفير المناخ الملائم للإستثمار لكن تدهور الوضع الأمني حال دون تحقيق النتائج المرجوة على الرغم من الحوافز و المزايا الممنوحة لإعادة تنظيم القطاع و إنشاء وكالات خاصة بترقيته و تطويره ، و الجدول التالي يوضح تطور معدل الاستثمار في الجزائر:

الجدول رقم(4-20):تطور معدل الإستثمار في الجزائر(1992-1998).

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل الاستثمار	28.8	27.4	28.7	29.5	24.9	24.6	26.5

المصدر:نفس المرجع ، ص 213.

- سعت الجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي إلى تطبيق مجموعة من السياسات التي تمس جانب الميزانية و ذلك بإنشاء فوائض مالية خارج قطاع المحروقات بالإعتماد خاصة على حجم الإدخار المحلي الملائم لمستوى الإستثمار ، و قد عملت الجزائر على ذلك بدليل إرتفاع معدل الإستثمار من

[1] - جمال الدين لعويسات، "التنمية الصناعية في الجزائر "، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 22.

28.8% سنة 1992 إلى 29.5% سنة 1995 و الذي بدأ بالتراجع سنتي 1996، 1997 مسجلا معدل 24.9% و 24.6% على التوالي ليرتفع مجددا سنة 1998 إلى 26.5% .

و من أجل ضمان تسجيل معدلات نمو إستثمار مرتفعة لابد من توفر هيكل إنتاجي قادر على المنافسة و يتم ذلك من خلال توفر أربعة عوامل: [1]

1. مساهمة القطاع الخاص الوطني في إنجاز الإستثمار بشكل أكبر.
2. إرتفاع معدل الإدخار المحلي.
3. تحقيق نمو رأس المال البشري و الحيلولة دون هجرته.
4. إستقرار سياسي.

و مع مطلع سنة 2000 تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي من جهة و من جهة أخرى لتعزيز الإستثمار المحلي و ترقيته و ذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة خاصة لتشجيع الإستثمار بإعتباره أهم الأدوات الأساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية ، و تستقطب الجزائر جنسيات متعددة من الإستثمار الأجنبي المباشر ، و تعد دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الدول العربية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر ، و الجدول التالي يوضح تطور معدل الإستثمار في الجزائر:

الجدول رقم(4-21): تطور معدل الإستثمار في الجزائر(2000-2012).

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012
معدل الاستثمار GDP%	25.01	30.80	29.94	37.49	41.65	36.11	41.59

Source:www.economiwatch.com

إن إستعمال الجزائر لأداة الإنفاق العام لإنعاش النمو الاقتصادي خاصة من خلال تخصيص حصص مالية ضخمة لتهيئة البنية التحتية و تجهيز إستقطاب المستثمر الأجنبي ، و كذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي و إن كان ذلك بشكل غير مباشر، فتحسين الإدارة و إزالة القيود و العراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الإستثماري .

[1] - Ahmed Benbiteur, Op_cité, p 96-97.

أما من الجهة الأخرى فنجد أن هناك وسيلة أخرى تساعد على جلب المستثمر الأجنبي ألا و هي الحوافز و الإمتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز بها عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي ، و في هذا الإطار سعت الجزائر لتحقيق المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي من خلال مجموع الإصلاحات (الاقتصادية، القانونية...) و المشاريع التنموية التي أطلقتها لتهيئة البنية التحتية .

IV.3-2-2-أثر تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري.

شهد الميزان التجاري منذ الإستقلال عجزا مستمرا بسبب عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تغطية قيمة الواردات المرتفعة نسبيا ، و منذ سنة 1973 و بسبب تزايد الصادرات الجزائرية بدأ الميزان التجاري يعرف تحسنا معتبرا في قيمة رصيده ، و لعل التذبذب في رصيد الميزان التجاري أثّر على رصيد ميزان المدفوعات، فخلال سنوات السبعينات شهد هذا الأخير عجزا مستمرا و يعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:[1]

1-التبعية المطلقة للصادرات إتجاه قطاع المحروقات و ضعف سياسة تنويع الصادرات.

2-عدم كفاية المداخيل المحققة من السياحة العالمية و عدم إستغلال الإستثمارات السياحية التي تم إنجازها من قبل الدولة.

3-ضعف مداخيل المهاجرين الجزائريين في الخارج من العملة الصعبة و هذا راجع إلى سياسة الواردات و الإستثمارات الخاصة و مراقبة سعر الصرف مما شجع السوق الموازية للعملات الصعبة.

4-الإرتفاع الكبير في الفوائد المدفوعة الخاصة بالديون الخارجية و التي تضاعف حجمها إلى أكثر من 6 مرات في الفترة(1980-1989)، و الجدول التالي يوضح تطور هيكل الميزان التجاري :

[1]- هاشم جمال، مرجع سابق، ص 170.

الجدول رقم(4-22): تطور وضعية الميزان التجاري(1973-1990).

الوحدة: مليون دج

السنوات	1973	1974	1979	1981	1984	1986	1989
الصادرات	7479	19594	9485	62837	63758	34935	71937
الواردات	8876	17754	7797	48780	51257	43394	70072
الميزان التجاري	-1397	1840	1688	14057	12501	-8459	1865

المصدر:الحوصلة الإحصائية (1962-2011) الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول نلاحظ:

-شهدت الصادرات الجزائرية إرتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ، ففي سنوات السبعينات إنتقلت من 7479 مليون دج سنة 1973 إلى 36754 مليون دج سنة 1979 بسبب إرتفاع حجم الصادرات من قطاع المحروقات و التي تزايدت بسبب تزايد الأسعار ، أما فيما يخص جانب الواردات فقد عرفت إرتفاعا مستمرا من 8876 مليون دج سنة 1973 إلى 32378 مليون دج سنة 1979 و لعل هذا الإرتفاع يرجع سببه إلى فكرة التنمية السائدة آنذاك و التي تمحورت حول تشييد المصانع و إقامة الطرق و السكك الحديدية ، و في سنوات الثمانينات نلاحظ أن قيمة الصادرات سجلت إنخفاضا حادا سنة 1986 بحدود 50% تقريبا بسبب تداعيات الأزمة النفطية لتشهد إنتعاشا مجددا سنة 1989.

و في المقابل لا زالت وتيرة الواردات تتزايدا بإستمرار ، فمن 48780 مليون دج سنة 1981 إلى 70072 مليون دج بسبب إستمرار إعتماد الجزائر على سياسة المخططات التنموية و التي تمتص مبالغ مالية ضخمة تم تخصيصها لتنفيذ مشاريع إستثمارية في مختلف القطاعات مما يتطلب توفير المادة الأولية اللازمة و التكنولوجيا....

و نتيجة لذلك فإن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا سنوات 1974 ، 1979، 1981 ،1984 إلا أن الأزمة النفطية سنة 1986 إنعكست سلبا على رصيد الميزان التجاري بعجز قدر بـ 8459 مليون دج و الذي تقلص بشكل كبير سنة 1989 بسبب الإنتعاش في جانب الصادرات.

و ما يمكن قوله أن تمويل العجز في ميزان العمليات الجارية تمت بواسطة الديون الخارجية و السحب من إحتياطات الصرف المتراكمة من السنوات التي كانت قد حققت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة.

و قد سجل ميزان المدفوعات رصيد موجب سنة 1981. بـ 13.20 مليار دج و الذي بدأ في التراجع بعد ذلك مسجلا أعلى عجز في القيمة سنة 1986 بـ 1.5 مليار دج بسبب إفرازات الأزمة النفطية ، و إستمر العجز المسجل خلال السنوات المتبقية مما جعل الجزائر تدخل في نفق الإستدانة المالية و شبح خدماتها.

و في المقابل عرف الميزان التجاري من جهة أخرى تسجيل فوائض موجبة متذبذبة خلال هذه الفترة ماعدا سنة 1994 أين تم تسجيل عجز قدره-0.26 و الناتج عن إرتفاع فاتورة الواردات ما فاقم العجز في رصيد ميزان المدفوعات ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-23):تطور رصيد الميزان التجاري(1992-1998).

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادراتFOB	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14
الوارداتCIF	-8.30	-7.99	-9.1	-10.1	-9.09	-8.13	-8.63
رصيد الميزان التجاري	3.21	2.42	-0.2	0.16	4.13	5.69	1.51

Source : Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie :séries rétrospectives (1964-2011) juin 2012.

و قد عرفت سنوات الألفية تحسنا في ميزان المدفوعات متميزا بالتذبذب و يرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي يشكل أحد العناصر الأساسية لبناء المالية الداخلية و الخارجية ، ففي عام 2003 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات و إحتياطات الصرف في آن واحد بفضل إرتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الذي بلغ 28.9 دولار و كذا تزايد حجم صادرات المحروقات التي سجلت إرتفاعا بنسبة 7% بالمقارنة مع سنة 2002 ، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة

للقطاع الفلاحي في تحقيق زيادة في نفقات الإستيراد التي كانت تشكل عبئا هاما في ميزان السلع و الخدمات.

و يعاني الميزان التجاري في الجزائر من إختلالات هيكلية فادحة فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية ، فهو يعتمد على سلعة واحدة من حيث جانب الصادرات و أن أي تغير على مستوى أسعارها قد تحمّله تكاليف باهضة ناهيك عن تحمله لمخاطر الصرف ، فالجزائر تتلقى مبيعاتها بالدولار الأمريكي في حين أن أغلب الورادات تأتي من منطقة الأورو ما يجعل الميزان التجاري في الجزائر بين مطرقة أسعار النفط و تقلباتها و سندان أسعار الصرف و مخاطرها.

الجدول رقم(4-24): تطور رصيد الميزان التجاري(2000-2012). الوحدة:مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2008	2009	2011	2012*
رصيد الميزان التجاري	12.30	6.70	14.27	40.60	7.78	25.94	20.17

Source :Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie séries rétrospectives (1964-2011) juin 2012.

*- تقارير وزارة المالية www.mf.gov.dz

سجل رصيد الميزان التجاري نتائج جيدة خلال سنة 2004 ، حيث حقق فائضا قدره 14.25 مليار دولار ، أما فترة (2005 – 2008) تطور رصيد الميزان التجاري بشكل إيجابي و وصل إلى مستويات لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل حيث وصل إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008 بسبب إرتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى فائض في ميزان المدفوعات و كذلك تحسن رصيد حساب رأس المال الراجع إلى تزايد حجم الإستثمار الأجنبي.

تميزت الفترة (2009- 2012) بتذبذب في أرصدة الميزان التجاري ، حيث إنخفض سنة 2009 إلى 7.78 مليار دولار ثم إرتفع سنة 2011 إلى 25.94 مليار دولار ، ثم عاد إلى الإنخفاض مرة أخرى سنة 2012 إلى 20.17 مليار دولار و هذا التذبذب راجع إلى التغيرات الإقتصادية الخارجية كذلك تقلص الصادرات من المحروقات و إرتفاع الواردات من السلع .

IV.3-2-3-أثر تغيرات أسعار البترول على المديونية الخارجية.

بعد الإستقلال إختارت الجزائر توجها تنمويا مرتكزا على إقامة الصناعات المصنعة ، هذه الأخيرة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة عجزت مصادر التمويل الداخلي عن توفيرها و التي تراجعت بالأخص سنوات الثمانينات بسبب تراجع قيمة الصادرات البترولية و إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، و الجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-1989).

الجدول رقم(4-25):تطور هيكل الديون في الجزائر(1970-1990).

الوحدة: مليار دج

السنوات	1973	1977	1978	1979	1980	1984	1986	1988	1989
المديونية الخارجية	4.093	11.97	15.05	20,07	25.9	17.5	20.5	25.8	26.5
خدمة الدين	0.3	1.42	2.50	3.20	4.21	5.20	4.12	6.44	7.91

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية تشريح وضعية"،مرجع سابق ص 213.

تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات و هي نفس الفترة التي إرتفعت فيها الإيرادات البترولية فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات إقتصادية خاطئة ،[1] و هذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية إقتصادية بأي ثمن ، و قد إرتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة (1970-1984) من 4.093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11.976 مليار دولار سنة 1977 ، و لعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها و الذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي و إنتاج السلع الإنتاجية ، و قد كان اللجوء للإقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة، لذلك نجد أن مخزون الديون إرتفع من 15. 005 مليار دولار سنة 1978 إلى 20.078 مليار دولار سنة 1979.[2]

[1]- مجدي محمود شهاب ، " الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية "، الإسكندرية 1990، ص 21.

[2] - Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie », Op_cité, p59.

و يمكن تصنيف أسباب المديونية في الجزائر إلى :

1-ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر في إطار المخططات التنموية .

2-عدم إحترام شروط سياسة الإقراض الخارجي و التي تنص على عدم تجاوز نسبة التمويل الخارجي 30%.

3-النمو الديموغرافي المرتفع حيث عجزت آليات الاقتصاد الوطني عن توفير حاجات الغداء و السكن و غيرها ما دفع بالجزائر إلى طلب قروض خارجية لتغطية هذا العجز.

4-ضعف نتائج الإستثمار الوطني و عدم القدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي و رفع الإنتاج و التصدير بالرغم من جهود الدولة آنذاك في تكثيف العملية الإستثمارية، إلا أن النتائج بقيت دون المستوى المطلوب.

5-تدهور معدل التبادل التجاري نتيجة إنحصار صادرات الجزائر في سلعة واحدة و إرتباط هذه الأخيرة بعوامل السوق العالمية ، ناهيك عن إرتفاع أسعار الواردات من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية ما جعل معدل التبادل ليس في صالح الجزائر و بالتالي عمّق من تبعيتها.

6-الشروط ا المفروضة على القروض الممنوحة و المتمثلة في إرتفاع في أسعار الفائدة من جهة و من جهة أخرى إنخفاض مدة إستحقاق الدين و التي تميزت بقصر آجالها الأمر الذي خلق صعوبات في تسديد خدمات الدين .

و مع مطلع سنوات التسعينات تفاقمت مشكلة المديونية في الجزائر خاصة أمام تراجع مصادر التمويل آنذاك ، و تزداد صعوبة إدارتها خاصة مع قرب آجال تسديدها لذلك و أمام عدم قدرة الجزائر على التسديد لجأت إلى صندوق النقد الدولي متعهدة بتطبيق إجراءات حازمة تمس جانب الميزانية و الأسعار و النظام المصرفي و التجارة الخارجية إنتهت بإبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة جزء من ديونها السابقة ثم إعادة جدولتها إبتداءا من سنة 1994.

و في هذا الصدد تقدمت الجزائر بطلب إلى نادي باريس و نادي لندن ، إذ تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون مستحقة الدفع لنادي باريس بعد تعهدها بتطبيق الإصلاحات اللازمة ،و قُدرت الديون المعاد جدولتها بـ 13 مليار دولار من ديونها خلال الفترة(1994-1995).

أما نادي لندن فقد توجهت الجزائر له في أكتوبر 1994 حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة 3 مليار دولار من الديون مستحقة الدفع خلال الفترة 1994 و 1995، و الجدول التالي يوضح تطور هيكل ديون الجزائر(1990-1997).

الجدول رقم(4-26):تطور المديونية في الجزائر(1992-1997).

الوحدة:مليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ديون متوسطة و طويلة الأجل	25.886	25.02	28.85	31.31	33.23	31.06
ديون قصيرة الأجل	0.79	0.70	0.63	0.25	0.42	0.16
المجموع	26.67	25.72	29.48	31.57	33.56	31.22

المصدر:مدني بن شهرة،"الإصلاح الاقتصادي و سياسات التشغيل التجربة الجزائرية"، مصدر سابق ، ص 144.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ تراكم حجم المديونية في الجزائر و التي بلغت أعلى مستوى لها سنة 1996 بـ33.56 مليار دولار، و لعل هذا التراكم ناتج عن عجز الجزائر عن تسديد ديونها لمستحقيها بسبب إنحصار مصادر الإيرادات و تراجعها نتيجة إنخفاض أسعار البترول .

و قد إرتفعت مؤشرات المديونية في الجزائر منذرة عن واقع اقتصادي كارثي و معجلة بضرورة إتخاذ إجراءات صارمة للخروج من نفق التبعية المالية للخارج ، و من أجل ذلك لجأت الجزائر إلى دائنيها لإعادة جدولة ديونها سنة 1994 و تمديد آجال الاستحقاق ما نتج عنه إنخفاض في مستوياتها و هذا ما نوضحه كالتالي:

الجدول رقم(4-27):تطور نسبة خدمة الدين في الجزائر.

السنوات	1994	1995	1996	1997
خدمة الدين %الصادرات قبل اعادة الجدولة	93.4	85.5	50.2	39.8
خدمة الدين %الصادرات بعد اعادة الجدولة	47.1	38.8	30.9	30.3

المصدر:إحصائيات البنك الدولي الصادرة بالتقرير رقم 35 في أبريل 1998 ص 6.

و مع مطلع سنة 2000 بدأت الإيرادات المالية في الجزائر تتحسن و ترتفع مستوياتها من سنة إلى أخرى نتيجة إرتفاع أسعار النفط، و أمام هذه الوضعية تمكنت الجزائر أخيرا من الإفتكاك من شبح المديونية عن طريق تسديدها لديونها و إتباعها لسياسة الدفع المسبق و تحويل الديون إلى إستثمارات بل و إستطاعت الجزائر من أن تتحول من دولة دائنة إلى دولة مدينة ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(4-28):حجم المديونية الجزائرية (2000-2012).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2002	2003	2004	2006	2008	2010	2012
إجمالي المديونية الخارجية	21.64	23.35	21.82	5.61	5.95	5.68	3.63
خدمة الدين	4.15	4.35	5.65	13.41	1.24	0.68	0.52
% إجمالي الديون إجمالي الصادرات	20.78	17.78	16.52	12.24	1.56	1.06	0.90

المصدر:تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع مخزون الديون في الجزائر فمن 21.64 مليار دولار سنة 2002 إلى 4.48 مليار دولار سنة 2010 ، و نتج هذا الإنخفاض بسبب تزايد المداخيل المالية المحققة من وراء إرتفاع أسعار البترول ، و قد قامت الجزائر بتبني سياسة محكمة في إستعمال هذه الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية من خلال سياسة الدفع المسبق للديون و التي تم تطبيقها إبتداءا من سنة 2006 و هي السنة التي عرفت إنخفاضا حادا في مستوى المديونية.

و قد أصبحت الجزائر في مأمن من عدم قدرتها على التسديد و هذا ما تعكسه نسبة إجمالي الديون إلى الناتج الداخلي الخام.

IV. 3-3-أثر التغير في أسعار البترول على مؤشرات أخرى للتنمية الاقتصادية.

لقد ظهرت مجموعة من المؤشرات المركبة و التي تعتمد في حسابها على مؤشرات أخرى أو أن تكون هذه الأخيرة ضمنيا في عملية الحساب ، و في مجال التنمية الاقتصادية ظهرت هذه المؤشرات و التي تعكس تحقق التنمية الاقتصادية في بلد ما ، إضافة إلى تلك المؤشرات المعمول بها سابقا و من أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر التنمية البشرية*.

لقد إزداد التركيز في دراسات التنمية في السنوات الأخيرة على حرية الإنسان بإعتبارها أحد أهم مرتكزات التنمية الناجحة ، و في هذا الصدد أصدر الاقتصادي أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998 كتابا بعنوان التنمية هي الحرية.

و مؤشر التنمية البشرية تصدره الأمم المتحدة و يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب ، حيث تُصدر له تقرير سنوي منذ سنة 1990[1]، و يشير مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ، و تدل الخيارات عن حق البشر الجوهري في:[2]

1-أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحية.

2-أن يكتسب المعرفة.

3-أن يحصل على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

و لعل مفهوم التنمية البشرية يطرح إستراتيجية تنموية تبدأ و تنتهي بالناس، حيث تقوم على أربعة عناصر هي:الإنتاجية، العدالة، الإستمرارية و المشاركة ، و هناك ثلاث مستويات من التنمية البشرية هي:[3]

1- ضعيف إذا كان مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.50.

2-متوسط إذا كان مؤشر التنمية البشرية بين 0.50 و0.79.

3- عالية إذا كان مؤشر التنمية البشرية أكثر من 0.80.

---

* - قام بإبتكاره عالم الاقتصاد الباكستاني حبوب الحق و ساعده (Humain developement index) في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا سين و الافتصادي الإنجليزي ماغاند ديساي.

[1] -consultez www.wikipidia.org

[2] - قوريش نصيرة،"التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد السادس 2011 ص 33.

للمزيد انظر:

[3]- consultez www.un.org

و يرتكز قياس دليل التنمية البشرية إضافة إلى المؤشرات الكمية إلى ثلاث أهم مؤشرات رئيسية هي طول العمر(الصحة) ، مؤشر التعليم (المعرفة) و المؤشر الاقتصادي المتعلق بمعدل دخل الفرد أي مستوى العيشة الكريمة في مختلف بلدان العالم ، بالإضافة إلى المؤشرات التكميلية التي تدعم قياس التنمية.

1-مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: صُنفت الجزائر في المرتبة 93 من أصل 187 بلد حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2012 ، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة أن الجزائر من بين البلدان التي عرفت تطورا هاما في مستويات التنمية البشرية خلال الفترة 1980 و 2010 بنسبة 53% ، و تأتي الجزائر وراء ليبيا التي إحتلت المرتبة 64 ، تونس المرتبة 94 و بعدها المغرب في المرتبة 130 ، حيث صُنفت الجزائر في الدول التي لها مستوى تنمية بشرية متوسط ، إذ أشار التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة أن الجزائر خصصت 4% من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية ، 3% لقطاع الصحة ، و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية بالجزائر.

الجدول رقم (4-29):تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر(1990-2012) .

السنوات	1990	1995	2004	20007	2010	2011	2012
مؤشر التنمية البشرية	0.49	0.74	0.70	0.76	0.71	0.71	0.71

المصدر:تقارير مختلفة للتنمية البشرية متوفرة على الموقع:www.un.org

من خلال الجدول نلاحظ:

- إرتفع مؤشر التنمية البشرية بالجزائر من 0.49 سنة 1990 إلى 0.74 سنة 1995 ثم إلى 0.76 سنة 2007 ليشهد بعد ذلك تراجعا طفيفيا سنة 2011 و إلى غاية 2012 بتسجيله لـ0.71 نقطة و لعل تحسن هذا المؤشر راجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، إذ بلغ 3.6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010 ، كما بلغت نسبة السكان الذي يحصلون على خدمات صحية 98% في حين بلغ عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة ما يقارب 188 طبيب ، و نتيجة لذلك إرتفع معدل الأمل في الحياة من 72% سنة 2007 إلى 73% سنة 2011 ، في حين بلغت نسبة

الإنفاق على التربية و التكوين و التعليم العالي نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010 و في هذا الإطار إرتفع عدد المدارس و الثانويات .[1]

و في هذا الإطار صنفت الأمم المتحدة الجزائر في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ،كما ثمّنت الأمم المتحدة جهود الجزائر في سبيل تحقيق تنمية بشرية لائقة بمجتمعها و المتمثل في ثلاث جوانب هي الصحة ، التربية و مستوى معيشي لائق.

4.VI-الفوائض البترولية في الجزائر.

يعرّف الفائض البترولي بأنه الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا و بين مجمل الواردات[2] ، أي أنه الفرق الموجب لميزان المدفوعات و الذي لاتتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد الوطني أي تعجز إمكانيات الاقتصاد عن إستيعابه في أنشطة إستثمارية حقيقة و منتجة، و حسب مفهوم ريكاردو الفائض دفع غير مستحق[3] لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج و التكاليف عبر آلية السوق ، بل هو فائض ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة ، و أُعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الإحتياجات المحلية.[4]

ولعل أهم أسباب بروز ظاهرة الفوائض البترولية نجد:

1- ضعف الطاقة الإستيعابية * لدول الفائض المالي ، فبالنسبة للدول الخليجية مثلا نجد أن السبب الرئيسي في ذلك هو صغر مساحاتها و قلة عدد سكانها ، إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية بإستثناء الغاز الطبيعي و البترول ، فمثلا الطاقة الإستيعابية للسعودية تبلغ 30% و بالتالي فإن 70 %من هذه الأموال لا تجد لها فرصا للتوظيف داخليا ، أما بالنسبة للجزائر فإن مشكلة الطاقة الإستيعابية فيها ترجع إلى عجزها عن تحويل هذه الفوائض إلى وسائل إنتاج قادرة على تحقيق قيمة مضافة تحقق تحولات هيكلية إقتصادية و إجتماعية.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية 2010 متوفر علىwww.un.org

[2]- Ayoub Anloin, Op_cité, P 275.

[3]- عبد القادر سيد أحمد،" الأوبك ماضيها، حاضرها و مستقبلها"، opu، الجزائر، 1982، ص 160.

[4] -محمد عبد الشفيع عيسى، "العالم الثالث و التحدي التكنولوجي العربي"، بيروت، 1983، ص 246.

* - تدور الطاقة الإستيعابية حول قدرة اقتصاد الدولة على إستخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة بشكل منتج و تحقيق النمو اللازم فيها.

2- نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول و الذي يقوم على إقامة مشروعات صغيرة لا تتطلب إستثمارات كبيرة ، فالمشاريع الصناعية الموجهة للتصدير تشرف عليها شركات أجنبية من خلال قنواتها الإدارية، التقنية و الفنية ،كما أن معظم الإنفاق في هذه الدول متجه إلى قطاع الخدمات .

3- شكلت أسواق الدول الصناعية عناصر جذب لهذه الفوائض لتوفرها على مؤسسات مالية ذات درجة عالية من الكفاءة ، الخبرة و توفر عنصر الحرية و العائد إضافة إلى تنوع أدوات الإستثمار.

VI.4-1- تطور الفوائض البترولية في الجزائر.

حققت الجزائر إرتفاعا في الفوائض البترولية منذ سنة 2000 ، إذ بدأت هذه الفوائض تأخذ منحنى تصاعدي نتيجة الإرتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط في السوق البترولية العالمية ، و لعل الجزائر كغيرها من الدول النفطية إستطاعت تحقيق تراكم لفوائض مالية كبيرة مع كل أزمة يشهدها سوق النفط العالمي على غرار أزمة 1973، 1979 ما عدا أزمة 1986 و التي أدت إلى تراجع حاد في هذه الفوائض.

الجدول رقم (4-30): تطور الفوائض البترولية في الجزائر (2000-2012).

الوحدة:مليار دولار

السنة	2002	2003	2004	2007	2010	2011	2012
الفوائض البترولية	949	3.560	4.090	12.102	-12.443	-8.452	-9.333

المصدر:تم حسابها إنطلاقا من التقارير السنوية لمنظمة الأوبك لسنة 2008.2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الفوائض البترولية في الجزائر ، فمن 949 مليار دولار سنة 2002 إلى 12.102 مليار دولار سنة 2007 ، و يتحقق الفائض البترولي عندما تتمكن الدول من تغطية ورادتها عن طريق مداخيل صادراتها البترولية ، و ما يمكن ملاحظته تسجيل عجز منذ سنة 2010 بـ-12.443 مليار دولار نتيجة تراجع مداخيل الصادرات البترولية من جهة و إرتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى و إستمر العجز حتى سنة 2012 بـ 9.333- مليار دولار.

لقد حققت الجزائر فوائض بترو دولارية نتيجة للطفرة النفطية، و قد نشأت الفوائض البترودولارية* نتيجة تحويل الموجودات النفطية إلى أموال سائلة لموجودات ناضبة غير متجددة ، فهي تختلف عن الفوائض المالية الصناعية الناتجة أساسا عن تطور و توسع الهياكل الاقتصادية .

و تدوير الفوائض البتر ود ولارية يعني تحويل الفوائض المالية المتراكمة في ميزان مدفوعات الدول النفطية لبقية دول العالم ، وتتم هذه العملية من خلال إستثمار هذه الأموال أو توظيفها في أسواق الدول الصناعية [1] ، و تسمح هذه العملية بإمتصاص جزء كبير من هذه الفوائض خاصة في ظل الفوارق بين عملات الدول المستوردة، فبالنسبة للجزائر مثلا نجد أنها تستورد معظم سلعها من الأسواق الأوروبية في حين أنها تتلقى مداخيل صادراتها بالدولار ولذلك سوف تفقد الجزائر جزءا من مداخيلها بسبب الإنخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات و الواردات.

و تشكل الفوائض المالية المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط عبئا بسبب محدودية مساهمتها في خلق ثروة حقيقية ، و تصبح هذه الموارد المالية هدفا أساسيا للدول الصناعية تسعى لإستراجعها بأساليب مختلفة و لذلك فإن جل الفوائض البترو دولارية مستثمرة إما في أذونات الخزانة الأمريكية أو غيرها من الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية ، و يوجه أيضا جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجيا إلى تنمية إحتياطات دول الأوبك من الذهب و العملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية، و من بين وسائل إمتصاص هذه الفوائض أيضا زيادة واردات الدول النفطية من السلع الإستهلاكية و الكمالية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين و الذي يتم من خلال خلق أنماط إستهلاكية جديدة تستعيد الدول الصناعية من خلالها الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط .

إن توظيف هذه الأموال لا يخلو من مخاطر تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية ، و نجد من هذه المخاطر :

– مخاطرة متعلقة بالسوق المالية : تنشأ هذه المخاطر من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات و الأوراق المالية.

– مخاطر متعلقة بالتضخم: حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

– مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كقضية إيران مثلا.

---

* – فوائض البترودلار : هي دولارات أمريكية تم إكتسابها من بيع البترول غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية.

[1]- Ayoub Antoin ,Op_cité ,p 296 .

و عموما نجد أن الدول النفطية تفضل أن تتكون محافظها الإستثمارية من أصول سائلة ، و قد تضحي بالعائد المرتفع مقابل التملك المأمون ولو بأقل عائد ، إضافة إلى الحرص على السرية التي تدفعها للإستثمار في الودائع و السندات.

IV.4-2-أشكال إستثمار الفوائض البترولية في الجزائر.

لقد حققت الجزائر تراكما ماليا ضخما منذ مطلع سنة 2000 بلغ 110.7 مليار دولار سنة 2007، و أمام هذا الوضع فإن الجزائر ملزمة على إستغلال هذه الفوائض في عدة مستويات بشكل يضمن نمو هذه الفوائض أو على الأقل بقاءها و عدم إستنزافها في أنشطة غير منتجة، و لذلك قامت بـ:

1-إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: في ظل عدم ثبات أسعار النفط في السوق العالمية و مالها من آثار جانبية على الموازنة العامة للدولة و لمواجهة أي صدمات سلبية قد يتعرض لها الاقتصاد إذا ما إنهارت الأسعار البترول مستقبلا.

بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي سنة 2000 رقم 2000-02 المؤرخ 27 جوان 2000 في حسابات الخزينة العمومية رقم 302-103، و ينص هذا القانون على أنه "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ،و ينص القانون على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب".[1]

حيث يتضمن جانبين:

أ-جانب الإيرادات: يسجل فيه فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيردات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

ب-جانب النفقات: يسجل فيه ضبط النفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.[2]

[1]- للمزيد عن سير الحساب انظر المرسوم التنفيذي رقم 67-02 الصادر بـ06-06-2002 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 11 بتاريخ 13-02-2002.

[2] -انظر الجريدة الرسمية العدد 37 بـ 2000/06/29 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

و لم تكن الجزائر سباقة لإنشاء هذا الصندوق بل سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع إختلاف تسمياتها، و لعل الهدف الرئيسي وراء إنشاء هذه الصناديق يكمن في سببين رئيسين: [1]

– السبب الأول يتعلق بمعالجة المشكلات التي تنشأ عن تقلب إيرادات النفط و عجز الدولة عن إحتوائها ، و بالتالي تعتبر هذه الصناديق هنا صناديق تثبيت أو ضبط.

أما السبب الثاني يكمن في إدخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة و بالتالي فهي صناديق إدخار.

1-1-وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر: عرف صندوق ضبط الإيرادات منحنى تصاعديا في رصيده منذ سنة 2000 و ذلك راجع أساسا إلى الإرتفاع المستمر في أسعار البترول إبتداءا من سنة 2000 ، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-31): تطور هيكل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة(2000-2011).

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2004	2006	2008	2011	2012
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	232.17	721.6	2931.0	4280.0	5381.7	5633.7

المصدر:تقارير مختلفة لوزارة المالية www.mf.gov.dz.

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000 و هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية ، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب إرتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار في هذه السنة، و من أجل الإستفادة من هذه الفوائض و إستعمالها في الحفاظ على إستقرار الميزانية العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار البترول على المدى المتوسط و

[1]– بوفليح نبيل،"صندوق ضبط الموارد أداة لضبط و تعديل الميزانية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، العدد الأول، سنة 2004، ص 240.

البعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة.[1]

و خلال الفترة(2001 -2003) إقتصر نشاط صندوق ضبط الإيرادات على تسديد الدين العمومي دون إستخدامه في تمويل العجز الموازني بسبب إرتفاع أسعار البترول و تجاوزها للسعر المرجعي المحدد في قانون المالية ، إذ إنتقل رصيد الصندوق من 232.17 مليار دج سنة 2001 إلى 4280.0 مليار دج سنة 2008 .

و خلال الفترة(2005 -2009) إنتقل رصيد الصندوق من 2931.0 مليار دج سنة 2006 إلى 4316.4 مليار دج سنة 2009 ، حيث تم إدخال بعض التعديلات على أهداف الصندوق سنة 2006 لتصبح على النحو التالي:

-تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل الرصيد عن 740 مليار دج و تخفيض حجم المديونية، و لعل السبب الرئيسي راجع إلى إرتفاع الإنفاق الإستثماري الحكومي و الذي فاقم عجز الميزانية العامة.

1-2-التسديد المسبق للديون:مع مطلع سنة 2000 تمكنت الجزائر من تكوين إحتياطات صرف ضخمة نتيجة لإرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية ما جعلها تتبنى سياسة الدفع المسبق للديون مطلع سنة 2005 ، و الجدول التالي يوضح أهم الديون التي تم تسديدها.

[1] عبد اللطيف بن آشنهو، "عصرنه الجزائر حصيلة و آفاق 1999-2009"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ص 133.

الجدول(4-32):التسديد المسبق لبعض ديون الجزائر. الوحدة:مليار دولار

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	2006/05/11	1600
هولندا	2006/05/22	45
بلجيكا	2006/05/27	22.5
الدنمارك	2006/06/06	54.3
و.م.أ	2006/06/15	625
نمسا	2006/06/21	369
إسبانيا	2006/06/22	690
كندا	2006/06/24	25.5
المملكة المتحدة	2006/06/28	202

المصدر: للمزيد انظر: زايري بلقاسم،"إدارة إحتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر"،مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 41 شتاء 2008 ،ص 41 بتصرف.

و قد تمكنت الجزائر من خلال سياسة التسديد المسبق للديون من كسب ثقة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي من خلال قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، حيث إنخفضت نسبة الدين الخارجي إلى 34% نهاية 2006 ، كما وقعت الجزائر العديد من الإتفاقيات لتسديد ديونها مسبقا مع روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا إضافة إلى 11 إتفاق متعدد الأطراف مع نادي باريس.

و مكنت سياسة تسديد الديون من تعزيز التوازنات الكبرى للاقتصاد و تحرير الجزائر من التبعية المالية الخارجية ، كما أن الأمر يتعلق بتحقيق مزايا مالية من خلال الأرباح الناجمة عن عدم دفع فوائد الديون و غيرها من الأعباء المالية المترتبة عن الديون ، من جهة أخرى و بفضل وضعيتها الخارجية المتينة شاركت الجزائر في عملية الإقراض التي أطلقها صندوق النقد الدولي بقيمة 5 مليار دولار، و إنضمت الجزائر بهذا القرار إلى النادي الخاص بالبلدان الدائنة للصندوق بتمكين هذا الأخير من تعزيز قدراته على منح القروض للبلدان النامية.

IV.4-3-أسباب إخفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد تعددت التفسيرات التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية لتفسير إخفاق التنمية في الدول ذات الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي و ذلك بالإنتقال من اقتصاد معتمد على مورد طبيعي إلى اقتصاد متنوع مصادر الدخل ، و الجزائر كغيرها من البلدان النفطية تمكنت من تحقيق فوائض مالية ضخمة أثّرت إيجابيا على اقتصادها لكن في المقابل نجد أن الجزائر لا تزال لم تلحق بركب التقدم الاقتصادي، لذلك لابد من وجود معوقات تقف حجرة عثر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

1-تذبذب الصادرات النفطية و عدم تنويع الهيكل الإنتاجي: إن الإعتماد المفرط على الصادرات النفطية لها إنعكاسات سلبية على المسيرة التنموية للدول النفطية و قدرتها في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي ، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على إستيراد حاجاته من السلع الوسيطية و الرأسمالية و هذا بدوره ينتج عنه إنخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي و تعطل كثير من المشاريع الإستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الذاتي.

2-ضعف حلقات القطاع النفطي: يتصف القطاع النفطي لدول الأوبك بعدم إرتباطه أو تشابكه مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع و الخدمات و تنوعه و من ثم محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي، ففي القطاع الإنتاجي تتواجد حلقات أمامية تتمثل في إستخدام القطاع الإنتاجي لمدخلات قطاع المحروقات فكلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع النفطي كمحرك لعملية التنمية و زيادة الإنتاجية أكبر و العكس صحيح ، أما من حيث الإستهلاك فإن القطاع النفطي يساعد في زيادة الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية مما يؤدي بدوره إلى تطور صناعات إستهلاكية فيساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة.

إلا أن الواقع الملموس للدول النفطية أثبتت عجز القطاع النفطي عن لعب هذا الدور ، فالقطاع النفطي يحتاج لرؤوس أموال ضخمة و عمالة ماهرة مما يجعل حجم الطلب على السلع الإستهلاكية منخفضا بالإضافة إلى ندرة العمالة في القطاع النفطي.

3-سيادة العقلية الريعية : يتحدد الإنفاق في الدول النفطية إعتمادا على الإنفاق وفق برامج و خطط و هذا يعني أنه يتم إنفاق هذه الإيرادات في وجوه قد تخدم المجتمع و قد لا تخدمه الأمر ، الذي يؤدي إلى

هدر كثير من هذه الموارد ، فالريع المتولد من النفط يولد سلوكيات ريعية لدى فئات المجتمع كافة و لاسيما القطاع العام منه.

فالعقلية الريعية للدول النفطية دفعت حكوماتها إلى عدم الإهتمام بتنويع مصادر الدخل أو بكفاءة إستغلال الموارد أو بالجدوى الاقتصادية أو بإعداد كفاءات بشرية ذات مهارات عالية أو بتطوير البيئة المناسبة لإستيراد التقنية و تطويرها محليا ، مما أدى إلى إنتشار أفكار جديدة في المجتمع قائمة على التسابق لتسلق المناصب و المحسوبية و السعي للربح السريع بدل التعاون من أجل بناء اقتصاد بديل أقل إعتمادا على النفط و أقدر على مواجهة التحديات الحاضرة و المستقبلية.

4-طبيعة النظام السياسي : تبحث الأنظمة السياسة عن تحقيق الإندماج بين أفراد المجتمع في إطار فضاء معين ، و قد تميز النظام السياسي بالجزائر بديناميكية خاصة تبحث عن تأسيس لبناء الأمة و الوطن في وضع يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق ذلك و هذا ما إتضح عند تبني سياسة التصنيع بعد الاستقلال ، فكيف لمجتمع هش و أمي يتميز ببدائية اليد العاملة أن يعمل صانعوا القرار فيه على تبني إستراتيجية لا تتلائم و معطياته؟.

و لعل النظام السياسي بالجزائر لم و لن يعمل يوما ما في إستشارة القاعدة الجماهيرية حول مفهومها أو رؤيتها لعملية التنمية و طرق تجسيدها ، بل كانت دائما القرارات بيد أصحاب النفوذ و الثروة و الذين تحكموا في مصير و حلم تحقيق هذه التنمية.

5-طبيعة الإدارة الجزائرية : تتميز الإدارة الجزائرية بميزات جعلتها تقف عائقا أمام تحقق التنمية الاقتصادية ، فالإدارة المتميزة بغياب الشفافية و الرقابة و المساءلة و تفشي البيروقراطية و الفساد ستقف لا محالة أمام تطور المجتمع ، فبالرغم من سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الإدارة الجزائرية و التي تسعى في مضمونها لتحسين و ترقية الأداء الوظيفي و الخدمة العمومية كتكوين العنصر البشري و توفير تكنولوجيا المعلومات و الإتصال إلا أن ذلك لم يساهم في الإرتقاء بأداء و مسؤولية الإدارة أمام المواطن.

6-الأزمة الأمنية : عاشت الجزائر أزمة أمنية خطيرة خلال سنوات التسعينات بسبب ظهور ظاهرة الإرهاب و التي ظهرت كنتيجة حتمية لإخفاق النظام السياسي لأداء دوره ، و قد أثرت هذه الأزمة على وضع الجزائر كدولة راغبة في تحقيق تنمية اقتصادية إذ تراجع الأمن و الإستقرار و تراجعت معه الإستثمارات الأجنبية ناهيك عن ضعف أداء القطاعات الاقتصادية بسبب الركود الاقتصادي ناهيك عن

تفشي البطالة و إرتفاع مستويات التضخم و غيرها من العوامل التي فاقمت عجز و تدهور الاقتصاد الوطني و ساهمت بدورها في عرقلة مسيرة التنمية في الجزائر.

7-النمو الديموغرافي : تشهد الجزائر منذ الإستقلال نموا سكانيا متزايدا فمن 20.8 مليون نسمة سنة 1980 إلى 30.41 مليون نسمة سنة 1992 ليشهد إرتفاعا متواصلا سنوات التسعينات و الألفية نتيجة تراجع معدل الوفيات ، فمن 29.507 سنة 1998 إلى 34.097 سنة 2007 ثم 36.717 سنة 2011[1]، و لعل هذا القوة البشرية يمكن إستخدامها كورقة رابحة لتحقيق تنمية اقتصادية مبنية على موارد بشرية واعية و مسئولة، إلا أن تفشي ظاهرة البطالة نتيجة عدم مراعاة إزدياد العنصر البشري أثناء صياغة و إعداد السياسات العامة جعل الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة من خلال سلسلة الإحتجاجات الشبابية التي عرفتها الجزائر(أحداث أكتوبر 1988) و التي لا تزال تعرفها نتيجة تهميش هذه الفئة و عدم إستغلال إمكانياتها مما يضيّع فرص الإستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مما يؤثر على حجم الإنتاج .

و لعل تمكن العديد من الدول و عن طريق الإعتماد على البشر بإعتبارهم كنز حقيقي لا ينفذ تحقيقها لتنمية اقتصادية مستديمة و ذلك بخلق شعور لديهم بأنهم أساس تحقيق ذلك لأكبر دليل على أهمية هذا العنصر و ضرورة إشراكه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

8-تفشي ظاهرة الفساد:حسب مؤشر الشفافية الذي تصدره المنظمة الدولية للشفافية صُنفت الجزائر في المرتبة 97 من أصل 159 دولة لسنة 2005 ، ليرتفع تصنيفها بإحتلالها للمرتبة 99 من أصل 180 دولة لسنة 2007 لتحتل سنة 2012 المرتبة 94 من أصل 177 دولة ، و لعل هذه الأرقام تعكس تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر بأنواعه ، و لعل هذه الظاهرة أحد أهم معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بالرغم من الإصلاحات القانونية التي قامت بها الدولة كإصدار قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، إلا أن هذا لم يمنع من تواصل مسلسل الفضائح في المؤسسات العامة للدولة فمن قضية الخليفة إلى قضية سوناطراك ثم إلى الإختلاسات التي رافقت تشييد المشاريع الكبرى كالطريق السيار شرق غرب و بناء الجامع الكبير و غيرها أين تغيب أداة الرقابة ، و لعل غياب العدالة الجزائرية و حسن إدارتها لهذا الملف و تصديها للظاهرة يعد من أهم أسباب إستفحالها.

[1]- الديون الوطني للإحصائيات:www.ons.Dz

خاتمة الفصل الرابع

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها ، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

لقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد مما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، و هو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة و عجز موازين الدولة الخارجية منها و الداخلية فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر و هو الأهم للدولة و المتمثل في القطاعات الإنتاجية ، فإنحصرت التمويلات و الإستثمارات الأجنبية و المحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام و الخاص، و بذلك أهملت الدولة تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الإقتصادية و الإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي و تنوعه.

إن أسعار البترول و إرتفاعها ساهمت فعلا في توفير توازن اقتصادي داخلي و خارجي، غير أنها كانت سببا في ظهور عقلية ريعية محظة تعتمد على جني الأموال دون العمل على خلق قيمة مضافة ، كما أدخلت مفاهيم و مظاهر جديدة على الاقتصاد الوطني كالمحسوبية و الفساد و تبذير المال العام بغير أوجه حق و بالتالي عوض أن تكون نعمة أصبحت الجزائر تدور في فلك لعنة الموارد.

الفصل الخامس:

دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر

مقدمة الفصل الخامس

لم يعد حاليا علم الاقتصاد مسرحا لإستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الإستنباط و المنطق، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لِتَفَهُّم متغيراتها وضبط إتجاهاتها، و يمكن إنجاز ذلك عن طريق إستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و التي قد تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل النظريات القائمة.

و قد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الإنحدار، ففي أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن و أصبحت الأكثر شيوعا و إستعمالا لتقدير نماذج الإنحدار ، كونها تأخذ الإتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان مما يجنبنا الوقوع في الإنحدار الزائف.

و لأن هيكل الاقتصاد الجزائري يرتكز بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فإن تقلبات سعر البترول تؤثر على مختلف التوازنات الاقتصادية مما قد يعيق أو يحفز تحقيق التنمية الاقتصادية ، و لهذا حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لإختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر البترول بما أن دفع عجلة النمو الاقتصادي تتم بواسطة إستخدام عائدات النفط و بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وجود توازن اقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2012) ، و البيانات السنوية مأخوذة من البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر و منظمة الأوبك .

V. 1-الدراسات السابقة للموضوع.

يعتبر البحث في العلاقات الاقتصادية من أهم المواضيع التي تجذب الدارسين و الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية و غيرها من المجالات، و لعل التأثيرات التي تحدث من جراء التغير في أسعار البترول قد عرفت عدة دراسات و أبحاث لذلك نستعرض من خلال هذه الجزئية المواضيع و الدراسات السابقة التي تعرضت إلى العلاقة بين التغير في أسعار البترول و أثره على التنمية الاقتصادية و النشاط الاقتصادي و مختلف النتائج التي تم التوصل لها.

إن النقاش حول إشكالية تأثير أسعار البترول على الاقتصاد أو بصفة عامة على التنمية الاقتصادية قدّم براهن على أن الصدمات البترولية لها أثر مهم على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي ، و التي تعكس الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية في البلد كنمو الناتج المحلي الحقيقي، إرتفاع معدل الإستثمار، إنخفاض معدل البطالة..إلخ.

- لقد حاول كل من هؤلاء (Marck1989,Brown and Yucel,Hooker1999) البحث في تفسير أثر الصدمات في أسعار البترول على الأنشطة الاقتصادية سواء إرتفعت هذه الأسعار أو إنخفضت، إذ أكد بعضهم أن الآثار المترتبة عن إنخفاض أسعار البترول هي أوسع من تلك الآثار التي يمكن أن تنتج عن إرتفاع أسعار هذه السلعة ما أدى بهم إلى الخروج بنتيجة مفادها عدم تشابه العلاقة بين أسعار البترول و متغيرات الاقتصاد الكلي.

لقد تطورت الدراسات و البحوث التي بحثت في العلاقة بين أسعار البترول و النمو الاقتصادي نجد منها:

1-من الدراسات التي عمدت إلى تبيان أثر صدمات أسعار النفط حيث كان الاقتصاد النيجيري هو موضوع الدراسة بعنوان : صدمات أسعرا النفط و الاقتصاد الكلي النيجيري[1]

« oil price shocks and Negirian's Macro economic » للباحث(Eme.o.Akpan 2009) ،و قد تضمنت هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط و التغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في نيجيريا عن طريق تطبيق نماذج VAR ، من النتائج المتوصل إليها إرتفاع معدلات التضخم ، و إنخفاض الطلب على الصادرات بسبب الركود الاقتصادي للشركاء ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط و الإنفاق الحكومي الحقيقي.

[1] -Eme.O.Akpan, « Oil Price shocks and Nigérians Macro Economy »,Département of economics ,University of Ibadan, Nigeria : www.csae.ox.ac.uk/conferences 2009

2- دراسة من إعداد (M.Burlet 2007 و L.Crusson)[1] حيث كانت فرنسا هي محور الدراسة بعنوان: « Quel impact des variation du prix du pétrole sur la croissance française ? »حيث إهتم الباحثان بتوضيح أثر تغيرات أسعار البترول على نمو الاقتصادي الفرنسي من خلال تبيان ميكانيزمات إنتقال صدمات البترول و تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث إقتصر الباحثان في بناء نموذجهما على الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر لقياس النشاط الاقتصادي.

ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة أن هناك إنخفاض في الطلب الخارجي على البترول بسبب إرتفاع الأسعار ما كان له الأثر السلبي على نمو الناتج المحلي الفرنسي، إذ حدثت إنقطاعات في معدل نمو الناتج و تغيرات الأسعار بداية الثمانينات.

3-دراسة بحثية من إعداد الأكاديمين (بن عمر عبد الحق، بندي عبد الله، بن بوزيان محمد) بعنوان:[2]

« Pétrole et activité économique en Afrique :une analyse économétrique » حيث حاول الباحثين تحليل أثر التقلب في أسعار البترول على النشاط الاقتصادي من خلال توضيح الأثر الإيجابي الذي تلعبه المداخيل البترولية في خفض معدلات الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية في دول إفريقيا ، و إستدل الباحثين بمجموعة من الدراسات السابقة للموضوع من بينها دراسة John.A.Tatom سنة 1988 و James.D.Hamilton سنة 1988 حيث حاول هذان الأخيران إختبار الأثر بين أسعار البترول و النشاط الاقتصادي بالإعتماد على نماذج (VAR) ، و قد تم إختبار السلاسل الزمنية (PP,KPSS) و تطبيق طريقة التكامل المشترك لمتغيرات أسعار البترول و المؤشرات الكلية للاقتصاد (الناتج المحلي، التضخم ، سعر الفائدة).

4-دراسة بعنوان أسعار النفط و النشاط الاقتصادي:[3]

« Global economic activity and crude oil prices :Acointegration analysis » من إعداد: (Kin Keunglai, Yanan He ,Shoulang Wang) حيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح أثر أسعار البترول على أوجه

[1] - Burlet.M. et Crusson.L(2007), « quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ? », document de travail n 4/2007, Mars sur le site :www.inse.fr

[2]-Bendiabdellah et autre, « Le pétrole et activité économique en Afrique :une analyse économétrique », sur le site :www.fseg.unv.tlemcen.dz

[3]- www.sciencedirect.com

النشاط الاقتصادي بإستعمال طرق الاقتصاد القياسي كطريقة التكامل المشترك للكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط و النشاط الاقتصادي إضافة إلى بناء نموذج تصحيح الخطأ.

و قد إستند هذا الباحث لإختبار علاقته للدراسة التي قام بها الباحث Lutz Killian سنة 2008[1] من جامعة ميتشغان هذا الأخير الذي حاول إثبات إمكانية حدوث العلاقة بين الصدمات التي تحدث على مستوى الطلب ، العرض و الأسعار في السوق العالمية للنفط من جهة و من جهة أخرى أن الزيادة في أسعار النفط تدفع إلى تحقيق تقدم في النشاط الاقتصادي ،كما عمد هذا الباحث على إدخال متغير جديد لدراسة هذه العلاقة يتمثل في أسعار شحن البضائع في المحيط (حيث يتم تقييم شهري للسلع المختلفة و طرق الشحن و أحجام السفينة) و ما لها من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي مستندا في ذلك لدراسات سابقة (Isserlis1938,Tinbergen1959,Klovand 2004) كون النشاط الاقتصادي العالمي من محددات الطلب على خدمات النقل، و بذلك تمكن الباحث من قياس النشاط الاقتصادي الحقيقي لدولة ما من خلال شحن السلع و البضائع (كون هذه السفن تعتمد على النفط كوقود و بالتالي أي صدمة في سعر النفط قد تؤدي لتعطل الشحن و بالتالي تعطل النشاط ككل).

5-دراسة بعنوان « How natural ressources effect economic development »للباحث (R.M.Auty) حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تبيان توفر الموارد الطبيعية و تأثيره على النمو الاقتصادي ، فالدول التي تعرف غنى بهذه الموارد كان معدل نموها بطيء مقارنة بالدول التي لا تملك وفرة الموارد الطبيعية ، حيث إستند في توضيح ذلك على دراسات سابقة قام بها كل من (Myint1996) و (Sachs and Waner 1995,Ross 1993) من بين البلدان التي كانت محل الدراسة نجد: ماليزيا ، غانا، المملكة العربية السعودية ، أما عن النتائج المستخلصة من الدراسة أن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر بشكل كبير على السياسات المتبعة لكل الدول سواء أكانت مستوردة أو مصدرة و ذلك من خلال توجيهها لسياساتها المالية و النقدية.[2]

[1] - Lutz Killian , « not all oil price shocks are alike :disentangling demand and supply shocks in the crude oil markets »duke university economic research at :www .public.econ.duke.educ

[2] -Auty.R.M(2000), « How Natural ressources effect economic development », Development Policy, Review n 18, p 364.

من بين نتائج الدراسة أن أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإنتاج ما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي ، حيث أن العلاقة بين المتغيرين تعرف إتجاها واحدا، و إستخدم الباحث نماذج ARDL إضافة إلى التكامل المشترك ، إقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من (1967-2011) ، خرج الباحث بنتائج هامة تمثلت في وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير سعر النفط و النمو الاقتصادي في غانا.

6-دراسة قام بها الباحثان (Abdusalem Yahia and Mokhtar Metwally) حيث كان الاقتصاد الليبي هو موضوع الدراسة بعنوان:[1]

« Impact of fluctuations oil prices on Libyan economic growth »

حيث تناول الباحثان تأثير صادرات النفط الليبية على الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1963-2004) ، حيث حاولت الدراسة الكشف عن العلاقة التي تربط بين صادرات النفط و تأثيراتها على بقية القطاعات الاقتصادية و بالتالي على الناتج المحلي خارج المحروقات ، حيث توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الصادرات النفطية و الناتج المحلي الغير نفطي أو الناتج المحلي خارج المحروقات.

7- دراسة قام بها: François Lescaroux et Valérie Mignon بعنوان:

« On the influence of oil prices on economic activity and other (macroeconomic and financial variables »[2] حيث قام الباحثان بتطبيق العلاقة على بلدان الأوبك ، المصدرة و المستوردة للنفط(مجموعة مختارة من كل فئة) ، حيث قام الباحثان ببحث العلاقة بين أسعار النفط و تأثيرها على النشاط الاقتصادي(الناتج المحلي الإجمالي،معدل البطالة،المستوى العام للأسعار) و المتغيرات المالية(مؤشر أسعار الأسهم) باستعمال نماذج (VAR)، و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط و مختلف المتغيرات محل الدراسة، و قد إهتمت الدراسة خصوصا بذلك الأثر الذي تحدثه أسعار النفط على مؤشر أسعار الأسهم خاصة بالنسبة للدول المصدرة

[1] - Abdusalem Yahia , Mokhtar Metwally, « Impact of fluctuations oil prices on Libyan economic growth », the middle east business and Economic Review, vol 19, n 1 2007, p39 .

[2]- Froncois Lescaroux ,Valérie Mignon, « influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables »,centre d'études perceptive et d'information internationales ,W orking Paper n 5,2008.

للنفط من خلال وجود إرتباط قوي ، أما بالنسبة لتأثيرات أسعار النفط على متغيرات النشاط الاقتصادي فقد تم إثبات العلاقة طويلة الأمد.

8-دراسة قام بها الأكاديمي Sahbi Farhani بعنوان:[1]

« Impact de la hausse du prix de pétrole sur la croissance économique une application aux données Tunisienne » حيث حاول الباحث إختبار العلاقة بين سعر البترول و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الواردات للاقتصاد التونسي خلال الفترة (1964-2008) ،و قد خلصت نتائج البحث إلى وجود أثر ضعيف لهذه العلاقة كون الاقتصاد التونسي لا يعتمد كثيرا على مداخيل البترول، أما عن إختبار ات السببية فقد كشفت الدراسة عن عدم وجود سببية بين الناتج المحلي و سعر البترول في حين توصل الباحث إلى وجود سببية بين معدل التضخم و النشاط الاقتصادي بإتجاه سعر البترول يؤثر في التضخم.

-إن نماذج الدراسات السابقة و التي تناولت العلاقة بين سعر البترول و النمو الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي و الذي يعكس وصول البلد إلى تحقيق تنمية اقتصادية خلصت إلى وجود علاقة في المديين القصير و الطويل ، و قد أوضحت هذه الدراسات أن البلدان المنتجة للنفط و بالرغم من تحقيقها لإيرادات مالية ضخمة خاصة في ظل الإرتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط في السوق الدولية إلا أنها لم تستطع الإرتقاء إلى مستوى معين من الأداء الاقتصادي ، في المقابل فإن أغلب الدراسات لهذا الموضوع أشارت إلى النمو الاقتصادي المحقق و الإيجابي في الدول المستهلكة للبترول حتى في ظل الأزمات البترولية ، فهذه الدول و رغم فقرها من هذا المورد الإستراتيجي إلا أن نصيب الفرد من الدخل الإجمالي مرتفع.

إن الإعتماد على قطاع وحيد لدعم و تحفيز النمو الاقتصادي سيجعل الأمر مرهون بكل التغيرات و الصدمات التي تحدث على مستوى هذا القطاع ، ناهيك عن ذلك فإن هذا الأخير سيبقى عاجزا تماما عن الإنفراد بدعم النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل و تحسين مستوى المعيشة إن لم تتم عملية مشاركة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1] -Sahbi Ferhani, «« Impact de la hausse du prix de pétrole sur la croissance économique une application aux données Tunisienne », international journal of energy economics and policy, vol 2, n 3 2012, 108.

2.V-خلفية و متغيرات الدراسة.

نعتمد في تكوين النموذج المفسر للتنمية الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية و التي تلعب الدور الأساسي في توضيح تجسيد معالم التنمية الاقتصادية ، دون الخوض في بعض المحددات التي يصعب قياسها و لا تتوفر عنها إحصائيات في الجزائر منذ سنة 1970 و التي تعتبر سنة إنطلاق الدراسة القياسية ناهيك عن تعدد هذه المؤشرات و تنوعها بالشكل الذي يصّعب عملية الحصر ، لذلك و نتيجة لهذه الأسباب حاولنا بناء نموذج معتمد على الدراسات السابقة للموضوع بإدخال المتغيرات التي تساعدنا في إختبار العلاقة محل الدراسة خلال الفترة(1970-2012).

1-2.V-خلفية الدراسة.

إنطلاقا من إشكالية الدراسة حاولنا تطبيق طرق الاقتصاد القياسي لإختبار العلاقات النظرية بإستعمال طريقة التكامل المشترك و بناء نموذج قياسي ديناميكي يساعد في فهم و تفسير العلاقات الاقتصادية محل الدراسة.

و لعل أسعار البترول و ما تحدثه من تأثيرات على مختلف الاقتصاديات جسّدت حقل بحث واسع و متواصل للعديد من الاقتصاديين و الباحثين الأكاديمين ، و لأن الجزائر دولة نفطية تعتمد على قطاع المحروقات في توفير الموارد من العملة الصعبة و التي تساهم في تمويل و إقامة المشاريع الإستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى دفع النشاط الاقتصادي إلى الأمام، و بالتالي فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار البترول تنتج عنها تأثيرات مختلفة على جميع المتغيرات لمختلف المجالات ، و من أجل ذلك حاولنا إختبار هذا الأثر من خلال قنوات إنتقاله الإيجابية أو السلبية على متغيرات الدراسة .

2-2.V- متغيرات الدراسة.

يتضمن أي النموذج المتغيرات التالية:

1-المتغيرات المستقلة: هي تلك المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة دون أن تتأثر بها، حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج و بالتالي تكون معروفة مسبقا.

2-المتغيرات التابعة:تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج.

3-متغيرات الخطأ:هي عبارة عن مجاهيل تربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة.

و حسب الدراسة التطبيقية التي قمنا بها لإختبار العلاقة بين سعر البترول و بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي لمختلف الأفكار و التطورات التي عرفها حقل الدراسة ، يمكن تبيان المتغيرات المستقلة و التابعة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة كما يلي:

المتغير المفسر:سعر البترول(PP) حيث تم الإعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك بأعداد مختلفة.

المتغير التابع:مؤشرات الاقتصاد الجزائري الكلية: و تتمثل في:

- الناتج المحلي الحقيقي(GDP) بالقيم الحقيقية بالمليار دولار حسب سنة 2005 و هي إحصائيات صادرة عن البنك الدولي خلال الفترة 1970 إلى 2012.

-متوسط الدخل الفردي الحقيقي (GPP) بالأسعار الثابتة بالدولار لسنة 2005 و هي إحصائيات صادرة عن البنك الدولي خلال الفترة 1970 إلى 2012.

-معدل البطالة(CH) حيث تم الإعتماد على الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة 1970 إلى 2012 .

-معدل التضخم(INF) حيث تم الإعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي IFS خلال الفترة 1970 إلى 2012.

-تدفقات الإستثمار الصافي(FDI) بالمليار دولار حيث تم الإعتماد على إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة 1970 إلى 2012.

معامل الخطأ العشوائي:e

و نقوم بتقدير نموذج الدراسة كما يلي:

حسب النظرية الاقتصادية يؤدي الإرتفاع في سعر البترول إلى رفع معدل النمو الاقتصادي و دفع النشاط الاقتصادي للدولة ، و هذا ما تطرقنا له في الجانب النظري إذ لاحظنا أن التغير في أسعار النفط يؤثر في مجمل المتغيرات الاقتصادية إما إيجابا أو سلبا و هذا ما أثبتته مختلف المراحل و التطورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، لذلك من خلال هذه الدراسة نحاول بناء نموذج يعتمد على الدراسات السابقة كأرضية خصبة للإنطلاق في إختبار الدراسة الحالية من خلال الإعتماد على المؤشرات السالفة الذكر و التي تعكس تحقيق تنمية اقتصادية من خلال دفع النشاط الاقتصادي للدولة إلى الأمام .

V.3-النموذج المستخدم في الدراسة.

تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإعتبار أن عدد المتغيرات التابعة متعددة ، و يتم تقسيم نماذج الإنحدار حسب عدد المتغيرات التفسيرية حيث نجد : نماذج الإنحدار البسيطة و نماذج الانحدار المتعددة.

1-نماذج الإنحدار البسيطة:[1] تعرّف هذه النماذج البسيطة أنها نماذج تصف علاقة خطية بين متغيرين :متغير تابع(Y_i) و متغير مستقل(X_i)، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y=f(x)+e_i$$

$$Y=b_0+b_1(x_i)+ e_i$$

2-نماذج الإنحدار المتعددة:تعرّف نماذج الإنحذار المتعددة بأنها نماذج تصف علاقات متعددة بين متغيرات مستقلة (X_i) و متغير تابع (Y_i) و حد عشوائي e_i ، و تأخذ هذه النماذج الشكل التالي:

$$Y=f(x_i)+e_i$$

$$Y=b_0+b_1(x_{i1})+ b_2(x_{i2}) + b_3(x_{i3})+\ldots\ldots b_k(x_{ik})+e_i$$

V. 3-1-خطوات تحليل نموذج الدراسة.

إعتمدنا على النموذج المتعدد لإختبار العلاقة محل الدراسة ، حيث إتبعنا في تحليل نموذج الدراسة من حيث قدرته على تفسير الظاهرة المدروسة على الأسلوب الإحصائي و الأسلوب القياسي بما يكتنفه كل منهما من شروط و معايير يمكن من خلالها الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من جهة و من جهة أخرى يمكن من خلالها إثبات وجود العلاقة محل الدراسة.

V.3-1-1-الشروط و المعايير الإحصائية.

إن توفر الشروط الإحصائية في معطيات الدراسة إشارة مهمة لأي بحث، لأنها توحي بجودة النموذج و تُعطي ثقة في قدرة المتغيرات المأخوذة على تفسير الظاهرة محل البحث، و تتمثل هذه الشروط و المعايير في:

[1] –Cadoret.I,Benjamine.C et autres : « Econométrie appliqué :méthodes et applications corrigés »,Bruxelles,2004 p 13.

للمزيد انظر:خالد محمد السواعي،" أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام eviews" ، دار الكتاب الثقافي،الأردن،ط . 2012

1-إختبار معنوية معلمات النموذج : إن مستوى المعنوية يعبر عن إحتمال الخطأ عند إتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمية ، و بالتالي فإن مستوى المعنوية α يشير إلى إحتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول.

فعندما نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% و نقبل الفرضية البديلة فإن هذا يعني أن هناك إحتمالاً قدره 95% أن يكون قرار الرفض قراراً صحيحاً، و هناك إحتمال قدره 5% أن يكون قرار الرفض قراراً خاطئاً ، و يستند هذا الإختبار على قيمة T ستودنت لتقييم معنوية المعالم و بالتالي تقييم تأثير المتغير التابع على المتغيرات الأخرى ، و يساعد هذا الإختبار على بناء ثقة في المعلمات و قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة.

2-الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج: تتمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة في حساب مجموع المعاملات و القيم التي تشير إلى مدى توفر الثقة في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج من بينها: الوسط الحسابي، الوسيط ، الإنحراف المعياري ، معامل الإلتواء ، معامل التفرطح و غيرها ، و تفيد مقاييس النزعة المركزية في معرفة تشتت القيم و درجة تقلباتها.

3-قياس درجة إرتباط المتغيرات : يتم ذلك بإستعمال معامل الإرتباط (R) الذي يعتبر مقياس لدرجة إقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى ، و يسمى الإرتباط بين متغيرين إثنين بالإرتباط البسيط(Simple Correlation) ، كما يسمى الإرتباط بين أكثر من متغيرين بالإرتباط المتعدد (Multiple Correlation).

أما معامل التحديد(R^2) يُستخدم في إختبار جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج، و يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج بالدالة محل الدراسة (x).

5-الإختبار الذاتي بين الأخطاء Durbin-Watson (DW): يعتبر من أهم الإختبارات المستعملة للكشف عن وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الرتبة الأولى قيمته محصورة بين 0 و 4، و يعتبر إختبار دربن واتسن من الإختبارات السهلة التي تكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي ،كما يمكن إستخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغير نسبيا.

6-إختبار معنوية النموذج: يتم ذلك بإستخدام إختبار فيشر و الذي يهدف إلى التعرف على معنوية الإنحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

-الفرضية العدمية (H_0) و التي تنص على غياب العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع:$H_0=0$

-الفرضية البديلة (H_1) و التي تنص على الأقل من بين المعاملات غير معدوم :$H_1\#0$

حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{calcul} مع القيمة الجدولية F_{tabl} و التي يتم إستخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ، أما درجة الحرية للبسط تحسب وفق العلاقة التالية:F^{k}_{n-k-1}

V.3-1-2-الشروط القياسية.

لقد إعتمدنا في تحليلنا القياسي على تطبيق إختبارات الإستقرارية و التكامل المشترك لمعرفة إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة ، إضافة إلى بناء نموذج تصحيح الخطأ و إختبارات السببية و دوال الإستجابة الدفعية.

1-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي ، و لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وتفاديا للإنحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم في الاقتصاد القياسي إختبار التكامل المشترك ، إذن في العمل القياسي يوجد خطوات يجب إتباعها منها تحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية نقوم بدراسة إستقراريتها و نوعية عدم الإستقرار إن كان على شكل DS أو TS لأن لكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة بإستعمال عدة إختبارات منها DF، ADF و PP، و هذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحاليل القياسية تتطلب إستقرارية السلاسل الزمنية و هي أول شرط في التكامل المشترك.

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر ، و تعد إستقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن ، فغياب الإستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الإنحدار الزائف و التي تجعل معظم الإختبارات الإحصائية مضللة ، و من أجل ذلك وجب دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

و تطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتان عبر الزمن ،[1] و تعرف الإستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية و التي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن ،[2] و السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على إتجاه عام و لا على مركبة فصلية.[3]

و تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$مستقل عن الزمن (t) .
- أن يكون التغاير(Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير ، أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).

و خلاصة الأمر أن السلسلة تكون مستقرة من الدرجة الثانية إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن(t).[4]

و بذلك فإن الإستقرار يعني أن السلسلة تتجه إلى التذبذب حول متوسطها الحسابي و أنها تسعى إلى العودة إلى هذا المتوسط خلال فترة زمنية قصيرة ، و لذلك وجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة ، و يمكن أن نميز بين نوعين من المسارات الغير مستقرة:

1- المسارات من نوع TS "Trend Stationary" :و هو يمثل عدم الإستقرارية من نوع الإتجاه المحدد تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي :

[1] - مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، "دراسة قياسية لأسعار البترول بإستخدام نماذج GARCH "، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة العدد 3 أبريل 2008،ص175.

[2] – مكيد علي،" الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 279.

[3] - Regis Bourbonnais, « Econométrie », ,Dunod 5eme édition , Paris 2003 ,225.

[4] – عبد القادر محمد عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية،الإسكندرية، ط 2005، ص64 .

حيث أن f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار إحتمالي مستقر و هو عبارة عن الخطأ أو ضجيج الأبيض" White Noise"، و مسار TS هو مسار غير مستقر فهو لا يحقق خصائص الإحصائية للإستقرار لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t).[1]

و يفسر الأمر من الناحية الاقتصادية بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحولات الظرفية ، أما عن الطريقة الخاصة بعملية إجراء إستقرار للسلسلة من نوع TS هي نزع أو التخلص من الإتجاه العام أي الإتجاه المحدد من السلسلة عن طريق الإنحدار.

2- المسارات من نوع DS "Differency Stationary": و تسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الإحتمالي أو العشوائي، و يكتب على الشكل التالي :

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و على عكس مسار TS الذي يتميز بالإتجاه المحدد ، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) و يتبع إتجاه الصدمة (ε_t)، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، و تكون في مسارDS علاقة الإتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الإتجاه في المستقبل، و بعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

و مما سبق نعرف المسار DS بأنه مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الإستقرار، و لكن يمكن إرجاعه مستقرا بإستعمال الفروق أي التكامل أو التفاضل ، يعني نقول أن المسار DS هو متكامل عند الدرجة (d) حيث (d) تمثل درجة التكامل أي (التفاضل أو الفروق).

1-1-أنواع إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية ، و تكمن أهميتها في التحقق من إستقرار أو عدم إستقرار السلسلة الزمنية و معرفة نوعية عدم الإستقرار ما إذا كان من نوع TS (Trend Stationary) أو من نوع DS (Differency Stationary) ، و تعد إختبارات جذر الوحدة (The unit root test of Stationary)كفيلة بإجراء إختبارات الإستقرارية ، و نقوم

[1] –Herlin Peter ,« Economie appliqué des séries temporelles » , Université de Paris, Dauphine 2003, p35 .

بهذه العملية من أجل تفادي الإنحدار الزائف و النتائج المضللة، و يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء إختبار التكامل المشترك و إلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ، و هناك العديد من الطرق التي تستخدم في إختبار سكون السلسلة الزمنية إذ نجد:

أ- إختبار ديكي-فولر البسيط: DF " Dickey Fuller":قُدم هذا الإختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976 ، و تم مواصلة البحث من طرف Dickey و Fuller سنة 1979، و يبحث إختبار DF في التحقق من إستقرارية أو عدم إستقرارية السلسلة في حالة وجود نموذج ذو إنحدار ذاتي من الرتبة الأولى ،[1] و يرتكز هذا الإختبار على فرضيين و ثلاث نماذج:[2]

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية: $H_0 : \Phi = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : \Phi \# 1$

إذا ثبتت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوى على الجذر الأحادي و بالتالي هي غير مستقرة، و إذا ثبتت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي و بالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة ، و نقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج.

إذن إذا ثبتت الفرضية العدمية نقوم بعملية إستقرارية للسلسلة الزمنية ، و منه يمكن كتابة نموذج الإنحدار الذاتي: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon t$ على شكل $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon t$ حيث Δ تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول، و حسب إختبار DF نقوم بإختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول: ..... $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: ..... $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + \varepsilon t$

[1]- DICKEY D.A. , FULLER W.A. « distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root », Journal of the AAmerican statistical association, Vol. 74, n°366, 1979, p 431.

[2] - Régis Bourbonnais, 0p_cit, p 225.

النموذج الثالث: ..... $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + B_t + \varepsilon t$.

بحيث:

c: تمثل الثابت.

B_t: تمثل الإتجاه الزمني.

εt: هو حد الخطأ العشوائي.

X_t: متغيرة عند الزمن(t).

X_{t-1}: متغيرة عند الزمن(t-1) .

ب- إختبار ديكي فولر الموسع: " Augmented Dickey Fuller ADF" :طور العالم ديكي فولر عام 1981[1] إختبار لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه (ADF) (Test Augmented Dickey-Fuller)، و الذي أصبح يعد من أكفأ الإختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الإرتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الإختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع.

و يعتبر إختبار ديكي- فولار الموسع 1981 (ADF) إختبار لوجود الجذر الأحادي ، و يعتمد على نفس عناصر إختبار (DF) و لكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلص من الإرتباط الذاتي للحد العشوائي ، و بهذا يصبح له قوة للكشف على إستقرارية السلاسل الزمنية و القدرة على تحديد نوع عدم الإستقرارية إن كانت من مسار TS أم DS ، و هو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO:

النموذج (1)..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \ \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$.

النموذج(2)..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \ \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$.

النموذج (3)..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho_j \ \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

[1]- DICKEY D.A , FULLER W.A. « Like lihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root », Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

و تتمثل الفروض المراد إختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج (1):لا تحتوي صيغة هذا النموذج على إتجاه زمني و لا على حد ثابت .
- في النموذج (2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على إتجاه زمني و لكن تحتوي على حد ثابت .
- في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني و على حد ثابت.

يعتمد إختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k ، و تحدد بإستعمال معيار Schwarz 1978 و معيار Akaike 1974 .

معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة: $Aic(k) = T\log(\hat{\theta}^2_{\varepsilon_t}) + 2(k)$)

ومعيار Schwarz (SC) يتحدد بالعلاقة: $SC(k) = T\log\hat{\theta}^2_{\varepsilon_t} + k\log(T)$

ج- إختبار فيلب بيرون « Philips Perron » طور فليبس إختبارا للتخلص من آثار الإرتباط الذاتي في بواقي معادلة إختبار جذر الوحدة ، و ذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الإعتبار وجود الإرتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ، و قد إقترح كل من Phillips و Perron (1988) طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الإرتباط الذاتي على عكس ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية ،[1] و يقوم إختبار PP على إختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية $H_0 : \Phi = 0$

الفرضية البديلة $H_0 . \Phi < 0$

و تتمثل صيغ النماذج في:

النموذج الأول: ..... $\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: ..... $\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: ..... $\Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + c + B_t + \varepsilon_t .$

[1]- Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, « Testing for a unit root in time series regression », Biometrika, Vol 75, Jun 1988, p346.

د- إختبار الإستقرارية لـkpss[1]: تم إكتشاف هذا الإختبار من طرف الباحثين Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin (1992) ، و يأخذ هذا الإختبار بعين الإعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن، و أيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة و ذلك عن طريق إختبار الفرضيتين السابقتين كما في إختبار ديكي فولار ثم حساب مربع البواقي كما يلي:

$$\mathbf{S_t = \sum_{i=1}^{t} e_t}$$

ثم بعد ذلك يتم حساب التباين في المدى الطويل عن طريق تقدير العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1 - \frac{i}{l+i}) \times \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t\, e_{t-1}}$$

ليتم فيما بعد حساب الإحصائية LM (معامل لاغرانج) كما يلي:

$$\boldsymbol{LM = \frac{1}{s_t^2}\sum \frac{s_t^2}{n^2}}$$

فإذا كانت:

$LM_{cal} > LM_{tab}$ فهذا يعني أن السلسة مستقرة و العكس إذا كانت $LM_{cal} < LM_{tab}$

2-إختبار التكامل المتزامن أو المشترك(Cointégration Test): يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين (X_t , Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. [2]

و لقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل و جرانجر Angel/Granger في سنة 1987 ، ثم بعد ذلك أُعتمدت كمفهوم جديد و مهم في الاقتصاد القياسي من طرف العديد من الاقتصاديين، فقد قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجها مشتركا ، و قد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية

[1]- مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، مرجع سابق، ص 175-176.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 670.

المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ ، و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

و تقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين Y_t ، X_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى فنقول أن Y_t ،X_t متكاملان تزامنيًا إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + By_t + Z_t$$

حيث أن:

A ,B: أعداد حقيقية.

$\mathbf{Z_t}$: متغير مستقر بمتوسط معدوم(تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X و قيمته التوازنية في اللحظة(t) .

و عموما فإن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

و تكون السلسلتان الزمنيتان (X_t) و (Y_t) متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان:

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \longrightarrow I(d)$

و إذا كانت(Y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \longrightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\mathbf{x_t \rightarrow I(d)}$$

$$\mathbf{y_t \rightarrow I(b)} \Longrightarrow \quad \mathbf{\propto_1 x_t + \propto_2 y_t \rightarrow I_{(d-b)}}$$

حيث: $\boldsymbol{d \geq b \geq 0}$

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى $I(1)$ على الشكل:

$$\mathbf{Y_t = a + b\, x_t + \varepsilon_t}$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة: $\boldsymbol{\varepsilon_t} = Y_t - a - bx_t$ و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ ، عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t.

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق إختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ بإستخدام إختبارات الإستقرار مثل ADF ، DF و PP .

2-1- أنواع إختبار التكامل المشترك : يمكن التمييز بين نوعين من التكامل المشترك:

1- طريقة إنجل جرانجر Engel and Granger : قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا ، و قد أثبت كل من Engel و Granger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء ، و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك ، و في سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير و إختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك ، و تتم مراحل إختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى :إختبار درجة تكامل المتغيرات: إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لإختبار التكامل المتزامن ، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، و يتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة بإستعمال إختبار(DF) , (ADF) و (PP).

- المرحلة الثانية :تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد تحقق الشرط الأول و المتمثل في تكامل السلسلتين من نفس الدرجة نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين X_t و Y_t يجب أن تكون بواقي هذا الإنحدار مستقرة أي:

$$\boldsymbol{e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0}$$

و يسمى هذا الإختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين و يتمثل هذا الإختبار في خطوتين يمكن إجرائهما على النحو التالي:

1- التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات بإستخدام أي نوع من إختبارات جذر الوحدة ، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا ، و في حالة كانت السلاسل الزمنية متكاملة بدرجات مختلفة فهذا يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

2- إختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك ε_t الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، و بعدها يطبق إختبار ADF أو إختبار PP بوضع الفرضية العدمية: السلسلة ε_t لها جذر أحادي و بالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين و الفرضية البديلة: السلسلة ε_t مستقرة و بالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين ، و بعد ذلك يتم مقارنة Φ المقدرة بالقيم الجدولية .

2- إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة Johansen : يعتبر هذا الإختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف إختبار Engel و Granger ، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و تعتمد منهجية Johansen على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها بشكل أساسي، و يقوم هذا الإختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك ، و تتمثل صياغة النموذج في:

$$\Delta \boldsymbol{y_t} = \boldsymbol{u} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{p-1}} \boldsymbol{\pi_i}\, \Delta \boldsymbol{y_{t-p}} + \boldsymbol{\pi y_{t-p}} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

حيث أن:

y_t متجه من الدرجة(n×1) و يتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

I مصفوفة الوحدة من الدرجة (n×n)

ε_t متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (n×1)

u حد ثابت

π_i مصفوفة معلمات النموذج من الدرجة (n×n)

و توضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة π فإذا كانت مساوية للصفر فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات

محل الدراسة لها جذور وحدة مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين عناصر y مما يستوجب إستخدام الفروق ، أما إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة حيث p تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر y ساكنة في مستواها.

أما الحالة التي يكون لدينا فيها نموذج قياسي مكون من(k) متغير يتم إختبار التكامل المتزامن وفق الخطوات التالية:

1- يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة و المكونة للنموذج.

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - B_1 x_{1t} - \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

و يتم إختبار إستقرارية البواقي بإستعمال أحد الإختبارات(DF) أو (ADF) حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن البواقي مستقرة و منه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة ، أما في حالة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية (H_0)العدمية و بالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.

3- نموذج تصحيح الخطأ «Error Correction Model ECM » بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الإنحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات ، و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

نبدأ بمتغيرين X_t و Y_t بحيث قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:[1]

$$Y_t = \propto_0 + \propto_1 X_t + \varepsilon_t$$

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 687.

حيث أن:

yt المتغير التابع.

xt المتغير المستقل.

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_t حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

و بإستخدام هذا الحد نصوغ نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta \boldsymbol{yt} = \boldsymbol{\beta_0} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{k}} \boldsymbol{\beta \Delta x_t - j + \theta(yt - \alpha 0 - \alpha 1 Xt) t_j + z_t}$$

حيث أن:

$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$: الفرق الأول للمتغير التابع.

$\Delta x_t - j$: تمثل الفروق الأولى للمتغير التفسيري.

3-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أ-خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين:إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان و متكاملتان يمكننا أن نقدر علاقاتهما إنطلاقًا من نموذج تصحيح الأخطاء ، و لقد بين كل من Granger و Engle سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM) ، أما عن الطرق الأكثر شيوعا في تقدير هذا النموذج سنقوم بإستعراضها بتقدير السلسلتين y_t و x_t بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) و إختبار سلسلة البواقي e_t فإذا كانت مستقرة يدل ذلك على أن السلسلتين y_t و x_t متكاملتان زمنيا، و يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة 1 : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t(ECM)$$

الخطوة 2 : تقدير علاقات النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t(\alpha_2 < 0)$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (y_t) و تغيرات (x_t) و عليه و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + e_t$$

و بالتالي إحتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \ , \lambda \leq 0$$

$$\Delta x_t = \acute{c} + \acute{\lambda} e_{t-1} + \acute{\varepsilon}_t \ , \lambda \leq 0$$

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات: يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود(k) متغير في النموذج المدروس ، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للإختبارات :

2-1- حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد: حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء ، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية و حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}x_{1t} - \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \cdots \alpha_k \Delta_{nkt} + * \ 1e_{t-1+} + u_t$$

2-2- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن :نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي ($MVCE$) لتصحيح الخطأ *Modèle vectoriel à correction d'erreur*، ففي حالة وجود متغيرين فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (y_t) و تغيرات (x_t) و عليه و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي: $y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + e_t$

و بالتالي إحتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \ , \lambda \leq 0$$

$$\Delta x_t = \acute{c} + \acute{\lambda} e_{t-1} + \acute{\varepsilon}_t \ , \lambda \leq 0$$

4- إختبارات السببية: يمكن التمييز بين نوعين من إختبارات السببية:

4-1- سببية غرانجر:قام جرانجر بوضع مصطلحي السببية causalité بحيث يكون المتغير Y_{1t} مسبب لـ Y_{2t} إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـ Y_{1t} عند إدخال المعلومة المتعلقة ب Y_{2t} .

و يقال أن X تسبب في Y لو أن تنبؤ بقيم Y عن طريق القيم السابقة للمتغير X ، بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير Y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير Y فقط.

فلو أن X و Y يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين X و Y في نموذج السببية ، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من X و Y.[1]

و في سنة 1969 قدم Granger إختباره للسببية و الذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، و يجري هذا الإختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة(p) للمتغيرين Y_{2t} وY_1t المستقرين كالتالي:

$$\begin{matrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{matrix} = \begin{matrix} a_0 \\ b_0 \end{matrix} + \begin{matrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{matrix} \times \begin{matrix} y_{1t-1} \\ y_{2y-1} \end{matrix} + \begin{matrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{matrix} \times \begin{matrix} y_{1t-2} \\ y_{2y-2} \end{matrix} + \cdots + \begin{matrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{matrix} \times \begin{matrix} y_{1t-p} \\ y_{2y-p} \end{matrix}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0)

H_0: $b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots b_p^1 = 0$

فإن هذا يعني أن (y_{2t})لا تسبب (y_{1t}).

إذا تم قبول الفرضية(H_0) :

$$H_0: \ a_1^2 = a_2^2 = \ldots\ldots a_p^2 = 0$$

فإن هذا يعني أن(Y_{1t}) لا تسبب (y_{2t}).

[1]- نفس المرجع، ص 689.

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t} تسبب (y_{2t}) و (y_{2t}) تسبب (y_{1t})فتكون لدينا حلقة رجعية.

4-2- سببية سيمس«Sims » : قدم Sims إختباره للسببية سنة 1980 ، و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ(y_{1t}) تسمح بتغير القيم الحاضرة لـ(y_{2t}) فإن هذا يعني أن (yY_{2t})تسبب (y_{1t}).

و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كما يلي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{1t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 y_{1t+i} + \varepsilon_{21t}$$

- إذا تم قبول الفرضية(H_0) حيث:

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \ldots\ldots b_{i0}^2 = 0$$

فإن: y_{1t} لا تسبب في y_{2t}.

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots b_p^2 = 0$$

- إذا تم قبول الفرضية(H_0) حيث:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots b_p^2 = 0$$

فإن: y_{2t} لا تسبب في $1t$.

5-دوال الإستجابة الدفعية : إن الهدف الرئيسي من تحليل الصدمات هو قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات ، حيث تفسر دوال الإستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي (ε_t) على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات التابعة غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (VAR)، فإذا إفترضنا مثلاً النموذج التالي:[1]

[1] - Régis Bourbonnais, 0p_cit, p 262.

في الفترة t:

$$\begin{bmatrix}\Delta X_t\\ \Delta Y_t\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix}$$

في الفترة t+1:

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{t+1}\\ \Delta Y_{t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i} \dots & \emptyset_{x,i}\\ \beta_{y,i} \dots & \emptyset_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1\\ 0\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}a\\ b\end{bmatrix}$$

في الفترة t+2:

$$\begin{bmatrix}\Delta X_{t+2}\\ \Delta Y_{t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i} \dots & \emptyset_{x,i}\\ \beta_{y,i} \dots & \emptyset_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}a\\ b\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}c\\ d\end{bmatrix}$$

إن قيم التغير عند كل فترة تشكل لنا ما يعرف بدالة الإستجابة حيث تمكننا هذه الأخيرة من حساب المضاعفات الديناميكية ، كما أن هذه الدوال تزودنا بمعلومات حول رد فعل المتغيرات المكونة لنماذج الإنحدار الذاتي على إثر حدوث صدمة في الأخطاء العشوائية.

V.4- تحليل نتائج الدراسة.

إن الهدف الرئيسي لإستخدام السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة المدروسة و لقد قمنا بمحاولة تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على المؤشرات التي تؤثر في التنمية الاقتصادية و بالتالي في النشاط الاقتصادي، حيث إستخدمنا مؤشر الناتج المحلي الحقيقي، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، معدل البطالة، تدفقات الإستثمار الأجنبي، معدل التضخم و سعر البترول.

V.4-1-التحليل الإحصائي للنموذج.

بتطبيق الشروط و المعايير الإحصائية التي تساعدنا في بناء ثقة في معلمات النموذج، إستخدمنا الإختبارات التالية بالإستعانة ببرنامج eviews.

1-الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة : يمكن رصد هذه الخصائص لكل متغير من متغيرات الدراسة كما يلي:

1-سلسلة الناتج المحلي الحقيقي : يعكس الناتج المحلي الحقيقي تطور الجهاز الإنتاجي المحلي في الجزائر من خلال قيمة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الإنتاج خلال الفترة الزمنية (1970-2012) بالقيم الثابتة، و الشكل البياني للسلسلة موضح فيما يلي:

الشكل(5-1):التمثيل البياني لسلسلة الناتج المحلي الحقيقي.

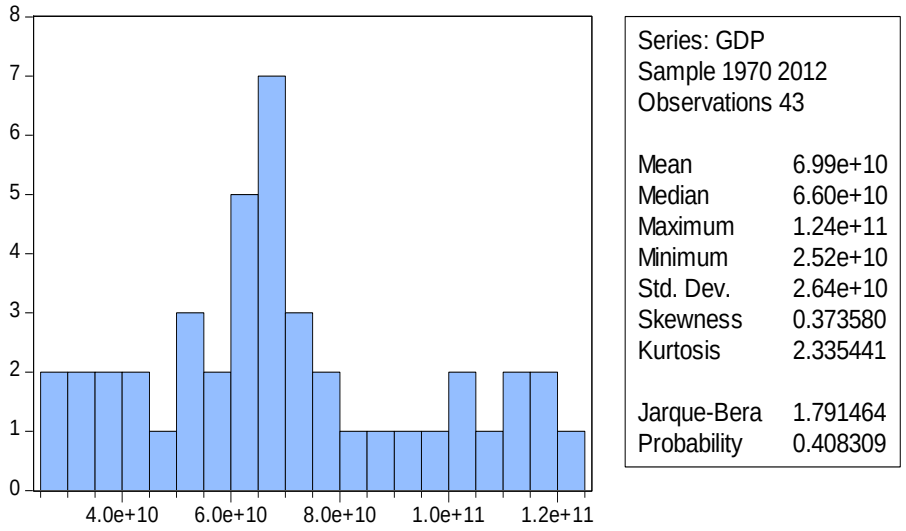

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليسار و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي و هو ما يعطي فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة.

2-سلسلة متوسط الدخل الفردي الحقيقي : إن هذا المؤشر يعكس لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي و الذي يعكس لنا تطور القدرة الشرائية للفرد و بالتالي إمكانيته لتحقيق رفاهيته الاقتصادية و يعكس هذا المؤشر حقيقة قدرة الدولة على توزيع مداخيلها المالية على أفراد مجتمعاتها ، و تأخذ سلسلة الدخل الفردي الحقيقي الشكل التالي:

الشكل رقم(5-2):التمثيل البياني لسلسة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

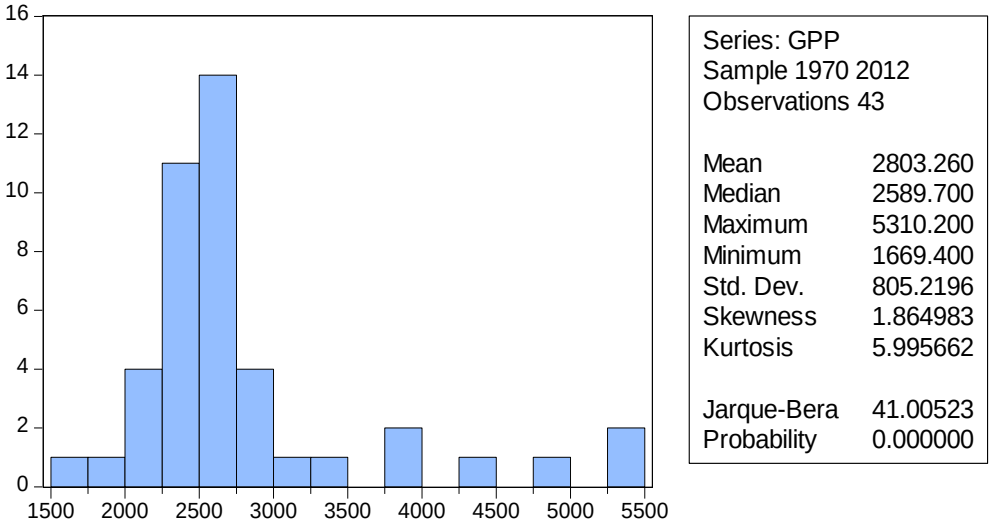

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليمين و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

3-سلسلة معدل البطالة : يعكس هذا المؤشر القوى التي لم تجد عملا عند مسوى الأجور السائد، و بالتالي يمكننا هذا المؤشر من معرفة قوى الإنتاج المعطلة و التي لو أُستخدمت لتمكنت الدولة من رفع مسوى إنتاجها ،و الشكل البياني لهذه السلسلة موضح فيما يلي:

الشكل رقم(5-3): التمثيل البياني لسلسة معدل البطالة.

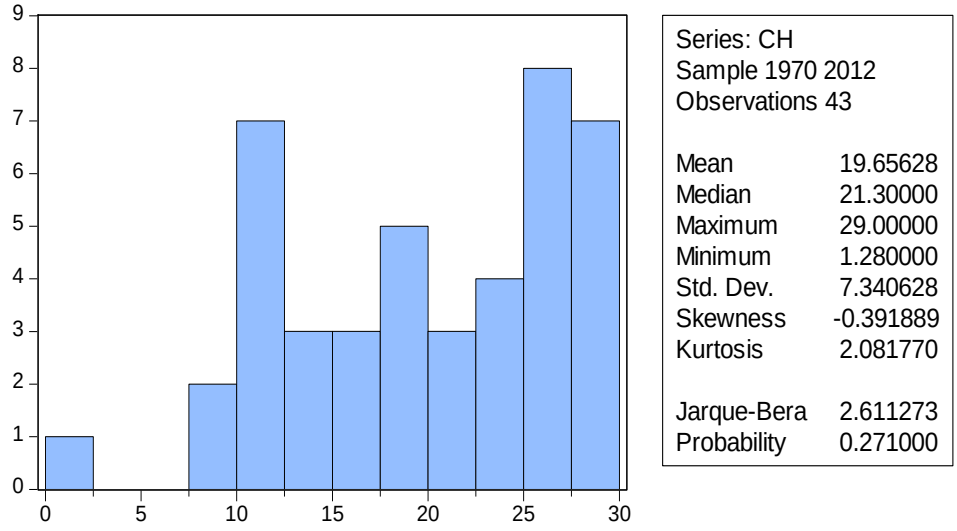

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليمين و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

4-سلسلة معدل التضخم:بعكس معدل التضخم فقدان العملة لقوتها الشرائية في ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار، و بالتالي فزيادة ضخ الكتلة النقدية في الدائرة الاقتصادية دون أن أي إستجابة للجهاز الإنتاجي قد يُحدث الخلل ، و الشكل البياني لهذه السلسلة موضح فيما يلي:

الشكل رقم(5-4): التمثيل البياني لسلسة معدل التضخم.

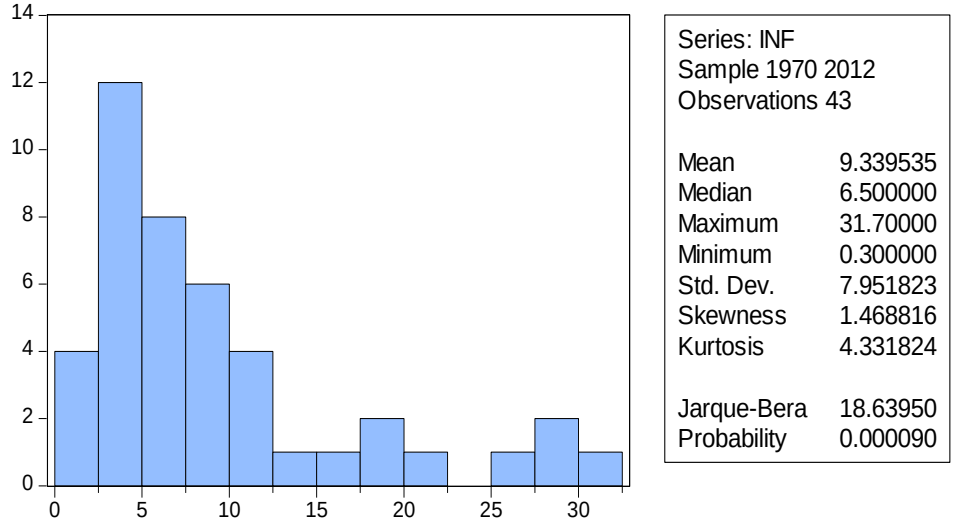

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليمين و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

5-تدفقات الإستثمار الصافي: الإستثمار بصفة عامة سواء كان محليا أو أجنبيا يساعد على إنتقال رؤوس الأموال إلى الداخل، بالإضافة إلى تحفيزه للجهاز الإنتاجي و خلق فرص عمل من خلال زيادة المشاريع الإستثمارية ، و الشكل التالي يوضح التمثيل البياني لسلسلة الإستثمار:

الشكل رقم(5-5):التمثيل البياني لسلسلة تدفقات الإستثمار الصافي.

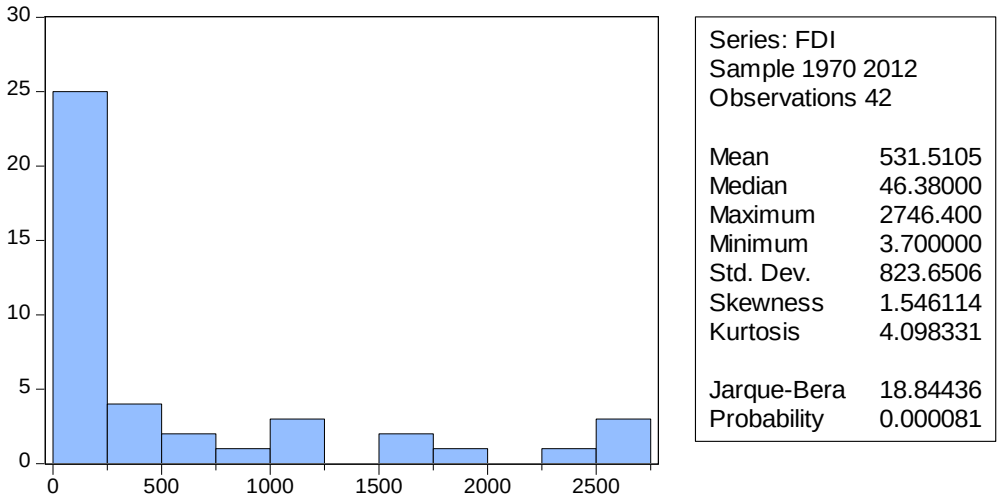

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليمين و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

6-سعر البترول : يلعب هذا السعر على موازين التوازن في الدول التي تعتمد عليه كمورد مالي لتحقيق تنميتها الاقتصادية و بالتالي فإن التغيرات التي تحدث على مستواه تؤثر مباشرة في مختلف المؤشرات الاقتصادية في هذه الدول ، و الشكل التالي يوضح سلسلة سعر البترول:

الشكل رقم(5-6):التمثيل البياني لسلسلة أسعار البترول.

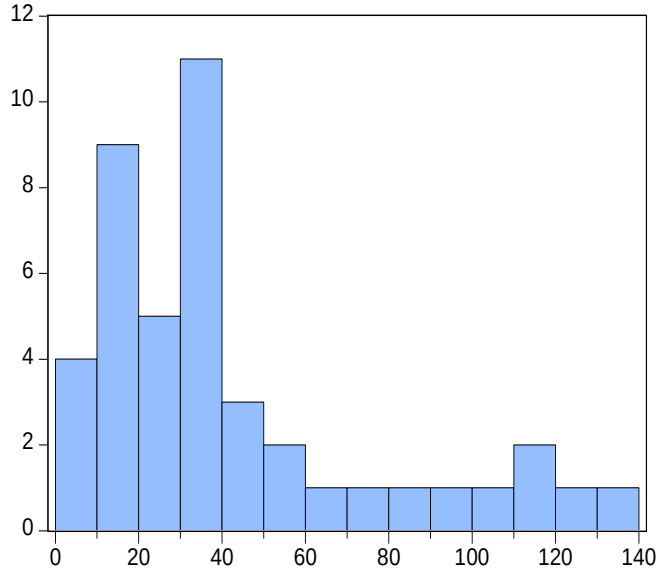

Series: PP	
Sample 1970 2012	
Observations 43	
Mean	41.47773
Median	32.20870
Maximum	137.0760
Minimum	2.100000
Std. Dev.	34.50191
Skewness	1.230545
Kurtosis	3.669451
Jarque-Bera	11.65501
Probability	0.002945

من خلال الشكل يتضح أن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي فحسب معامل الإلتواء Skewness نلاحظ أنه أكبر من الصفر مما يدل على وجود إلتواء و بالتالي فالمنحنى غير متماثل و ملتوي من جهة اليمين و هذا ما يؤكده معامل التفرطح Kurtosis الذي يختلف هو الآخر عن الصفر، أما قيمة Jarque-Bera تؤكد أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

2-إختبار المعنوية الكلية للنموذج: من خلال معطيات الملحق رقم (3) يمكن رصد ما يلي:

-النموذج الأول : يربط النموذج الأول بين متغير سعر البترول و معدل البطالة ، حيث أكدت الدراسة على وجود إرتباط بين متغيرات النموذج الأول بنسبة 13*% حسب معامل الإرتباط المقدر(R) و هو إرتباط ضعيف حيث أن أسعار البترول تفسر 13% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة ، حيث زيادة البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض معدل البطالة بـ0.07 فالعلاقة عكسية بينهما و هو مقبول اقتصاديا،كما أن المعلمة مقبولة بحيث أنها أصغر من 0.005 و بالتالي إحتمال وجود العلاقة على المدى الطويل.

أما معامل التحديد(R^2) فالنتائج المتحصل عليها تشير إلى 11% أي أن التغيرات التي تحدث على مستوى معدلات البطالة يمكن تفسيرها بالتغير الحاصل في سعر البترول بنسبة 11%، كما أن إحصائية0.40= DW مقبولة و بالتالي عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء، أما إحصائية فيشر F(prob)<0.05 تدل على جودة نموذج الإنحدار بالتالي نقول أن النموذج مقبول إحصائيا.

–النموذج الثاني: يربط النموذج الثاني بين متغير سعر البترول و تدفقات الإستثمار الأجنبي الصافي، إذ نلاحظ وجود إرتباط(R) قوي بين المتغيرين بنسبة 65% و كما أن العلاقة بين المتغيرين طردية و بالتالي فإن زيادة البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي بـ19.16 وحدة.

بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) يشير إلى وجود إرتباط قوي بنسبة 65% أي أن التغيرات التي تحدث على مستوى تدفقات الإستثمار الصافي يمكن تفسيرها بالتغير الحاصل في سعر البترول بنسبة 65% كما أن إحصائية DW =0.89 مقبولة و بالتالي عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء ، أما إحصائية فيشر F(prob)=0 تدل على جودة نموذج الإنحدار و بالتالي نقول أن النموذج مقبول إحصائيا.

– النموذج الثالث :يربط النموذج الثالث بين متغير سعر البترول و متوسط الدخل الفردي الحقيقي إذ نلاحظ أن نسبة معدل الإرتباط(R) بين المتغيرين يساوي 67% و العلاقة طردية بينهما ، فزيادة البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي بـ19.12 وحدة و هو مقبول اقتصاديا، كما أن المعلمة مقبولة اقتصاديا بحيث أنها تساوي الصفر .

و تشير قيمة معامل التحديد (R^2) على وجود قوة تفسيرية بين المتغيرين بنسبة 66% و هو مقبول إحصائيا و اقتصاديا ،أما إحصائية دربن واتسون DW =0.52 و بالتالي عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء، أما إحصائية فيشر F(prob)=0 و هي تدل على الجودة التفسيرية لهذا النموذج و قبول المعلمات إحصائيا و اقتصاديا.

– النموذج الرابع: يربط النموذج الرابع بين متغير سعر البترول و معدل التضخم، حيث نلاحظ وجود إرتباط(R) ضعيف بين المتغيرين بنسبة 4% كما أن الإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ، و ما يمكن ملاحظته أن قيمة المعلمة غير مقبولة 0.15 و بالتالي إحتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين.

بالنسبة لمعامل التحديد(R^2) تشير إلى وجود تفسير بين المتغيرين بنسبة 2% و هي نسبة ضعيفة جدا أما إحصائية DW =0.40 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء إلا أن إحصائية فيشر F(prob)=0.15 و هي أكبر من 5% و بالتالي فإن النموذج غير مقبول إحصائيا.

–النموذج الخامس : يربط النموذج الخامس بين متغير سعر البترول و الناتج المحلي الحقيقي ، حيث نلاحظ وجود إرتباط(R) قوي بين المتغيرين بنسبة 79% كما أن الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين إذ أن زيادة البترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بـ6.83 وحدة

و هو مقبول من الناحية النظرية ، كما أن قيمة المعلمة مقبولة و تشير إلى إحتمال وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين.

بالنسبة لمعامل التحديد(R^2) تشير إلى وجود تفسير بين المتغيرين بنسبة 79% و هي نسبة قوية جدا ،أما إحصائية DW =0.59 تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أما إحصائية فيشر F(prob)=0 و بالتالي فإن النموذج مقبول إحصائيا.

V.4-2-التحليل القياسي للنموذج.

إعتمدنا في تحليلنا القياسي على الخطوات المذكورة سالفا ، حيث قمنا بإختبار درجة إستقرارية المتغيرات ثم حاولنا إختبار العلاقة على المدى الطويل بإستعمال إختبار إنجل جرانجر ، ثم قمنا ببناء نموذج تصحيح الخطأ و إختبارات السببية و دوال الإستجابة الدفعية.

1-تحليل نتائج الاستقرارية: إن أحد الشروط الضرورية لإجراء إختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة و إلا فلن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، و من أجل إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا التطبيقية إستعملنا إختبار "*PP*" (*Phillips Perron*) و ذلك بإستعمال برنامج *Eviews6.1* حيث نختبر النماذج التالية:

النموذج الأول

$$\Delta ch = pch_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \text{Qj}\ \Delta ch_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta fdi = pfdi_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \text{Qj}\ \Delta fdi_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta gpp = pgpp_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \text{Qj}\ \Delta gpp_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

النموذج الرابع:

$$\Delta inf = pinf_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\ \Delta inf_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس:

$$\Delta gdp = pgdp_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\ \Delta gdp_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

النموذج السادس:

$$\Delta pp = ppp_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} Qj\ \Delta pp_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

أما عن النتائج المتحصل عليها نوضحها في الجدول التالي:

الجدول(5-1):نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية .

Phillip-Perron (PP) unit root test				المتغيرات
القيم الحرجة	1_{st} Diff	القيم الحرجة	المستوى Level	
-3.159	-5.301	-5.301	-3.159	CHOM
-2.935	-6.669	-2.933	-0.414	PP
-0.975	-6.531	-2.963	-0.975	FDI
-2.935	-6.0499	-2.933	1.099	GDP
-2.935	-6.006	-2.933	-2.186	INF
-2.935	-7.848	-2.933	0.648	GDPP

المصدر:مخرجات برنامج EVIEWS.

إستقرار المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الجدول نلاحظ عدم إستقرار متغيرات الدراسة في المستوى الأصلي Level حيث قمنا بإستخدام إختبار (PP) عند مستوى معنوية 1%،5% ،10% ، فالقيم المحسوبة أكبر من الجدولية ما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية بوجود جذر أحادي في السلاسل الزمنية محل الدراسة.

و من أجل ذلك أجرينا الفروق الأولى للمتغيرات بإستعمال إختبار (PP) ، حيث نلاحظ من القيم الواردة في الجدول أن السلاسل الزمنية مستقرة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية(H_0) و نقبل الفرضية البديلة(H_1) بعدم وجود جذور وحدوية في السلاسل محل الدراسة ، و بذلك يتحقق أول شرط من شروط التكامل المشترك و هو شرط الإستقرارية.

2-إختبار التكامل المشترك: أكدت نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة مما يستدعي ذلك إلى إختبار ما إذا كانت هذه المتغيرات متكاملة أو لها علاقة في الأجل الطويل ، لذلك سنقوم بإختبار سلسلة البواقي من أجل معرفة درجة إستقراريتها ، و حسب النظرية القياسية من أجل وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يجب أن تكون سلسلة البواقي مستقرة من درجة أقل من إستقرارية المتغيرات أي : $\varepsilon t \longrightarrow I(0)$ ، و بعد إجراء الإختبار تحصلنا على النتائج التالية الموضحة في الجدول :

الجدول رقم(5-2): نتائج إختبار إستقرارية سلاسل البواقي.

القيم الحرجة	نتائج إختبار إستقرارية سلاسل البواقي				
	النموذج الأول القيمة المحسوبة	النموذج الثاني القيمة المحسوبة	النموذج الثالث القيمة المحسوبة	النموذج الرابع القيمة المحسوبة	النموذج الخامس القيمة المحسوبة
	-4.141	*-3.126	**-1.9289	-2.3178	-2.510
%1	-3.596	-3.605	-2.6211	-3.5966	-2.621
%5	-2.933	-2.936	-1.9488	-2.9331	-1.948
%10	-2.604	-2.606	-1.6119	-2.6048	-1.611

المصدر:مخرجات برنامج EVIEWS

* تشير إلى إستقرارية المتغيرات عند مستوى معنوية 5%

** تشير إلى إستقرارية المتغيرات عند مستوى معنوية 10%

من خلال الجدول يتضح أن سلاسل البواقي لمتغيرات الدراسة قد أثبتت إستقرارها في المستوى الأصلي أي بدرجة أقل من درجة إستقرارية السلاسل الزمنية ما عدا سلسلة التضخم التي أوضحت النتائج المتحصل عليها عدم إستقراريتها في المستوى الأصلي ، و بالتالي لا توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر البترول و معدل التضخم في حين إثبات وجود العلاقة في المدى الطويل بين سعر البترول و المتغيرات الأخرى للدراسة.

و لإختبار متجه العلاقة بين المتغيرات و عدد الأشعة للنموذج نجري إختبار التكامل المشترك لجوهانسن و نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-3): إختبار رتبة التكامل المتزامن (johansen cointegration).

فرضية العدم	قيم الدراسة Eigenvalue	الأثر	القيم الحرجة Critical Value 5%	الإحتمال Prob
r = 0	0.567	56.140	47.856	0.0069
r = 1	0.369	27.660	29.797	0.0865
r = 2	0.274	11.956	15.494	0.1590
r = 3	0.030	1.063	3.841	0.3023

لقد تم تحديد عدد التأخرات وفقا لمعيار(Akaik) بـ 3 تأخيرات.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في إطار الفرضية الأولى $r = 0$ نلاحظ أن λ_{trace} أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% ، في حين أنه في إطار الفرضيات الأخرى نلاحظ أن λ_{trace} أقل من القيم الحرجة و بالتالي يمكن القول أن هناك متجه وحيد للتكامل المشترك بين سعر النفط و المتغيرات الأخرى محل الدراسة.

3-تقدير نموذج تصحيح الخطأ(VECM): من أجل تقدير نموذج تصحيح الخطأ نبدأ بتقدير نموذج (VAR) من أجل تحديد عدد التأخيرات بإستعمال معيار SC و AIK ، حيث تحصلنا على عدد التأخيرات 3 ، حيث يمكننا هذا الإختبار من فحص العلاقة في المدى الطويل و القصير، و يمكن تقدير نماذج تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة كما يلي:

النموذج الأول:

$$\Delta ch = \alpha_1(\beta_{(1,1)}PP_{t-1} + \beta_{(1,2)}ch_{t-1} + \beta_{1,3}) + C_{(1,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)}\Delta ch_{t-1} + C_{(1,4)}\Delta ch_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$\Delta fdi = \alpha_1(\beta_{(1,1)}PP_{t-1} + \beta_{(1,2)}fdi_{t-1} + \beta_{1,3}) + C_{(1,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)}\Delta fdi_{t-1} + C_{(1,4)}\Delta fdi_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta gpp = \alpha_1\left(\beta_{(1,1)}PP_{t-1} + \beta_{(1,2)}gpp_{t-1} + \beta_{1,3}\right) + C_{(1,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)}\Delta gpp_{t-1} + C_{(1,4)}\Delta gpp_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

النموذج الرابع:

$$\Delta gdp = \alpha_1\left(\beta_{(1,1)}PP_{t-1} + \beta_{(1,2)}gdp_{t-1} + \beta_{1,3}\right) + C_{(1,1)}\Delta PP_{t-1} + C_{(1,2)}\Delta PP_{t-2} + C_{(1,3)}\Delta gdp_{t-1} + C_{(1,4)}\Delta gdp_{t-2} + C_{(1,5)} + \varepsilon_t$$

و يمكن توضيح نتائج الدراسة كما يلي:

الجدول(5-4):تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

النموذج الأول	-0.6366*(Dch(-1) + 0.45579*DPP(-1) -0.8515-0.1418* D(Dch(-1)) – 0.2057*D(Dch(-2)) – 0.125171*D(Dch (-3)) + 0.1826*D(Dpp(-2)) + 0.1307 D(Dpp(-3))-0.1669
النموذج الثاني	-1.1899*(Dfdi(-1) -33.6157 *DPP(-1) +59.8526-0.1130* D(Dfdi(-1)) – 0.2263*D(Dfdi(-2)) – 0.0909*D(Dfdi (-3)) - 30.1499*D(DPP(-1)) - 22.7766* D(DPP(-2))-14.8896 D(DPP(-3))+24.3274
النموذج الثالث	-0.2927*(Dgpp(-1) -80.3105 *DPP(-1) +148.4211-1.1325* D(Dgpp(-1)) – 1.1990*D(Dgpp(-2)) – 0.7753*D(Dgpp (-3)) – 9.9873*D(DPP(-1)) – 9.6204* D(DPP(-2))-6.2260 D(DPP(-3))+22.5129
النموذج الرابع	0.1222*(Dgdp(-1) -676379 *DPP(-1) -319779-0.5662* D(Dgdp(-1)) – 0.3063*D(Dgdp(-2)) – 0.1111*D(Dgdp (-3)) +3690744*D(DPP(-1)) – 477452* D(DPP(-2))+196632 D(DPP(-3))+253829

مع العلم أن عدد التأخرات (3) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار AIC في نموذج VAR.

من خلال تقديرات النماذج محل الدراسة نلاحظ أن مستوى إستجابة متغيرات الدراسة للتغير الذي يحصل على مستوى سعر البترول تختلف من نموذج لآخر ، حيث نلاحظ من معادلة المدى الطويل لنماذج الدراسة أن معدل البطالة هو الأكثر إستجابة للتغيرات الحاصلة في سعر البترول كون أن المعلمة موجبة ، في حين تبقى إستجابة المتغيرات الأخرى للتغير الحاصل في سعر البترول تختلف من متغير لآخر .

أما الجزء السفلي من النموذج و التي تشير إلى مستوى إستجابة المتغيرات محل الدراسة للتغير الذي يحصل في سعر البترول في المدى القصير الديناميكي نلاحظ أن الناتج المحلي الحقيقي هو المتغير الأكثر إستجابة للتغير في سعر البترول على المدى القصير و هو ما يتوافق و النظرية الاقتصادية، في حين أن إستجابة معدل البطالة ، تدفقات الإستثمار الصافي و متوسط الدخل الفردي الحقيقي مختلفة.

4-إختبارات السببية: تفيد إختبارات السببية في تحديد نوع التأثير في المدى القصير بإستعمال طريقة *Granger*،و من أجل ذلك نختبر الفرضية العدمية بعدم وجود سببية بين متغيرات الدراسة ، و في هذا الإطار نقوم بتقدير النماذج التالية:

$$\Delta ch_{\mathrm{t}} = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \, \Delta ch_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \, \Delta PP_{t-i} + v_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta fdi_{\mathrm{t}} = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta \, fdi_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \, \Delta PP_{t-i} + v_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [2]$$

$$\Delta gpp_{\mathrm{t}} = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta \, gpp_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \, \Delta PP_{t-i} + v_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [3]$$

$$\Delta gdp_{\mathrm{t}} = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta \, gdp_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \, \Delta PP_{t-i} + v_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots [4]$$

و بعد إجراء الإختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(5-5): اختبارات السببية Causality test.

	الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر المحسوبة F^*	الإحتمال
01	*DPP* لا تتسبب *DCH*	1.339	0.2789
02	*DPP* لا تتسبب في *Dfdi*	2.835	0.005
03	*DPP* لا تتسبب في *Dgpp*	4.601	0.0087
04	*DPP* لا تتسبب في *Dgdp*	1.003	0.4038

مع العلم أن عدد التأخرات تساوي 3 و هي أصغر قيمة حسب معيار AIK

مستوى معنوية 10%

من خلال الجدول نلاحظ أن رفض الفرضية العدمية بوجود علاقة سببية في النموذج الثاني و الثالث فقط و قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية بإتجاه سعر النفط يؤثر على تدفقات الإستثمار الصافي و يؤثر على متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، في حين أثبتت نتائج الدراسة أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود سببية بين متغيرات النماذج الأخرى ، و بالتالي فإن التغيرات التي تحدث على المدى القصير في سعر البترول تؤثر على تدفقات الإستثمار الصافي و متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

5-دوال الإستجابة الدفعية: نحاول من خلال هذا الإختبار قياس إستجابة أثر صدمة النفط على المتغيرات محل الدراسة و الذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة ، و هذا يعني إستعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات:

$$\Delta ch_t = \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i}\, \Delta ch_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x,i} \Delta\, PP_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \dots [1]$$

$$\Delta fdi_t = \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i}\, \Delta fdi_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x,i}\, \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots [2]$$

$$\Delta gpp_t = \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i}\, \Delta gpp_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x,i}\, \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots [3]$$

$$\Delta gdp = \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i}\, \Delta gdp_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{x,i}\, \Delta PP_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \dots [4]$$

بعد تقديرنا لأثر صدمة النفط على متغيرات الدرسة تحصلنا على الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم(5-7): تقدير دوال الإستجابة الدفعية لمتغيرات الدراسة.

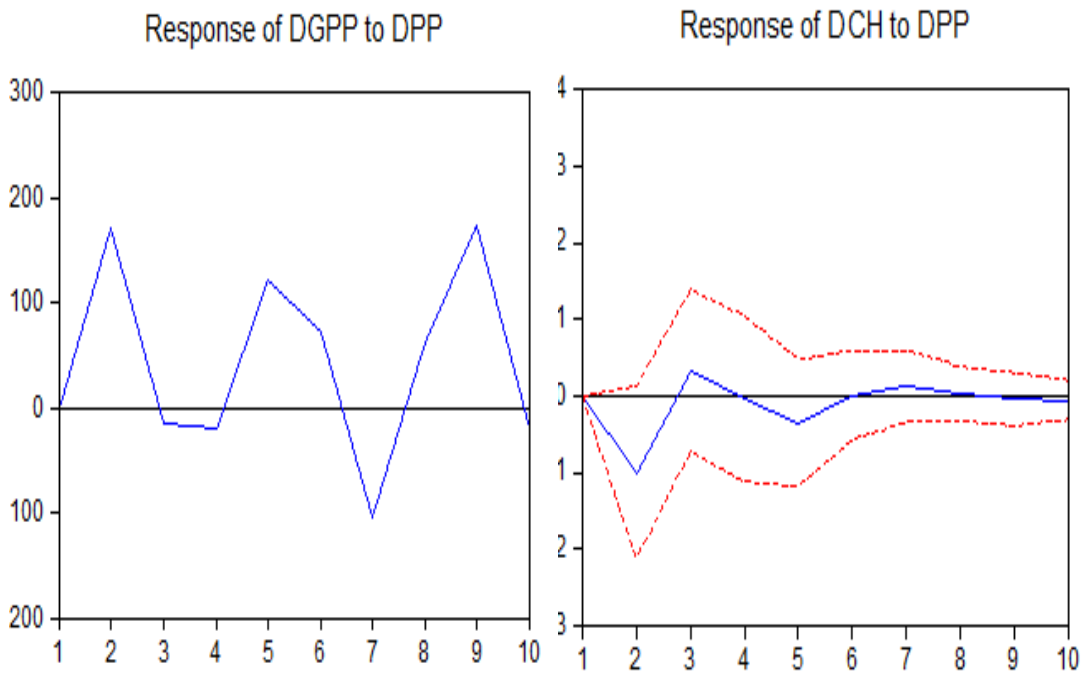

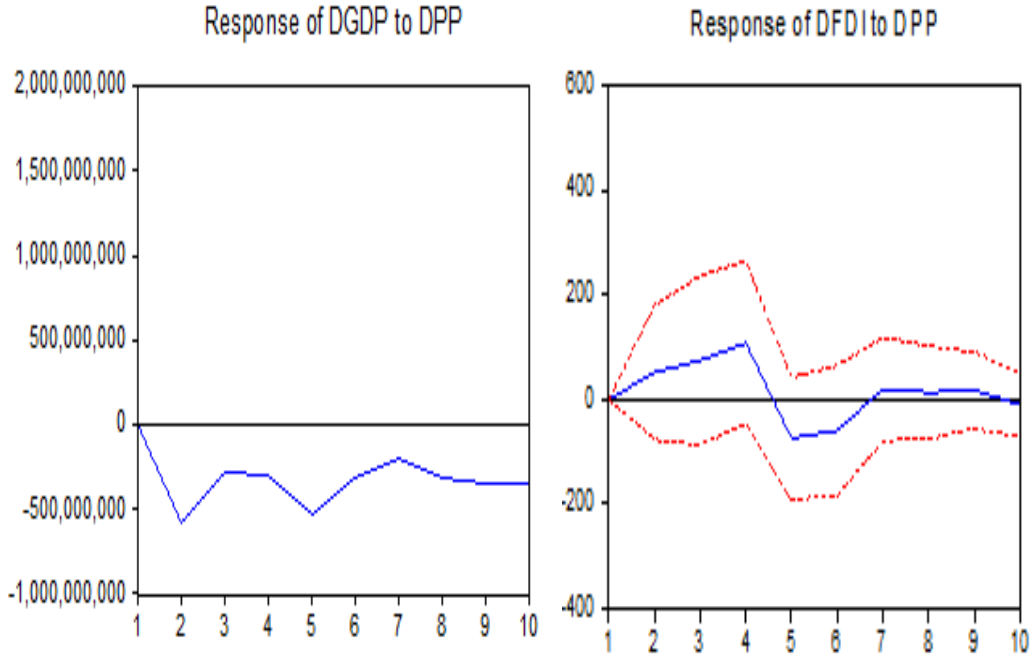

من خلال الشكل البياني تتضح أن معدل البطالة الأكثر إستجابة لأي تغير في أسعار النفط فحدوث صدمة إيجابية على سعر النفط من شأنه أن يساهم في تقليص معدلات البطالة ، حيث نلاحظ من مخرجات دوال الإستجابة الدفعية أن الصدمة تخلف تأثيرا على معدل البطالة طول فترة الدراسة ، فعند حدوث الصدمة الأولى تمت إستجابة فورية بمعدل البطالة بـ 3.34 لتبدأ في التزايد بمعدلات متناقصة مسجلة أعلى نسبة لها في السنة الخامسة ، أما بالنسبة لتدفقات الإستثمار الصافي نلاحظ أن حدوث صدمة في سعر النفط سيؤدي إلى إستجابة فورية إيجابية بـ332.7 حيث ستصل إلى حد أقصى بـ139.811 في السنة الرابعة لتبدأ في التزايد من سنة لأخرى بمعدلات متناقصة إبتداءا من السنة السادسة.

بالنسبة لمتغيرة متوسط الدخل الفردي الحقيقي فإن حدوث صدمة في سعر النفط ستؤدي إلى إستجابة فورية بـ238.35 مسجلة أعلى نسبة إستجابة في السنة الثامنة بـ211.79 ، و ما يمكن ملاحظته أن حدوث صدمات عكسية ساهم في إستجابة عكسية و أحيانا تكون إيجابية بمتغير متوسط الدخل الفردي الحقيقي، فمثلا عند السنة الثانية فحدوث صدمة إيجابية في سعر النفط بـ4.00 ساهم في إستجابة عكسية لمتغير متوسط الدخل بـ-82.11 و هذا ما يفسر إنخفاض الدخل الفردي الحقيقي بسبب إرتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة عرض النقد و إرتفاع المستوى العام للأسعار ، في حين أنه في السنة الرابعة سجلنا حدوث صدمة عكسية في سعر النفط بـ3.78 ساهمت في حدوث إستجابة إيجابية بـ 118.31و

هذا ما يفسر أن معدلات التضخم تسجل مستويات مقبولة نتيجة سياسة رقابية مشددة من البنك المركزي.

بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الحقيقي فإن حدوث صدمة إيجابية في سعر النفط ستؤدي إلى إستجابة فورية بـ1.70 و تبدأ هذه الإستجابة بالتناقص من سنة لأخرى و تسجل أعلى قيمة لها في السنة السابعة و هذا ما يوضحه الشكل البياني، و لعل ذلك راجع إلى إرتفاع معدلات التضخم التي تحول دون إستجابة مرتفعة للناتج المحلي الحقيقي(انظر معطيات الملحق رقم 3) .

V. 4-3-تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

حاولنا من خلال هذه الدرسة إختبار العلاقة بين تغيرات أسعار البترول و تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية إذ خلصنا إلى:

1-وجود علاقة في المدى الطويل حسب إختبار التكامل المشترك بين سعر البترول و الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة ، متوسط الدخل الفردي الحقيقي و تدفقات الإستثمار الصافي، في حين أن سعر البترول و معدل التضخم تغيب العلاقة طويلة المدى بينهما كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل و هذا مقبول اقتصاديا كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم منخفضة و مقبولة.

2- وجود العلاقة السببية بين متغير سعر البترول و تدفقات الإستثمار الصافي كون سعر البترول و إرتفاع مداخليه سيعمل على تهيئة مناخ الإستثمار من خلال دور الدولة في توظيف هذه المداخيل لتوفير الهياكل القاعدية و البنى التحتية، كما أن سعر البترول يسبب في متوسط الدخل الفردي فمن الناحية الاقتصادية فإن زيادة مداخيل الدولة ستعمل على رفع مستويات الدخل الفردي و هذا ما تثبته الإحصائيات و الوقائع الاقتصادية، أما عن غياب العلاقة السببية بين سعر البترول و معدل البطالة كون هذه الأخيرة ترتبط بالسياسات التي تنتهجها الدولة لمعالجتها ، أما عن الناتج المحلي الحقيقي فإن تغيرات سعر البترول لا تسبب في تغيراته كونه يعتمد على تغيرات قطاعات أخرى.

3-إستجابة متغيرات الدراسة للتغير في سعر البترول جاءت مختلفة و متفاوتة ، غير أن الإختبار أكد وجود إستجابة فورية لحدوث صدمة نفطية على كل المتغيرات ما يثبت أن لهذه المتغيرات درجة حساسية كبيرة بالنسبة لسعر البترول.

خاتمة الفصل الخامس

في هذا الفصل حاولنا إختبار العلاقة بين أسعار البترول و التنمية الاقتصادية في الجزائر،حيث قمنا بإستعراض أساليب التحليل المتبعة لإختبار هذه العلاقة ، إذ قمنا بإستعمال الأسلوب الإحصائي من أجل معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة ثم عمدنا لإستخدام الأسلوب القياسي بمختلف مراحله إنطلاقا من إختبارات الإستقرارية ثم تحديد وجود العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات بإستعمال إختبار التكامل المشترك ذو الخطوتين إنجل جرانجر و إستخراجنا رتبة هذا التكامل من خلال إختبار جوهانسن ثم قمنا ببناء نموذج تصحيح الخطأ و إختبارات السببية و دوال الإستجابة الدفعية.

أما الدراسة التطبيقية فقد كشفت على وجود درجة عالية من التشابك و التداخل بين مختلف المتغيرات محل الدراسة ،كما كشفت عن التأثير الكبير لصدمات النفط على مستوى مختلف المتغيرات و وجود علاقات مشتركة بين التغير لمختلف المتغيرات في المدى الطويل.

و قد حاولت هذه الدراسة التعبير عن طبيعة الاقتصاد الجزائري و إرتباطه الوثيق بسعر النفط و الذي يتحكم في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني من خلال مداخيله المالية ، إلا أن ما يجب الإشارة له أنه قد تحدث أحيانا إرتفاعات في سعر النفط إلا أنها قد لا تنعكس بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية و تحسنها كون إستعمال هذه المداخيل المالية يخضع للسياسة العامة للدولة.

الخاتمة العامة

إن الخروج من حالة التخلف الاقتصادي و تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام و خفض معدلات البطالة و الجوع و بالتالي التخلص من حالة الركود الاقتصادي و وضع أولى الخطوات للحاق بركب التقدم و مواكبة التطور الاقتصادي العالمي غاية الدول النامية منذ حصولها على إستقلالها و قد سعت هذه الدول و من بينها الجزائر إلى إكتشاف و تنمية مواردها لإشراكها في عملية التنمية بإعتبارها عملية مجتمعية متشابكة و متكاملة و متفاعلة في إطار نسيج يتكون من روابط اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية ، و يتوقف دور هذه العوامل و مدى تأثره و تأثيره في عمليات التنمية حسب الظروف التي تتم فيها عملية التنمية ، فقد تلعب العوامل الاقتصادية دورا بارزا لقيادة التنمية في دولة ما بينما تلعب العوامل السياسية الدور الحاسم في بلد آخر لقيادة تنميته الاقتصادية.

و الجزائر بعد إستقلالها حاولت القضاء على تبعيتها الاقتصادية و ركود قطاعاتها و إفتقارها للموارد البشرية المؤهلة لقيادة عملية التنمية خاصة أمام ضعف مصادر التمويل الداخلي، فكان لابد من الإلتفاف حول قطاع يؤمن هذه الأموال اللازمة فكان قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد القادر على القيام بهذا الدور.

إن إرتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973 سمحت للجزائر و غيرها من الدول النفطية تحقيق فوائض مالية ضخمة كانت مناسبة لتلك المرحلة ، خاصة و أن الجزائر إتخذت من مبادئ الاشتراكية توجها لتسيير اقتصادها فتوفرت مصادر التمويل و باشرت الجزائر مخططاتها التنموية لإرساء و تجسيد معالم التنمية الاقتصادية.

و على مختلف المراحل التي عرفتها التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف أطوارها و توجهات السياسة الاقتصادية العامة سواء في التخطيط الاقتصادي أو أثناء تبني اقتصاد السوق لعبت إيرادات المحروقات دورا هاما و أساسيا في عملية التمويل ، لذلك إقترن الاقتصاد الجزائري و أصبحت صفة النفطية لاقتصاده ملازمة و لصيقة به ، كما أصبحت جميع متغيرات إستقراره الداخلي أو الخارجي رهينة إستقرار هذا القطاع.

إن إدارة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر إكتنفها الغموض و إنعدام الرؤية في توحيد الجهود و إستخدام كافة الموارد المتاحة إستخداما أمثلا لتحقيق الأهداف المسطرة ، بما خلق فجوة في تجسيد مفهوم التنمية الاقتصادية كونها لا تتعدى تحقيق إرتفاع لمعدل النمو ، خفض معدل البطالة و تحقيق فوائض إيجابية على مستوى ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة ، و بذلك تكون الجزائر دخلت في

دوامة الإنجاز فقط دون النظر لقيمة الإنجاز و تأثيره على رفاهية أفراد المجتمع بما يضمن للأجيال المقبلة مستقبلهم في حياة أفضل.

إن العلاقة التشابكية التي تجمع بين التنمية الاقتصادية و أسعار البترول معقدة كون التنمية في ذاتها متغيرة و مرنة و متجددة و لا تخضع لضوابط قياس موحدة ، ناهيك عن حقل البترول و تقلباته المستمرة و قواعده و ضوابطه التي تتداخل فيما بينها و تتشابك جعلت من البحث في هذه العلاقة أمر يشوبه العديد من المتغيرات الظاهرة و الخفية ، فتقلبات أسعار البترول لها تأتير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية كون الاقتصاد كان و لازال يعتمد على مصدر تمويلي وحيد و هو المتأتي من قطاع المحروقات لذلك نجد أي تغير في أسعار هذا المصدر تؤدي لا محالة إما إلى إختلالات في مؤشرات الاقتصاد و هذه ما أثبتته الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 أو إلى إنعاش و إرتفاع المؤشرات و هذا ما تجلى واضحا منذ سنة 2001 أين بلغت أسعار النفط مستويات قياسية إنعكست إيجابا على مختلف المؤشرات.

إن التطرق لموضوع التنمية الاقتصادية و إرتباطه بأسعار البترول يحتاج إلى الكثير من الدراسات و الأبحاث التي يمكن أن تفسره أكثر و تبحث بعمق في صلبه ، لذلك لا يمكن الجزم بأن الدول التي لا تتوفر على عائدات متأتية من تصديرها لموارد طبيعية لا تستطيع تحقيق تنمية اقتصادية بدليل أن أغلب الدول المتقدمة و التي حققت تنمية اقتصادية لا تعتمد في ذلك على تصدير مورد طبيعي ناضب ، من جهة أخرى هناك العديد من الدول التي أثبتت أنها تعتمد على تصدير مواردها الطبيعية لتحقيق فوائض مالية تستخدم في عملية التنمية من خلال خلقها لبيئة اقتصادية تتشارك فيها جميع القطاعات الاقتصادية لقيادة الاقتصاد الوطني نحو تحقيقه لرفاهية أفراد مجتمعه.

✓ **إختبار الفرضيات:**

فيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص أن الإقتصاد الجزائري يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات و بالتالي فإن تقلبات أسعار البترول لها تأتير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية إستقرارا أو إختلالا فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية نسبيا ، فمن خلال إستعراض تطور الاقتصاد الجزائري نلاحظ أن إرتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973 ساهم في التأثير الإيجابي على مختلف المؤشرات ، كما أن إرتفاع أسعار النفط منذ مطلع سنة 2000 ساهم أيضا في تحقيق إستقرار في المؤشرات الاقتصادية ، في حين أن إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 ساهم في بروز إختلالات على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية

و الاجتماعية و التي إستمرت حتى سنوات التسعينات نتيجة التراجع الذي عرفته الأسعار أثناء هذه الفترة أيضا و لعل هذه الوقائع و الأحداث تثبت الفرضية.

– فيما يخص الفرضية الثانية و التي تنص على أن العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات تلعب دورا بارزا في تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في الجزائر إذا ما تم عقلنة و ترشيد إستخدامها فقد أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية خاطئة نسبيا ،كون العوائد النفطية فعلا لعبت دورا بارزا لتحديد معالم الإستراتيجية الاقتصادية في الجزائر و ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي لكن هذا الأخير لم تلازمه صفة الإستدامة كونه شهد تذبذبا واضحا في قيمه و معدلاته ، كما أثبتت الدراسة أن مبدأ العقلانية و الرشد في إستخدام و إنفاق هذه الفوائض أمر لم يتجسد على أرض الواقع كون الجزائر سارعت فقط لتبني مجموعة من المخططات إرتفعت فيها مبالغ الإنفاق لكنها إتسمت بالضعف و البطء في الإنجاز مما جعل هذه الأموال تنفق أحيانا في أوجه إستخدام غير مناسبة ، كما أنها لم تخضع لمبدأ الرقابة و إخضاعها لمبادئ الحوكمة و ما يكتنفها من شفافية و مساءلة.

–فيما يخص الفرضية الثالثة و التي تنص على أن تحسين الأداء الاقتصادي و تحقيق تنمية اقتصادية مرتبط أساسا بالقدرة على خلق بدائل تنموية و تحديد و صياغة رؤية علمية واضحة مع توفير الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك فرضية صحيحة نسبيا كون عملية إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية أو خلق بدائل تنموية مستديمة لا تستند لإمكانية النضوب أو الإنخفاض أمر مهم في إستدامة النمو الاقتصادي و تحقيق تغيرات جذرية و هيكلية و بنيوية في الاقتصاد ناهيك أن توفر الرؤية الواضحة للنظام القائد و صياغة هذه الرؤية في إستراتيجيات تنموية طويلة الأجل مع إشراك كافة العناصر الداخلة في عملية التنمية خاصة الإعتماد على الإنسان لأنه الثروة الحقيقية التي لم و لن تنفذ ، لذلك على الجزائر تحديد أولويات موضوعية و البدء بخطوات ثابتة و متواصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

✓ **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة يمكن إستخلاص النتائج التالية:

–تلعب الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية.

–يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصادي الوطني و بالتالي فإن إنحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

-تعدد المخططات التنموية في الجزائر يدل على حرص السلطات على الخروج من الركود و التخلف الاقتصادي للحاق بركب التقدم الاقتصادي.

-أن العوائد المالية المحققة و التي تميزت بالإرتفاع لم تستفد منها الجزائر بتحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها بدليل إرتفاع مستويات الفقر و الأمية في الجزائر.

-أن إعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات و التغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع و الذي يخضع لقوى خارجية ، ناهيك عن تحكمها في سياسات هذه السوق.

-أن الحديث عن التنمية الاقتصادية في الجزائر بعيد كل البعد عن المستوى المحقق في دول أخرى قد لا تملك نفس إمكانيات الجزائر ، بدليل أن الجزائر اليوم تحتل المرتبة 93 في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية.

-أوضحت الدراسة القياسية إرتباطا وثيقا بين بعض متغيرات الدراسة و سعر البترول كون هذا الأخير هو محرك و قائد التغيير إما نحو إستقرار أو إختلال في المؤشر الاقتصادي.

-أن الجزائر إعتقدت أن التنمية الاقتصادية هي مجرد تحقيق أعداد كبرى من المشاريع أو إنفاق أموال أكثر ، بحيث أثبتت دول أخرى أنها تستطيع الاعتماد على التنمية من خلال البشر.

- لم تتوصل الجزائر بعد إلى وضع إطار تصوري محدد قائم على إرادة سياسية قوية و إلتفاف جماهيري حول ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية.

-أن الجزائر و بالرغم من تحقيقها لأموال ضخمة إلا أن أهم ميزات الاقتصاد الوطني اليوم هي قضايا الفساد و التلاعب بالمال العام و الإختلاس و الرشوة و التي أضحت صفة ملازمة لكل القطاعات الاقتصادية.

-غياب عنصر الرقابة و التخطيط الجيد و مراجعة و تقويم السياسات الاقتصادية كل مرة و قبل الشروع في سياسة جديدة أهم ما ميز هذه المخططات منذ الاستقلال ، و التي تميزت بسرعة تحديد الهدف و سرعة تنفيذه إلا أن عدم الوصول إليه أو تحقيقه أهم ما ميز الاقتصاد على مختلف مراحله.

✓ **توصيات الدراسة:** من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الإقتراحات تتمثل في:

-ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في إستخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها لخلق قيم مضافة و الإبتعاد عن توظيفها في مشاريع إستهلاكية فقط.

-تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة و بذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-الإعتماد على تنمية البشر و تحسيسهم بدورهم الهام لإقامة تنمية اقتصادية و نشر هذه الثقافة لديهم و بناء جسور للثقة معهم مما يضمن توفير تفاعل مجتمعي حقيقي.

-ترشيد إستخدام الأموال المتوفرة و الإبتعاد عن أوجه الإنفاق الغير مبرر لضمان مواجهة أي طارئ قد يحدث و يؤدي إلى تقليص هذه الأموال.

-تفعيل أدوات الرقابة على المال العام و معاقبة المختلسين و ذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجماهير.

-الدراسة العميقة لأي مشروع تنموي مستقبلي من خلال وضع رؤية و إستراتيجية طويلة المدى و دراسة كل الإنعكاسات التي قد تؤثر في مجالات الاقتصاد الوطني.

-ضرورة إستحداث هيئة أو وزارة مهمتها الأساسية هي عملية التخطيط الاقتصادي لأي مشروع قد تنتهجه الدولة مستقبلا وفق أسس علمية و اقتصادية ، مع ضرورة توظيف باحثين و مختصين في المجال و إشراك الجامعة بإعبارها قطب علمي مهم.

-التوجه نحو الإستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة و إشراكها كمورد مالي مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد النفطية في ظل أصوات صديقة للبيئة.

إن موضوع التنمية الاقتصادية و إرتباطها بأسعار النفط يتميز بالحداثة المستمرة كون شقي الموضوع يتسمان بسمة التغير و المرونة ، و لذلك فإن هذه الدراسة تفتح مجالا أوسع للبحث و لدراسات أخرى قد تعنى بـ:

-أثر العوائد النفطية على التنمية البشرية في الجزائر.

-أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية المستديمة في الجزائر.

-التوجه نحو تبني الحوكمة لإدارة العوائد النفطية في الجزائر.

-تنويع الصادرات لإستهداف تحقيق التنمية الاقتصادية .

-ترقية الإستثمار في الطاقات النظيفة كبديل لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في الجزائر.

-أثر العوائد النفطية على عدالة توزيع الدخل في الدول النفطية الجزائر نموذجا.

الملاحق

الملحق الأول: تطور و توزع المحروقات في السوق العالمية.

الجدول رقم(1): توزع الإحتياطي العالمي من النفط و الغاز الطبيعي نهاية 2012.

المنطقة	**الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام ألف مليون برميل**			**الإحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي ترليون م^3**		
	2011	2012	النسبة	2011	2012	النسبة
أمريكا الشمالية	229.9	229.6	13.6	11.1	11.7	6.3
جنوب و وسط أمريكا	328.6	329.6	19.5	7.7	7.7	4.1
أوروبا و الاتحاد السوفياتي	147.4	147.8	8.8	56.5	56.6	30.5
الشرق الأوسط	808.7	808.5	47.9	80.3	80.3	43.2
إفريقيا	130.6	130.3	7.7	14.4	14.2	7.6
آسيا و أستراليا	42.1	42.1	2.5	15.2	15.2	8.2
المجموع العالم	1687.9	1687.3	100	185.3	185.7	100

Source :BP Statistical Review Of World Energy 2013 at :www.bp.com

الجدول رقم (2): توزع الإنتاج العالمي من النفط و الغاز الطبيعي نهاية 2012.

المنطقة	**الإنتاج العالمي من النفط الخام (ألف برميل يومي)**			**الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (بليون م^3)**		
	2011	2012	النسبة	2011	2012	النسبة
أمريكا الشمالية	16826	15543	18.9	899.1	894.2	26.7
جنوب و وسط أمريكا	7293	7274	9.0	176.4	174.3	5.2
أوروبا و الاتحاد السوفياتي	17281	17231	20.3	1053.6	1048.9	31.0
الشرق الأوسط	28358	28484	32.2	568.2	545.5	16.7
إفريقيا	8818	9349	10.1	204.3	216.3	6.0
آسيا و أستراليا	8232	8370	9.5	489.0	484.9	14.4
المجموع العالم	86808	86251	100	3390.5	3364.1	100

Source :BP Statistical Review Of World Energy 2013 at :www.bp.com

الجدول رقم(3): توزع الإستهلاك العالمي من النفط و الغاز الطبيعي نهاية 2012.

المنطقة	**الإستهلاك العالمي من النفط الخام**			**الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي**		
	مليون طن مكافئ			بليون متر مكعب		
	2011	2012	النسبة	2011	2012	النسبة
أمريكا الشمالية	1013.6	1024.2	24.5	923.5	902.9	27.8
جنوب و وسط أمريكا	299.2	311.6	7.4	168.6	162.3	5.0
أوروبا و الاتحاد السوفياتي	884.2	878.6	21.0	1082.6	1064.7	31.7
الشرق الأوسط	377.2	384.8	9.2	412.9	428.3	12.8
إفريقيا	166.1	170.9	4.1	123.3	123.0	3.7
آسيا و أستراليا	2398.1	1451.0	33.8	639.2	627.1	19.0
المجموع العالم	4138.9	4185.1	100	3347.6	3310.8	100

Source :BP Statistical Review Of World Energy 2013 at :www.bp.com

الجدول رقم(4): تطور الإحتياطات العالمية و الإنتاج العالمي و الإستهلاك من النفط و الغاز الطبيعي.

السنوات	**الاحتياطات العالمية**		**الإنتاج العالمي**		**الاستهلاك العالمي**	
	النفط الخام مليون برميل	الغاز الطبيعي ترليون $م^3$	النفط الخام ألف مليون برميل يومي	الغاز الطبيعي بليون $م^3$	النفط الخام ألف مليون برميل يومي	الغاز الطبيعي يليون $م^3$
1980	683.4	71.6	62959	1431.9	61244	14339
1981	6875	74.6	59532	14758	59106	14641
1982	7168	78.6	57296	14780	59384	14701
1983	7272	81.3	56595	14832	61163	14837
1984	7617	83.6	57683	16149	62454	16112
1985	7705	89.6	57469	16667	64274	16617

16817	65611	17136	60463	92.1	8774	1986
18465	66811	18824	63157	96.6	9984	1988
19330	66830	19433	64049	106.9	10038	1989
19817	67519	19918	65470	109.4	10010	1990
20201	67377	20370	65795	114.7	10114	1992
20314	69830	20731	66051	117.21	10124	1993
20688	66811	20936	67122	199.2	10141	1994
21448	67519	21347	68125	120.0	10272	1995
21478	67377	22279	69931	123.7	10490	1996
22417	69830	22315	72251	126.8	10588	1997
22682	71489	22730	73538	130.1	10685	1998
23228	73591	23309	72325	133.5	10830	1999
24248	73628	24124	74861	139.2	11082	2000
24533	75319	24774	74794	153.4	11354	2001
25297	76313	25194	74431	154.4	11735	2002
25955	76132	26155	76990	155.7	11809	2003
28427	79071	28761	81497	157.8	12082	2006
29380	817796	29453	81443	161.1	126100	2007
18733	93065	30656	81820	169.3	125800	2008
2957.4	85111	3001.3	81262	169.1	1513.2	2009
3180.8	87801	3312.1	84049	185.6	16681.8	2010
3310.8	89931	3364.1	86251	185.02	1687.3	2012

Source :BP Statistical Review Of World Energy 2009-2012 at :www.bp.com

الملحق (2) : قيم متغيرات الدراسة التطبيقية .

الجدول رقم(5): تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري(1970-2012).

السنوات	معدل البطالة (1)	معدل التضخم (2)	متوسط الدخل الفردي الحقيقي (3)	سعر البترول (4)	الناتج المحلي الحقيقي (5)	الاستثمار الأجنبي المباشر (6)
1970	1.28	4.8	1935.0	2.1	2.84	80.12
1971	12.8	2.8	1669.4	2.6	2.52	60.00
1972	28.0	4	2070.5	2.8	3.21	41.4
1973	26.6	6.9	2092.3	3.1	3.33	51.00
1974	25.8	2.8	2188.8	10.4	3.58	35.80
1975	26.6	8.6	2236.6	10.4	3.76	11.90
1976	27.4	8.30	2357.2	11.6	4.08	18.70
1977	28.3	11	2411.9	12.6	4.3	17.84
1978	22.00	15.6	2559.2	12.9	4.69	13.51
1979	22.6	10.4	2669.8	29.2	5.04	25.69
1980	23.33	9.5	2609.4	36	5.08	34.86
1981	24.03	14.7	2603.6	34.2	5.23	13.20
1982	16.3	6.5	2681.8	31.7	5.57	(-)5.35
1983	13.0	6	2736.2	30.1	5.87	41.76
1984	15.1	8.1	2798.4	28.1	6.20	80.26

39.77	6.43	27.5	2813.5	10.5	9.7	1985
5.30	6.45	13	2741.7	12.4	18	1986
13.00	6.41	17.7	2547.5	5.90	15.2	1988
12.10	6.34	14.2	2589.7	9.30	18.1	1989
33.4	6.62	17.3	2544.5	17.7	19.7	1990
11.63	6.68	44.374	2452.8	25.9	21.3	1991
30.00	6.60	37.72	2438.8	31.7	23.8	1992
10.00	6.72	36.697	2334.4	20.5	23.15	1993
10.00	6.57	32.043	2665.9	29	24.36	1994
10.00	6.52	29.881	2306.9	29.8	28.1	1995
270.00	6.76	32.208	2358.8	18.7	25.9	1996
260.00	7.04	39.737	2345.4	5.70	26.41	1997
606.00	7.12	35.671	2427.1	5	28.02	1998
280.10	7.48	23.726	2487.3	0.3	28.89	2000
1107.90	7.72	32.813	2567.2	4.20	27.3	2001
1065.00	7.89	52.197	2675.7	1.4	28.9	2002
633.70	8.25	45.455	2831.0	4.3	26.3	2003
881.90	8.72	46.206	2912.3	4	17.6	2004
1081.10	9.34	53.28	3038.7	1.4	15.3	2005
1795.40	9.74	70.619	3391.0	2.3	12.3	2006
1661.80	10.3	100	3846.0	3.7	13.8	2007
2593.60	10.5	120.30	4787.1	4.90	11.3	2008
2746.40	10.9	137.07	3771.0	5.70	10.2	2009

2264.00	11.06	98.90	4350.0	3.9	10	2010
2571.00	11.2	62.35	5272.0	2.3	10	2011
1500.4	11.7	80.36	5310.2	3.7	11	2012

مصادر الإحصائيات:

(**1**):الديوان الوطني للإحصائياتwww.onz.dz

(**2**):صندوق النقد الدولي:www.ifs.org

(**4**):منظمة الأوبك تقارير مختلفة: www.opec.org

(**3**)،(**5**)،(**6**):البنك الدوليdata.worlbank.org:/country/algeria

الملحق رقم(3): تقدير نماذج الدراسة.

الجدول رقم(6):تقدير معادلة النموذج الأول.

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 12/09/14 Time: 09:16
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-0.079578	0.030816	-2.582361	0.0135
C	22.95698	1.654641	13.87429	0.0000

R-squared	0.139895	Mean dependent var	19.65628
Adjusted R-squared	0.118917	S.D. dependent var	7.340628
S.E. of regression	6.890356	Akaike info criterion	6.743518
Sum squared resid	1946.557	Schwarz criterion	6.825434
Log likelihood	-142.9856	Hannan-Quinn criter.	6.773726
F-statistic	6.668591	Durbin-Watson stat	0.407363
Prob(F-statistic)	0.013482		

الجدول رقم(7):تقدير معادلة النموذج الثاني.

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 12/09/14 Time: 09:28
Sample: 1970 2012
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	19.16838	2.179431	8.795132	0.0000
C	-268.0130	117.9276	-2.272692	0.0285

R-squared	0.659152	Mean dependent var	531.5105
Adjusted R-squared	0.650631	S.D. dependent var	823.6506
S.E. of regression	486.8390	Akaike info criterion	15.26019
Sum squared resid	9480489.	Schwarz criterion	15.34294
Log likelihood	-318.4640	Hannan-Quinn criter.	15.29052
F-statistic	77.35435	Durbin-Watson stat	0.892844
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم(8):تقدير معادلة النموذج الثالث.

Dependent Variable: GPP
Method: Least Squares
Date: 12/09/14 Time: 09:32
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	19.12822	2.088250	9.159932	0.0000
C	2009.865	112.1275	17.92481	0.0000

R-squared	0.671749	Mean dependent var	2803.260
Adjusted R-squared	0.663743	S.D. dependent var	805.2196
S.E. of regression	466.9283	Akaike info criterion	15.17562
Sum squared resid	8938903.	Schwarz criterion	15.25754
Log likelihood	-324.2759	Hannan-Quinn criter.	15.20583
F-statistic	83.90436	Durbin-Watson stat	0.525376
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم(9):تقدير معادلة النموذج الرابع.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 12/09/14 Time: 09:40
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-0.050896	0.035106	-1.449789	0.1547
C	11.45057	1.884974	6.074656	0.0000

R-squared	0.048766	Mean dependent var	9.339535
Adjusted R-squared	0.025565	S.D. dependent var	7.951823
S.E. of regression	7.849522	Akaike info criterion	7.004178
Sum squared resid	2526.215	Schwarz criterion	7.086094
Log likelihood	-148.5898	Hannan-Quinn criter.	7.034386
F-statistic	2.101887	Durbin-Watson stat	0.400250
Prob(F-statistic)	0.154724		

الجدول رقم(10):تقدير معادلة النموذج الخامس.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 12/09/14 Time: 18:31
Sample: 1970 2012
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	6.83E+08	53781983	12.69725	0.0000
C	4.16E+10	2.89E+09	14.40810	0.0000

R-squared	0.797251	Mean dependent var	6.99E+10
Adjusted R-squared	0.792306	S.D. dependent var	2.64E+10
S.E. of regression	1.20E+10	Akaike info criterion	49.30387
Sum squared resid	5.93E+21	Schwarz criterion	49.38579
Log likelihood	-1058.033	Hannan-Quinn criter.	49.33408
F-statistic	161.2202	Durbin-Watson stat	0.597342
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(3): تقدير نماذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم(11):تقدير النموذج الأول.

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/10/14 Time: 15:17
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DCH(-1)	1.000000	
DPP(-1)	0.445798 (0.07411) [6.01534]	
C	-0.851513	
Error Correction:	**D(DCH)**	**D(DPP)**
CointEq1	-0.636665 (0.21947) [-2.90088]	-3.523610 (0.83066) [-4.24196]
D(DCH(-1))	-0.141812 (0.21808) [-0.65028]	1.731760 (0.82538) [2.09813]
D(DCH(-2))	-0.205797 (0.15686) [-1.31201]	0.396574 (0.59367) [0.66801]
D(DCH(-3))	-0.125171 (0.12747) [-0.98194]	-0.306139 (0.48246) [-0.63454]
D(DPP(-1))	0.159433 (0.07737) [2.06054]	0.815983 (0.29285) [2.78640]
D(DPP(-2))	0.182641 (0.06085) [3.00135]	0.224704 (0.23032) [0.97563]
D(DPP(-3))	0.130728	0.165963

	(0.05608)	(0.21224)
	[2.33120]	[0.78196]
C	-0.166974	-0.861104
	(0.55040)	(2.08312)
	[-0.30337]	[-0.41337]
R-squared	0.538734	0.604934
Adj. R-squared	0.431105	0.512752
Sum sq. resids	336.3021	4817.378
S.E. equation	3.348144	12.67199
F-statistic	5.005476	6.562392
Log likelihood	-95.34772	-145.9252
Akaike AIC	5.439354	8.101329
Schwarz SC	5.784109	8.446084
Mean dependent	0.047368	-0.229737
S.D. dependent	4.439029	18.15390
Determinant resid covariance (dof adj.)		1689.640
Determinant resid covariance		1053.099
Log likelihood		-240.0697
Akaike information criterion		13.58262
Schwarz criterion		14.35831

الجدول رقم(12):تقذير النموذج الثاني.

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/10/14 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 32 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DFDI(-1)	1.000000	
DPP(-1)	-33.61577	
	(7.61186)	
	[-4.41623]	
C	59.85269	
Error Correction:	D(DFDI)	D(DPP)
CointEq1	-1.189951	0.038384
	(0.31456)	(0.01456)
	[-3.78293]	[2.63633]

D(DFDI(-1))	-0.113092	-0.020806
	(0.34512)	(0.01597)
	[-0.32769]	[-1.30253]
D(DFDI(-2))	-0.226356	-0.007939
	(0.28311)	(0.01310)
	[-0.79952]	[-0.60586]
D(DFDI(-3))	-0.090973	-0.003317
	(0.20576)	(0.00952)
	[-0.44213]	[-0.34828]
D(DPP(-1))	-30.14996	0.803673
	(9.15572)	(0.42378)
	[-3.29302]	[1.89645]
D(DPP(-2))	-22.77668	0.231216
	(8.51190)	(0.39398)
	[-2.67586]	[0.58688]
D(DPP(-3))	-14.88963	0.082893
	(7.45038)	(0.34485)
	[-1.99851]	[0.24038]
C	24.32742	-1.848638
	(61.3004)	(2.83732)
	[0.39686]	[-0.65154]
R-squared	0.686355	0.510214
Adj. R-squared	0.594875	0.367360
Sum sq. resids	2657331.	5692.951
S.E. equation	332.7494	15.40150
F-statistic	7.502796	3.571577
Log likelihood	-226.6396	-128.3060
Akaike AIC	14.66497	8.519125
Schwarz SC	15.03141	8.885559
Mean dependent	-33.33938	-0.475937
S.D. dependent	522.7845	19.36355

Determinant resid covariance (dof adj.)	26259920
Determinant resid covariance	14771205
Log likelihood	-354.9431
Akaike information criterion	23.30894
Schwarz criterion	24.13342

الجدول رقم(13): تقدير النموذج الثالث.

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/11/14 Time: 15:22
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DGPP(-1)	1.000000	
DPP(-1)	-80.31053 (15.5328) [-5.17037]	
C	148.4211	
Error Correction:	**D(DGPP)**	**D(DPP)**
CointEq1	-0.292778 (0.09328) [-3.13873]	0.017929 (0.00501) [3.58157]
D(DGPP(-1))	-1.132580 (0.15055) [-7.52319]	-0.029232 (0.00808) [-3.61826]
D(DGPP(-2))	-1.199020 (0.22648) [-5.29412]	-0.027409 (0.01215) [-2.25510]
D(DGPP(-3))	-0.775377 (0.22442) [-3.45509]	-0.007210 (0.01204) [-0.59869]
D(DPP(-1))	-9.987374 (6.37068) [-1.56771]	0.754918 (0.34188) [2.20812]
D(DPP(-2))	-9.620473 (5.31570) [-1.80982]	0.461699 (0.28527) [1.61848]
D(DPP(-3))	-6.226041 (4.39703) [-1.41597]	0.328630 (0.23597) [1.39270]

C	22.51297	-0.088195
	(38.9549)	(2.09051)
	[0.57792]	[-0.04219]
R-squared	0.800716	0.597457
Adj. R-squared	0.754217	0.503530
Sum sq. resids	1704406.	4908.558
S.E. equation	238.3559	12.79135
F-statistic	17.21987	6.360881
Log likelihood	-257.4313	-146.2815
Akaike AIC	13.97007	8.120079
Schwarz SC	14.31483	8.464834
Mean dependent	-1.534211	-0.229737
S.D. dependent	480.7836	18.15390

Determinant resid covariance (dof adj.)	9188595.
Determinant resid covariance	5726964.
Log likelihood	-403.4926
Akaike information criterion	22.18382
Schwarz criterion	22.95952

الجدول رقم(14):تقدير النموذج الرابع.

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/10/14 Time: 15:24
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DGDP(-1)	1.000000	
DPP(-1)	-6.76E+08	
	(1.4E+08)	
	[-4.97656]	
C	-3.20E+08	
Error Correction:	D(DGDP)	D(DPP)
CointEq1	0.122076	2.64E-09
	(0.07847)	(5.9E-10)
	[1.55577]	[4.46302]
D(DGDP(-1))	-0.562258	-1.30E-09

	(0.20310)	(1.5E-09)
	[-2.76839]	[-0.84558]
D(DGDP(-2))	-0.306341	-4.73E-10
	(0.20214)	(1.5E-09)
	[-1.51553]	[-0.31012]
D(DGDP(-3))	-0.111167	-4.57E-10
	(0.14032)	(1.1E-09)
	[-0.79226]	[-0.43129]
D(DPP(-1))	36907449	0.941179
	(4.2E+07)	(0.31501)
	[0.88427]	[2.98776]
D(DPP(-2))	47745286	0.392779
	(3.3E+07)	(0.24795)
	[1.45332]	[1.58409]
D(DPP(-3))	19663244	0.285247
	(2.9E+07)	(0.22182)
	[0.66903]	[1.28592]
C	25382978	-0.840864
	(2.8E+08)	(2.09938)
	[0.09125]	[-0.40053]

R-squared	0.299077	0.594651
Adj. R-squared	0.135529	0.500070
Sum sq. resids	8.68E+19	4942.767
S.E. equation	1.70E+09	12.83584
F-statistic	1.828675	6.287194
Log likelihood	-857.0918	-146.4135
Akaike AIC	45.53115	8.127024
Schwarz SC	45.87590	8.471779
Mean dependent	38251237	-0.229737
S.D. dependent	1.83E+09	18.15390

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.62E+20
Determinant resid covariance	2.88E+20
Log likelihood	-1002.896
Akaike information criterion	53.73138
Schwarz criterion	54.50708

الجدول رقم(15):تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

معدل البطالة	متغير تدفقات الاستثمار الصافي	متوسط الدخل الفردي الحقيقي	الناتج المحلي الحقيقي
3.348144	332.7494	238.3559	1.70E+09
1.132169	-98.94880	-82.81126	8.48E+08
0.805714	52.29703	-10.69681	8.14E+08
1.165829	139.8112	118.3166	8.92E+08
1.664277	64.38063	173.3827	9.44E+08
1.519590	99.02687	-159.6051	8.75E+08
1.589602	84.85577	72.42331	8.98E+08
1.453613	36.35690	211.7962	9.22E+08
1.081150	79.12571	6.362409	9.08E+08
1.248041	96.88128	-169.0906	8.98E+08

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

1- باللغة العربية:

1-أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره ، دار تهامة للنشر، جدة 1980.

2-أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1993 .

3-أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط 1990.

4-إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية،دار هومة للطباعة ،الجزائر.

5-السيد الحسيني، التنمية و التخلف دراسة بنائية تاريخية ، القاهرة ، الطبعة الأولى،سنة 1980.

6-الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة لعلاقته بالجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ط 1994.

7 -جمال الدين لعويسات،التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

8-حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.

9-حسين عمر، المنظمات الدولية ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1993 .

10 -خالد محمد السواعي،أساسيات الاقتصاد الاقتصادي باستخدام eviews،دار الكتاب الثقافي،الأردن طبعة 2012.

11-دوجلاس موشيست.ف ترجمة بهاء الدين شاهين،مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،الطبعة الأولى، سنة 2000.

12-سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط ،الجامعة المفتوحة طرابلس ط 1999.

13-سالم النجفي،التنمية الاقتصادية الزراعية،جامعة الموصل ط 2 سنة 1987 .

14-صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس ،القاهرة، طبعة 2003.

15-ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2005.

16-عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، بيروت، الطبعة الأولى 1974.

17-عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية 2006 .
18-عبد المجيد بوزيدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسة الظرفية،موفم للنشر و التوزيع،ط 1999.
19-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية،الإسكندرية ، ط 2003.
20-عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها ، حاضرها و مستقبلها ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 .
21-عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 -1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط 1982.
22-عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق (1999-2009)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
23-عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدرا الجامعية ،الإسكندرية طيعة 2005.
24-عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص،دار الخلدونية ط 2007.
25-علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي،الواقع،العوائق و سبل النهوض،دار جليس الزمان للطباعة و النشر، الأردن ط 2009 .
26-فؤاد مرسي ، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية،بغداد 1977.
27-فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي،عالم الكتاب الحديث،الأردن ط 2006.
28-كامل بكري، محمود يونس، عبد المنعم مبارك، الموارد و اقتصادياتها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ط 1986.
29-كامل بكري، التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية 1988.
30-كامل بكري، مبادىء الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، ط 1988.
31-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
32-محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر ،المكتب الجامعي الحديث، ط 2007 .
33-محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية،القاهرة،ط 1970 .

34-محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية ،ط 1999.

35-محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث و التحدي التكنولوجي العربي، بيروت، 1983.

36-محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية و مسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم،دار أبو المجد للطباعة،مصر ط 2006.

37-محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية ،طبعة 1992 .

38-محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية تشريح وضعية ، ط 1993 .

39-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط1999.

40-محمد زاهر السماك، اقتصاديات النفط ، المكتبة الوطنية، بغداد 1981.

41-محمد ناظم حنفي،الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية ،طبعة 1992.

42-محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية ،دار إثراء للنشر و التوزيع،الأردن،ط 2010.

43-محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق النظريات،الإستراتيجيات و التمويل، الدار الجامعية ،الاسكندرية،ط 2007.

44-محمد دبس، صناعة البتروكيمياويات في الوطن العربي ،معهد الإنماء العربي،بيروت 1981.

45-محمد عجلان، البترول و العرب، دار الفارابي ، بيروت.

46-محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية ،دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع،الاسكندرية،ط 2008.

47-مجدي محمود شهاب ، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية ، الإسكندرية 1990.

48-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ،دار حامد للنشر و التوزيع ط 1 عمان الأردن 2009.

59-مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى 2007.

50-مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط ،دار النهضة العربية،بيروت،1980 .

51-مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار الهومة للنشر، الجزائر،2008.

52-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية) ،دار حامد للنشر و التوزيع،الأردن ، ط1 سنة 2009.

53-مشري إلهام، الاقتصاد الجزائري،دار الهدى،عين ميلة ، ط 2009 .

54-مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

55-منذر المصري ، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر.

56-ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر السعودية ، ط 2006.

57-ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة،دار المحمدية العامة ،الجزائر طبعة 1998.

58-هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية ، بغداد 1992.

59- يسري محمد أبو العلا ،مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري،دار النهضة العربية،القاهرة طبعة 1996.

60-وليد عبد الحميد العايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لبعض نماذج التنمية، مكتبة الحسن العصرية، لبنان 2010 .

2- باللغات الأجنبية

1-Ahmed Dahmani , l'Algérie a l'épreuve économique politique des réformes 1980-1997 ,Paris 1999

2-Abdelkader sid Ahmed ,L'OPEP Passé présent et perspectives ,Opu, 1980.

3-Abdelkader Hammouche, L'Autre OPEC, OPU , Alger 1988

4-Abdellatif benachenhou, Algérie :la modernisation maitrisée ,Alpha design 2008.

5-Abdellatif benachenhou, la fabrication de l'Algérie, Alpha design.

6-Abdelhamid Brahimi , l'économie Algérien d fis et enjeux ,Dahleb Opu ,Alger 1991.

7-Abdellatif benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement 1962-1982 , Alger, Opu 1982.
8-Abdelmadjid bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne ,Alger 1999.
9-Abdelouahab Rezig , Algérie ,Brésil, Corée du sud :trois expériences de développement ,Opu ,2006.
10- Anloin Ayoub, Le pétrole :économie et politique économique, 1996
11- Belkacem Bouzana, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères , Alger , OPU, 1985.
12-Benissad Mohamed , économie de développement de l'Algérie ,Alger, Opu ,1982.
13-Bensaid Hocine, la reforme économique en Algérie , 2eme édition, OPU, ALGER, 1981.
14-Benissad Houcine , La Réforme économique en algerie au l'indicible ajustement structurel ,OPU, Alger, 1991.
15-Benissad Hocine , restructuration et réformes économique Alger, 1994.
16− Benbitour Ahmed , L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Alger, 1988.
17-Cadoret.I,Benjamine.c, Econométrie appliqué :méthodes et applications corrigés ,Bruxelles,2004.
18 -Chemseddine chitour, Economie pétrolière , Ecole nationale polytechnique 1999.
19- Chems Eddine Chitour , La politique et le nouvel ordre pétrolièr international ,Ed Dahleb , Alger 1995 .
20-Herlin Peter ,« Economie appliqué des séries temporelles , Univerisité de Paris-Dauphine 2003.
21-Jean Pierre Angelier, énergie international 1987-1988 , Economica , 1987

22- Khelif Omar, Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures , Alger, 2005.
23-Mahiout Rabah , Le pétrole algérien ,enap, Alger ,1974.
24-Marc ecrimant, indépendance politique et lébiration économique un quart du siécle de developement économique de l'Algérie ,enap ,opu 1986.
25-Maurice durousset , Le marché du pétrole , ellipses édition1999.
26- Mekideche Mustapha, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché , Alger ,dahlab,2000 .
27-Mekideche Mustapha, le secteur des hydrocarbures ,Opu Alger 1983.
28-Tenure Hamid, structure et modèles de développement de l'Algérie ,Sned , Algérie.
29-Régie Bourbonnais, Économétrie ,dunod 5eme édition , Paris 2003.

II. أطروحات الدكتوراه:

1-بلقاسم ماضي، العوائد البترولية مشاكل و آفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007.

2-خليل دعاس،مستقبل السوق البترولية و آفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 3 (2011-2012) .

3- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، (2005-2006).

4-سليم رضوان، السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف(2009-2010).

5-علاوة نواري، آثار برامج الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائر ،دكتوراه في الاقتصاد،كلية التجارة و إدارة الأعمال قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، جامعة القاهرة(2007-2008).

6-عبدالله بلوناس ، الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة الى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(2004-2005).

7-هاشم جمال، أسواق المحروقات العالمية وانعكاستها على سياسات التنمية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر، (1996-1997).

III. المجلات و الدوريات.

1-باللغة العربية

1-الداودي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني سنة 2009.

2-إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد6 ، جوان2002 .

3-أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية العدد 40 سنة 2009 .

4-بطاهر علي،سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف، العدد الأول 2004.

5-بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية، مجلة شمال إفريقيا،العدد 02 ماي 2005 .

6-بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط و تعديل الميزانية في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، العدد الأول سنة 2004 .

7-بوفليح نبيل،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي(2000-2010) ،مجلة أبحاث اقتصادية إدراية جامعة بسكرة ،العدد الثاني عشر،ديسمبر 2012.

8- حسان خضر، أسواق النفط العالمية ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 57 الكويت.

9-حسين عبد الله، أسعار النفط بين التغيير و الإستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 177 المجلد 4 جوان 2009.

10-زايري بلقاسم، إدارة إحتياطي الصرف و تمويل التنمية في الجزائر،بحوث إقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008 .

11-زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2009)،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية،جامعة بسكرة،العدد 7،جوان 2010.

12-زغيب شهرزاد، الإستثمار الأجنبي في الجزائر الواقع و الآفاق،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة بسكرة العدد 8 سنة 2005 .

13- شلبي مغاوري علي، أوبك و مستقبل أمن الطاقة ، مجلة السياسة الدولية العدد 164، أفريل 2006.

14-شريف عمر، الطاقة الشمسية و آثارها الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد السادس ،جوان 2004.

15-صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط ، مجلة أخبار النفط و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.

16-عبد الرحمان تومي،واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي في الجزائر،مجلة دراسات اقتصادية،دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر دون سنة.

17-عبد الرحمان تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(2000-2009)،مجلة دراسات اقتصادية،مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات التعليمية،الجزائر العدد 12 سنة 2010 .

18-علاء الدين حسن عواد،السياسات السعرية للبترول دراسة مرجعية، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، العدد 9، سنة 1998.

19-قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد السادس 2011.

20-كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد 8 جانفي 2005.

21-كمال بوناح، التنمية الاقتصادية في الجزائر،مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 26، سنة 2004.

22-كمال عايش،أداء النظام المصرفي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية،مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، العدد العاشر سنة 2006 .

23-ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 41 سنة 2008.

24-مجلة الاقتصاد و الأعمال عدد خاص أكتوبر 1999.

25-محمد راتول،تحولات الاقتصاد الجزائري:برنامج التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته،مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 23 ربيع 2003.

26-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 10 سنة 2012.

27-مدحت العراقي ، إرتفاع أسعار النفط لأسباب، التداعيات، التوقعات ، مجلة دراسات اقتصادية العدد الثامن، سنة 2006.

28-مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة ،العدد 3 أبريل 2008،.

29-موفق شخاحيرو ، الهيدروجين وقود المستقبل،مجلة النفط و التعاون العربي،المجلد 2 العدد 4 سنة 1976 .

30-ناصر يوسف، الأبعاد الإجتماعية للاقتصاد الجزائري،مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت المجلد 23 العدد 1 سنة 1995.

31- نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى ، تغيرات أسعار النفط و عوائده ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29، العدد الأول سنة 2007.

2-باللغة الأجنبية

1-Auty.RaMny, How Natural ressources effect économic development , Dévelopment Policy, Review n 18, 2000.

2- Abdusalem Yahia , Mokhtar Metwally, Impact of fluctuations oil prices on Libyan économic growth , the middle east business and Economic Review, vol 19, n 1 2007.

3- Addi Lhouari , l'interminable crise algérienne ,Revue relation econonomique.

4-Duhamel Rêne, les problémes de l'économie Algerienne ,Revue problémes économiques n 1854 ,1983 .

5-Dickey Fuller, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association, Vol. 74, n°366, 1979.
6- Dickey Fuller , Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root , Econometrica, Vol 49, 1981.
7-Franck Bracho, the opec summit and future of oil ,the journal of future studies, vol 2 iss 6 2000.
8-G.Debernis , Les industries industrialisation et contenu d'une politique d'integration ,Révue de L'ESA tomme 11 n 3 , 1966.
9-Phillips Peter , Perron Pierre, Testing for a unit root in time series regression , Biometrika, Vol 75, Jun 1988.
10- Ryszard Piasecki,Miron wolnicki , the evolution of development economic and globalisation ,internationl journal of social economics vol 31 iss 3.

VI. الجرائد الرسمية.

1-الجريدة الرسمية السنة الخامسة و العشرون العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 .
2- الجريدة الرسمية العدد 63 ، بتاريخ 17 ديسمبر 1991 .
3-الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 29-06-2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
4-الجريدة الرسمية العدد 11 بتاريخ 13-02-2002.
5-الجريدة الرسمية العدد 52 بتاريخ 27-08-2003
6-الجريدة الرسمية العدد 50 سنة بتاريخ 19 يوليو 2005 .
7-الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 30 يوليو 2006 .

V. التقارير و المنشورات الدولية.

1- باللغة العربية

1-التقرير العام للمخطط الرباعي الأول(1970-1973) .
2-التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني(1985-1989).
3-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أفريل 1998.
4-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

5- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك سنة 1999.
6-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد27 سنة 2000.
7-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد28 سنة 2001.
8- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 29 سنة 2002.
9- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة2003-2002.
10-البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة.
11-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 32 سنة 2005.
12- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد33 سنة 2006.
13-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 34 سنة 2007.
14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2010.
15-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد35 سنة 2008
16-تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 36 سنة 2009.
17-تقارير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية .
18-المؤسسة الوطنية للطباعة الميثاق الوطني لسنة 1986 ,الجزائر 1988 .
19-المعهد العربي للثقافة العملية و بحوث العمل،دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية،1979.
20-تقارير شركة سوناطراك أعداد مختلفة .

2- باللغة الأجنبية

1-OPEC Annuel statistical bulletin 2005.
2-OPEC Annual statistical bulltein 2006.
3-BP Stastical review of world energy june 2007.
4-OPEC Annual statistical bulletin june 2008.
5-BP Stastical review of world energy 2009.
6-Opec world oil outlook 2011.
7-iea world energy outlook 2008.

8-Bulletin banque of Algeria 2009.
9-BP statistical review of world energy 2013
10-BP statistical review of world energy 2012
11-Bulletin statistique de la banque d'algérie series retrospectives 1964-2011 juin 2012
12-République Algérienne Démocratique et Populaire, programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004 ,avril 2001.
13-Bilan du programme de soutien de la relance économique. Septembre 2001 à Décembre 2003.
14-Programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme avril 2001-2004.

VI. الملتقيات الوطنية و الدولية.

1-باللغة العربية.

1-بريش عبد القادر ، معزوز لقمان، أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائر فرص و تحديات، الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار 4-5 مارس 2014.

2-بن لوصيف زين الدين ، تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و إنعكاساتها على البلدان العربية ، جامعة سكيكدة، أيام 13-14ماي2001.

3-بوعشة مبارك، البرامج الإستثمارية (2001-2014) مقاربة نقدية ، الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014.

4-حليمة السعدية القريشي،زينب شطيبة، النشاط البترولي و إنعكاساته على البيئة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية،جامعة ورقلة يومي 29-21 نوفمبر 2012 .

5-حكيمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية نتائج و إنعكاسات دراسة حالة الجزائر،رالملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001.

6-خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة: المواصفات و التقييم ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية جامعة بومرداس 2009.

7- مهداوي هند، رفيقة صباغ، ، زيرار سمية، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، الملتقى الدولي :الأزمة المالية و الحوكمة العالمية، سطيف بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.

8-عبد العزيز شرابي و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها الديوان الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط.

9-كربالي بغداد، حمداني محمد، نظرة تقييمية لبرنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوءا الإنجازات المحققة، الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014.

10-محمد مصطفي الخياط، إيناس محمد إبراهيم الشيتي ، إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة: دراسة حالة مصر، المؤتمر العلمي السابع عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة، مصر، فبراير 2010.

11-مخلوفي عبد السلام، موري سمية ،أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري(2001-2009) دراسة قياسية و تحليلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المكانية و الإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013 .

12-موري سمية،علة مراد،نماذج تنموية ناجحة مع الإشارة لتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد 50 سنة من التنمية،جامعة بشار ، 4-5 مارس 2014.

13-لعمى أحمد،رحمان آمال، مستقبل الهيدروجين الشمسي في الجزائر(المشروع المغربي الأوروربي)، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية، جامعة ورقلة يومي 29-21 نوفمبر 2012.

14- لوصيف زين الدين ، تأهيل الاقتصاد الجزائري للإنضمام إلى الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة سنة 2003.

2–باللغة الأجنبية.

1- Burlet.M. et Crusson.L(2007), quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ? , document de travail n 4, Mars 2007 :www.inse.fr
2-Bendi abdellah ,Mohamed benbouziane ,Benamar Abdelhak, Le pétrole et activité économique en Afrique :une analyse économétrique sur :www.fseg.unv-tlemcen.dz.
3-Eme.O.Akpan, Oil Price shocks and Nigérians Macro Économy , Département of économics ,University of Ibadan, Nigeria 2009 : www.csae.ox.ac.uk/conferences 2009
4- Froncois Lescaroux ,Valérie Mignon, influence of oil prices on Economic activity and other Macroeconomic and financial variables ,centre d'études perceptive et d'information internationales ,W orking Paper n 5,2008.
5- Lutz Killian , not all oil price shocks are alike :disentangling demand and supply shocks in the crude oil markets ,duke university economic research : www .public.econ.duke.educ
6- Omar KHELIF, Environnement institutionnel, Colloque international : Création d'entreprises et territoires , Tamenrasset , 2 et 3 décembre 2006.

VII. مواقع الإنترنيت

1-www.sciencedirect.com
2-www . wikipidia.org
3- www.opec.org
4-www.iea.org
5- www.banque-of-algeria..dz
6- www.mf.gov.dz

7- www.imfstatistic.org
8-www.mem-algeria.org
9-www.un.org
10- www.aopec.org/ aeconf_papers/.../Algeria.doc:
11-www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2011
12-www.ifs.org
13- www.monde diplomatique.Fr.
14-www.economwatch.com
15-www.cnis.dz

الملخص:يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إستعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى إرتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة، و من خلال طرق القياس الاقتصادي حاولنا إختبار هذه العلاقة عن طريق إختبار التكامل المشترك و بناء نموذج تصحيح الخطأ و إختبار السببية و دوال الإستجابة الدفعية،خلُصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية و قياسية و علاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول و بعض المتغيرات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية:التنمية الاقتصادية،سعر النفط،الاقتصاد الجزائري.

Résumé : Cette recherche vise à analyser l'impact des variations des prix du pétrole sur le développement économique en Algérie à travers d'exposer les différentes étapes de développement économique en Algérie dont les changements des prix du pétrole aux niveaux des marchés mondiaux pour prouver la liaison de l'économie national aux secteur des hydrocarbure a fini de rencontrer a certains chocs extérieures dont l'obligation de diversifier les ressources de revenue national par des ressource de développement durable.

Ensuite l'étude essayé de tester cette relation avec les outils d'économétrie a travers le test Angele granger et le test de causalité ainsi la construction d' un modèle de correction d'erreur et les fonctions de test pour la répondre a lot, l'étude a conclue a l'existence des impacts significatifs et des relations a long terme entre la variations de prix du pétrole et quelques indicateurs économiques.

Mots clés: développement économique, le prix du pétrole, l'économie algérienne.

Abstract : The aim object of this research is the analyze the oil prices impact on economic development in Algeria through exposing the differents stages of economic development and the impact of oil prices on thier process to proved the relationship of national economy with the hydrocarbon sector wich make hostage to external shocks, this situation requires the diversification of national income resources and the search for new permanent development resources

We tried to test this relationship using the cointegration test and trying to build Error correction model, the causal and response functions test,The results detect a statistically significant effects and a long-term relationship between the change on the oil prices and some economic variables.

Key words: economic development, oil price, the Algerian economy